الثقات

الذين ضُعِّفوا في بعض شيوخهم

جمع ودراسة

صالح بن حامد الرفاعي

دار الخضيري

أصل هذا الكتاب

رسالة تقدم بها الباحث لنيل درجة العالمية (الماجستير) من شعبة السنة بقسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية.

وتمت مناقشتها بتاريخ ٢١/ ١/ ١٤٠٧هـ من قبل اللجنة المكونة من:

(١) فضيلة الدكتور: محمود أحمد ميرة. المشرف على الرسالة

(٢) فضيلة الشيخ: عبد المحسن بن حمد العباد. عضواً

(٣) فضيلة الدكتور: ربيع بن هادي المدخلي. عضواً

وأجازوا الرسالة بتقدير ممتاز.

الطبعة الأولى ١٤١٣هـ طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية
الطبعة الثانية ١٤١٨هـ طبعة دار الخضيري للنشر والتوزيع بالمدينة النبوية



دار
الخضيري للنشر والتوزيع
المدينة النبوية
شارع الستين شمال الحرم بجوار الدفاع المدني
ت/ ٨٢٤١٨٩١ ـ ف/ ٨٢٤١٧٥٣ ص.ب. ٦٥٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

إن الحمـد لله نحمده ونستعينه، ونستهديه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ .

أمـا بعـد : فمن نعم الله عليّ أنني التحقت بقسم الدراسات العليا ـ شعبة السنة ـ في العام الدراسي ١٤٠٢ ـ ١٤٠٣هـ ، وقد سعدت ـ أنا وزملائي ـ بالتتلمذ على نخبة من الأساتذة الأفاضل ـ في السنة المنهجية ـ فاستفدنا من علومهم الغزيرة، وتجاربهم الواسعة في مجال السنة النبوية وعلومها .

فكان منهم شيخنا الفاضل المحدّث أبو عبد اللطيف حماد بن محمد الأنصاري ـ حفظه الله ـ الذي اتحفنا بفوائده القيّمة، وزادنا حبا في علوم السنة عامة، وعلم الرجال خاصة، من خلال محاضراته الممتعة في مادة «رواة الحديث» .

وكـان منهم ـ أيضـاً ـ أستاذنا الفاضل الدكتور سعدى الهاشمي ـ حفظه الله ـ الذي درسنا عليه مادة «نقد الحديث». وكان من توفيق الله ـ عز وجل ـ له أن اختار لنا بعض المباحث من كتاب «شرح علل الترمذي» للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، المتوفى سنة خمس وتسعين وسبع مئة رحمه الله تعالى[١] .

وقد استوقفني مبحث من تلك المباحث، ذكره ابن رجب بعنوان : «قوم ثقات في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم» .

بدأه ابن رجب بقوله : «وهؤلاء جماعة كثيرون، فمنهم . . .[٢]». وذكر عدداً من هؤلاء الرواة، من بينهم جماعة من الثقات الأثبات ضُعفوا في بعض شيوخهم، مع أن أحاديثهم مخرجة في الصحيحين عن هؤلاء الشيوخ الذين ضعفوا فيهم .

---

(١) كتب الدكتور همام عبد الرحيم سعيد دراسة ضافية عن الحافظ ابن رجب ضمن رسالته التي حصل بها على درجة «الدكتوراه» من جامعة الأزهر، وموضوعها : «شرح علل الترمذي لابن رجب . «دراسة وتحقيق». ثم نشر هذه الدراسة مع ترجمة ابن رجب بعنوان : «العلل في الحديث، دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي» .

(٢) انظر : (٢/٦٢١ ـ ٦٧٢).

وبعد قراءة هذا المبحث خرجت منه ببعض الأسئلة، منها :

(أ) سؤال حول عدد هؤلاء الثقات الذين وصفهم ابن رجب بأنهم جماعة كثيرون، كم يبلغ عددهم ؟

(ب) سؤال ثان حول التضعيف الذي ذكره ابن رجب في بعض الثقات الأثبات الذين خُرِّجت أحاديثهم في الصحيحين عن شيوخهم الذين ضعفوا فيهم، هل هذا التضعيف قادح، أو أنه غير قادح ؟

وإذا كان قادحا فما هو الجواب عن تخريج الشيخين لأحاديث هؤلاء ؟

(ج) سؤال ثالث حول أقوال أئمة الجرح والتعديل، حيث إن ابن رجب ـ رحمه الله ـ اقتصر في أغلب الرجال الذين ذكرهم ـ على حكاية تضعيفهم في بعض شيوخهم، فهل هذه الأقوال التي ذكرها ابن رجب هي كل ما قيل في روايتهم عن أولئك الشيوخ، أو أن هناك أقوالا أخرى تعارض الأقوال التي ذكرها ؟

وهذه الأسئلة الثلاثة تحدد إطار الموضوع الذي تعالجه هذه الرسالة العلمية.

إذ لاشك أن الإجابة على هذه الأسئلة لها أهمية كبيرة في مجال الدراسات الحديثية عامة، وعلم الرجال خاصة، انظر لخلو المكتبة الإسلامية من مؤلَّف مستقل يجمع هذا الصنف من الرواة، ويذكر فيهم أقوال أئمة الجرح والتعديل مع المناقشة والترجيح.

ويكتسب موضوع «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» أهمية أخرى لكونه جزءا من نوع هام من أنواع علوم الحديث، ألا وهو : «معرفة تفاوت الرواة في المراتب»، سواء كان هذا التفاوت بين الراوى وغيره من أقرانه[1]، أم بين روايته عن بعض شيوخه وروايته عن شيوخه الآخرين[2].

وقد أشار إلى أهمية هذا النوع الحافظ تقي الدين أبو الفتح محمد بن عليّ القشيري، المعروف بابن دقيق العيد المتوفى سنة اثنتين وسبع مئة، وتبعه الحافظ بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ـ المتوفى سنة أربع وتسعين وسبع مئة ـ في «نكته على ابن الصلاح»، حيث عدّه في الأنواع التي أهملها ابن الصلاح، ونقل عن ابن دقيق العيد

(١) كقول يحيى القطان في منصور بن المعتمر: «منصور أثبت الناس عن مجاهد، هو أثبت من ابن أبي نجيح في كل شيء، مجاهد وغيره». رواه الفسوى في المعرفة والتاريخ (٣/ ١٥).

(٢) كقول الإمام أحمد في محمد بن خازم الضرير: «أبو معاوية في غير حديث الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظا جيداً». رواه عنه ابنه عبد الله في العلل (١/ ١١٩).

قولـه : «وهذا النوع . . . ينبغي أن يُعْقَد له باب، أو يُفرد له تصنيف ويعد في علوم الحديث، بل هو من أجَلِّها، للحاجة إليه في الترجيح، ولست أذكر الآن أنه فُعِل ذلك»[1].

ولما كان هذا الموضوع ـ الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ـ على هذا القدر من الأهمية، فقد استخرت الله عز وجل في العمل فيه، محاولاً الإجابة على الأسئلة السابقة من خلال البحث الذي أقدمه إن شاء الله تعالى.

وقد حظي ـ بفضل الله عز وجل ـ اختياري لهذا الموضوع بموافقة جميع أساتذتي في قسم الدراسات العليا، وشجعوني على العمل فيه، وكان ذلك حافزاً لي على المضي فيه رغم صعوبته.

تعريف موجز بعمل الحافظ ابن رجب :

قد ذكر ابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ في المبحث المشار إليه آنفا ـ ستة وأربعين راويا ممن ضعفوا في بعض شيوخهم، ومجمل طريقته :

أنه يذكر اسم الراوى، ثم يذكر ـ في الغالب ـ الحكم العام عليه، فيقول ـ مثلا ـ : «ثقة مشهور». أو «ثقة» ونحو ذلك.

ثم يذكر الحكم عليه في الشيخ الذي ضُعِّف فيه، ويُتبعه بذكر أقوال العلماء التي تدل على ذلك. وربما ذكر أقوال العلماء مباشرة دون ذكر الحكم عليه.

وقد تقدم أنه يقتصر على ذكر ألفاظ التجريح التي تدل على ضعفهم في بعض شيوخهم دون أن يذكر ما يعارض ذلك.

ثم يذكر في نهاية بعض التراجم حديثا أو أكثر من الأحاديث التي أنكرت على المترجَم له، من روايته عن شيخه الذي ضُعِّف فيه.

تحديد نطاق البحث :

وقد تابعت ابن رجب في ذكر بعض الرواة الذين ذكرهم، ولم اتابعه في البعض الآخر، للأسباب الآتية :

(1) النكت على ابن الصلاح: (1/86 ـ 87) من النسخة المطبوعة على الآلة الكاتبة. بتحقيق الأخ الباحث زين العابدين فريج، وقد حقق قسما منه وحصل به على درجة «الماجستير» من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

أولاً : اقتصرت على ذكر الثقات الذين تُكلِّم في روايتهم عن بعض شيوخهم، وألحقت بهم من قال فيهم ابن حجر : «صدوق»، أو «لا بأس به» ونحو ذلك .

ولهذا لم أذكر :

(١) إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدى : «صدوق يهم»[1].

(٢) إسماعيل بن مسلم أبو إسحاق المكي : «ضعيف الحديث».

(٣) سعيد بن بشير الأزدي مولاهم : «ضعيف».

(٤) سلمة بن صالح الأحمر : «متروك الحديث».

(٥) عاصم بن أبي النجود : «صدوق له أوهام، حجة في القراءة».

(٦) عبد الجبار بن عمر الأيلي : «ضعيف».

(٧) عبد الرزاق بن عمر الدمشقي : «متروك الحديث عن الزهري لين في غيره».

(٨) عبد العزيز بن محمد الدراوردى «صدوق يخطيء».

(٩) عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد «صدوق يخطيء».

(١٠) عكرمة بن عمار العجلي : «صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب».

(١١) محمد بن كثير الصنعاني : «صدوق كثير الغلط».

(١٢) مطر بن طهمان الورّاق : «صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف».

(١٣) معقل بن عبيد الله الجزرى : «صدوق يخطيء».

(١٤) نجيح بن عبد الرحمن أبو معشر «ضعيف».

(١٥) هشام بن سليمان المخزومي : «مقبول» .

ثانياً : اقتصرت على من تُكلِّم في روايته عن واحد أو اثنين أو ثلاثة من شيوخه، ولم أذكر من تُكلِّم في روايته عن أكثر من ذلك. ولهذا لم أذكر :

(١) حماد بن سلمة بن دينار البصري .

(٢) سليمان بن مهران الأعمش .

(٣) شعبة بن الحجاج أبو بسطام الواسطي .

(٤) محمد بن خازم أبو معاوية الضرير.

---

(١) هذا الحكم وكذا الأحكام الآتية مأخوذة من «تقريب التهذيب» لابن حجر.

(٥) معمر بن راشد أبو عروة الأزدي مولاهم[١].
(٦) منصور بن معتمر أبو عتّاب الكوفي.

فكل واحد من هؤلاء تُكلِّم في حديثه عن أكثر من ثلاثة من شيوخه. وقد استثنيت سفيان بن عيينة ـ مع أنه تُكلِّم في روايته عن صغار شيوخه[٢] ـ إلا أنني ذكرته للكلام في روايته عن الزهري وأيوب السختياني، لأنهما من كبار شيوخه.

ثالثاً: لم أذكر من تُكلِّم في روايته عن بعض شيوخه الذين اختلطوا، لسماعه منهم بعد الاختلاط، لأن هؤلاء المختلطين قد أُلِّفت فيهم كتب مستقلة[٣]، مُيِّز فيها بين من سمع منهم قبل الاختلاط ومن سمع بعد الاختلاط.

ولهذا لم أذكر يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

فهؤلاء اثنان وعشرون راويا ممن ذكرهم ابن رجب، لم أترجم لهم في هذا البحث.

ولم أدخل في هذا البحث ـ أيضا ـ من ثبت عدم سماعه من شيخه الذي ضُعِّف فيه، لأن هذا الصنف من الرواة قد تكفلت بذكرهم الكتب المصنفة في المراسيل[٤].

ولذلك لم أذكر جعفر بن إياس بن أبي وحشية، مع أن ابن حجر قال عنه في «التقريب»: «ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد»[٥].

---

(١) ذكر ابن رجب (٦٥٧/٢) أنه ضُعِّف في حديثه عن ثابت البناني خاصة. وقد تُكلِّم في حديثه عن عدد من شيوخه غير ثابت، منهم: الأعمش، وهشام بن عروة، ومنصور بن المعتمر وغيرهم.

انظر المعرفة والتاريخ للفسوي (٢٩/٣). وشرح علل الترمذي لابن رجب (٤٨٢/٢، ٥٣٦، ٥٣٧)، وتهذيب التهذيب (٢٤٥/١٠)، وتقريب التهذيب (٢٦٦/٢).

(٢) شرح علل الترمذي (٦٤٨/٢).

(٣) منها: «الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط» لبرهان الدين إبراهيم بن محمد (سبط ابن العجمي) المتوفى سنة إحدى وأربعين وثمان مئة. و«الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» لأبي البركات محمد بن أحمد، المعروف بابن الكيال، المتوفى سنة تسع وعشرين وتسع مئة. وهما مطبوعان، وقد سبقهما إلى التأليف في ذلك غيرهما. انظر: مقدمة الكواكب النيرات (٢٠ ـ ٢٢).

ولشيخنا حماد الأنصاري «تعليق الأنواط في التذييل على صاحب الاغتباط» وهي رسالة صغيرة لم تطبع بعد.

(٤) منها كتاب: «المراسيل» لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة سبع وعشرين وثلاث مئة. وكتاب: «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» لأبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي المتوفى سنة إحدى وستين وسبع مئة. وهما مطبوعان.

(٥) (١٢٩/١).

وإنما ضعفه شعبة فيهما لأنه لم يسمع منهما، كما جزم بذلك شعبة نفسه في ما رواه عنه ابن أبي حاتم في المراسيل[1].

مخطط البحــــث :

وقد جعلت هذا البحث في مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة، ثم ألحقت به ملحقين، ثم الفهارس.

فأما المقدمة : فقد تكلمت فيها على اختيار الموضوع وأهميته، ثم عرفت بعمل الحافظ ابن رجب ـ في «شرح علل الترمذي» في مبحث الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ـ تعريفا موجزا، وتطرقت إلى الأسباب التي حملتني على عدم ذكر بعض الرواة الذين ذكرهم ابن رجب ثم ذكرت مخطط البحث، والمنهج الذي سرت عليه فيه.

وأما التمهيد : فقد ذكرت فيه لمحات عن أهمية علم الرجال، وجهود المحدثين في التنقيب عن أحوال الرواة، وتمييزهم بين الثقات والضعفاء، ومَنْ يؤخذ عنه في حال وتُردّ روايته في حال أخرى.

وتعرضت ـ بعد ذلك ـ لبعض الأسباب التي أدّت إلى الكلام في أولئك الرواة الذين ضعفوا في بعض شيوخهم.

ثم ذكرت بعض اعتبارات الأئمة النقاد في إطلاق الفاظ الجرح والتعديل.

وأما الباب الأول : فقد اشتمل على ذكر الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم بما لا يقدح فيهم. وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في الثقات الذين خُرِّج لهم في الصحيحين أو أحدهما عمن ضعفوا فيهم. وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : في من تُكلِّم في حديثه عن الزهرى، وفيه ستة مطالب :

(١) في ترجمة إبراهيم بن سعد الزهري.
(٢) في ترجمة سفيان بن عيينة.
(٣) في ترجمة أبي عمرو الأوزاعي.
(٤) في ترجمة عبد الرحمن بن نَمِر.

---

(١) (ص ٢٥ ـ ٢٦).

(٥) في ترجمة عبد الملك بن جريج.
(٦) في ترجمة الليث بن سعد .
المبحث الثاني : في من تكلِّم في حديثه عن سفيان الثوري وفيه خمسة مطالب :
(١) في ترجمة إسحاق الأزرق.
(٢) في ترجمة أبي عاصم النبيل.
(٣) في ترجمة عبد الرزاق الصنعاني.
(٤) في ترجمة قَبيصة بن عقبة السُوائي.
(٥) في ترجمة أبي أحمد الزبيري.
المبحث الثالث : في من تُكلِّم في حديثه عن قتادة، وفيه مطلبان :
(١) في ترجمة سليمان التيمى.
(٢) في ترجمة عمرو بن الحارث المصرى.
المبحث الرابع : في مَنْ تُكلِّم في حديثه عن ابن جريج، وفيه مطلبان :
(١) في ترجمة إسماعيل ابن عُليّة.
(٢) في ترجمة عبد الله بن وهب.
المبحث الخامس : في مَنْ تُكلِّم في حديثه عن شعبة بن الحجاج، وفيه مطلبان :
(١) في ترجمة عفان بن مسلم الصفّار.
(٢) في ترجمة عليّ بن الجَعْد الجوهري.
المبحث السادس : في من تُكلِّم في حديثهم عن شيوخ آخرين، وفيه أربعة مطالب :
(١) في ترجمة الحكم بن نافع الحمصي.
(٢) في ترجمة عبد الواحد بن زياد.
(٣) في ترجمة عليّ بن المبارك الهنائى.
(٤) في ترجمة محمد بن بشّار «بُنْدار».
الفصل الثاني : في الثقات الذين خُرِّج لهم في الصحيحين أو أحدهما عن غير مَنْ ضُعفوا فيهم، وفيه تسعة مباحث :

(١) في ترجمة أسباط بن محمد.
(٢) في ترجمة بَدَل بن المُحبر.
(٣) في ترجمة حبيب بن أبي ثابت.
(٤) في ترجمة داود بن الحُصين.
(٥) في ترجمة سلّام بن أبي مُطيع.
(٦) في ترجمة عبد الكريم بن مالك الجزري.
(٧) في ترجمة عبيد الله بن موسى العبسي.
(٨) في ترجمة عمرو بن عليّ الفلّاس.
(٩) في ترجمة عمرو بن أبي عمرو.

الفصل الثالث : في الثقات الذين لم يُخرَّج لهم في الصحيحين أو أحدهما، وفيه أربعة مباحث :

(١) في ترجمة إبراهيم بن بشّار الرمادي.
(٢) في ترجمة إسحاق بن إسماعيل الطالقاني.
(٣) في ترجمة الربيع بن سليمان المُرادى.
(٤) في ترجمة عبد الرحمن بن مَغْرا الدوسي.

الباب الثاني : الثقات الذين ضُعفوا في بعض شيوخهم بما يقدح في روايتهم عمن ضُعفوا فيهم، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في من خُرِّج لهم في الصحيحين أو أحدهما عمن ضُعفوا فيهم، وفيه ثلاثة مباحث :

(١) في ترجمة إسحاق بن راشد الجزري.
(٢) في ترجمة جرير بن حازم البصرى.
(٣) في ترجمة سليمان بن كثير العبدي.

الفصل الثاني : في من خُرِّج لهم في الصحيحين أو أحدهما عن غير من ضعفوا فيهم، وفيه ستة مباحث :

(١) في ترجمة جعفر بن بُرقان الرقي.
(٢) في ترجمة زيد بن الحُباب العُكْلي.
(٣) في ترجمة سِماك بن حرب الذهلي.

(٤) في ترجمة عبد الله بن أبي الأسود البصري .
(٥) في ترجمة عثمان بن غِيَاث البصرى .
(٦) في ترجمة محمد بن عجلان المدني .

الفصل الثالث : في من لم يُخَرَّج لهم في الصحيحين أو أحدهما وفيه ثلاثة مباحث :

(١) في ترجمة الحسن بن أحمد الكرماني .
(٢) في ترجمة سفيان بن حسين الواسطي .
(٣) في ترجمة عمر بن إبراهيم العبدي .

وأما الخاتمة : فقد ضمنتها النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، والاقتراحات التي رأيت إبداءها لمن تهمهم الدراسات الحديثية .

وأما الملحقان : فقد ذكرت في الملحق الأول : مصادر تراجم الرواة المترجَم لهم ، مرتبين على حسب ورودهم في البحث .

وذكرت في الثاني : أسماء الرواة المترجَم لهم مرتبين على حروف المعجم مع خلاصة ما توصلت إليه في ترجمة كل واحد منهم .

وأما الفهارس : فقد اشتملت على مايلي :

(١) فهرس المصادر والمراجع .
(٢) فهرس الأحاديث والآثار .
(٣) فهرس الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم .
(٤) فهرس الموضوعات .

منهج البحث :

وقد سرت في هذا البحث على المنهج التالي :

أولا : جمع أسماء الرواة المترجم لهم :

اعتمدت في جمع أسماء الرواة المترجم لهم على مايلي :

(١) ما ذكره ابن رجب في «شرح علل الترمذي» .
(٢) ما استخرجته من «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر .

(٣) ما التقطته من كلام النقاد في كتب التراجم الأخرى مما لم يذكره ابن حجر ـ في التهذيب ـ في تراجم من قيل ذلك الكلام فيهم(*).

ثانيا : رتبت أسماء كل مجموعة من الرواة في المباحث والمطالب على ترتيب حروف المعجم .

ثالثا : ترتيب المعلومات في تراجم الرواة .

(١) أذكر نص ترجمة الراوي من «تقريب التهذيب» لابن حجر، وأكتفي بذلك في التعريف به. فإن كان ممن ذكرهم ابن رجب أشرت إلى ذلك في الحاشية.

(٢) أذكر اسم الشيخ الذي ضُعِّف فيه الراوي، ثم أتبعه بذكر أقوال العلماء التي تدل على ذلك مرتبة على حسب وفيات أصحابها.

(٣) أذكر ما يعارض ذلك التضعيف من أقوال المُضعِّف نفسه، أو من أقوال غيره، فإن تعددوا رتبت أقوالهم على ترتيب وفياتهم أيضا.

(٤) أذكر توجيه أقوال المضعِّفين بما يتفق مع أقوال الموثقين إن أمكن ذلك، وإلا عدلت إلى الترجيح.

(٥) أورد حديثا أو أكثر من الأحاديث التي أنكرت على الراوى، عن شيخه الذي ضُعِّف فيه، إن وجدت ما يُنْكَر عليه.

(٦) خلاصة القول في التضعيف الوارد في الراوى.

(٧) ربما عقبت على أقوال أخرى قيلت في الراوى تعارض النتيجة التي توصلت إليها.

(٨) إذا تُكلِّم في حديث الراوى عن أكثر من شيخ، فإني أذكر ما يتعلق بروايته عن أولئك الشيوخ في مكان واحد مراعيا الترتيب السابق.

رابعا : ذكر الأحاديث وتخريجها :

(١) أذكر ـ في الغالب ـ حديثا أو حديثين في كل ترجمة، وقد أذكر أكثر من ذلك، وقد لا أذكر في بعض التراجم شيئا، لعدم وقوفي على أحاديث أنكرت على أصحاب تلك التراجم.

(*) لم استطع دراسة كل الرواة الذين جمعت اسماءهم لضيق الوقت المقرر لهذا العمل وقد بينت ذلك في الخاتمة «ص ٢٣٧».

(٢) أورد نص الحديث النبوي بتمامه ـ بين قوسين كبيرين ـ إذا كان قصيرا، أما الأحاديث التي فيها طول، فإني اقتصر منها على طرف الحديث، ثم أضع نقطا للدلالة على بقية الحديث.

(٣) أخرِّج الأحاديث من مصادرها الأصلية ذاكرا رقم الجزء والصفحة ورقم الحديث، وأكتفى في بعضها بذكر رقم الحديث فقط.

(٤) لا أستوعب ذكر المصادر التي خُرِّج فيها الحديث وإنما أكتفي ببعضها ـ في الغالب ـ ثم أحيل إلى من توسع في تخريجه إن وجدت من سبقني إلى ذلك.

خامسا : التعامل مع النصوص المنقولة عن أهل العلم :

(١) أصحح التصحيفات والأخطاء المطبعية الواقعة في النص المنقول، دون التنبيه على ذلك، إذا كان لا يؤثِّر في المعنى، لأن التنبيه على كل خطأ أو تصحيف يثقل الحواشي بما لا طائل تحته.

(٢) أقتصر من النص على موضع الشاهد، إذا كان النص طويلا، أو كان مشتملا على معلومات أخرى لا أحتاج إلى ذكرها.

(٣) قد أكرر بعض النصوص في أكثر من موضع للحاجة إليها.

(٤) أحصر النصوص المقتبسة حرفيا بين حاصرتين، أما النصوص التي أذكرها بالمعنى أو ببعض التصرف فلا أحصرها، وإنما أضع في نهايتها رقما، وأشير في الحاشية إلى المصدر المقتبسة منه.

سادسا : المصـــــادر :

(١) حرصت على نقل المعلومات من المصادر الأصلية، كما أنني حاولت عزو قول كل إمام إلى الكتب المعنية بذكر أقواله، فأقوال يحيى بن معين ـ مثلا ـ أنقلها من الكتب المروية عنه مثل : «التاريخ» برواية الدوري، وتاريخ الدارمي عن ابن معين، وغيرهما. فإذا كانت أقواله مروية من طريق أحد تلاميذه الذين لم تصلنا رواياتهم المدونة، فإني أعزوها إلى أقدم مصدر أراها فيه. وهكذا أقوال غيره من الأئمة.

(٢) رتبت المصادر في الحواشي على حسب ترتيب وفيات أصحابها، إلا في مصادر الأحاديث فإني أقدم البخاري ومسلما على غيرهما، وأقدم أبا داود والترمذي والنسائى على ابن ماجة.

(٣) يكثر تكرار أقوال الأئمة في كتب الرجال، لذلك فإني اكتفي - في الغالب - بنقل أقوالهم من أقدم مصدر أراها فيه، ولا أذكر المصادر الأخرى التي نقلت تلك الأقوال إلا لفائدة.

سابعا: التعريف بالأعلام والبلدان:

يكثر - في هذا البحث - ذكر أسماء الرواة، وأكثرهم من رجال «تقريب التهذيب» لذلك فإني تركت التعريف بأكثرهم لسهولة العثور على تراجمهم.

وهكذا في البلدان، فقد اقتصرت على التعريف ببعضها، وحرصت على ذكر مواقع البلدان - التي عرفت بها - في الوقت الحاضر.

ثامنا: ضبطت الكلمات التي تحتاج إلى ضبط، كما أنني قمت بشرح المفردات الغريبة، معتمدا على كتب غريب الحديث ومعاجم اللغة.

تاسعا: قد أخالف المنهج المتقدم في بعض المواضع لمناسبة أو ضرورة تقتضي تلك المخالفة.

عاشرا: الرموز والمصطلحات:

استعملت الرموز والمصطلحات التي استعملها الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، وقد شرحها الحافظ في مقدمة «التقريب» وبين المراد منها، وهي معروفة عند طلبة العلم فلا أطيل بذكرها[1].

وبعد: فقد بذلت في هذا البحث قصارى جَهدى، وذكرت فيه مبلغ علمي، فإن أصبت في شيء منه فهو من محض فضل الله علي، وإحسانه إليّ، حيث وفقني في ما أصبت فيه، وأما الخطأ فهو واقع لا محالة، ولا يستغرب وقوعه من مثلي، لاسيما في هذا الفن - علم الجرح والتعديل - الذي لم يسلم من الخطأ فيه كبار الجهابذة الحفاظ، فكيف بمن لا يعدّ شيئا بجانبهم ؟!

وأسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين، وأن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم، وأن يوفقني لما يحبه ويرضاه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم...

---

(١) من تلك الرموز التي وردت في الرسالة: «خ» للبخاري، «خت» له تعليقا، «بخ» له في الأدب المفرد، «م» لمسلم. «د» لأبي داؤد، «ل» له في المسائل، «قد» له في القدر، «ت» للترمذي، «س» للنسائي، «ق» لابن ماجة، «ع» للجماعة (٤) لهم سوى البخاري ومسلم.

شكر وتقدير . . .

أحمد الله الذي لا إله إلا هو، وأشكره على ما أنعم عليَّ به ووفقني إليه، وأسأله عز وجل أن يعينني على ذكره وشكره وحسن عبادته حتى ألقاه . .

ثم إنه من الاعتراف بالجميل أرى من الواجب عليّ أن أتوجه بالشكر إلى القائمين على الجامعة الإسلامية على ما قدموه لنا من عناية ورعاية أعانتنا على طلب العلم، وما هذا البحث المتواضع الذي أتقدم به إلا ثمرة من ثمرات جهودهم المشكورة في خدمة أبناء العالم الإسلامي . . . فجزاهم الله عن الإسلام وأهله خير الجزاء، ووفقهم إلى ما فيه عزة للإسلام والمسلمين . . .

ثم أتوجه بالشكر إلى شيخي الفاضل الدكتور محمود بن أحمد ميرة ـ المشرف على هذا البحث ـ على رعـايته الأبوية التي غمرني بها، وتوجيهاته السديدة التي أتحفني بها طَوال فترة إعدادى لهذا البحث، وقد قضى ـ حفظه الله ـ جلّ وقته في متابعة ما أكتبه أنا وزملائي . . . فجزاه الله عنا خير الجزاء، وأجزل له المثوبة في الدنيا والآخرة.

كما أشكر أستاذي الدكتور أكرم العمرى على توجيهاته القيمة، خصوصا في ما يتعلق بالناحية المنهجية لهذا البحث، كما أرشدني إلى بعض المعلومات التي لها صلة بالموضوع.

ولا يفوتني أن أشكر مشايخي الأفاضل : الشيخ حماد بن محمد الأنصاري ـ الذي بذل نفسه ومكتبته للعلم وطلابه ـ وفضيلة الشيخ عبد المحسن العبّاد، وفضيلة الدكتور ربيع بن هادي المدخلي على توجيهاتهم لي في أثناء قراءتي عليهم بعض جزئيات هذا البحث.

كما أشكر أستاذي الدكتور سعدي الهاشمي الذي كان سببا في اطلاعي على هذا الموضوع.

وأخيراً أعم بالشكر كل من قدم لي عونا من الآباء الكرام والإخوة الفضلاء.

فجزى الله الجميع خير الجزاء، وبارك في جهودهم، ووفقهم إلى كل خير. . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات . . .

التمهيـــد

لا تخفى أهمية علم الرجال في الحفاظ على السنة النبوية، وحمايتها من أن يُدْخَل فيها ما ليس منها، فهو الميزان الذي تعرض عليه أحوال الناقلين لأحاديث رسول الله ﷺ، وبه يُميَّز الصادق من الكاذب، والثقة من الضعيف، والضابط من غير الضابط.

ولهذا قال الإمام علي بن المديني: «التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم»[1].

وقد ظهرت الحاجة إلى هذا العلم منذ وقت مبكر، حين تجرأ على التحديث عن رسول الله ﷺ من ليس أهلا لذلك، فاحتاط العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم لحديث رسول الله ﷺ، فلم يقبلوه إلا من العدول الضابطين.

فهذا ابن عباس رضي الله عنهما جاءه بشير العدوي[2]، فجعل يحدث ويقول: «قال رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ. فجعل ابن عباس لا يأذَنُ لحديثه[3]، ولا ينظر إليه.

فقال: ياابن عباس، مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع!. فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله ﷺ. ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول[4] لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»[5].

وقال محمد بن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة[6]، قالوا: سموا لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[7].

---

(١) الرامهرمزي: المحدث الفاصل (ص٣٢٠).

(٢) ذكره ابن حجر في الإصابة (١/٣٦٢) في القسم الرابع فيمن ذكر في كتب الصحابة على سبيل الوهم والغلط، وصرح بأن بشيرا هذا ليست له صحبة.

(٣) لا يأذن: لا يستمع. مختار الصحاح (ص١٢).

(٤) يعني: سلكوا كل مسلك مما يُحمد ويُذم. قاله النووي في شرح صحيح مسلم (١/٨٠).

(٥) مسلم بن الحجاج: مقدمة الصحيح (١/١٣).

(٦) يعني: الفتنة التي حدثت زمن عثمان رضي الله عنه، وأدت إلى قتله، انظر: بحوث في تاريخ السنة للدكتور أكرم العمري (ص٤٨).

(٧) مقدمة صحيح مسلم: (١/١٥).

من أجـل ذلـك نشط المحـدثـون في التنقيب عن أحوال الرواة، وتركوا الأهل والأوطان، وآثروا الترحال لمشافهة الرواة، والتعرف على أحوالهم عن كثب. ولم يقتصروا على ذلـك، بل كانوا يسألون عن أحوال الرواة ويتناقلون الكلام فيهم، ويروونه عن مشايخهم كما يروون الأحاديث النبوية.

وكذلك عمدوا إلى أحاديث الرواة فقارنوها بمرويات غيرهم، ليتبين لهم مقدار ضبطهم وإتقانهم[1]. فاستطاعوا بذلك أن يميزوا بين الرواة من حيث قبول مروياتهم وردها.

فطائفة من الرواة داخلة عندهم في حيّز القبول، وطائفة ثانية كان الرد نصيبهم. وهناك طائفة ثالثة جمعت بين القبول والرد، فيقبل منهم ما ينقلونه في حال، ويُردُّ في حال أخرى، وهم على قسمين:

القسم الأول: يغلب عليهم الضعف إلا أنهم يوثَّقون في بعض ما ينقلونه، كأن يوثق أحدهم في ما ينقله عن شيخ بعينه، أو في فن من الفنون ونحو ذلك.

فمن النـوع الأول: عبـد الـرزاق بن عمـر الـدمشقي، «متروك الحديث عن الـزهـري، لين في غيره»[2]. قال سعيد بن عمـرو الـبرذعي: «تتبعت أحاديثه... فوجدت حديثه عن إسماعيل بن عبيد الله مستقيماً، لا يُنكر منه شيء»[3].

ومن الثاني: جماعة تخصصوا في القراءات ولم يتقنوا الحديث، منهم: حفص بن سليمان الأسدي: «متروك الحديث مع إمامته في القراءة»[4]

وأحمد بن محمد بن عبد الله البَزِّى المقرىء، إمام في القراءة ثبت فيها، لين الحديث[5].

وحفص بن عمر الدُورى المقرىء، قال الذهبي في ترجمته: «وقول الدارقطني: ضعيف. يريد في ضبط الآثار أما في القراءات، فثبت إمام. وكذلك جماعة من القراء

---

(١) انظر: عن منهج المقارنة بين الروايات عند الصحابة ومن بعدهم: مقدمة كتاب التمييز للإمام مسلم للدكتور محمد مصطفى الأعظمى (ص ٢٤ ـ ٤٨).

(٢) ابن حجر: التقريب (١/٥٠٥).

(٣) أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي: (٢/٤٨٥).

(٤) ابن حجر: التقريب (١/١٨٦).

(٥) الذهبي: الميزان (١/١٤٤).

أثبات في القراءة دون الحديث، كنافع[1]، والكسائي[2] وحفص، فإنهم نهضوا بأعباء الحروف وحرروها، ولم يصنعوا ذلك في الحديث، كما أن طائفة من الحفاظ أتقنوا الحديث، ولم يُحكِموا القراءة. وكذا شأن كل من بَرَّز في فن، ولم يعتن بما عداه. والله أعلم»[3].

واهتم جماعة برواية المغازي. مثل: زياد بن عبد الله البكّائي، «صدوق ثبت في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لِينْ»[4].

وسلمة بن الفضل الأبرش، «صدوق كثير الخطأ»[5]. قال ابن معين: «ثقة، قد كتبت عنه، كان كَيِّسا، مغازيه أتم، ليس في الكتب أتم من كتابه»[6].

وهما من رواة مغازي ابن إسحاق عنه[7].

ومحمد بن عمر الواقدي: «متروك مع سعة علمه»[8]. قال الذهبي: «لا يُستغنى عنه في المغازي، وأيام الصحابة وأخبارهم»[9].

وعُني جماعة بالتاريخ دون الحديث منهم: سيف بن عمر التميمي «ضعيف في الحديث، عمدة في التاريخ»[10].

وشبيب بن شيبة أبو معمر المِنْقَرى، أخباري صدوق، يهم في الحديث»[11].

وهكـذا حكم كل من تخصص في فن من الفنـون دون غيره كاللغة والفقه والنسب... يؤخذ عنه ما يحتاج إليه من الفن الذي تخصص فيه، وإن لم يكن ثقة عند أهل الحديث.

---

(١) نافع بن عبد الرحمن الليثي مولاهم. المقرىء ترجم له الذهبي في معرفة القراء الكبار (١٠٧/١).
(٢) عليّ بن حمزة الكسائي، الكوفي المقرىء النحوى، ترجم له الذهبي أيضا في معرفة القراء (١٢٠/١).
(٣) سير أعلام النبلاء (٥٤٣/١١).
(٤) ابن حجر: التقريب (٢٦٨/١).
(٥) المصدر السابق (٣١٨/١).
(٦) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (١٦٩/٤).
(٧) المـزى: تهذيب الكمال (٣/ق ١١٦٩).
(٨) ابن حجر: التقريب (٢٩٤/٢).
(٩) سير أعلام النبلاء (٤٥٥/٩).
(١٠) ابن حجر: التقريب (٣٤٤/١).
(١١) المصدر السابق (٣٤٦/١).

القسم الثاني : قوم من الثقات يغلب عليهم قبول مروياتهم إلا أنهم لا يسلمون من ردها في بعض الأحيان. وقد ذكر ابن رجب في «شرح العلل» فصلا لهذا القسم، وقسمه إلى ثلاثة أنواع رئيسة :

الأول : من ضُعِّف حديثه في بعض الأوقات دون بعض (وهم المختلطون)(١).

الثاني : من ضُعِّف حديثه في بعض الأمكنة دون بعض(٢).

الثالث : قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف(٣).

وقد ذكر ابن رجب أمثلة كثيرة لكل نوع من هذه الأنواع.

والذي يهمنى في هذا المقام هو النوع الثالث، الذي اخترته ليكون مجالا للبحث كما تقدم. وقبل الدخول فيه رأيت من المناسب أن أتناول - بشيء من التفصيل - بعض الأسباب التي أدّت إلى الكلام في بعض هؤلاء الرواة.

---

(١) (٢/٥٥٥ - ٥٨٤).

(٢) (٢/٦٠٢ - ٦٢٠).

(٣) (٢/٦٢١ - ٦٧٢).

من أسباب الطعن في الرواة
أولاً : رواية المناكير

من أسباب الطعن في الرواة روايتهم للأحاديث المناكير، ويطلق على من يتصف بذلك عبارات تدل على جرحه، منها : عبارة «منكر الحديث» و«له مناكير» ونحوهما[1] ويختلف الحكم على الراوي تبعا لزيادة نسبة المناكير في حديثه وقلتها[2]. إلا أنه قد أطلقت هذه العبارات على بعض الثقات ولم يعده الأئمة جرحا فيهم، وذلك في الحالات الآتية :

(١) إطلاق النكارة على مجرد التفرد :

فقد أطلق جماعة من الأئمة المتقدمين النكارة على مجرد تفرد الراوي، فمن هؤلاء : يحيى بن سعيد القطان. فقد أنكر على عبيد الله بن عمر العمرى حديثه عن نافع عن ابن عمر، عن النبي ﷺ : «لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم». ثم وجد أن عبدالله بن عمر العمرى قد حدث به عن نافع أيضا، فصححه[3].

قال ابن رجب : «وهذا الكلام يدل على أن النكارة عند يحيى القطان لا تزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر»[4].

ومن ذلك أيضا : ما ذكره عفان بن مسلم الصفار قال : «كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه. فلما قدم معاذ بن هشام نظرنا في كتبه، فوجدناه يوافق هماما في كثير مما كان يحيى ينكره عليه، فكف يحيى بعد عنه»[5].

ومنهم الإمام أحمد بن حنبل : فقد أنكر على جماعة من الرواة المحتج بهم في الصحيحين ما تفردوا به؛ فقال في محمد بن إبراهيم التيمي : «يروى أحاديث مناكير، أو منكرة»[6]. فعلق على ذلك الحافظ ابن حجر في ترجمة التيمي فقال : «المنكر أطلقه

---

(١) انظر : شرح ألفية العراقي (٢/ ١٢) وفتح المغيث للسخاوي (ص٣٧٤).

(٢) انظر : فتح المغيث للسخاوي (ص٣٧٥).

(٣) انظر شرح علل الترمذي (١/ ٤٥٤) والحديث رواه البخاري (١٢/ ٥٦٥، ٥٦٦ رقم ١٠٨٦، ١٠٨٧)، ورواه مسلم (رقم ١٣٣٨) كلاهما من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر به.

ورواه مسلم من طريق الضحاك بن عثمان الأسدي، عن نافع . . بمعناه، وهذه متابعة تامة لعبيد الله.

(٤) شرح العلل : (١/ ٤٥٤).

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٩/ ١٠٨)، وهمام : هو ابن يحيى العَوذى.

(٦) العلل : (١/ ٢٠٥).

أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيُحمل هذا على ذلك وقد احتج به الجماعة»[1].

وقال الإمام أحمد في بُريْد بن عبد الله بن أبي بُرْدة: «يروى أحاديث مناكير»[2]. فقال ابن حجر في ترجمته: «احتج به الأئمة كلهم، وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة»[3].

وقال ابن حجر في النكت: «أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده»[4].

وهذا القول ليس على عمومه، فقد أطلق الإمام أحمد هذا اللفظ على جماعة من الثقات الأثبات المحتج بهم في الصحيحين كما تقدم، ومن ذلك أيضا قوله في يزيد بن عبد الله بن خُصيفة: «منكر الحديث»[5]. مع أنه قال فيه - فيما رواه الأثرم عنه - «ثقة ثقة»[6]. وقال ابن معين: «ثقة حجة»[7]. لذلك قال ابن حجر في ترجمته: «هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يُغرب على أقرانه بالحديث، عُرِفَ ذلك بالاستقراء من حاله. وقد احتج بابن خُصيفة مالك والأئمة كلهم»[8].

ومنهم أبوبكر أحمد بن هارون البَرْدِيجي؛ فقد قال ابن الصلاح في النوع الرابع عشر: «معرفة المنكر من الحديث»: «بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي الحافظ أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يُعرف متنه من غير روايته. لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر»[9].

ونقل ابن حجر - في ترجمة يونس بن القاسم الحنفي اليمامي - عن البرديجي قوله فيه: «منكر الحديث».

---

(١) هدى الساري: (ص ٤٣٧).
(٢) العلل: (١/٢١٠).
(٣) هدى الساري: (ص ٣٩٢).
(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح: (٢/٦٧٤).
(٥) المـزي: تهذيب الكمال (٣/ق ١٥٣٦).
(٦) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٩/٢٧٤).
(٧) المـزي: تهذيب الكمال: (٣/ق ١٥٣٦).
(٨) هدى الساري: (ص ٤٥٣).
(٩) علوم الحديث: (ص ١٨٠).

ثم قال ابن حجر : «أوردت هذا لئلا يستدرك، وإلا فمذهب البرديجي أن المنكر هو الفرد سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة، فلا يكون قوله : «منكر الحديث» جرحا بيّنا، كيف، وقد وثقه يحيى بن معين»[1].

وهكذا يقال فيمن أطلق عليه يحيى القطان والإمام أحمد وغيرهما هذه الألفاظ، وقد اشتهر بالعدالة والضبط، فإنَّ ذلك لا يكون جرحا بيّنا فيه، ولا يُرد به حديثه.

قال اللكنوي في «الرفع والتكميل» : «فعليك يامن ينتفع من (ميزان الاعتدال) وغيره من كتب أسماء الرجال ألا تغتر بلفظ الإنكار الذي تجده منقولا ـ من أهل النقد ـ في الأسفار، بل يجب عليك. . . أن تفرق بين قول القدماء: هذا حديث منكر، وبين قول المتأخرين: هذا حديث منكر. فإن القدماء كثيرا ما يطلقونه على مجرد ما تفرد به راويه، وإن كان من الأثبات. والمتأخرون يطلقونه على رواية راو ضعيف خالف الثقات»[2].

(٢) إضافة المناكير إلى الثقة لروايته لها عن الضعفاء :

قد تطلق تلك العبارات على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء[3]، ويقصد بذلك تحذير الناس من الاغترار بروايته لتلك المناكير.

وقد مثَّل السخاوي لذلك بقول أبي عبد الله الحاكم للدارقطني : «سليمان بن بنت شُرَحْبيل؟ قال : ثقة. قلت : أليس عنده مناكير؟ قال : يحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو، فهو ثقة»[4].

ومن أمثلة ذلك أيضا كلام يحيى القطان في إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي. فقد قال الإمام أحمد : «كان يحيى يحمل عليه في حال أبي يحيى القَتَّات، قال : روى عنه مناكير»[5].

وقد بين يحيى القطان أن تلك المناكير التي رواها إسرائيل لم تكن من قِبَله، وإنما جاءت من قِبل أبي يحيى القتات، وذلك في ما رواه البغوي في «الجعديات» والعقيلي في «الضعفاء» من طريق عليّ بن المديني قال : «قال يحيى بن سعيد : إسرائيل فوق أبي

(١) هدى الساري : (ص ٤٥٥).
(٢) (ص ١٥٠ ـ ١٥١).
(٣) السخاوي : فتح المغيث (ص ٣٧٥).
(٤) المصدر السابق، وقول الحاكم في سؤالاته للدارقطني (رقم ٣٣٩).
(٥) الخطيب : التاريخ (٧/٢٣) وأبو يحيى القتات. لين الحديث كما في التقريب (٢/٤٨٩).

بكر بن عياش. وقيل ليحيى : إن إسرائيل روى عن إبراهيم بن مهاجر ثلاث مئة، وعن أبي يحيى القَتَّات ثلاث مئة. قال : لم يؤت منه، أتي منهما جميعاً»[١].

فهذا يدل على أن قول يحيى القطان في إسرائيل : «روى مناكير» ليس المراد منه تحميله عهدة تلك المناكير، وإنما هو لمجرد روايته لها عن أبي يحيى القتات.

وأما قول الحافظ ابن حجر : «. . . كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى، فظن أن النكارة من قِبَله، وإنما هي من قِبَل أبي يحيى، كما قال ابن معين، وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد، فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه والله أعلم»[٢] ففيه نظر، والذي حمل الحافظ ـ رحمه الله ـ على هذا التوجيه هو أنه نسب كلام يحيى القطان السابق ـ في تبرئة ساحة إسرائيل ـ إلى يحيى بن معين وعزاه إلى تاريخ ابن أبي خيثمة[٣].

والذي في تاريخ ابن أبي خيثمة ـ كما نقله عنه الحافظ نفسه في التهذيب ـ : «قيل ليحيى . . .» ثم فسره الحافظ بقوله : «يعني ابن معين[٤]» وأصبح في هدى الساري : «قيل ليحيى بن معين». وإنما هو كلام يحيى القطان كما تقدم. وقد نقله الحافظ ـ من طريق ابن المديني عن القطان ـ في ترجمة أبي يحيى القتات، ثم قال : «فقد لاح لك أن القطان ليس في كلامه هذا ما يوهن إسرائيل . . .»[٥].

إلا أنه لا يمتنع صدور هذا القول من ابن معين أيضا، ومع ذلك يبقى الاعتراض على التوجيه السابق قائما، لثبوته عن يحيى القطان كما تقدم.

(٣) نسبة المناكير إلى الثقات والحمل فيها على من دونهم :

قد وقع لعدد من النقاد نسبة المناكير إلى الثقات والطعن فيهم بذلك، وليس الحمل فيها عليهم، وإنما الحمل على من دونهم؛ ومن أمثلة ذلك قول ابن حبان في عيسى بن طَهْمان الجُشَمِي : «ينفرد بالمناكير عن أنس، ويأتي عنه بما لا يشبه حديثه . . .»[٦].

---

(١) الجعديات (٢/ ٧٧٩ من المطبوع باسم مسند ابن الجعد) ومن طريقه ابن عدي في الكامل (١/ ٤١٢) ـ وضعفاء العقيلي (٢/ ٣٣٠ ووقع فيه تحريف أحال المعنى).

(٢) هدى الساري : (ص ٣٩٠).

(٣) المصدر السابق.

(٤) تهذيب التهذيب : (١/ ٢٦٣).

(٥) المصدر السابق : (١٢/ ٢٧٨).

(٦) المجروحين : (٢/ ١١٧).

قال ابن حجر : «صدوق، أفرط فيه ابن حبان، والذنب فيما استنكره من حديثه لغيره»(١).

وقد وقع ذلك لابن حبان أيضا في ترجمة بشر بن حرب، ووقع لابن عدى في ترجمة مُطَرِّف بن عبد الله اليساري وترجمة غالب القطان، كما سيأتي تفصيله في ترجمة سلاّم بن أبي مطيع.

ويستفاد مما تقدم : أنه إذا أُطلق على الثقة لفظ من الألفاظ المتقدمة فعلى الباحث ألا يسارع إلى الحكم عليه بما يخدش توثيقه، وعليه أن ينظر في أسانيد ما أُنكِر عليه، فإن وجد فيها من هو ضعيف حمل تلك المناكير عليه، وإلا حمل الإنكار على مجرد التفرد، فإن لم يصلح هذا ولا ذاك، وتبين أن تلك المناكير من قِبله اجتُنِبَت مناكيره، وأُخذ عنه ما ليس منكرا.

ثانيا : الخطأ في الرواية

من المعلوم أن الخطأ والنسيان أمران جُبل عليهما البشر، فلا يسلم منهما أحد، ومن رحمة الله عز وجل أنه لا يؤاخذ الناس عليهما، ولما أُنْزِلَ قوله تعالى : ﴿**رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا**﴾(٢)، «قال ـ عز وجل ـ قد فعلت»(٣).

وقال رسول الله ﷺ : «تجاوز الله لي عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه»(٤).

ورواة الحديث ـ كغيرهم من البشر ـ يطرأ عليهم الخطأ والنسيان في باب الرواية، فما سلم من ذلك أحد من الحفاظ، وقد تضافرت أقوال أئمة الحديث في تقرير هذه الحقيقة.

فقال سفيان الثوري : «ليس يكاد يفلت من الغلط أحد»(٥).

---

(١) التقريب : (٢/٩٨ ـ ٩٩) وانظر هدى الساري (ص ٤٣٤).

(٢) سورة البقرة : جزء من الآية الأخيرة منها.

(٣) رواه مسلم من حديث ابن عباس (رقم ١٢٦)، وهو حديث طويل في سبب نزول الآية السابقة.

(٤) رواه الطحاوى في شرح معاني الآثار (٣/٩٥)، وابن حبان في صحيحه (كما في موارد الظمآن رقم ١٤٩٨) والحاكم في المستدرك (٢/١٩٨) وقال : «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي، وحسنه النووى في الأربعين النووية (وهو الحديث التاسع والثلاثون منها)، وانظر إرواء الغليل (١/١٢٣).

(٥) الخطيب : الكفاية (ص ٢٢٨).

وقال عبد الله بن المبارك : «ومن يسلم من الوهم ؟»[1].

وقال عبد الرحمن بن مهدي : «الذي يبرىءُ نفسه من الغلط مجنون»[2].

وقال مسلم بن الحجاج : «ليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا ـ وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيا وإتقانا لما يحفظ وينقل ـ إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله»[3].

وكلام الأئمة في هذا المعنى كثير.

الخطأ الذي ترد به الرواية

وقد جعل أئمة الحديث ضوابط للخطأ الذي ترد به الرواية ؛ فقال عبد الرحمن بن مهدي : «قيل لشعبة : متى يترك حديث الرجل ؟ قال : إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثا غلطا مجتمعا عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طُرِحَ حديثه، وما كان غير ذلك فارووا عنه»[4].

فجعل شعبة أكثار الغلط من الراوي سببا لطرح حديثه، وهذا قول يحيى القطان[5] والإمام الشافعي[6] وغيرهما[7]، وإليه يميل عليّ بن المديني والبخاري[8].

وقال سفيان الثوري : «إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط ترك»[9].

وقال عبد الرحمن بن مهدي : «الناس ثلاثة : رجل حافظ متقن، فهذا لا يُختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك، ولو تُرك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس. وآخر الغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه»[10].

---

(١) ابن رجب : شرح العلل (١/١٥٩).
(٢) ابن حجر : التهذيب (٧/٢٢١).
(٣) التمييز (ص ١٢٤).
(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٢/٣٢).
(٥) الترمذي : الجامع ـ كتاب العلل (٥/٧٤٤)، وابن رجب: شرح العلل (١/١٠٥).
(٦) الرسالة : (ص ٣٨٢).
(٧) انظر مقدمة ابن الصلاح : (ص ٢٣٦).
(٨) ابن رجب : شرح العلل (١/١٠٩).
(٩) الخطيب : الكفاية (ص ٢٢٨).
(١٠) مسلم بن الحجاج : التمييز (ص ١٣٢).

فقد بيَّن كل من الثوري وعبد الرحمن بن مهدي أن الراوي لا يترك حديثه إلا إذا كثر الخطأ منه حتى كان الغالب عليه. وكذا قال الإمام أحمد[1]، ومسلم بن الحجاج[2]، وابن حبان[3]، وأكثر أهل الحديث المصنفين في السنن والصحاح[4].

والفرق بين القول الأول وهذا القول: هو أن القول الأول يجعل كثرة الغلط سببا لرد حديث الراوي سواء كانت هذه الكثرة غالبة عليه أم لا، ولذلك ترك يحيى القطان الرواية عن شريك بن عبد الله القاضي[5]، وأبي بكر بن عياش[6]، والربيع بن صَبيح[7]، والمبارك بن فضالة[8]. ولم يترك الرواية عنهم لاتهامه لهم بالكذب، وإنما ترك الرواية عنهم لحال حفظهم[9].

أما على القول الثاني: فلا يترك حديث الراوي - وإن كثر غلطه - إلا إذا كان الغلط غالبا على صوابه، ولذلك حَدَّث عن أولئك الذين تركهم يحيى القطان عبدُ الله بن المبارك ووكيعُ بن الجراح وعبدُ الرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة[10].

وتقدم أن العمل على هذا القول عند أكثر أهل الحديث المصنفين في السنن والصحاح.

وليس المراد من قولهم: «لا يترك حديثه» قبول روايته والاحتجاج بها مطلقا، بل يُنظر إلى مقدار غلطه بالنسبة لما روى، فكلما قَلَّ غلطه، قوى قبول روايته والاحتجاج به، وكلما كثر غلطه، ضعف الاعتماد على حديثه.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن الكثرة اسم يشتمل على معان شتى كما قال ابن حبان[11].

---

(١) ابن رجب: شرح العلل (١/١١٣).

(٢) مقدمة الصحيح (١/٧).

(٣) الثقات (٧/٩٧ - ٩٨)، (٧/٦٦٩)، وانظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/٨٤).

(٤) ابن رجب: شرح العلل (١/١٠٥).

(٥) صدوق يخطىء كثيرا تغير حفظه منذ ولي القضاء. قاله ابن حجر في التقريب (١/٣٥١).

(٦) ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح. التقريب (٢/٣٩٩).

(٧) صدوق سيء الحفظ، وكان عابدا مجاهدا. التقريب: (١/٢٤٥).

(٨) صدوق، يدلس ويسوى. التقريب: (٢/٢٢٧).

(٩) الترمذي: الجامع - كتاب العلل (٥/٧٤٤).

(١٠) الترمذي: الجامع - كتاب العلل (٥/٧٤٤).

(١١) انظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/٨٤).

فقد يطلق الناقد على الزاوي أنه كثير الخطأ ولا يقصد بذلك الكثرة المعروفة. وإنما يقصد كثرة بالنسبة لأخطاء راوٍ آخر أو أكثر اشتركوا مع ذلك الراوى في الرواية عن شيخ معينٍ أو عن أهل بلد معين، ونحو ذلك من القيود. ومن أمثلة ذلك:

ما رواه يعقوب الفسوى عن الفضل بن زياد، قال: «قيل لأحمد بن حنبل: سفيان الثوري كان أحفظ أو ابن عيينة؟ فقال: كان الثوري أحفظ وأقل الناس غلطا، وأما ابن عيينة فكان حافظا إلا أنه كان إذا صار في حديث الكوفيين كان له غلط كثير، وقد غلط في حديث الحجازيين في أشياء»(١).

فقول الإمام أحمد: «له غلط كثير» يعني: بالنسبة لغلط سفيان الثوري، وليس المراد الكثرة المطلقة قطعا.

ومن ذلك قول الإمام أحمد أيضا في إسحاق بن يوسف الأزرق: «كثير الخطأ عن سفيان» وقوله في قبيصة بن عقبة: «كان كثير الغلط» - يعنى في حديث الثوري - كما سيأتي في ترجمتيهما(٢).

على أنه يمكن أن يكون لهذه الألفاظ مدلول خاص عند الإمام أحمد غير المدلول الشائع، حيث أطلق هذه الألفاظ على بعض المشاهير؛ فقال في حماد بن سلمة: «كان حماد بن سلمة يخطىء - وأومأ بيده - خطأ كثيراً»(٣).

وقال في جرير بن حازم: «جرير كثير الغلط»(٤).

وقال في زيد بن الحُباب: «كان كثير الخطأ»(٥) مع أنه قال فيه في موضع آخر: «ثقة ليس به بأس»(٦).

وقال في عبد الرحمن بن عبد الله أبي سعيد مولى بني هاشم: «كثير الخطأ»(٧) مع أنه سئل عنه فقال: «ثقة»(٨) وسئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: «كان أحمد يرضاه.

---

(١) المعرفة والتاريخ: (١٦٣/٢).
(٢) (ص ٧٩، ٩٠).
(٣) أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعى: (٣٩٤/٢).
(٤) ابن حجر: التهذيب (٧١/٢).
(٥) العلل ومعرفة الرجال: (٢٤٨/١).
(٦) المصدر السابق: (٢٥١/١).
(٧) العقيلي: الضعفاء (٣٤١/٢).
(٨) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٢٥٤/٥).

قيل له : ما تقول فيه؟ فقال : ما كان به بأس»[1]، ولما أراد الإمام أحمد أن يبين كثرة أخطاء أبي بكر بن عياش قال : «كثير الغلط جداً»[2] وهذا يؤيد أن الألفاظ السابقة لها مدلول عنده أخف من إطلاق غيره لها.

ومع ذلك فمن الصعب أن يُقعَّد في ذلك قاعدة إلا بعد مزيد سبر لهذه الألفاظ في كلامه، ومقارنتها بأقواله الأخرى، وكذا أقوال النقاد الآخرين كما تقدم في الأمثلة السابقة .

وهـذه خطوة على الـطريق، عسى أن يأتي من يواصل البحث في ذلك، ويجلّي مدلول هذه الألفاظ عند الإمام أحمد .

ومن هنا يجب على الباحث في أحوال الرجال أن يراعى اعتبارات النقاد في إطلاق الفاظ الجرح والتعديل على الرواة، وألا يتسرع في أخذ قول ناقد والحكم به على راو دون مقارنته بالأقوال الأخرى الواردة فيه .

وفي الصفحات التالية محاولة لتوضيح بعض هذه الاعتبارات :

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الذهبي : الميزان (٤/٥٠٠).

من اعتبارات النقاد في إطلاق الفاظ الجرح والتعديل

أولاً : نوع الغلـــط :

فمن الغلط ما يكون في إبدال راو بآخر، أو تصحيف كلمة، ونحو ذلك، فهذا لا يضر.

ومنه ما يكون شديداً في نظر الناقد فيضُعِّف الراوى بسبب ذلك الغلط، وإن لم يكن عند غيره قادحا.

ومن ذلـك تضعيف بعض الـرواة بسبب حديث واحـد، كتضعيف ابن معين عبدالرحمن بن نَمِر في الزهري، وتضعيف الدارقطني بَدَل بن المُحبَّر، كما سيأتي في ترجمتيهما[١].

ومن الأمثلة أيضا : أن يحيى القطان تكلم في أسامة بن زيد الليثي بسبب حديث واحد[٢]، فتعقبه يعقوب الفسوى فقال : «أسامة عند أهل بلده ثقة مأمون، وكان يجب على يحيى غير ما قال، لأن قيس بن سعد قد روى بعض هذا عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ»[٣].

وقال الفسوى أيضا : «أسامة بن زيد الليثي، هو ثقة مديني، وكان يحيى غلط عليه فأمسك عن حديثه، وليس هو كما توهم يحيى»[٤].

وشاء الله عز وجل أن يقع يعقوب الفسوى في نحو ما عابه على يحيى القطان؛ فقد ساق من طريق زيد بن وهب الجهني حديثا عن أبي ذر، وأربعة آثار عن عمر وحذيفة رضي الله عنهم، وذكر أنه يستدل بها على ضعف حديثه، ثم قال : «حديث زيد بن وهب فيه خلل كثير»[٥].

فتعقبـه كل من الـذهبي وابن حجر، فقال الذهبي في ترجمة زيد : «من أجلّة التابعين وثقاتهم، متفق على الاحتجاج به، إلا ما كان من يعقوب الفسوي، فإنه قال في تاريخه : في حديثه خلل كثير، ولم يصب الفسوي».

---

(١) (ص ٦٧، ١٥٠).

(٢) يعقوب الفسوى : المعرفة والتاريخ (٣/١٨١).

(٣) المصدر السابق والحديث المشار إليه هو قوله ﷺ يوم النحر: «لا حرج» لمن سأله عن تقديم بعض المناسك على البعض الآخر.

(٤) يعقوب الفسوى : المعرفة والتاريخ (٣/٢٣٤).

(٥) المعرفة والتاريخ : (٢/٧٦٥ ـ ٧٧١).

وذكر الذهبي بعض تلك الأحاديث ثم قال : «فهذا الذي استنكره الفسوي من حديثه ما سُبِقَ إليه، ولو فتحنا هذه الوساوس علينا لرددنا كثيرا من السنن الثابتة بالوهم الفاسد . . »[1].

وقال ابن حجر : «شذ يعقوب الفسوي فقال : في حديثه خلل كثير. ثم ساق من روايته قول عمر في حديثه : «ياحذيفة، بالله أنا من المنافقين؟» . قال الفسوي : وهذا محال. قلت : هذا تعنت زائـد، ومـا بمثل هذا تُضعَّف الأثبات، ولا تُرد الأحاديث الصحيحة، فهذا صدر من عمر عند غلبة الخوف، وعدم أمن المكر، فلا يُلتفت إلى هذه الوساوس الفاسدة في تضعيف الثقات»[2].

ومن هذا القبيل تضعيف أبي بكر الأثرم سليمان التيمي في قتادة كما سيأتي في ترجمته[3].

ومن ذلـك أيضا : أن أبا عبد الله الحاكم سأل الدارقطني عن الربيع بن يحيى الأُشْنَاني، فقال : «ليس بالقوى، يروى عن الثورى، عن ابن المنكدر عن جابر «الجمع بين الصَّلاتين»، وهذا يسقط مئة ألف حديث»[4].

قال الذهبي : «يعني : من أتى بهذا ممن هو صاحب مئة ألف حديث أثَّر فيه لِيْنا، بحيث تنحط رتبة المئة ألف عن درجة الاحتجاج . وإنما هذا على سبيل المبالغة، فكم ممن روى مئتي حديث ووهم منها في حديثين وثلاثة، وهو ثقة»[5].

فالـدارقطني استعظم هذا الخطأ من الربيع بن يحيى فضعفه، وسبقه أبو حاتم الرازي في تخطئة الربيع في هذا الحديث[6]، إلا أن ذلك لم يؤثِّر عنده ـ مع تعنته ـ في ضبطه فقال عنه «ثقة ثبت»[7].

---

(١) المـــيزان : ٢/١٠٧.

(٢) هدى السارى (ص ٤٠٤).

(٣) (ص ٩٨).

(٤) سؤالات الحاكم للدارقطنى (رقم ٣١٩).

والحديث رواه الطحاوى في شرح معاني الآثار (١/١٦١) من طريق الربيع بن يحيى عن الثورى. به ولفظه : «جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة للرخص من غير خوف ولا علة».

ورواه الإمام مالك في الموطأ (١/١٤٤) ومسلم (رقم ٧٠٥) من طريق أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، إلا أنه قال : «من غير خوف ولا سفر».

(٥) السير : (١٠/٤٥٣)، وانظر الميزان (٢/٤٣)، والمغنى في الضعفاء (١/٢٢٩ الحاشية).

(٦) ذكر ابنه في العلل (١/١١٦) أنه سأله عنه فقال : «باطل عندى، هذا خطأ لم أدخله في التصنيف، أراد أبا الزبير عن جابر، أو أبا الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس والخطأ من الربيع».

(٧) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٣/٤٧١).

وهذا المسلك في التضعيف انتقده العلماء كما تقدم، واعتبروه من التعنت في الجرح.

فقال الذهبي في الكلام على مَنْ يُعتمَد قوله في الجرح والتعديل: «قسم منهم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوى بالغلطتين والثلاث، ويليّن بذلك حديثه...»[1].

إلا أن هذا التعنت الذي صدر منهم لم يصدر عن هوى، وإنما صدر منهم احتياطا لسنة رسول الله ﷺ من أن يُدْخَل فيها ما ليس منها، فهم مجتهدون، للمصيب منهم أجران، وللمخطىء أجر واحد.

وقد تقدم أنهم لا يلينون بأي غلط، وإنما يلين أحدهم الراوى بالغلط الذي لا يُحتمل عنده، وإن كان يُحتمل عند غيره، وقد يَحْتَمِل هو مالا يحتمله غيره، فهذا أبو حاتم الرازي معدود في المتعنتين[2]، وقد تقدم أنه قال في حديث الربيع بن يحيى: «باطل عندي» ومع هذا احتمل هذا الخطأ من الربيع، ولم يلينه، بل قال فيه: «ثقة ثبت». في حين أن الدارقطني معدود في المعتدلين[3] ومع هذا لم يحتمل هذا الخطأ من الربيع فضعفه.

ويستفاد من هذا أيضا: أن غمز الراوى بالغلطة والغلطتين وإن كان الغالب صدوره من الموصوفين بالتعنت إلا أنه قد يصدر من غيرهم أيضا كما في هذا المثال.

ثانياً: مكانة الراوي:

الحافظ الثبت المتقن إذا حصلت له أخطاء يسيرة في بعض ما روى عن بعض شيوخه لفتت تلك الأخطاء انتباه النقاد، فأطلقوا عليه عبارات تدل على خفة في ضبطه عن أولئك الشيوخ بالنسبة لروايته عن غيرهم، وليس المراد من ذلك الطعن فيه وإنما المراد التنبيه على تلك الأخطاء.

وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا الاعتبار فقال: «قد يحكمون على الرجل الكبير بالجرح بشيء لو وُجِد في مَنْ هو دونه لم يُجرح به»[4].

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٥٨).

(٢) المصدر السابق (ص ١٥٩).

(٣) السخاوي: فتح المغيث (٣/٣٢٥ الطبعة المصرية)، والإعلان بالتوبيخ (ص ٧٢٣).

(٤) لسان الميزان: (١/١٧).

ومن أمثلة ذلك ما ذكره صالح بن أحمد بن حنبل قال: «قلت لأبي. قالوا: منصور أثبت في الزهري من مالك؟ قال: وأي شيء روى منصور عن الزهري؟ هؤلاء جهال، منصور إذا نزل إلى المشايخ اضطرب [إلى أبي إسحاق والحكم وحبيب بن أبي ثابت وسَلَمة بن كُهيل].

وليس أحد أروى عن مجاهد من منصور إلا ابن أبي نَجيح، وأما الغرباء فليس أحد أروى عنه من منصور»[1].

فالإمام أحمد بيّن أن رواية منصور بن المعتمر عن شيوخه الكبار مثل مجاهد وإبراهيم النخعي وغيرهما أتقن من روايته عن شيوخه الصغار الذين سبق ذكرهم.

وليست المقارنة هنا بين منصور والإمام مالك في هؤلاء الشيوخ، لأن الإمام مالكا لم يرو عن أحد من هؤلاء الأربعة[2].

والاضطراب الذي ذكره الإمام أحمد هو اضطراب نسبي، وليس بقادح، كيف يكون قادحا وقد قال عبد الرحمن بن مهدى: «لم يكن بالكوفة أحفظ من منصور»[3]، وقال ابن معين: «منصور من أثبت الناس»[4] وكلام الأئمة في توثيقه والثناء عليه يطول ذكره[5].

وقد روى البخاري ومسلم من طريقه عن بعض هؤلاء الشيوخ الذين ذكرهم الإمام أحمد[6].

وإدراك المحدثين لتفاوت مراتب مرويات الراوي الواحد ـ مهما كان هذا التفاوت يسيرا ـ يدل على قوة تيقظهم، وشدة تنقيرهم عن أحوال الرجال مهما علت منزلتهم. فرحمهم الله رحمة واسعة، وجزاهم عن الإسلام والمسلمين خيراً.

---

(١) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (١٧٨/٨) وما بين المعقوفين من شرح علل الترمذي (٦٤٩/٢).

(٢) لم يذكر المزي أحداً منهم في شيوخ الإمام مالك، ولم يذكره أيضا في تلاميذهم.

(٣) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (١٧٧/٨).

(٤) المصدر السابق: (١٧٨/٨).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب (١٠/٣١٣، ٣١٤).

(٦) ابن منجويه: رجال مسلم (ق ١٧٥/ أ)، والجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/١٠١) وتحفة الأشراف للمزى (١٢/٩٩).

ثالثا : تعدد الحكم على الراوي بالنظر إلى المروى :

قد يروى الراوي حديثاً فيطَّلع عليه الناقد أو يُسأل عنه فيحكم على الراوي على ضوء ذلك الحديث، فإن وافق الثقات أطلق عليه حكما بالتعديل وإن كان فيه شيء من الضعف.

وإن خالف الثقات، أو كان الحديث الذي رواه منكرا غمزه الناقد بلفظ من ألفاظ التجريح وإن كان ثقة.

وقد تُنقل هذه الألفاظ عن الناقد مجردة عن المناسبة التي قيلت فيها، والظروف التي أحاطت بها، فَيُظن أنها صادرة من ذلك الناقد في الحكم على الراوي عموما.

والواقع أنها قيلت فيه بالنظر إلى حاله في الحديث الذي رواه على وجه الخصوص[1].

ومن أمثلة ذلك : أن الدارقطني روى في سننه حديث ابن عمر وأبي هريرة في وضع اليدين قبل الركبتين في السجود، ثم روى من طريق يزيد بن هارون عن شَريك بن عبدالله القاضي، عن عاصم بن كُليب، عن أبيه حديث وائل بن حُجْر في وضع الركبتين قبل اليدين.

ثم قال : «تفـرد به يزيد عن شَريك، ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك، وشريك ليس بالقوي فيما يتفرد به»[2].

فنقل ابن حجر في ترجمة شريك في «التهذيب» قول الدارقطني : «ليس بالقوي»[3].

---

(١) انظر : التنكيل للمعلمي (١/٦٦).

(٢) (١/٣٤٥).

وحديث ابن عمر رواه الحاكم في المستدرك (١/٢٢٦) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه»، ووافقه الذهبي، وذكره المزي في تحفة الأشراف (٦/١٥٦) وعزاه لأبي داود من رواية ابن العبد.

وحديث أبي هريرة رواه أبو داود (١/٥٢٥ رقم ٨٤٠، ٨٤١) والنسائي (٢/٢٠٧) وغيرهما.

قال ابن حجر في بلوغ المرام (ص ٦٢) : «وهو أقوى من حديث وائل بن حجر».

وحديث وائل رواه أبو داود (١/٥٢٤ رقم (٨٣٨) والترمذي (٢/٥٧ رقم ٢٦٨) وقال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرف أحدا رواه مثل هذا عن شريك»، وفي بعض النسخ: «غير شريك»، وانظر الكلام على هذه الأحاديث في: زاد المعاد (١/١١٦)، وفتح الباري (٢/٢٩١) وإراء الغليل (٢/٧٥ ـ ٨٠).

(٣) (٤/٣٣٦).

وسئل الدارقطني عن حديث رواه شريك بن عبد الله وحفص بن غِيَاث وغيرهما، عن أبي إسحاق سليمان بن أبي سليمان الشيباني. . . فقال في إجابته: «فأما شريك وحفص فزادا فيه زيادة حسنة أغربا بها على أصحاب الشيباني. . . وزيادتهما مقبولة لأنهما ثقتان»(١).

وقد يظن ظان أن هذا تناقض من الدارقطني، وليس كذلك، لأن شريكا القاضي إنما تكلم العلماء فيه من جهة حفظه بعد أن تولى القضاء(٢) فلما نظر الدارقطني في حديثه الأول وجده قد انفرد به، وخالف حديثي ابن عمر وأبي هريرة، فترجح عنده سوء حفظه لهذا الحديث فقال فيه: «ليس بالقوي فيما يتفرد به».

أما حديثه الثاني فقد وافق فيه الثقات، وزاد فيه زيادة تابعهُ عليها حفص بن غياث - وهو ثقة(٣) - فترجح عند الدارقطني حفظه لهذا الحديث فوثقه(٤).

وهذا المسلك قد يسلكه المتأخرون، مثل الحافظ ابن حجر وغيره في نقل كلام العلماء في بعض الرواة الذين ورد فيهم جرح وتعديل.

فإذا وقفوا على حديث من أحاديث أحدهم قد وافق فيه الثقات نقلوا فيه ألفاظ التعديل، وإذا وقفوا له على حديث آخر قد خالف فيه الثقات، أو جاء بخبر منكر نقلوا فيه ألفاظ التجريح.

ومن أمثلة ذلك: أن البخاري روى في صحيحه من طريق عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس، عن ثمامة بن عبد الله، عن أنس، عن النبي ﷺ أنه كان إذا سَلَّم سَلَّم ثلاثا، وإذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا(٥).

فقال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث: «عبد الله بن المثنى ممن تفرد البخاري بإخراج حديثه دون مسلم، وقد وثقه العجلي والترمذي، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: صالح. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بالقوي. قلت: لعله أراد في بعض حديثه، وقد تقرر أن البخاري حيث يخرج لبعض من فيه مقال لا يخرج شيئا مما أنكر عليه.

---

(١) العلل: (٢/ ٢٢٥).
(٢) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٣ - ٣٣٧).
(٣) ابن حجر: التقريب (١/ ١٨٩).
(٤) انظر: التنكيل للمعلمي اليماني (١/ ٣٦٢ - ٣٦٤) فقد ذكر كلاما نفيسا في هذا المعنى. وذكر له أمثلة أخرى. وقد استفدت منه رحمه الله تعالى.
(٥) (١/ ١٨٨ رقم ٩٤، ٩٥، ١١/ ٢٦ رقم ٦٢٤٤).

وقول ابن معين : ليس بشيء. أراد به في حديث بعينه سئل عنه، وقد قواه في رواية إسحاق بن منصور عنه .

وفي الجملة : فالرجل إذا ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا إذا كان مفسرا بأمر قادح. وذلك غير موجود في عبد الله بن المثنى هذا، وقد قال ابن حبان ـ لما ذكره في الثقات ـ : ربما أخطأ.

والذي أُنكِر عليه إنما هو من روايته عن غير عمه ثمامة، والبخاري إنما أخرج له عن عمه هذا الحديث وغيره : ولاشك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره»[1].

مع أن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ قال فيه في التقريب : «صدوق كثير الغلط»[2].

ولا تناقض ـ عند التأمل ـ بين موقفه السابق، وقوله في التقريب : «صدوق كثير الغلط»، فهذا حكم عام فيه على ضوء أقوال أئمة الجرح والتعديل .

وأما كلامه السابق فهو حكم خاص فيه، يختص بمروياته في صحيح البخاري، لأنها منتقاة، ومحكوم لها بالصحة، وقد تابعه غيره على بعضها[3].

وأما رواية عبد الله بن المثنى خارج الصحيح فموقف ابن حجر معها يتمشى مع حكمه على عبد الله في التقريب؛ فقد ذكر في «الفتح» أيضا حديثه عن ثمامة، عن أنس، (أن النبي ﷺ عَقَّ عن نفسه بعد النبوة)[4]. فحكم عليه بأنه لا يثبت ثم قال : «فلولا ما في عبد الله بن المثنى من المقال لكان هذا الحديث صحيحا، لكن قد قال ابن معين : ليس بشيء. وقال النسائي : ليس بالقوي. وقال أبو داود : لا أخرج حديثه. وقال الساجي : فيه ضعف، لم يكن من أهل الحديث، روى مناكير. وقال العقيلي : لا يتابع على أكثر حديثه. وقال ابن حبان في الثقات : ربما أخطأ .

ووثقه العجلي والترمذي وغيرهما. فهذا من الشيوخ الذين إذا انفرد أحدهم بالحديث لم يكن حجة .

---

(١) فتح الباري : (١/١٨٩).

(٢) (١/٤٤٥).

(٣) انظر : هدى الساري (ص ٤١٦).

(٤) رواه الطبراني في المعجم الأوسط (١/٥٢٩ رقم (٩٩٨) من طريق عبد الله بن المثنى عن ثمامة به، وانظر تحفة المودود بأحكام المولود لابن القيم (ص ٨٨)، وفتح الباري (٩/٥٩٥).

وقد مشى الحافظ الضياء على ظاهر الإسناد فأخرج هذا الحديث في الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين»[1].

ولا تناقض بين فحوى كلامه هذا وفحوى كلامه المتقدم، لما سبق من أن ذاك خاص بما في صحيح البخاري ـ وإن لم يصرح ابن حجر به ـ فصنيعه يدل على ذلك، وقد صرح بمثل هذا في ترجمة إسماعيل بن أبي أويس فقال ـ بعد أن ذكر أن البخاري انتقى من حديثه ـ : «وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه، لأنه كتب من أصوله. وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح، من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا أن يشاركه فيه غيره فيعتبر به»[2].

وهذا التصرف من الحافظ ابن حجر، وكذا غيره من الأئمة يدل على فقههم في الجرح والتعديل، وبُعد نظرهم، ومراعاتهم لكل الاعتبارات المحيطة بالراوى والمروى على حد سواء. ومن لم يلتفت إلى هذه الاعتبارات فسيأتي بالعجائب؛ فيصحح ما أجمع الأئمة على تضعيفه، ويضعف ما أجمعوا على تصحيحه، كما لو أخذ شخص قول الحافظ ابن حجر في «التقريب» في عبد الله بن المثنى : «صدوق كثير الغلط» واعتمد عليه في نقد أحاديث عبد الله في صحيح البخاري فماذا تكون النتيجة ؟

وماذا تكون النتيجة أيضا لو أخذ آخر كلام الحافظ في «الفتح» في تقوية عبد الله واعتمد عليه في الحكم على جميع أحاديث عبد الله خارج الصحيح ؟

وللحافظ ابن القيم كلام نفيس في هذا المعنى، أنقل منه ما يقتضيه المقام، فقال ـ رحمه الله ـ : «. . . طريقة أهل الحديث العالمين بعلله يصححون حديث الرجل، ثم يضعفونه بعينه في حديث آخر إذا انفرد أو خالف الثقات.

ومن تأمل هذا وتتبعه رأى منه الكثير، فإنهم يصححون حديثه لمتابعة غيره له، أو لأنه معروف الرواية، صحيح الحديث عن شيخ بعينه، ضعيفها في غيره.

وفي مثل هذا يعرض الغلط لطائفتين من الناس : طائفة تجد الرجل قد خُرِّج حديثه في الصحيح، وقد احتُجَّ به فيه، فحيث وجدوه في حديث قالوا : هذا على شرط الصحيح. وأصحاب الصحيح يكونون قد انتقوا حديثه، ورووا له ما تابعه فيه الثقات. . .

(١) فتح الباري : (٩/٥٩٥).
(٢) هدى الساري : (ص ٣٩١).

والطائفة الثانية : يرون الرجل قد تُكلِّم فيه بسبب حديث رواه، وضُعِّف من أجله، فيجعلون هذا سببا لتضعيف حديثه أين وجدوه. . .

والصواب : ما اعتمده أئمة الحديث ونقاده من تنقية حديث الرجل وتصحيحه، والاحتجاج به في موضع، وتضعيفه وترك حديثه في موضع آخر. . .

وهذا إمام الحديث البخاري : يعلل حديث الرجل بأنه لا يتابَع عليه، ويحتج به في صحيحه، ولا تناقض منه في ذلك»[١].

رابعا : الحكم على الراوي بالنظر إلى أقرانه :

وهـذا من أهم الاعتبارات عند الأئمة في إطلاق ألفاظ الجرح والتعديل، فقد يضعف أحدُهم الراوي إما في حديثه عامة، أو في حديثه عن شيخ بعينه، ولا يريد بذلك التضعيف المطلق، وإنما ضعفه بالنسبة إلى أقرانه .

ومن أمثلة ذلـك : تضعيف عبـد ربـه بن نافع الكناني فقد قال ابن حجر في ترجمتـه : «احتـج الجماعة به سوى الترمذي، والظاهر أن تضعيف من ضعفه إنما هو بالنسبة إلى غيره من أقرانه كأبي عوانة وأنظاره»[٢].

ومن ذلـك أيضـا : كلام ابن معـين في سفيان بن عيينـة، وكـلامـه أيضـا في عبدالرزاق، وعبيد الله بن موسى وغيرهما كما سيأتي في تراجمهم[٣].

وقد نبه على هذا الاعتبار الحافظ ابن حجر[٤]، ومن بعده تلميذه السخاوي، فقال في «فتح المغيث» : ومما ينبه عليه أنه ينبغي أن يُتأمل أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقولون : فلان ثقة، أو ضعيف ولا يريدون به أنه ممن يحتج بحديثه ولا ممن يرد، وإنما ذلـك بالنسبة لمن قُرن معه، على وفق ما وجِّه إلى القائل من السؤال، كأن يُسأل عن الفاضل المتوسط في حديثه، ويُقرن بالضعفاء، فيقال : ما تقول في فلان وفلان وفلان؟ فيقول : فلان ثقة. يريد أنه ليس من نمط من قرن به. فإذا سئل عنه بمفرده بيّن حاله في التوسط»[٥].

---

(١) تهذيب مختصر سنن أبي داود (٥/٣٢٥ ـ ٣٢٦)، ولابن القيم رحمه الله كلام نحو هذا، ذكره في كتاب الفروسية (ص ٤٤ ـ ٤٥).

(٢) هدى الساري : (ص ٤١٧).

(٣) (ص ٥٥ ـ ٥٧، ٨٤، ١٦٧).

(٤) لسان الميزان : (١/١٧).

(٥) (ص ٣٧٦ ـ ٣٧٧).

وقد ساق ابن حجر لذلك أمثلة فقال : «فمن ذلك. . . أن أبا حاتم قيل له : أيهما أحب إليك يونس أو عُقيل ؟ فقال : عقيل لا بأس به. وهو يريد تفضيله على يونس.

وسئل عن عُقيل وزمعة بن صالح، فقال : عُقيل ثقة متقن. وهذا حكم على اختلاف السؤال»[1].

ومَثّل السخاوي ـ أيضا ـ لذلك بقول عثمان الدارمي : «سألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه كيف حديثهما ؟ فقال : ليس به بأس.

قلت : هو أحب إليك أو سعيد المقبرى ؟ فقال : سعيد أوثق، والعلاء ضعيف»[2].

قال السخاوي : «فهذا لم يُرد به ابن معين أن العلاء ضعيف مطلقا، بدليل قوله : إنه لا بأس به. وإنما أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبرى»[3].

وقد سبقه إلى التنبيه على ذلك شيخه ابن حجر فقال في «التهذيب» : «يعني بالنسبة إليه. كأنه لما قال : أوثق. خشي أنه يُظن أنه يشاركه في هذه الصفة، فقال : إنه ضعيف»[4].

والأمثلة من هذا النوع كثيرة، يأتي التنبيه على بعضها في ثنايا البحث إن شاء الله تعالى.

«وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثق رجلا في وقت وجرحه في وقت آخر. . . فيتعين لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ليتبين منها ما لعله يخفى على كثير من الناس» قاله ابن حجر[5].

ومما ينبغي التنبيه عليه أيضا : أن بعض الأئمة قد يغمزون الراوي بكونه أخطأ أو وهم، ونحو ذلك من العبارات، ولا يقصدون بذلك الخدش في ضبطه، ولا تفضيل غيره عليه، وإنما يقولون ذلك لبيان أنه لا يسلم من الخطأ أحد من الحفاظ، مهما علت منزلته.

---

(١) لسان الميزان : (١/ ١٧) وقول أبي حاتم الأول في الجرح والتعديل (٧/ ٤٣). وقوله الثاني لم أقف عليه في الجرح والتعديل ولا في تهذيب التهذيب في ترجمة زمعة وعقيل.

(٢) تاريخه عن ابن معين : (رقم ٦٢٣، ٦٢٤).

(٣) فتح المغيث : (ص ٣٧٧).

(٤) (٨/ ١٨٧).

(٥) لسان الميزان : (١/ ١٧).

وهذه الأقوال الصادرة منهم أمثلة تطبيقية لهذه الحقيقة التي سبق الكلام عليها[1].

وقد عقد الحافظ ابن حجر فصلا في مقدمة اللسان، أورد تحته قول ابن المبارك: «من ذا سلم من الوهم» وقول ابن معين: «لست أعجب ممن يحدث فيخطىء، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب» ثم عقب الحافظ على ذلك بقوله: وهذا أيضا مما ينبغي أن يتوقف فيه، فإذا جُرِّح الرجل بكونه أخطأ في حديث، أو وهم، أو تفرد، لا يكون ذلك جرحا مستقرا، ولا يُردُّ به حديثه، ومثل هذا إذا ضُعِّف الرجل في سماعه من بعض شيوخه خاصة، فلا ينبغي أن يرد حديثه كله لكونه ضعيفا في ذلك الشيخ»[2].

وهنا يطرح سؤال، وهو: إذا كان هذا التوثيق والتضعيف النسبيان ليس لهما أثر كبير في تغيير الحكم على الراوي، فلا يصير الراوي بالتضعيف النسبي ضعيفا، ولا بالتوثيق النسبي ثقة، فلماذا يتناقله أئمة الجرح والتعديل، ويوردونه في كتبهم؟

ويجاب على ذلك: بأن التوثيق والتضعيف النسبيين من علوم الحديث المهمة، بل هو من أجلها، كما أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد فيما تقدم[3].

ولا تقتصر أهميته على المفاضلة بين الرواة، بل يتعدى أثره إلى الترجيح بين الروايات المختلفة وهو الثمرة المستفادة من حكاية أقوال الأئمة في هذا الباب.

وقد أشار إلى ذلك الحافظ الذهبي فقال: «... فائدةُ ذِكْرنا كثيرا من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم، أن يُعرَف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم فزن الأشياء بالعدل والورع»[4].

---

(١) (ص ٢٦ - ٢٧).

(٢) (١/١٧ - ١٨).

(٣) (ص ٦).

(٤) الميزان: (١٤١/٣)، وانظر مقدمة صحيح مسلم: (٦/١).

الباب الأول

الثِقَاتُ الّذينَ ضُعِّفوا في بَعْض شيوخهمْ بمَا لاَ يَقْدَحُ فيهِم

وفيه ثلاثة فصول :

الأول : من خُرِّج لهم في الصحيحين أو أحدهما عمن ضعفوا فيهم .

الثاني : من خُرِّج لهم في الصحيحين أو أحدهما عن غير من ضعفوا فيهم .

الثالث : من لم يُخرَّج لهم في الصحيحين أو أحدهما .



أفردت هذا الباب لتراجم الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم بما لا يقدح فيهم .

وأعني بذلك : أن ما ورد فيهم من جرح لا يقدح فيهم بحيث يترتب عليه ردّ أحاديثهم عن أولئك الشيوخ الذين ضعّفوا فيهم .

وتختلف الأسباب التي تجعل ذلك الجرح غير قادح ، فمنها ما ينفي الجرح عن المجروح مطلقا ، مثل :

(١) عدم ثبوت الجرح عن قائله .
(٢) قلّة خبرة الجارح بالمجروح .
(٣) كون الجرح من النوع الذي لا يقدح .
(٤) تجريح الراوي بأمر الحمل فيه على غيره .
(٥) تعنت الجارح .
(٦) كون الجرح غير مفسر مع ثبوت ما يعارضه .

ومنها ما ينفي الجرح الذي ترد به الرواية ، كتضعيف الراوي بالنسبة إلى من هو أوثق منه ، أو تضعيفه بسبب بعض الأخطاء التي لا تقدح في ضبطه ، ونحو ذلك .

والتراجم الآتية في هذا الباب نماذج تطبيقية لهذه الأمثلة المتقدمة .



الفصل الأول

الثقات الذين خُرِّج لهم في الصحيحين أو أحدهما عمن ضعفوا فيهم. وفيه ستة مباحث:

الأول: في من تُكلِّم في روايتهم عن ابن شهاب الزهري.
الثاني: في من تُكلِّم في روايتهم عن سفيان الثوري.
الثالث: في من تكلِّم في روايتهم عن قتادة السدوسي.
الرابع: في من تُكلِّم في روايتهم عن ابن جريج المكي.
الخامس: في من تُكلِّم في روايتهم عن شعبة بن الحجاج.
السادس: في من تُكلِّم في روايتهم عن شيوخ آخرين.



المبحث الأول

في من تُكلِّم في حديثه عن الزهري . وفيه ستة مطالب .

الأول : في ترجمة إبراهيم بن سعد الزهري .

الثاني : في ترجمة سفيان بن عيينة .

الثالث : في ترجمة أبي عمرو الأوزاعي .

الرابع : في ترجمة عبد الرحمن بن نَمِر.

الخامس : في ترجمة عبد الملك بن جُريج .

السادس : في ترجمة الليث بن سعد .



(١) إبراهيم بن سعد(*)

« إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد، ثقة حجة، تُكلّم فيه بلا قادح، من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين / ع »[١].

تُكلّم في حديثه عن الزهري :

فقال الحافظ صالح بن محمد جَزَرَة : «إبراهيم بن سعد سماعه من الزهري ليس بذاك، لأنه كان صغيرا حين سمع من الزهري»[٢].

وهذا القول تفرد به صالح جزرة، وخالفه عدد من الأئمة؛ فقد وثق يحيى بن معين إبراهيم بن سعد في الزهري، وجعله في مرتبة الليث بن سعد[٣].

وسئل ابن معين : «أيهما أحب إليك في الزهري إبراهيم بن سعد أو ابن أبي ذئب ؟ فقال : إبراهيم أحب إلي من ابن أبي ذئب في الزهري، ابن أبي ذئب يقولون : لم يصحح عن الزهري شيئا»[٤].

وقال عباس الدوري : «سمعت يحيى يقول في حديث جمع القرآن : ليس أحد حدث به أحسن من إبراهيم بن سعد، وقد حدث مالك منه بطرف»[٥].

وحديث جمع القرآن رواه البخاري في صحيحه من طريق موسى بن إسماعيل «عن إبراهيم بن سعد، حدثنا ابن شهاب، عن عبيد بن السبّاق، أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال. . . » فذكر قصة جمعه للقرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه[٦].

وقال الإمام أحمد : «عُقيل وإبراهيم بن سعد عن الزهري أقل خطأ من يونس»[٧].

(*) مصادر ترجمته تأتي في ص ٢٤٢ .
(١) ابن حجر : التقريب (١ / ٣٥).
(٢) الخطيب : التأريخ (٦/ ٨٢).
(٣) الدارمي : تاريخه عن ابن معين (رقم ٧).
(٤) الخطيب : التأريخ (٦/ ٨٢).
(٥) ابن معين : التأريخ (٣/ ٢٠٤).
(٦) (٩/ ١٠ حديث رقم ٤٩٨٦).
(٧) ابن رجب : شرح العلل (٢/ ٤٨٣).

وقـد احتـج البخـاري ومسلم بحـديث إبـراهيم بن سعـد عن الـزهـري في صحيحيهما[1] وهما مَنْ هما في التحرى ومعرفة أحوال الرجال.

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: «إبراهيم بن سعد صحيح الرواية عن الزهري»[2].

وقال ابن عدي: «وقول من تكلم في إبراهيم بن سعد ممن ذكرناه بمقدار ما تكلم فيه تحامل عليه فيما قاله فيه. وإبراهيم بن سعد من ثقات المسلمين، حدث عنه جماعة من الأئمة ممن هم أكبر سنا منه، وأقدم موتا منه... ولإبراهيم بن سعد أحاديث صالحة مستقيمـة عن الـزهري وعن غيره، ولم يتخلف أحد عن الكتابة عنه بالكوفة والبصرة وبغداد، وهو من ثقات المسلمين»[3].

فهذه شهادات الأئمة في توثيق إبراهيم بن سعد في الزهري تردّ ما قاله الحافظ صالح بن محمد جزرة ـ رحمه الله تعالى ـ.

وإبـراهيم بن سعـد ولـد سنة ثمان ومئة[4]، وتوفى الزهري سنة أربع وعشرين ومئة[5]، وإبراهيم بن سعد ابن ست عشرة سنة.

وقد عُنِيَ الزهري بإبراهيم بن سعد عناية خاصة، لمكانة أبيه سعد بن إبراهيم عند الزهري، فقدَ كان الزهري يجلّ سعدا ويحترمه، قال سفيان بن عيينة: «كنت عند ابن شهاب، فجاء إبراهيم بن سعد، فرفعه وأكرمه، ثم أقبل على القوم فقال: إن سعدا وصّاني بابنه وسعد سعد»[6].

وقـال ابن عيينـة أيضـا: «كنت عند الزهري يوما وأتاه ابن جريج فقال له: ياأبابكر، إني أريد أن أعرض عليك كتابا. فقال الزهري إن سعدا قد كلمني في ابنيه،

---

(١) الذهبي: الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ق ٣).

ومن أحـاديث إبراهيم بن سعد عن الزهرى التي اتفق عليها البخاري ومسلم: انظر تحفة الأشراف: (٩/٣٣٢، ١٠/٦، ٢١٦، ١٢/٢٦، ٢٨٤، ٤١٧).

ومما انفرد به البخاري: (٥/٣٦٥، ٩/٣٢٦، ١٠/٦، ٧، ٢١٧، ١٢/٢٦).

ومما انفرد به مسلم: (١/٣٧٥، ١٠/٦، ١٢/٤١٨).

(٢) ابن رجب: شرح العلل (٢/٤٨١ ـ ٤٨٣).

(٣) الكامل: (١/٢٤٨ ـ ٢٤٩).

(٤) ابن سعد: الطبقات (ص ٤٥٧ من القسم المتمم لتابعي أهل المدينة).

(٥) المصدر السابق: (ص ١٨٥).

(٦) ابن عدي: الكامل (١/٢٤٦ ـ ٢٤٧) وفيه «وسعد يسعد والصواب ما أثبته، كما يدل عليه النص الآتي.

وهو سعد ـ وربما قال سفيان : وسعد سعد ـ فلما خرجت من عند الزهري، قال ابن جريج : أما رأيته يَفْرَق من سعد ؟!» . قال سفيان : «فلما لقيت إبراهيم بن سعد قلت له : رأيتك وأخا لك عند الزهري، وأخبرته بكلام الزهري لابن جريج . فقال : مات أخي ذاك الذي كان معي»[1] .

فهذه العناية من الزهري بإبراهيم بن سعد لا تدل على استعداده للتحمل والضبط فحسب بل تقتضي تقديمه في الزهري على كثير من تلاميذ الزهري، كما صرح بذلك ابن معين فيما تقدم .

كلام الذهبي في رواية إبراهيم بن سعد عن الزهري :

وقد ذكر الذهبي في رواية إبراهيم بن سعد عن الزهري عدة عبارات، فقال في «تذهيب تهذيب الكمال» : «غيره في الزهري أثبت منه، سمع منه وهو صغير»[2] .

وقال في كتابه «من تكلم فيه وهو موثق» : «ثقة، سمع من الزهري والكبار، ينفرد بأحاديث تحتمل له، ولكن ليس هو في الزهري بذاك الثبت، وأشار يحيى القطان إلى لينه»[3] .

وقال في الميزان : «إبراهيم بن سعد ثقة بلا ثُنْيا، قد روى عنه شعبة مع تقدمه وجلالته . . . »[4] .

وقال في كتابه الآخر «الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم : «اتفق أرباب الصحاح على الاحتجاج بإبراهيم بن سعد مطلقا، مع أنه ليس في الزهري كمالك ولا كابن عيينة»[5] .

فهذه الأقوال ـ كما ترى ـ فيها شيء من التضارب، والظاهر أن الذهبي قد أخذ بقول صالح جزرة في أول الأمر، ثم أخذ يتخلى عن هذا القول شيئا فشيئا، إلى أن جزم بتوثيق إبراهيم توثيقا مطلقا، مع اعترافه بأنه ليس في الزهري كمالك ولا كابن عيينة .

---

(١) الفسوي : المعرفة والتاريخ (١ / ٦٨١) وفيه «وسعد بن سعد» . والصواب ما أثبته كما في تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١ / ٥٣٣) وغيره . والفرق ـ بالتحريك : الخوف . ذكره الجوهري في الصحاح (٤/١٥٤١) .

(٢) (١ / ١ / ٣٥ / ب) .

(٣) (ق ٢) .

(٤) (١ / ٣٤) و«الثُّنيا» بالضم : الاسم من الاستثناء . كما في الصحاح للجوهري (٦/ ٢٢٩٤) .

(٥) (ق ٣) .

وعلى كل حال لابد من مناقشة بعض هذه الأقوال؛ فقوله في التذهيب : «غيره في الزهري أثبت منه»، وكذا قوله «ليس هو في الزهري بذاك الثبت». يردّه ما تقدم من توثيق ابن معين له في الزهري وتقديمه على ابن أبي ذئب، وكذا قول الإمام أحمد بأنه أقل خطأ عن الزهري من يونس. مع أن يونس من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري[1].

وقوله : «أشار يحيى القطان إلى لينه». هذه الإشارة من يحيى القطان قد ردها الإمام أحمد فيما رواه ابنه عبد الله قال : «حدثني أبي، قال : ذكرنا عند يحيى بن سعيد حديثا من حديث عُقيل، فقال يحيى : ياأبا عبد الله، عُقيل وإبراهيم بن سعد ! عُقيل وإبراهيم بن سعد !. كأنه يضعفهما. قال أبي : وأي شيء ينفعه من ذا، هؤلاء ثقات لم يَخْبَرْهما يحيى»[2].

وقد اعتمد ابن حجر على قول الإمام أحمد في ردّ قول يحيى القطان، حيث ذكر إبراهيم بن سعد في «مقدمة الفتح» فيمن ضُعِّف بأمر مردود، فقال : «إبراهيم بن سعد، قال أحمد لم يَخْبَرْهُ يحيى القطان»[3].

وقول الذهبي : «مع أنه ليس في الزهري كمالك ولا كابن عيينة» حق لاشك فيه، لكن هذا لا يحط من شأن إبراهيم ولا يقدح في روايته عن الزهري.

وقد ساق ابن عدي ـ في ترجمة إبراهيم ـ ثلاثة أحاديث، من روايته عن الزهري، خولف إبراهيم في أسانيدها؛ منها : حديثه عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن مروان بن الحكم، عن عبد الله بن الأسود بن عبد يغوث، عن أبي بن كعب قال : قال رسول الله ﷺ : «إنَّ من الشعر حكمة»[4].

قال ابن عدي : «هذا الحديث قال فيه أصحاب الزهري : عن عبد الرحمن بن الأسود. وخالفهم إبراهيم فقال : عن عبد الله بن الأسود»[5].

وقال يحيى بن معين : «حدثنا يزيد بن هارون ويعقوب بن إبراهيم بن سعد وأبوكامل، كلهم عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عبد الله بن الأسود. إلا أن

---

(١) الحازمي : شروط الأئمة الخمسة (ص ٤٩).

(٢) العلل ومعرفة الرجال : (١/ ٤٩).

(٣) (ص ٤٦٠).

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند (٥/ ١٢٥) بهذا الإسناد.

(٥) الكامل : (١/ ٢٤٨).

يونس ومعمرا والناس أجمعين قالوا : عن الزهري، عن عبد الرحمن بن الأسود. وهو الصواب، ولكن إبراهيم بن سعد قال ـ كذا ـ : عبد الله بن الأسود»[1].

وقال أبو زرعة الرازي : «لا يقول بهذا الإسناد عن عبد الله بن الأسود إلا إبراهيم بن سعد»[2]. وكذا قال عبد الله بن أحمد في زياداته على المسند[3].

وهذا الحديث مروى عن إبراهيم بن سعد على ثلاثة أوجه :

الأول : قال فيه إبراهيم : «عن عبد الله بن الأسود» كما تقدم.

الثاني : قال فيه : «عن ابن الأسود»[4].

الثالث : قال فيه : «عن عبد الرحمن بن الأسود» فوافق أصحاب الزهري. وقد روى هذا الوجه عنه أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي[5]، وأبو عمر حفص بن عمر الحَوضي وعبد العزيز بن أبي سلمة العمرى[6].

فدل ذلك على اضطراب إبراهيم بن سعد في اسم ابن الأسود.

ومن الأحاديث التي ساقها ابن عدي : حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت : «كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد، وهو الفَرَق»[7].

قال ابن عدي : «وهذا الحديث يرويه أيضا إبراهيم بن سعد عن الزهري، عن القاسم، عن عائشة[8]. وأصحاب الزهري خالفوه فرووه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة[9]»[10].

وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال : «الحديث عندي حديث عروة»[11].

---

(١) التاريخ : (٣/٢٤٥).
(٢) ابن عدي : الكامل (١/٢٤٨).
(٣) (٥/١٢٥).
(٤) رواه الإمام أحمد في المسند (٥/١٢٥) من طريق يزيد بن هارون عن إبراهيم بن سعد. . . به.
(٥) رواه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٥/١٢٦).
(٦) المـزي : تحفة الأشراف (١/٣١).
(٧) الفَـرَق : مكيال يسع ستة عشر رطلا، وهي اثنا عشر مدا. ذكره ابن الأثير في النهاية (٣/٤٣٧).
(٨) رواه النسائي في المجتبى (١/٢٠١) من طريق إبراهيم.
(٩) رواه البخاري (١/٣٦٣) رقم ٢٥٠) ومسلم (رقم ٣١٩).
(١٠) الكامل : (١/٢٤٧).
(١١) ابن أبي حاتم : العلل (١/٦١).

وهذا الحديث قد رواه البخاري ومسلم من طريق القعنبي، عن أفلح بن حميد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة[1].

ورواه البخاري من طريق شعبة، عن أبي بكر بن حفص، عن عروة. وعن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه. كلاهما عن عائشة[2].

وقد روى البخاري ومسلم عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن القاسم، عن عائشة غير هذا الحديث[3].

فيحتمل أن يكون الزهري قد سمع هذا الحديث من القاسم أيضا كما قال الحافظ ابن حجر[4].

والخلاصة :

أن إبراهيم بن سعد ثقة حجة مطلقا، كما قال ابن حجر. وما ذكره الحافظ صالح بن محمد جَزَرَة قد قال عدد من الأئمة بخلافه، فلا يضر إبراهيم. وهو دون مالك وابن عيينة في الزهري، كما قال الذهبي لكن هذا لا يحط من شأن إبراهيم ولا يقدح في روايته عن الزهري.

(٢) سفيان بن عيينة(*)

«سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بآخرة، وكان ربما دلس، لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، كان أثبت الناس في عمرو بن دينار، مات في رجب سنة ثمان وتسعين، وله إحدى وتسعون سنة /ع»[5].

تُكلِّم في حديثه عن الزهري وأيوب السختياني :

فأما حديثه عن الزهري فتكلم فيه الجوزجاني، فقال : «سفيان بن عيينة كان

(١) البخاري (١/٣٧٣ رقم ٢٦١). ومسلم (رقم ٣٢١).
(٢) (١/٣٧٤ رقم ٢٦٣).
(٣) انظر : تحفة الأشراف للمزى (١٢/٢٨٤).
(٤) فتح الباري : (١/٣٦٣).
(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٤٣) .
(٥) ابن حجر : التقريب (١/٣١٢).

غلاما صغيرا حين قدم عليهم الزهري، وإنما أقام - يعني الزهري - تلك الأيام مع بعض ملوك بني أمية بمكة[1] أياما يسيرة، وفي حديثه - يعني ابن عيينة - عن الزهري اضطراب شديد»[2].

وكلام الجوزجاني يتضمن ثلاثة أمور:

(١) أن سفيان بن عيينة كان غلاما صغيرا حين قدم عليهم الزهري.
(٢) أن الزهري إنما أقام أياما يسيرة بمكـــة.
(٣) أن في حديث ابن عيينة عن الزهري اضطرابا شديدا.

فأما الأمر الأول: وهو سن ابن عيينة حين سمع من الزهري، فقد أجاب عنه ابن عيينة نفسه، فقال: «جالست ابن شهاب وأنا ابن ست عشرة وثلاثة أشهر»[3].

وقال وكيع بن الجراح: «سمع سفيان من الزهري وهو ابن ست عشرة سنة»[4].

وقال ابن عيينة: «أتيت الزهري وهو عند سارية عند باب الصفا، فجلست بين يديه، فقال: يابني، قرأت القرآن؟ قلت: بلى. قال: تعلمت الفرائض؟ قلت: بلى. قال: كتبت الحديث؟ قلت: بلى...»[5].

وقال الإمام الشافعي: «سمعت الزنجي مسلم بن خالد يقول: أنا سمعت هذه الأحاديث من الزهري بعقل ابن عيينة لا بعقلي، وذاك أني كنت أجلس إلى الزهري، فيقول: ما اسم هذا الجبل؟ ما اسم هذا الشعب؟ - قال - وجاء سفيان فسأله عن هذه الأحاديث، فسمعتها بعقله لا بعقلي»[6].

فشاب - مثل ابن عيينة في ذكائه وقوة حفظه، وشدة حرصه على طلب العلم، وجرأته في ذلك - قد جاوز السادسة عشرة، وحفظ القرآن، وتعلم الفرائض، كيف لا يكون أهلا لسماع الحديث وحفظه وإتقانه؟!

فإن قيل: قال الزهري في ابن عيينة: «ما رأيت طالبا للعلم أصغر منه»[7].

---

(١) حج الزهري سنة ثلاث وعشرين ومئة مع يزيد بن هشام بن عبد الملك. كما في تاريخ خليفة بن خياط (ص ٣٥٤).
(٢) ابن رجب: شرح العلل (٢/٤٨٢).
(٣) ابن أبي حاتم: تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل (ص ٣٤).
(٤) ابن عدي: الكامل (١/١٠٨).
(٥) الذهبي: السير (٥/٣٤٦).
(٦) ابن أبي حاتم: تقدمة المعرفة (ص ٣٢)، وفي هذا ثناء من مسلم بن خالد على ابن عيينة، لأنه كان سببا في سماع مسلم بن خالد الحديث من الزهري، ويدل أيضا على جرأة ابن عيينة وحرصه في طلب العلم.
(٧) أبو زرعة الدمشقي: التاريخ (١/٥٣٥، ٥٦٨).

وقال عثمان الدارمي ليحيى بن معين : «إن بعض الناس يقولون : سفيان بن عيينة أثبت الناس في الزهري . فقال : إنما يقول ذاك من سمع منه . وأي شيء كان سفيان؟! إنما كان غليّما أيام الزهري»[1].

وروى الخطيب عن سفيان بن عيينة أنه قال : «لو رأيتني ولي عشر سنين . . . اختلف إلى علماء الأمصار، مثل الزهري وعمرو بن دينار . . .»[2].

فهذه الأقوال تؤيد قول الجوزجاني . ويجاب عنها بما يلي :

أولا : قول الزهري : «ما رأيت طالبا للعلم أصغر منه» فيه نظر، وذلك أن إبراهيم بن سعد كان من تلاميذ الزهري، وكان أصغر من سفيان بن عيينة بسنة[3]. والذي حمل الزهري على ما قال هو : أن سفيان بن عيينة جاءه وله ذؤابة[4]، وفي أُذنه قُرْط[5]، فرآه الزهري فظن أنه صغير السن فقال : «ما رأيت طالب علم أصغر من هذا»[6].

ويدل على هذا أيضا ما ذكره وكيع، قال : «سمع سفيان من الزهري وهو ابن ست عشرة سنة، وكان الزهري يجلسه على فخذه، ويحدثه استظرافا له»[7]. فهذا يدل على صغر جسمه لا على صغر سنه.

ثانياً : وأما قول ابن معين : «وأي شيء كان سفيان؟! إنما كان غليّما أيام الزهري». فقد قاله ردا على من قال : إن ابن عيينة أثبت الناس في الزهري . وليس مراد ابن معين الطعن في سماع سفيان من الزهري .

ومما يدل على ذلك، ما رواه ابن أبي خيثمة، عن ابن معين أنه قال : «ما أحد أحب إليّ من سفيان ويونس ومعمر وعُقيل - يعني في الزهري - وقد كان يونس وعُقيل عالِمَين به»[8].

---

(١) تاريخه عن ابن معين : (رقم ٤، ٣٧٢).

(٢) الخطيب : الكفاية (ص ١١٢).

(٣) ولد إبراهيم سنة (١٠٨هـ) كما تقدم (ص ٤٩).

(٤) الذؤابة : الشعر المضفور من شعر الرأس، انظر لسان العرب (١/ ٣٧٩).

(٥) القرط : نوع من الحلي يعلق في شحمة الأذن . كما في لسان العرب (٧/ ٣٧٤).

(٦) الخطيب : الكفاية (ص ١١٢).

(٧) ابن عدي : الكامل (١/ ١٠٨).

(٨) ابن رجب : شرح العلل (٢/ ٤٨١).

وروى الدوري عنه أنه قال : «أثبت الناس في الزهري مالك بن أنس ومعمر ويونس وعُقيل وشعيب بن أبي حمزة وسفيان بن عيينة»(1).

وقال إبراهيم بن الجنيد : «سئل ابن معين - وأنا أسمع - مَنْ أثبت من روى عن الزهري؟ فقال : مالك بن أنس، ثم معمر، ثم عُقيل، ثم يونس، ثم شعيب والأوزاعي والزُبيدى وسفيان بن عيينة، وكل هؤلاء ثقات. قلت ليحيى : أيها أثبت سفيان أو الأوزاعي؟ فقال : سفيان ليس به بأس والأوزاعي أثبت منه، والزُبيدي أثبت منه، يعني من سفيان بن عيينة...»(2).

فهذا يبين أن ابن معين لا يقصد من قوله الأول الطعن في سماع سفيان من الزهري، وإنما مقصوده أن ابن عيينة - وإن كان ثبتا في الزهري - إلا أن هناك من هو أثبت منه.

وهذا له نظائر في كلام ابن معين، يُسأل عن الرجل منفردا فيوثقه، ويُسأل عنه مقروناً بغيره فيتكلم فيه(3).

ومن أمثلة ذلك : ما ذكره أبو عليّ الحسين بن فَهُم قال : «سمعت ابن معين في جنازة عليّ بن الجَعْد يقول : ما روى عن شعبة - أراه يعني من البغداديين - أثبت من هذا يعني عليّ بن الجعد. فقال له رجل : ولا أبو النضر(4)؟ قال : ولا أبو النضر. فقال له : ولا شَبَابة؟ فقال : خرّب الله بيت أمه إن كان مثل شبابة. قال أبو عليّ : فعجبنا منه...»(5).

فكلام ابن معين هذا يُفهم منه تضعيف شبابة - وهو ابن سوّار - في روايته عن شعبة، وليس الأمر كذلك، وإنما المراد : أن عليّ بن الجعد أثبت البغداديين في شعبة، وشبابة بن سوّار وإن كان ثقة في شعبة، إلا أنه ليس مثل عليّ بن الجعد. ومما يدل على ذلك : أن عثمان الدارمي سأل ابن معين عن أصحاب شعبة فذكر فيهم شبابة بن سوّار، فقال ابن معين : «ثقة»(6).

---

(1) تاريخ ابن معين : (٣/١١٦).

(2) سؤالات ابن الجنيد : (ق ٦٢/ ب).

(3) انظر : التنكيل للمعلمي اليماني (١/ ٦٥).

(4) هاشم بن القاسم البغدادي، ثقة ثبت. كما في التقريب (٢/ ٣١٤).

(5) الخطيب : التاريخ (١١/٣٦٥).

(6) تاريخه عن ابن معين : (رقم ١٠٨).

ثالثا : وأما قول ابن عيينة : «لو رأيتني ولي عشر سنين . .» فلا يصح عنه[1]، وقد أشار الذهبي إلى ذلك فقال : «في صحة هذا نظر، وإنما سمع من المذكورين وهو ابن خمس عشرة سنة أو أكثر»[2].

ومما يدل على ضعفه أيضا : ما رواه ابن سعد عن سفيان قال : «أول من جالست من الناس عبد الكريم أبو أمية، جالسته وأنا ابن خمس عشرة سنة»[3].

وأما الأمر الثاني : وهو أن الزهري إنما أقام بمكة أياما يسيرة، فيجاب عنه : بأن الزهري قدم مكة للحج في ذي القعدة[4] سنة ثلاث وعشرين ومئة[5]، فأقام بها إلى هلال المحرم سنة أربع وعشرين ومئة[6]، ثم خرج إلى الشام[7].

فكانت مدة إقامته بمكة أكثر من ثلاثين يوما، وهي مدة كافية لتمكين ابن عيينة من السماع منه. وقد كان المحدثون يرحلون في طلب الحديث إلى الآفاق ويدورون على المشايخ فيمكثون عند بعضهم أقل من هذه المدة فيتقنون ما سمعوه منهم.

وقد ذكر الإمام أحمد أن أحاديث ابن عيينة عن الزهري نحو الثلاث مئة[8] حديث. فيكون متوسط ما سمعه ابن عيينة من الزهري في اليوم الواحد أقل من عشرة أحاديث. وهذا عدد قليل لا يستغرب حفظه وإتقانه من ابن عيينة، الذي شهد له أقرانه ومَنْ هم في طبقة شيوخه بقوة الحفظ؛ فمن ذلك :

ما رواه يعقوب الفسوي عن ابن عيينة قال : «لما خرجنا من عند الزهري جلس أيوب السختياني وإسماعيل بن أمية وإسماعيل بن مسلم وأشعث بن سوّار الهذلي في غيره من الفقهاء، فقالوا : تعالوا نتذاكر ما سمعنا من الزهري. فجلسوا وجلست معهم. . .

---

(١) في إسناده عبد الله بن موسى السَّلَامي الأخباري، قال الخطيب في تاريخه (١٠/١٤٩) : «في رواياته غرائب ومناكير وعجائب». وقال الذهبي في الميزان (٢/٥٠٩) : «حدث بنيسابور عن يحيى بن صاعد وطبقته بمناكير وأوابد». وسياق الحكاية التي رواها عن ابن عيينة يدل على أنها موضوعة عليه.

(٢) السير : (٨/٤٥٩).

(٣) الطبقات : (٥/٤٩٧).

(٤) البخاري : التاريخ الكبير (٤/٩٤) والصغير (٢/٢٨٣).

(٥) ابن سعد : الطبقات (٥/٤٩٧).

(٦) الذهبي : السير (٥/٣٣٢).

(٧) ابن حبان : الثقات (٦/٤٠٣).

(٨) العلل : (١/٣٧٠).

ثم تذاكروا ما سمعوه، فذكروا هذا الحديث: (إن اليهود والنصارى لا يصبغون)[1]. فقال بعضهم: هو عن أبي سلمة. وقال بعضهم: هو عن سليمان بن يسار. فلما أكثروا قلت ـ وأنا صغير ـ: هو عن كلاهما. فضحجوا من لحني. ثم قال إسماعيل: هو كما قال، الصغير أحفظكم، هو عن كلاهما»[2].

وهذا يدل على قوة حفظ ابن عيينة وإتقانه، حيث حفظ ـ مع صغر سنه ـ ما لم يحفظه كبار الحفاظ مثل أيوب السختياني وغيره.

وأما الأمر الثالث: وهو قول الجوزجاني في ابن عيينة: «في حديثه عن الزهري اضطراب شديد». فقد انفرد الجوزجاني بهذا القول ولم أجد من تابعه عليه، بل وجدت ما يخالفه.

فقد قال يحيى بن إسماعيل الواسطي: «سمعت يحيى بن سعيد القطان ـ وذكر يوما أصحاب الزهري ـ فبدأ بمالك في أولهم، ثم ثنّى بسفيان بن عيينة، ثم ثلث بعمر، وذكر يونس بعده»[3].

وقال عليّ بن المديني: «سمعت يحيى بن سعيد يقول: ابن عيينة أحب إليّ في الزهري من معمر»[4].

وقد تقدم توثيق ابن معين لابن عيينة في الزهري[5].

وقال يعقوب بن شيبة: «قلت لعليّ بن المديني: من تقدم في الزهري؟ قال: أما أنا فإني أقدم سفيان بن عيينة. ثم قال عليّ: الذي سمع سماعا لا يُشك فيه، ولم يتكلم فيه أحد، ولم يطعن فيه طاعن: زياد بن سعد وسفيان بن عيينة»[6].

وقال عليّ بن المديني أيضا: «أثبت الناس في الزهري سفيان بن عيينة وزياد بن سعد، ثم مالك ومعمر...»[7]

(١) رواه البخاري (١٠/٣٥٤ رقم ٥٨٩٩)، ومسلم (رقم ٢١٠٣)، كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن أبي سلمة وسليمان بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعا.

(٢) المعرفة والتاريخ: (٢/٧١٨)، قال محققه الدكتور أكرم العمري: «هكذا في الأصل (كلاهما) والصواب: كليهما ولم يصحح إسماعيل لحن سفيان رغم تفطنه لذلك، لأنه أعاد عبارة سفيان».

(٣) ابن رجب: شرح العلل (٢/٤٧٩).

(٤) ابن أبي حاتم: تقدمة المعرفة (ص ٥١)، والجرح والتعديل (٤/٢٢٧).

(٥) (ص ٥٥ ـ ٥٦).

(٦) الخطيب: التاريخ (٩/١٧٨).

(٧) الفسوي: المعرفة والتاريخ (٢/١٣٨).

وقال أيضا : «ما في أصحاب الزهري أتقن من ابن عيينة»[1].

وذكر الإمام أحمد أصحاب الزهري فقال : «أثبتهم مالك ثم ابن عيينة»[2].

وقال أبو حاتم الرازي : «أثبت أصحاب الزهري مالك وابن عيينة، وكان ابن عيينة أعلم بحديث عمرو بن دينار من شعبة، وكان ابن عيينة إماما ثقة»[3].

فهؤلاء الأئمة : يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين وابن المديني وأحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي كلهم أجمعوا على توثيق ابن عيينة في الزهري، ولم يختلفوا في ذلك، وإنما اختلفوا في كونه أثبت الناس في الزهري. وهو على كل حال من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، كما نص على ذلك الحازمي[4] وابن رجب[5].

فبذلك يعلم أن قول الجوزجاني : «في حديثه اضطراب شديد» شاذ لا يُلتفت إليه.

فإن قيل : روى عبد الله بن أحمد عن أبيه أنه قال : «كنت أنا وعليّ بن المديني، فذكرنا أثبت من يروى عن الزهري، فقال عليّ : سفيان بن عيينة. وقلت أنا : مالك بن أنس. وقلت : مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يخطىء في نحو من عشرين حديثا عن الزهري، في حديث كذا، وحديث كذا، فذكرت منها ثمانية عشر حديثا. وقلت : هات ما أخطأ فيه مالك؟ فجاء بحديثين أو ثلاثة. فرجعت، فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة، فإذا هي أكثر من عشرين حديثا»[6].

فهذا يؤيد قول الجوزجاني.

ويجاب على ذلك : بأن هذا لا يؤثّر في توثيق ابن عيينة في الزهري، وغاية ما فيه أن الإمام مالكا أثبت في الزهري من ابن عيينة. وقد نص على ذلك الإمام أحمد فقال : «أثبتهم مالك ثم ابن عيينة». كما تقدم.

---

(١) ابن أبي حاتم : تقدمة المعرفة (ص ٥٢).
(٢) العلل : (١/ ٣٧٠).
(٣) ابن أبي حاتم : تقدمة المعرفة (ص ٥٢)، والجرح والتعديل (٤/ ٢٢٧).
(٤) شروط الأئمة الخمسة : (ص ٤٩).
(٥) شرح العلل : (١/ ٣٩٩).
(٦) العلل : (١/ ٣٧٠).

وأما حديث ابن عيينة عن أيوب السختياني : فقد تكلم فيه سليمان بن حرب ، فقال : «إن ابن عيينة أخطأ في عامة حديثه عن أيوب»(١).

وهذا القول في حديث ابن عيينة عن أيوب تفرّد به سليمان بن حرب ، وهو من المتشددين ، قال فيه أبو حاتم الرازي : «قلّ من يرضى من المشايخ»(٢).

وابن عيينة كان جيد الأخذ عن أيوب ، فقد عقد ابن أبي حاتم في ترجمة ابن عيينة بابا فقال : « باب ما ذكر من جودة أخذ ابن عيينة للحديث» . ثم روى تحته قول ابن عيينة : «كان أيوب إذا حدثني بالحديث ردّدته مرتين»(٣).

وسبب كلام سليمان بن حرب في حديث ابن عيينة عن أيوب هو : أن سليمان قد جالس حماد بن زيد تسع عشرة سنة ، وأخذ عنه أحاديث أيوب(٤). وكان سليمان معجبا بحماد ، فكان يقول : «حماد بن زيد في أيوب أكبر من كل من روى عن أيوب»(٥). ولذلك تكلم سليمان في غيره من كبار أصحاب أيوب : عبد الوارث بن سعيد ، ووهيب بن خالد ، وإسماعيل ابن عُليّة(٦)، وكذلك ابن عيينة .

وحماد بن زيد أثبت في أيوب من ابن عيينة(٧)، فربما خالف ابن عيينة حماد بن زيد في بعض أحاديثه عن أيوب ، فعدَّ سليمان بن حرب ذلك غلطا من سفيان ، فتكلم فيه .

وهذا لا يضر ابن عيينة ، ولا ينبغي أن يُجعل سببا للطعن في حديثه عن أيوب .

وقد اختلف حماد بن زيد وإسماعيل بن عُلَيَّة ـ وهما من أثبت أصحاب أيوب ـ في بعض أحاديثهما عن أيوب(٨)، فلم يتكلم فيهما أحد بسبب ذلك ، بل سئل ابن معين عن اختلافهما في حديث أيوب فقال : «إن أيوب كان يحفظ ، وربما نسي الشيء»(٩).

---

(١) ابن حجر : التهذيب (٤/١٢١).

(٢) المـزي : تهذيب الكمال (١/ق ٥٣٣).

(٣) ابن أبي حاتم : تقدمة المعرفة (ص ٥٤).

(٤) المـزى : تهذيب الكمال (١/ق ٥٣٣).

(٥) الفسوى : المعرفة والتاريخ (٢/١٣١)، وعنه الخطيب في التاريخ (٦/٢٣٩)، وفيهما : «أكثر» . ولعل الصواب ما أثبته كما يدل عليه السياق.

(٦) انظر : المصدرين السابقين.

(٧) الدارمي : تاريخه عن ابن معين (ص ٥٤ ـ ٥٥)، والذهبي في السير (٦/٢٠)، وابن رجب في شرح العلل (٢/٥١٠).

(٨) ابن أبي حاتم : العلل (٢/٢٥٨)، وابن رجب في شرح العلل (٢/٥١١).

(٩) من كلام ابن معين في الرجال «رواية الدقاق عنه» (رقم ٢٣٤).

فنسب الاختلاف إلى أيوب، كما قال ابن رجب[١].

ومن أمثلة اختلاف ابن عيينة وحماد بن زيد في حديث أيوب: حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (الملائكة تلعن أحدكم إذا أشار إلى أخيه بحديدة...). فقد رواه ابن عيينة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا[٢]. ورواه حماد بن زيد، عن أيوب عن ابن سيرين، عن أبي هريرة موقوفا[٣].

وقد ذكر ابن أبي حاتم هذا الحديث في كتاب «العلل» فقال: «سألت أبي عن حديث رواه حماد بن زيد عن يونس وأيوب، عن محمد، عن أبي هريرة قال: «الملائكة تلعن أحدكم إذا أشار إلى أخيه بحديدة». قال أبي: رواه حماد بن سلمة، عن أيوب ويونس عن محمد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. قلت: فأيهما الصحيح موقوف أو مسند؟. قال: المسند أصح»[٤].

فترجيح أبي حاتم المرفوع على الموقوف، ورواية مسلم له من طريق ابن عيينة عن أيوب مرفوعا، ومتابعة حماد بن سلمة لابن عيينة في رفعه عن أيوب، كل هذا يرجح حديث ابن عيينة على حديث حماد بن زيد.

ومما يؤيد ذلك أيضا: أن الحديث قد رواه عبد الله بن عون[٥]، وخالد الحذاء[٦]، عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا.

والخلاصة:

أن سفيان بن عيينة ثقة ثبت مطلقا[٧]، وقد احتج البخاري ومسلم بحديثه عن أيوب[٨]، ولم يلتفت العلماء إلى ما قاله سليمان بن حرب - رحمه الله تعالى -.

---

(١) شرح العلل: (٢/٥١٢).

(٢) رواه مسلم (رقم ٢٦١٦) من طريق عمرو الناقد، وابن أبي عمر، كلاهما عن ابن عيينة. ورواه النسائي في الكبرى في الملائكة (كما في تحفة الأشراف ١٠/٣٣٦)، من طريق سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، عن ابن عيينة.. به.

(٣) رواه الترمذي (٤/٤٦٤) من طريق قتيبة، عن حماد به، ورواه النسائي في الكبرى في كتاب الملائكة (كما في تحفة الأشراف (١٠/٣٣١) من طريق قتيبة ويحيى بن حبيب بن عربي، عن حماد، عن أيوب ويونس، كلاهما عن ابن سيرين، عن أبي هريرة موقوفا.

(٤) العلل: (٢/٢٥٧).

(٥) رواه مسلم (رقم ٢٦١٦) والإمام أحمد (٢/٢٥٦، ٥٠٥).

(٦) رواه الترمذي (٤/٤٦٣ رقم ٢١٦٢) ثم قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، يستغرب من حديث خالد الحذاء. ورواه أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة نحوه..». ثم ساق حديث حماد بن زيد الموقوف.

(٧) الذهبي: الميزان (٢/١٧١).

(٨) انظر: تحفة الأشراف للمزي (١٠/٢٨، ٣٣٥، ٣٣٦).

(٣) أبو عمرو الأوزاعي(*)

«عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو، الفقيه، ثقة جليل، من السابعة، مات سنة سبع وخمسين / ع»(١).

تُكلِّم في حديثه عن الزهري ويحيى بن أبي كثير:

فأما حديثه عن الزهري فقد تكلم فيه ابن معين ويعقوب بن شيبة، والجوزجاني.

فقد روى يعقوب بن شيبة في مسنده من طريق أبي داود قال: «سمعت يحيى بن معين يقول: «الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، أخذ كتاب الزهري من الزُّبيدي»(٢).

وقال يعقوب بن شيبة: «الأوزاعي اسمه عبد الرحمن بن عمرو، وكنيته أبو عمرو، وهو ثقة ثبت إلا أن روايته عن الزهري خاصة فإن فيها شيئا»(٣).

وقال الجوزجاني: «وأما الأوزاعي فربما يهم عن الزهري»(٤).

ويجاب عن هذه الأقوال:

بأن قول ابن معين: «الأوزاعي في الزهري ليس بذاك» من قبيل التضعيف النسبي، ومراده: أن الأوزاعي ليس من كبار أصحاب الزهري الملازمين له مثل: مالك وعُقيل ومعمر وغيرهم. ومما يوضح ذلك:

ما ذكره عثمان الدارمي في تاريخه عن ابن معين قال: «وسألته عن الأوزاعي، ما حاله في الزهري؟ فقال: ثقة. قلت له: أين يقع من يونس؟ فقال: يونس أسند عن الزهري، والأوزاعي ثقة، ما أقل ما روى الأوزاعي عن الزهري»(٥).

وقال إبراهيم بن الجنيد: «سئل يحيى بن معين - وأنا أسمع - من أثبت من روى عن الزهري؟ فقال: مالك بن أنس، ثم معمر، ثم عُقيل، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي، والزُّبيدي، وسفيان بن عيينة، وكل هؤلاء ثقات.

(*) مصادر ترجمته (ص ٢٤٣).

(١) ابن حجر: التقريب (١/٤٩٣) وذكره ابن رجب في شرح العلل (٢/٦٤٤).

(٢) مسند يعقوب بن شيبة (الجزء العاشر ص ٦٢: وهي القطعة التي وصلت إلينا من المسند) وعنه ابن عساكر في تاريخه (١٠/١/٤١ ب).

(٣) المصدر السابق (ص ٦١) وعنه ابن عساكر في تاريخه (١٠/١/٤٢/أ).

(٤) ابن رجب: شرح العلل (٢/٤٨٢).

(٥) (رقم ٢٢، ٢٣).

قلت ليحيى : أيما أثبت سفيان أو الأوزاعي؟ فقال : سفيان ليس به بأس، والأوزاعي أثبت منه، والزُبيدي أثبت منه. يعنى من سفيان بن عيينة.

قلت : أيهما أكبر الأوزاعي أو سفيان بن عيينة؟ قال : الأوزاعي أكبر من سفيان بن عيينة»[1].

فابن معين ـ رحمه الله ـ عَدَّ الأوزاعي في جملة الثقات الأثبات من أصحاب الزهري، بل قدمه على ابن عيينة في الزهري، فدل ذلك على أن قوله السابق : «ليس بذاك إنما هو من قبيل التضعيف النسبي.

وقد أنكر أبو عمر بن عبد البر على ابن معين كلامه في الأوزاعي فقال: «وقد كان ابن معين ـ عفا الله عنه ـ يطلق في أعراض الثقات الأئمة لسانه بأشياء أنكرت عليه . . . منها قوله في الأوزاعي : إنه من الجند ولا كرامة.

وقال : حديث الأوزاعي عن الزهري ويحيى بن أبي كثير ليس يثبت»[2].

لكن أبا عمر نقل هذين النصين من كتاب أبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي في الضعفاء، والأزدي لا يعتمد عليه إذا انفرد فكيف إذا خالف[3].

وأما قول ابن معين في الأوزاعي : «أخذ كتاب الزهري من الزُبيدي».

فقد أوضح ذلك ابن معين نفسه، فيما رواه عنه عباس الدوري قال: «الأوزاعي يقال : إنه أخذ الكتاب من الزُبيدي كتاب الزهري، وسمعه من الزهري»[4].

فدل ذلك على أن الأوزاعي أخذ كتاب الزهري من الزُبيدي أولا، ثم لقي الزهري فسمعه منه.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الأوزاعي لا يرى التحديث بما أخذه بطريق المناولة؛ فقد قال ابن معين: «الأوزاعي في العرض يقول: قرأت، وقرىء. وفي المناولة يتدين به ولا يحدث به»[5].

---

(١) سؤالات ابن الجنيد : (ق / ٦٢ / ب).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/١٩٦).

(٣) انظر : هدى الساري لابن حجر : (ص ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤ . . .).

(٤) تاريخ ابن معين : (٣/ ٢٠٥).

(٥) المصدر السابق : (٤/٤٦٠) ورواه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (٢/٧٢٣) عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي أنه قال: «يُعمل بها ولا يحدث بها». يعنى الصحيفة ـ وكذا في المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص ٤٣٧).

وبهذا يجاب أيضا عن قول الأوزاعي: «دفع إليَّ الزهري صحيفة فقال: أروها عني»[1].

بأنه لم يكن يحدث بها أخذه مناولة وإنما كان يتدين به، وهذا من ورعه وتثبته - رحمه الله تعالى - .

وأما قول يعقوب بن شيبة: «الأوزاعي ثقة ثبت إلا أن روايته عن الزهري فإن فيها شيئا». فالظاهر أنه اعتمد فيه على كلام ابن معين السابق إذ أنه هو الراوي له عن ابن معين، وقد تقدم الجواب عنه.

وأما قول الجوزجاني: «والأوزاعي فربما يهم عن الزهري» فلا يضره ذلك، ولا يقدح في روايته عن الزهري لأنه لا يسلم أحد من الحفاظ من الوهم والخطأ.

والخلاصـــــة :

أن الأوزاعي إمام ثقة، وليس هو في الزهري كمالك وعُقيل[2]، لكن ذلك لا يخرجه عن كونه من جملة الثقات الأثبات من أصحاب الزهري، ولذلك عده كل من الحازمي[3] وابن رجب[4] في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري.

وقد روى عنه البخاري ومسلم عدة أحاديث من روايته عن الزهري[5].

وأما حديث الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، فقد تكلم فيه الإمام أحمد؛ فقال يعقوب بن شيبة: «قال أحمد بن حنبل: حديث الأوزاعي عن يحيى مضطرب»[6].

وقال مهنا بن يحيى: «سألت أحمد عن حديث الأوزاعي فقال: كان كتاب الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قد ضاع منه[7]، فكان يحدث عن يحيى بن أبي كثير حفظاً»[8].

---

(١) أبو زرعة الدمشقي: التاريخ (٢/٧٢٣).

(٢) الذهبي: الميزان (٢/٥٨٠).

(٣) شروط الأئمة الخمسة: (ص ٤٩).

(٤) شرح علل الترمذي: (١/٣٩٩).

(٥) المزي: تحفة الأشراف (٥/٣٨٠، ١٠/٣٠، ١٢/٥٤).

(٦) المسند (ص ٦٨) وعنه ابن عساكر في تاريخه (١٠ / ١ / ٤٢ / أ).

(٧) بل احترق كما صرح به الأوزاعي فيما رواه يعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/٤٠٩) عن الأوزاعي قال: «فجالسته - يعني يحيى بن أبي كثير - فكتبت عنه أربعة عشر كتابا أو ثلاثة عشر كتابا فاحترق كله». وروى خبر احتراق كتبه أيضا أبو عوانة في مسنده (١/٣٢١).

(٨) ابن رجب: شرح العلل (٢/٦٤٦).

وقال أيضا: «لم يكن يحفظه جيدا، فيخطىء فيه، وكان يروى عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر. وإنما هو أبو المهلب»[1].

وذُكِرَ له حديث الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ سئل: متى كنت نبيا؟ فأنكره وقال: «هذا من خطأ الأوزاعي»[2].

وهذا الكلام في رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير كالكلام المتقدم في حديثه عن الزهري، لا يُقصد به تضعيفه في يحيى، وإنما قاله الإمام أحمد في أحاديث مخصوصة لبيان أن له أخطاء في حديثه عن يحيى بن أبي كثير، وهذا لا يستغرب، لأن الأوزاعي من المكثرين عن يحيى بن أبي كثير كما تقدم.

وقد قال أبو زرعة الدمشقي: «سألت أحمد بن حنبل عن أصحاب يحيى بن أبي كثير، فقال: هشام. قلت: ثم من؟ قال: ثم أبان... قلت له: فالأوزاعي؟ قال: الأوزاعي إمام»[3].

وقال أحمد بن محمد: «سمعت أحمد بن حنبل - وذَكَر أصحاب يحيى بن أبي كثير- فقال: هشام يرجع إلى كتاب، والأوزاعي حافظ»[4].

وأما احتراق كتب الأوزاعي فلا يؤثر في روايته عن يحيى بن أبي كثير، لأنه حافظ

---

(١) المصدر السابق: (٢/٦٤٥).

وقد وقع هذا الوهم من الأوزاعي في ثلاثة أحاديث، ذكرها المزي في تهذيب الكمال (٣/ق ١٦٥١) في ترجمة أبي المهاجر، وقد فصّل القول فيها، واختصره ابن حجر في التهذيب (١٢/٢٤٨ - ٢٤٩).

(٢) ابن رجب: شرح العلل (٢/٦٤٥).

والحديث رواه الترمذي (٥/٥٨٥ رقم ٣٦٠٩)، وابن حبان في الثقات (١/٤٧)، والآجري في الشريعة (ص٤٢١)، والحاكم في المستدرك (٢/٦٠٩) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/٧٥٣ رقم ١٤٠٣) وأبو نعيم في دلائل النبوة (١/٥٢ - ٥٣) والبيهقي في دلائل النبوة (٢/١٣٠) كلهم من طريق الأوزاعي به بلفظ: متى وجبت لك النبوة، قال الترمذي: «حديث حسن صحيح غريب من حديث أبي هريرة، لا نعرفه إلا من هذا الوجه». وفي تحفة الأشراف (١١/٧٤): «حسن غريب».

وقد صرح الوليد بن مسلم بالتحديث عند ابن حبان والآجري واللالكائي وأبي نعيم والبيهقي.

ورواه أيضا أبو نعيم في تاريخ اصبهان (٢/٢٢٦) من طريق الأوزاعي بلفظ: «متى كتبت نبيا؟...»

والحديث صحيح من غير هذا الطريق، انظر: السنة لابن أبي عاصم (١/١٧٩) ومجمع الزوائد (٨/٢٢٣ - ٢٢٤)، والمقاصد الحسنة (ص٣٢٧)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/٤٧١ رقم ١٨٥٦).

(٣) ابن عدي: الكامل (١/١٠٠).

(٤) المصدر السابق.

كما قال الإمام أحمد، وقد جاءه رجل بنسخة من كتبه التي احترقت فردها قائلا : «نحدث بما حفظنا منها»[1].

وقد وثّق عدد من الأئمة الأوزاعي في يحيى بن أبي كثير؛ فقال يحيى بن معين : «ليس أحد في يحيى بن أبي كثير مثل هشام الدَستوائي، والأوزاعي، وعليّ بن المبارك بعد هؤلاء»[2].

وقيل لابن معين: «من أحب إليك في يحيى بن أبي كثير؟ قال: الأوزاعي وهشام الدستوائي»[3].

وقال أبو حاتم الرازي : «سألت عليّ بن المديني، من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قال: هشام الدستوائي. قلت: ثم من؟ قال: الأوزاعي وحسين المعلّم وحجاج الصواف»[4].

وقال الآجرى : «سألت أبا داود عن أصحاب يحيى بن أبي كثير- أعني : مَنْ أعلاهم في يحيى - ؟ فقال: هشام الدستوائي والأوزاعي»[5].

وقال ابن أبي حاتم : «سألت أبي وأبا زرعة من أحب إليكما من أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قالا : هشام، قلت لهما: والأوزاعي؟ قالا : بعده»[6].

فهؤلاء الأئمة : يحيى بن معين وعليّ بن المديني، وأبو زرعة وأبو داود، وأبو حاتم، اتفقوا على أن الأوزاعي أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير بعد هشام الدَستوائي. وكفى بهذا توثيقا.

وقد روى البخاري ومسلم من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عدة أحاديث[7].

---

(١) أبو داود : مسائل الإمام أحمد (ص ٣٠٧)، ومسند أبي عوانة (١/ ٣٢١).
(٢) التاريخ : (٤/ ١٨٠).
(٣) المصدر السابق : (٤/ ٤٥٨).
(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٩/ ٦٠).
(٥) الخطيب : التاريخ (١٢/ ٢٦٠).
(٦) الجرح والتعديل : (٩/ ٦١).
(٧) انظر : تحفة الأشراف للمزى (٩/ ٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٧، ١١/ ٦٩ ـ ٧٥).
وقد انتقد الدارقطني في التتبع (ص ١٨٧ ـ ١٨٨) حديثا من أحاديث الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عند البخاري، وقد أجاب عنه ابن حجر في مقدمة الفتح (ص٣٥٤ ـ ٣٥٥) وكذلك في الفتح (٣/ ٣٨).

(٤) عبد الرحمن بن نمـر(*)

«عبد الرحمن بن نَمِر ـ بفتح النون وكسر الميم ـ اليحصبي أبو عمرو الدمشقي، ثقة، لم يرو عنه غير الوليد، من الثامنة، /خ م د س»(١).

تُكلِّم في حديثه عن الزهـــري:

فقد روى عباس الدوري، عن ابن معين قال: «الذي يروى عن الزهري يقال له: ابن نمر، ضعيف في الزهري»(٢).

وقال ابن الجنيد: «سئل يحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ عن عبد الرحمن بن نَمِر عن الزهري، فقال: شيخ من الدمشقيين ضعيف الحديث، يحدث عنه الوليد بن مسلم»(٣).

وقد خالف ابن معين عددٌ من الأئمة حيث وثقوا عبد الرحمن بن نَمِر، وأثنوا على أحاديثه عن الزهري؛ فقال عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي المعروف بدُحيم: «عبد الرحمن بن نَمِر صحيح الحديث عن الزهري، ما أعلم أحدا روى عنه غير الوليد»(٤).

وقال محمد بن يحيى الذهلي: «عبد الرحمن بن نَمِر وعبد الرحمن بن خالد ثقتان، ولا تكـاد تجد لابن نَمِـر حديثا عن الزهري إلا ودَوَّن الحديثَ مثلهُ، يقول: سألت الزهري عن كذا، فحدثني عن فلان وفلان. فيأتي بالحديث على وجهه ولا أعلم روى عنه غير الوليد»(٥).

وقال أبو زرعة الدمشقي: «حديثه عن الزهري مستوى»(٦).

وقال ابن عدي: «وعبد الرحمن بن نَمِر هذا له عن الزهري غير نسخة، وهي أحاديث مستقيمة»(٧).

(*) مصادر ترجمته (ص ٢٤٤).

(١) ابن حجر: التقريب (١/٥٠١).

(٢) التاريخ: (٣/٢٤٨).

(٣) سؤالات ابن الجنيد: (ق ٦٢ / أ).

(٤) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٥ / ٢٩٥).

(٥) ابن حجر: التهذيب (٦/٢٨٨).

(٦) ابن عساكر: التاريخ (١٠/١/١١٧/أ) من كتاب أبي زرعة «تسمية نفر يروون عن الزهري». وقوله: «مستوى» أي: مستقيم كما في لسان العرب (١٤/٤١٥).

(٧) الكامل: (٤/١٦٠٢)، وقد وقع في النسخة المطبوعة من الكامل في أول ترجمة عبد الرحمن عبارة: «هو ضعيف =

وقد أثنى عدد من العلماء على عبد الرحمن في حديثه عامة؛ فقال ابن حبان: «من ثقات أهل الشام ومتقنيهم»(١).

وقال أبو أحمد الحاكم: «مستقيم الحديث»(٢).

وقد وثقه غير هؤلاء(٣).

فتوثيق هؤلاء الأئمة لعبد الرحمن بن نَمِر وثناؤهم على حديثه عن الزهري مقدم على تضعيف ابن معين لما يأتي:

(١) لأن الموثقين لعبد الرحمن جماعة، وخالفهم ابن معين فضعفه تضعيفا مجملا غير مفسر.

(٢) من بين الموثقين له عبد الرحمن بن إبراهيم وأبو زرعة وهما دمشقيان، وهو دمشقي أيضا، فهما أعرف به من غيرهما.

وقد ذُكِر عند يحيى بن معين حديث من حديث أهل الشام، فردّه. فقال له رجل: «إن ابن عوف يذكره(٤). فقال: «إن كان ابن عوف ذكره فابن عوف أعرف بحديث أهل بلده»(٥).

(٣) من بين الموثقين لعبد الرحمن أيضا: محمد بن يحيى الذهلي، الذي شهد له مشايخه وأهل عصره بالتبحر في معرفة حديث الزهري، والخبرة بأصحاب الزهري وعلل حديثه(٦). فقوله في توثيق عبد الرحمن في الزهري مقدم على قول غيره.

(٤) تضعيف ابن معين لعبد الرحمن في الزهري إنما هو بسبب لفظة زادها في حديث واحد، وهو حديثه عن الزهري، عن عروة بن الزبير أنه سمع مروان بن الحكم

= في الزهري» تبعا لنسخة أحمد الثالث الخطية (٢/ق ٥٥٧/أ)، فأوهم أن هذه العبارة من قول ابن عدي، وليس كذلك، بل هي من قول ابن معين رواه ابن عدي عنه، فسقط الإسناد مع بعض كلام ابن معين فلم يبق منه إلا هذه العبارة. وقد استدرك ناسخ النسخة الظاهرية من الكامل هذا السقط فكتب في هامش (ق ٤٦٠): «وحدثنا ابن حماد نا عباس، عن يحيى، قال: ابن نمر». ووضع إشارة قبل عبارة «هو ضعيف في الزهري»، للدلالة على مكان اللحق.

(١) الثقات: (٨٢/٧).

(٢) ابن عساكر: التاريخ (١٠ / ١ / ١١٧ / ب).

(٣) انظر تهذيب الكمال (٢/ق ٨٢٢)، وتهذيب التهذيب (٢٨٨/٦).

(٤) هو: محمد بن عوف الطائي الحمصي.

(٥) ابن حجر: التهذيب (٣٨٤/٩).

(٦) انظر: المصدر السابق (٣٤/٩)، ويكفى الذهلي فخراً قول الإمام أحمد: «ما قدم علينا رجل أعلم بحديث الزهري من محمد بن يحيى». رواه عنه الخطيب في تاريخه (٤١٧/٣). وقد صنف الذهلي ـ بالإضافة إلى علل حديث الزهري ـ كتابا بعنوان: «طبقات الرواة عن الزهري» اقتبس منه ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢٥٥/١).

يقول: «أخبرتني بُسرة بنت صفوان الأسدية أنها سمعت رسول الله ﷺ يأمر بالوضوء من مس الذكر. والمرأة مثل ذلك»[١].

قال ابن عدي: «وهذا الحديث بهذه الزيادة التي ذكرت في متنه: (والمرأة مثل ذلك) لا يرويه عن الزهري غير ابن نَمِر هذا»[٢].

ثم صرح ابن عدي بأن ابن معين لم ينكر على عبد الرحمن في أسانيد ما روى عن الزهري ولا في متونها إلا قوله في هذا الحديث: «والمرأة مثل ذلك».

وزيادة هذه اللفظة ـ لو سُلِّم بأنها خطأ من عبد الرحمن ـ لا تقدح فيه ولا في روايته عن الزهري، وقد قال ابن معين: «لست أعجب ممن يحدث فيخطيء، إنما العجب ممن يحدث فيصيب»[٣]. فكيف يُطْعَن في عبد الرحمن بسبب هذا الخطأ الواحد؟!

لكن عبد الرحمن لم يأت بهذه اللفظة من عنده، وإنما هي مدرجة من كلام الزهري[٤]، والذي يوضح ذلك: ما رواه ابن عساكر من طريق الوليد بن مسلم قال: «حدثني عبد الرحمن بن نمر اليحصبي قال: سألت الزهري عن الرجل يمس ذكره، أو المرأة تمس فرجها، فقال: حدثني عروة بن الزبير. . .» فذكر الحديث[٥].

فعبد الرحمن سأل الزهري عن الرجل يمس ذكره، أو المرأة تمس فرجها، فروى الزهري حديث مس الذكر إجابة على الشق الأول من السؤال، ثم أضاف الزهري من عنده قوله: «والمرأة مثل ذلك» إجابة على الشق الثاني من السؤال، من غير فصل بين كلامه ونص الحديث الذي رواه في مس الذكر، فحفظه عبد الرحمن كما سمعه من الزهري.

وكان الزهري يصل كلامه بالأحاديث كثيرا من غير فصل بينه وبين كلام النبي ﷺ، ولأجل ذلك قال له موسى بن عقبة: «ميِّز قولك من قول رسول الله ﷺ»[٦].

---

(١) رواه ابن عدي في الكامل (٤/١٦٠٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) تاريخ ابن معين: (٣/١٣).

(٤) انظر: سنن البيهقي (١/١٣٢).

(٥) التاريخ: (١٠ / ١ /١١٧ / أ).

(٦) الخطابي: أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (٢/٥٩٣) من النسخة المكتوبة على الآلة الكاتبة بتحقيق الباحث محمد بن سعد آل سعود وقد نال به درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى.

وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن له أيضا : «إذا حدثت فبين كلامك من كلام النبي ﷺ»[1].

وقد وقع لبعض أصحاب الزهري في أحاديث أخرى مثل ما وقع لعبد الرحمن بن نمر في هذا الحديث، منهم : سفيان بن عيينة[2]، ويونس بن يزيد[3]، ومعمر بن راشد[4]، وابن جريج[5]، وزياد بن سعد[6] وغيرهم.

والخلاصة :

أن عبد الرحمن بن نَمِر ثقة(*)، كما قال ابن حجر، وما ذكره ابن معين من تضعيفه في الزهري لا يقدح فيه، كما تقدم بيانه. وله عند البخاري ومسلم حديث واحد عن الزهري[7]، وقد توبع عليه[8].

---

(١) البخاري : جزء القراءة خلف الإمام (ص ٢٨).

(٢) الترمذي : الجامع (٣/ ٣٢٠ ـ ٣٢١).

(٣) البخاري : جزء القراءة خلف الإمام (ص ٢٨).

(٤) أبو داود : السنن (٤/ ٢٥٨).

(٥) الترمذي : الجامع (٣/ ٣٢٠ ـ ٣٢١).

(٦) الترمذي : الجامع (٣/ ٣٢٠ ـ ٣٢١).

وانظر المدرج إلى المدرج للسيوطي رقم : ٦، ٨، ٩، ١١، ١٥، ٢١، ٢٩، ٣٩، ٤٣، ٤٩، ٥٣، ٥٦، ٦٨، ٦٩. فكل هذه المواضع وقع فيها ادراج عن الزهري.

(٧) البخاري : (٢/ ٥٤٩ رقم ١٠٦٥)، ومسلم (٢/ ٦٢٠ رقم ٩٠١).

(٨) ابن حجر : هدى السارى (ص ٤١٩).

* ذكر العقيلي في الضعفاء (٢/ ٣٤٩) وابن عدي في الكامل (٤/ ١٦٠٢) عبد الرحمن بن نمر، ولم يذكرا فيه من أقوال أئمة الجرح والتعديل إلا قول ابن معين. وقال أبو حاتم الرازي : «ليس بقوى، لا أعلم روى عنه غير الوليد بن مسلم، وسليمان بن كثير وسفيان بن حسين أحب إلي من ابن نمر، وابن نمر أحب إلي من مرزوق بن أبي الهذيل». ذكره ابنه في الجرح والتعديل (٥/ ٢٩٥).

وذكر ابن حجر عبد الرحمن في مقدمة الفتح (ص ٤١٩)، ونقل فيه قول أبي حاتم، وكذا تضعيف ابن معين، ثم ذكره في (ص ٤٦٢) في فصل مَنْ ضُعِّف بأمر مردود، فقال : «ضعّف بسبب تفرد الوليد بن مسلم عنه».

وعبد الرحمن بن نمر أحب إلى أبي حاتم من مرزوق بن أبي الهذيل كما تقدم، ومع ذلك فقد قال أبو حاتم في مرزوق : «وحديثه صالح، لا أعلم روى عنه غير الوليد بن مسلم». كما في الجرح والتعديل (٨/ ٢٦٥).

(٥) ابن جريج(*)

«عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي، مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل، من السادسة، مات سنة خمسين، أو بعدها، وقد جاوز السبعين، وقيل جاوز المئة، ولم يثبت/ ع»(١).

تُكلِّم في حديثه عن الزهـــري :

فقد روى الدارمي عن ابن معين أنه قال : «ليس بشيء في الزهري»(٢).

وروى قريش بن أنس عن ابن جُريج قال : «ما سمعت من الزهري شيئا، إنما أعطاني الزهري جزءا فكتبته، وأجازه لي»(٣).

وقال سفيان بن عيينة : «كنت عند ابن شهاب فجاء ابن جُريج ومعه ثلث قرطاس فيه حديث ظهرا وبطنا، فقال: ياأبابكر، أروى هذا عنك؟ قال : نعم. قال ابن عيينة: والله ما أدري أيهما أعجب، ابن شهاب أو ابن جريج! يقول له : أروى هذا عنك. فيقول: نعم!»(٤).

قال الخطيب البغدادي : «عجب سفيان كيف لم ينظر ابن شهاب إلى المكتوب في القرطاس، أهو من حديثه أم لا؟ وكيف استجاز ابن جريج أن يسأله إجازة ذلك؟»(٥).

وقال الذهبي : «كان ابن جريج يرى الرواية بالإجازة وبالمناولة، ويتوسع في ذلك، ومن ثَمَّ دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري، لأنه حمل عنه مناولة، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف، ولاسيما في ذلك العصر، لم يكن حدث في الخط بعد شكل ولا نقط»(٦).

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٤٤).

(١) ابن حجر : التقريب (١/ ٥٢٠).

(٢) تاريخه عن ابن معين : (رقم ١٣).

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٧).

(٤) الخطيب : الكفاية (ص ٤٥٧)، وروى الخطيب أيضا نحو هذه القصة من وجه آخر عن سفيان.

(٥) الخطيب : الكفاية (ص ٤٥٨)، وقد أجاب الخطيب عن هذا الفعل بقوله: «ولعل ابن شهاب كان قد عرف القرطاس، بل عساه أن يكون هو كتبه فاغناه ذلك عن النظر فيه، أو كان يعتقد أن ابن جريج لا يستجيز إلا ما كان من حديثه لأمانة ابن جريج عنده والله أعلم».

وقد أشار ابن رجب في شرح العلل (١/ ٢٦٣) إلى كلام الخطيب هذا، ثم عقب عليه بقوله : «وفيه بُعد».

(٦) سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٣١)، وقوله : «حمل عنه مناولة» الظاهر أنه اعتمد فيه على رواية قريش بن أنس السابقة.

فهذه النصوص تدل على أن ابن جريج قد أخذ عن الزهري إجازة، وهذا أمر لاشك فيه، ولعل هذا هو السبب في قول ابن معين: «ليس بشيء في الزهري».

لكن ابن جريج لم يقتصر في روايته عن الزهري على الإجازة، بل قرأ عليه وسمع منه، ومن الأدلة على ذلك:

(١) ما رواه يعقوب الفسوي عن عليّ بن المديني قال: «ابن جريج لم يسمع من ابن شهاب شيئا، إنما عُرض له عليه، وقال يحيى: قال لي سفيان بن حبيب: بلى قد سمع منه كذا وكذا. قال: فأتيته فسألته عنه فقال: ما أدري سمعته أو قرأته»[١].

فهذا يدل على أن ابن جريج قد سمع من الزهري وقرأ عليه، لكنه نسي طريقة تحمله لتلك الأحاديث التي سأله عنها القطان، هل هي سماع أم قراءة. وحفظ عنه سفيان بن حبيب ـ وهو ثقة[٢] ـ أنه سمعها من الزهري.

(٢) قال محمد بن يحيى الذهلي: «ابن جريج إذا قال: «حدثني» و«سمعت» فهو محتج بحديثه داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري»[٣].

والذهلي من أعلم الناس بحديث الزهري وأصحابه[٤]، فلو ثبت عنده أن ابن جريج لم يسمع من الزهري لما قال هذا الكلام.

(٣) ثبت عن ابن جريج تصريحه بالتحديث والإخبار عن الزهري في أحاديث كثيرة، وكذلك ثبت عنه أنه سأل الزهري، ومن الأمثلة على ذلك:

أ ـ ما رواه مسلم في صحيحه من طريق ابن جريج قال: «حدثني ابن شهاب، عن علي بن حسين بن عليّ، عن أبيه حسين بن عليّ، عن عليّ بن أبي طالب قال: أصبت شارفا[٥] مع رسول الله ﷺ يوم بدر، وأعطاني رسول الله ﷺ شارفا أخرى... فثار إليهما حمزة بالسيف، فجبّ[٦] أسنمتهما، وبَقَر[٧] خواصرهما، ثم أخذ من أكبادهما». قال ابن جريج: «قلت لابن شهاب: ومن السنام؟ قال: قد جبّ أسنمتهما

---

(١) المعرفة والتاريخ: (٢/١٣٩)، ويحيى هو القطان.

(٢) ابن حجر: التقريب (١/٣١٠).

(٣) ابن حجر: التهذيب (٦/٤٠٦).

(٤) انظر: (ص.٦٨) حاشية رقم (٦).

(٥) الشارف: الناقة المسنة. كما في النهاية لابن الأثير (٢/٤٦٢).

(٦) الجَبّ: القطع. كما في النهاية لابن الأثير (١/٢٣٣).

(٧) بقر: يدل على فتح الشيء، والتوسع في الشيء. كما في معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١/٢٧٧)، والمعنى: أنه فتح خواصرهما حتى استطاع أن يصل إلى أكبادهما فيأخذ منها.

فذهب بها»[1]. فهذا الحديث فيه تصريح ابن جريج بالتحديث عن الزهري وسؤاله الزهري أيضا.

ب ـ روى البخاري من طريق ابن جريج قال: «أخبرني ابن شهاب عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ دخل عليها مسرورا تبرق أسارير وجهه، فقال: (ألم تسمعي ما قال المُدلجي لزيد وأسامة ـ ورأى أقدامهما ـ: إن بعض هذه الأقدام من بعض؟)[2].

جـ ـ وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: «أخبرني ابن شهاب، وسألته عن رجل طلق امرأته ثلاثا في وجع، كيف تعتدّ إن مات؟ . . .» فذكر قضاء عثمان في توريث امرأة عبد الرحمن بن عوف[3].

فهذه الأمثلة تدل على سماع ابن جريج من الزهري، وهناك أمثلة أخرى لا يتسع المقام لذكرها[4]. وقد قال يحيى بن سعيد القطان: «كان ابن جريج صدوقا، إذا قال: «حدثني» فهو سماع، وإذا قال: «أخبرني» فهو قراءة، وإذا قال: «قال» فهو شبه الريح»[5].

وقال الإمام أحمد: «إذا قال ابن جريج: «قال فلان وقال فلان، وأُخبرت» جاء بمناكير، فإذا قال: «أخبرني وسمعت» فحسبك به»[6].

وقال أحمد بن صالح المصري: «ابن جريج إذا أخبر الخبر فهو جيد، وإذا لم يخبر فلا يُعبأ به»[7].

فأقوال هؤلاء الأئمة تقتضي قبول ما يصرح فيه ابن جريج بالتحديث أو الإخبار سواء رواها عن الزهري أو عن غيره.

---

(١) حديث: (رقم ١٩٧٩).

(٢) (٦/٥٦٥ حديث رقم ٣٥٥٥).

(٣) المصنف: (٧/٦٢).

(٤) من الأحاديث التي صرح فيها ابن جريج بالتحديث عن الزهري: انظر صحيح مسلم (رقم ٣٩٠)، ومصنف عبد الرزاق (١/٤٥، ١١٣)، ومسند الإمام أحمد (٢/٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٣)، (٣/٤٥٥، ٥٠٢)، (٤/٢٥١، ٥/٤٣٢، ٤٣٤)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (١/٣١٨، ٣٧٨)، ومسند أبي عوانة (١/٣٤٣)، ومعجم الطبراني الكبير (١٩/٥٩).

ومن الأحاديث التي صرح فيها بالإخبار عن الزهري: انظر صحيح مسلم (رقم ٣٩٢، ٨٤٤)، ومصنف عبد الرزاق (١/١١٥، ٢/٢٩٧، ٧/٦٣، ٣٠٦، ٣١٩، ٣٣٤).

ومن الأحاديث التي سأل عنها الزهري: انظر جامع الترمذي (٣/١٠٣)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (١/٧٤١).

(٥) الرامهرمزي: المحدث الفاصل (ص ٤٣٣).

(٦) الخطيب: التاريخ (١٠/٤٠٥).

(٧) الدارمي: تاريخه عن ابن معين (رقم ١٠).

أما ما رواه قريش بن أنس عن ابن جريج أنه قال : «ما سمعت من الزهري شيئا. . . » فقد رواه ابن أبي حاتم فقال: «نا أبو زرعة قال: أخبرني بعض أصحابنا عن قريش بن أنس. . . »[1]. فهذا الإسناد فيه مبهم لم يصرح أبو زرعة باسمه، وبالإضافة إلى ذلك فإن قريش بن أنس قد اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدرى ما يحدث به، وبقي ست سنين في اختلاطه، فظهر في روايته أشياء مناكير لا تشبه حديثه القديم، قاله ابن حبان[2] وقد ذكر ابن حجر أن سماع المتأخرين منه بعد اختلاطه[3]. فلا يصح هذا القول عن ابن جريج بهذا الإسناد. ومما يدل على عدم صحته أيضا ما تقدم من تصريح ابن جريج بالسماع من الزهري.

والخلاصـــــة :

أن عبد الملك بن جريج قد سمع من الزهري وقرأ عليه، وأخذ عنه إجازة، فإذا صرح بالتحديث أو الإخبار فحديثه محتج به عن الزهري وغيره. أما إذا لم يصرح بشيء من ذلك فلا يقبل منه ـ كما تقدم عن يحيى القطان والإمام أحمد وأحمد بن صالح المصري ـ لأنه مدلس، وقد ذكره العلائي في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين[4]، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب الموصوفين بالتدليس[5].

(٦) الليث بن سعد[*]

«الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من السابعة مات في شعبان سنة خمس وسبعين/ ع»[6].

تُكلِّم في حديثه عن الزهري، وبُكير بن عبد الله بن الأشج، وعبيد الله بن أبي جعفر المصري:

فأما حديثه عن الزهري فقد تكلم فيه يعقوب بن شيبة. فقال : «الليث ثقة، وهو

---

(١) الجرح والتعديل : (٥/٣٥٧).

(٢) المجروحين : (٢/٢٢٠)، وذكره ابن الكيال في الكواكب النيرات (ص ٣٧٠).

(٣) ابن حجر : التهذيب (٨/٣٧٥)، وقد ذكر ابن حجر بعض تلاميذه الذين سمعوا منه بعد الاختلاط، وفات ابن الكيال التنبيه على ذلك، وكذا فات محقق كتابه استدراكه.

(٤) جامع التحصيل : (ص ١٣٠).

(٥) تعريف أهل التقديس : (ص ٩٥).

(*) مصادر ترجمته (ص ٢٤٥) :

(٦) ابن حجر : التقريب (٢/١٣٨).

دونهم في الزهري ـ يعني: دون مالك ومعمر وابن عيينة ـ قال: وفي حديثه عن الزهري بعض الاضطراب»[1].

وقولـه: «هو دونهم في الزهري» حق، فإن الليث بن سعد دون مالك ومعمر وابن عيينة في الزهري[2].

وقولـه: «في حديثه عن الزهري بعض الاضطراب» يعني بالنسبة لحديث كبار أصحاب الزهري، وهذا لا يقدح في حديث الليث عن الزهري، وإنما يدل على أن الليث دون الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، ولذلك ذكره الحازمي في الطبقة الثانية من طبقات أصحاب الزهري[3]، وهم: ممن شاركوا أهل الطبقة الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للزهري، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة، فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان له دون الطبقة الأولى[4].

والليث بن سعد لم يلازم الزهري فترة طويلة، وإنما لقيه بمكة سنة ثلاث عشرة ومئة في موسم الحج، فأخذ عنه[5].

وقد وثق يحيى بن معين الليث بن سعد في الزهري: فقد ذكره الدارمي في أصحاب الزهري ـ وسأل ابن معين عنه ـ فقال: «قلت: فإبراهيم بن سعد أحب إليك أو ليث؟ فقال: كلاهما ثقتان»[6].

وقال الجوزجاني: «وتختلف الثقات من أصحاب الزهري، فإذا صحت الرواية عن الزُّبيدي فهو من أثبت الناس فيه، وكذلك شعيب، وعُقيل ويونس بعدهم، وعبدالرحمن بن مسافر والليث بن سعد»[7].

وقد احتج كل من البخاري ومسلم بأحاديث الليث بن سعد عن الزهري[8]، ولم يورده ابن حجر في مقدمة الفتح فيمن طعن فيهم من رجال البخاري.

(١) المـزي: تهذيب الكمال (٣/ق ١١٥٣).

(٢) الفسوي: المعرفة والتاريخ (٢/١٣٨) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/٢٢٧)، وشرح العلل لابن رجب (٢/٤٧٩).

(٣) الحازمي: شروط الأئمة الخمسة (ص ٤٩).

(٤) انظر الحازمي: شروط الأئمة الخمسة (ص ٤٨) وابن رجب شرح العلل (١/٣٩٩).

(٥) الفسوي: المعرفة والتاريخ (٢/٤٤٣).

(٦) الدارمي: تاريخه عن ابن معين (رقم ٧).

(٧) ابن رجب: شرح العلل (٢/٤٨٢).

(٨) انظر تحفة الأشراف للمزي: (١/٣٨٧، ٥/٣٨٦، ١٠/٣٨، ١٢/٧١ ـ ٧٤).

وقد انتقد الدارقطني بعض الأحاديث التي رواها البخاري من طريق الليث بن سعد عن الزهري[1]، فذكرها ابن حجر في مقدمة الفتح وأجاب عنها إجابة شافية رجح فيها صحة ما رواه الليث عن الزهري[2].

وأما حديث الليث بن سعد عن بكير بن عبد الله بن الأشج فقد تكلم فيه أبوالوليد الطيالسي فقال بأنه مناولة[3].

وقال الخطيب البغدادي: «وحدث الليث أيضا عن بكير بن عبد الله بن الأشج عدة أحاديث، قال في كل واحد منها: حدثني بكير. وذكر أنه لم يسمع منه شيئا، وإنما كتب إليه بتلك الأحاديث، وقد أوردنا بعضها في كتاب «التفصيل لمبهم المراسيل» وسقنا الخبر عن الليث بذلك»[4].

وقد صرح الإمام أحمد بسماع الليث من بكير بن الأشج ورد على أبي الوليد الطيالسي؛ فقال ابنه عبد الله: سمعت أبي يقول: سمع الليث بن سعد من بكير بن الأشج نحوا من ثلاثين حديثا. فقلت: إنهم يحكون عن أبي الوليد أنه سمع الليث يقول: ما سمعت من بكير شيئا. فأنكره، وقال: الليث يقول: حدثني بكير بن عبد الله»[5].

وقال الأثرم: «سمعت أبا عبد الله يقول: لا أعلم أحدا أحسن حديثا عن بكير بن عبد الله من ليث بن سعد. وقال: هو أحسن حديثا عندي من عمرو بن الحارث، ومن ابن لهيعة. قلت له: ومن ابن عجلان؟ قال: وكم يروى ابن عجلان عن بكير؟ ما أيسرها.

قلت: إن أبا الوليد يتكلم في روايته ويقول: مناولة ـ أعني ليث بن سعد؟ فقال: ما أدرى أي شيء هذا. وأنكر قوله، وقال: أي شيء يُنْكَر من حديث ليث؟ وليث حسن الحديث صحيحه»[6].

---

(١) كتاب التتبع (ص ٣٨٢ ـ ٣٨٤، ٤٨٧ ـ ٤٨٨).

(٢) ابن حجر: هدى الساري (ص ٣٥٥، ٣٦٠) الحديث السابع عشر، والحديث الثاني والثلاثون، والحديث الثالث والثلاثون.

(٣) الذهبي: الميزان (٣/٤٢٣)، وابن رجب: شرح العلل (٢/٥٥٠).

(٤) الكفاية: (ص ٤٩١)، ولم أقف على الكتاب الذي أشار إليه الخطيب، وقد اختصره النووى ورتبه على الحروف، وتوجد نسخة خطية من المختصر في مكتبة الاسكوريال رقم ١٥٩٧، كما في موارد الخطيب البغدادي للدكتور أكرم العمرى (ص ٧١).

(٥) العلل: (١/٣٥٢) من الأحاديث التي صرح فيها الليث بالتحديث عن بكير انظر: مسند أحمد (٢/٣٠٧، ٣٣٨، ٤٥٣)، (٤/٢٨، ٣٣٢) والمعجم الكبير للطبراني (٨/٣٥ رقم ٧٢٩٣).

(٦) ابن رجب: شرح العلل (٢/٥٥٠).

وقد خرج البخاري ومسلم حديث الليث بن سعد عن بكير بن عبد الله بن الأشج[1].

وإن صح ما ذكره الخطيب عن الليث بن سعد فإنه لا يقدح في روايته عن بكير بن الأشج، لأن المكاتبة طريق من طرق التحمل، معتبرة عند كثير من أهل العلم، كما نقل ذلك الخطيب نفسه في الكفاية[2].

وأما حديثه عن عبيد الله بن أبي جعفر فقد تكلم فيه أبو الوليد الطيالسي أيضا وقال: بأنه مناولة[3].

ونقل المزى عن المُفْضَّل بن غسان الغلابي قال: حدثني أبو نصر، عن عبدالله بن يوسف، قال: قال الليث بن سعد: «لم أسمع من عبيد الله بن أبي جعفر، إنما هي مناولة»[4].

وقد احتج البخاري بحديث الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر، وأثبت تصريح الليث بالتحديث عنه، فقال: «حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عبيدالله بن أبي جعفر قال: سمعت حمزة بن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال النبي ﷺ: (ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مُزعة لحم...)

وزاد عبد الله[5]: حدثني الليث، حدثني ابن أبي جعفر (فيشفع ليقضي بين الخلق...)[6].

فقد صرح الليث بالتحديث عن عبيد الله، وهذا يدفع القول بعدم سماعه منه، ولاسيما أن البخاري ساق حديثه السابق في معرض الاحتجاج به، وعقب بزيادة

(١) ابن منجويه: رجال مسلم (ق ١٥١/ ب)، والجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/ ٥٩).

(٢) (ص ٤٨٨ ـ ٤٩٢)، نقل الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨) عن أبي بكر الإسماعيلي قوله: «... عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر فيما يروونه». يعني فيما سمعوه وفيما لم يسمعوه، فرد عليه الحافظ ابن حجر بقوله: «... لو فتح هذا الباب لم يوثق برواية مدلس أصلا ولو صرح بالسماع، والعمل على خلافه».

(٣) ابن حجر: التهذيب (٨/ ٤٦٥).

(٤) المـزي: تهذيب الكمال (٣/ق ١١٥٣).

(٥) هو عبد الله بن صالح كاتب الليث قال ابن حجر في الفتح (٣/ ٣٣٩): «وقد سقط قوله: «ابن صالح» من رواية الأكثر وثبت في رواية أبي ذر».

(٦) البخاري: الصحيح (٣/ ٣٣٨ حديث رقم ١٤٧٤، ١٤٧٥)، ومن أحاديثه في صحيح مسلم: (حديث رقم ١٠٤٠).

أبي صالح عبد الله بن صالح لإثبات تصريح الليث بالتحديث عن عبيد الله بن أبي جعفر.

وحديث عبد الله بن صالح قد وصله ابن منده في «كتاب الإيمان» من طريق يحيى بن عثمان عن عبد الله بن صالح به[1]، ورواه أيضا من طريق شعيب بن الليث، عن أبيه، حدثني عبيد الله بن أبي جعفر به[2].

وقال الإمام مسلم في صحيحه: «حدثنا ابن نمير حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، حدثنا ليث، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن نافع، عن ابن عمر... حديث: (من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له...)[3].

وقد صرح الإمام أحمد بسماع الليث من بكير كما تقدم، فسماعه من عبيد الله لهذا الحديث من باب أولى.

وقد ذكر الذهبي الليث بن سعد في ميزانه، ونقل قول أبي الوليد الطيالسي المتقدم في حديث الليث عن بكير وقول يحيى بن معين: «كان يتساهل في الشيوخ والسماع، وكان من أهل المعرفة».

ثم قال الذهبي: «ولولا أن النباتي ذكر الليث بن سعد في تذييله على الكامل لما ذكرته، لأنه ما هو بدون مالك وسفيان، وما تساهل فيه الليث فهو دليل على الجواز، لأنه قدوة»[4].

والخلاصـــة:

أن الليث بن سعد ثقة ثبت إمام، وهو من ثقات أصحاب الزهري، ومعدود في الطبقة الثانية منهم، كما تقدم عن الحازمي، وقد صرح بالتحديث عن بكير بن عبدالله بن الأشج، وعبيد الله بن أبي جعفر، وخرِّج حديثه عنهما في الصحيحين.

---

(١) (حديث رقم ٨٨٤).

(٢) المصدر السابق. ووقع فيه: «حدثني عبد الله بن أبي جعفر» وهو تصحيف، والصواب ما أثبته. وقد تابع يحيى بن عثمان محمدُ بن إسحاق الصغاني عند البزار. ومطلب بن شعيب عند الطبراني في «الأوسط» كلاهما عن عبد الله بن صالح به. كما ذكره ابن حجر في الفتح (٣/٣٣٩) وتغليق التعليق (٣/٢٨).

(٣) (حديث رقم ١٨٥١) ومن أحاديث الليث عن عبيد الله عن بكير، انظر: سنن أبي داود (٤/٢٧٠) والنسائي: (٧/١٦٠) وابن ماجة رقم (٢٥٢٩).

(٤) (٣/٤٢٣) والنباتي: هو أبو العباس أحمد بن محمد بن مُفرِّج الأندلسي الأشبيلي، العَشَّاب، وكتابه سماه «الحافل في تذييل الكامل» له ترجمة حافلة في الذيل والتكملة للمراكشي (١/٢/٤٨٧ ـ ٥١٨).
وتذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١٤٢٥).



المبحث الثاني

في من تُكلِّم في حديثه عن سفيان الثوري

وفيه خمسة مطالب :

الأول : في ترجمة إسحاق الأزرق.

الثاني : في ترجمة أبي عاصم النبيل .

الثالث : في ترجمة عبد الرزاق الصنعاني.

الرابع : في ترجمة قبيصة بن عقبة السُوائي

الخامس : في ترجمة أبي أحمد الزُبيرى .



(١) إسحاق الأزرق(*)

«إسحاق بن يوسف بن مِرداس المخزومي الواسطي، المعروف بالأزرق، ثقة، من التاسعة، مات سنة خمس وتسعين، وله ثمان وسبعون/ ع»[١].

تُكلِّم في حديثه عن سفيان الثوري :

فقال الإمام أحمد : «محمد بن يزيد أثبت من إسحاق الأزرق، الأزرق كثير الخطأ عن سفيان، وكان الأزرق حافظا، إلا أنه كان يخطيء»[٢]. وقد سئل الإمام أحمد عن إسحاق، «فقيل له : إسحاق الأزرق ثقة؟ فقال : أي والله ثقة»[٣].

وسأل الدارمي ابن معين عنه، فقال: «ثقة»[٤].

وقال أبو حاتم الرازي : «صحيح الحديث، صدوق لا بأس به»[٥].

ووصفه الذهبي بقوله : «هو الإمام الحافظ الحجة. . .»[٦]. وقال أيضا : «كان حجة وفاقا»[٧]، وقال في الكاشف : «ثقة عابد، رفيع القدر إمام»[٨].

ولم يذكر الحافظ ابن حجر في «التهذيب» ما يدل على وهم إسحاق وخطئه ـ فضلا عن كثرة خطئه ـ إلا قول ابن سعد «ثقة، ربما غلط»[٩].

فهذا كله يدل على أن قول الإمام أحمد : «كثير الخطأ عن سفيان» ليس على إطلاقه، ولذلك لما سئل عنه أقسم بأنه ثقة، ولم يستثن.

وكذا قول أبي حاتم : «صحيح الحديث» شهادة بصحة حديثه عامة، تدفع احتمال أن يكون ضعفه في الثوري خاصة.

(*) مصادر ترجمته (ص ٢٤٥).

(١) ابن حجر : التقريب (١/ ٦٣).

(٢) العلل : (١/ ٢٢١) ومحمد بن يزيد هو الكَلاَعي، «ثقة ثبت عابد» كما في التقريب (٢/ ٢٢٠).

(٣) الخطيب : التاريخ (٦/ ٣٢١).

(٤) تاريخه عن ابن معين (رقم ١٣٩، ٥٤٧).

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٢/ ٢٣٨).

(٦) السير : (٩/ ١٧١).

(٧) المصدر السابق (٩/ ١٧٢).

(٨) (١/ ٦٦).

(٩) (١/ ٢٥٧). وقول ابن سعد في الطبقات : (٧/ ٣١٥).

وقد روى البخاري ومسلم من طريق إسحاق الأزرق عن الثوري في صحيحيهما[1].

فهذا من الأمثلة التي تدل على أن قول الإمام أحمد في بعض الرواة : «كثير الخطأ لا يراد به الكثـرة المطلقة، وإنما هي كثرة مقيدة بالنسبة لراو آخر، أو بالنسبة لأخطاء الراوي عن شيوخه الآخرين، وقد تقدمت أمثلة أخرى تدل على ذلك أيضا[2].

والخلاصـــــة :

أن إسحاق الأزرق ثقة مطلقا، وقول الإمام أحمد : «كثير الخطأ عن سفيان» لا يقدح فيه، لأنه تضعيف نسبي. ولذلك لم أر أحدا ممن ترجم لإسحاق أشار إلى ضعفه في سفيان .

(٢) أبو عاصم النبيل[*]

«الضحاك بن مَخْلَد بن الضحاك بن مسلم الشيباني أبو عاصم النبيل، البصري، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة أو بعدها. / ع»[3].

ضُعِّف في سفيان الثوري :

فقال أبو العباس أحمد بن محمد بن محرز : «وسئل - يعني ابن معين - عن أصحاب سفيان، من هم ؟ قال : المشهـورون وكيع، ويحيى، وعبـد الـرحمن، وابن المبارك، وأبونعيم، هؤلاء الثقات. قيل له : فأبو عاصم وعبد الرزاق وقبيصة وأبو حذيفة ؟ قال : هؤلاء ضعفاء»[4]. يعني في سفيان الثوري.

وهـــذا التضعيف الـذي ذكـره ابن معـين هو تضعيف نسبي وليس التضعيف الاصطلاحي المقابل للتوثيق، لأن أبا عاصم النبيل من الثقات الأثبات، وقد نقل عثمان الدارمي توثيقه عن ابن معين توثيقا مطلقا[5]، وذكره ابن معين أيضا في ثقات أصحاب

---

(١) ابن طاهر : الجمع بين رجال الصحيحين (١ / ٣٠) وحديثه عن الثوري في مسلم (رقم ٦١٣، ١٣٠٩) احتجاجا.

(٢) (ص ٢٩ - ٣٠).

(*) مصادر ترجمته (ص ٢٤٦) :

(٣) ابن حجر : التقريب (١/٣٧٣).

(٤) ابن محرز : معرفة الرجال (ق/١٠/أ) وعبد الرزاق : هو ابن همام الصنعاني، وقبيصة : هو ابن عقبة السوائي، وأبوحذيفة : موسى بن مسعود النهدي .

(٥) عثمان الدارمي : تاريخه عن ابن معين (رقم ٤٤٤، ٦٥٣).

سفيان الثوري، كما نقله عنه ابن أبي خيثمة[1]. فدل ذلك على أن قول ابن معين «هؤلاء ضعفاء» يعني بالنسبة لوكيع بن الجراح، ويحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي وعبدالله بن المبارك وأبي نعيم الفضل بن دُكين، فأبو عاصم ليس مثل هؤلاء في سفيان الثوري، لكن ذلك لا يخرجه عن كونه من ثقات أصحابه. وقول ابن معين «هؤلاء ضعفاء» جارٍ على طريقته في التفضيل بين الرواة، حيث يُسأل عن الرجل مقرونا بغيره فيضعفه، ويُسأل عنه منفردا فيوثقه، وقد تقدمت الأمثلة على ذلك[2].

وسيأتي الكلام على هذا النص الذي نقله ابن محرز أيضا في ترجمة عبد الرزاق بن همام[3].

ومن الأحاديث التي أُنكرت على أبي عاصم :

حديثه عن سفيان الثورى، عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد الخدري قال. قال رسول الله ﷺ : «ألا أدلكم على شيء يكفر الخطايا، ويزيد في الحسنات؟» قالوا : بلى يارسول الله. قال : «إسباغ الوضوء على المكاره . . » الحديث[4].

فقد سأل عبد الله بن أحمد بن حنبل أباه عن هذا الحديث فقال : «هذا باطل من حديث عبد الله بن أبي بكر إنما هذا حديث ابن عقيل. «قال عبد الله : وأنكره أبي أشد الإنكار»[5].

وقال أبو عبد الله الحاكم : «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وهو غريب من حديث الثورى، فإني سمعت أبي عليّ الحافظ يقول : تفرد به أبو عاصم النبيل عن الثورى»[6].

---

(١) المـزي : تهذيب الكمال (٣/ق ١٢٩٣) وابن رجب شرح علل الترمذي (٢/٥٣٨).

(٢) تقدم (ص ٤٠، ٥٧).

(٣) سيأتي (ص ٨٣ - ٨٤).

(٤) الحديث رواه العقيلي في الضعفاء (٢/٢٢٣) من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبي حفص، عن أبي عاصم به.

ورواه ابن حبان في صحيحه (ص ١١٩ موارد الظمآن) من طريق محمد بن عبد الرحيم عن أبي عاصم به مطولا، والحاكم في المستدرك (١/١٩١) من طريق أبي موسى محمد بن المثنى عن أبي عاصم. به. ووقع في ضعفاء العقيلي: «عن سفيان، عن عبد الله، عن أبي بكر، عن سعيد بن المسيب». وهو تحريف.

(٥) العقيلي : الضعفاء (٢/٢٢٣).

(٦) الحاكم: المستدرك (١/١٩١) وأبو علي: هو الحسين بن علي الحافظ شيخ الحاكم. وقد وافق الذهبي الحاكم.

والحديث رواه عبيد الله بن عمرو الرقي[1]، وزهير بن محمد التميمي[2] كلاهما عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري، كما قال الإمام أحمد.

والخلاصـــــة :

أن أبا عاصم النبيل ثقة ثبت، كما قال ابن حجر. وتضعيف ابن معين له في سفيان هو تضعيف نسبي، وقد وثقه ابن معين في سفيان الثوري كما تقدم. وروى البخاري ومسلم عنه عن سفيان الثوري في صحيحيهما[3].

(٣) عبد الرزاق الصنعاني(*)

«عبد الرزاق بن همام بن نافع، الحميري مولاهم أبوبكر الصنعاني، ثقة حافظ، مصنف، شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، من التاسعة مات سنة إحدى عشرة، وله خمس وثمانون / ع»[4].

تُكلِّم في حديثه عن سفيان الثوري وعبيد الله بن عمر العمري:

فأما حديثه عن الثوري فقد تكلم فيه ابن معين وتكلم أحمد بن حنبل فيما سمعه عبد الرزاق من سفيان بمكة خاصة.

فقد سئل ابن معين عن أصحاب سفيان من هم ؟ فقال : «المشهورون : وكيع، ويحيى، وعبد الرحمن، وابن المبارك، وأبو نعيم، هؤلاء الثقات. قيل له : فأبو عاصم، وعبد الرزاق، وقبيصة، وأبو حذيفة ؟ فقال : هؤلاء ضعفاء»[5].

---

(١) رواه عبد بن حميد في مسنده (٢/ق ١٢٩/ أ من المنتخب) قال: «حدثني زكريا بن عدي، ثنا عبيد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الله بن محمد بن عقيل» به.

(٢) رواه ابن ماجة (رقم ٤٢٧) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، ثنا يحيى بن بكير، ثنا زهير بن محمد. . .» به.

والحديث في إسناده عبد الله بن محمد بن عقيل «صدوق، في حديثه لين» قاله ابن حجر في التقريب (١/ ٤٤٨)، لكن رواه الإمام مالك في الموطأ (١/ ١٦١) ومن طريقه مسلم في صحيحه (رقم ٢٥١) وغيرهما، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (ألا أخبركم بما يمحو الله به الخطايا، ويرفع به الدرجات؟ إسباغ الوضوء عند المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط، فذلكم الرباط، فذلكم الرباط).

(٣) ابن طاهر : الجمع بين رجال الصحيحين (١/ ٢٢٨).

(*) مصادر ترجمته (ص ٢٤٦) :

(٤) ابن حجر : التقريب (١/ ٥٠٥) وذكره ابن رجب (٢/ ٦٦٥).

(٥) ابن محرز : معرفة الرجال (ق/ ١٠/ أ).

وتضعيف ابن معين لعبد الرزاق ومن ذُكروا معه تضعيف نسبي ، وليس التضعيف الاصطلاحي المقابل للتوثيق ، ومراد ابن معين : أنهم وإن كانوا ثقات إلا أنهم دون وكيع ويحيى . . . في الضبط والمعرفة لحديث الثوري .

وقد نص ابن معين على ذلك صراحة فيما رواه أبوبكر بن أبي خيثمة حيث قال : «سمعت يحيى بن معين ـ وسئل عن أصحاب الثوري أيهم أثبت؟ ـ فقال : هم خمسة ، يحيى القطان ، ووكيع ، وابن المبارك وابن مهدي ، وأبو نعيم الفضل بن دكين ، وأما الفريابي وأبو حذيفة ، وقبيصة بن عقبة ، وعبيد الله ، وأبو عاصم وأبو أحمد الزُبيري ، وعبد الرزاق ، وطبقتهم فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض وهم ثقات كلهم ، دون أولئك في الضبط والمعرفة»[1] .

فكلام ابن معين في هذا النص يوضح مراده من التضعيف في النص السابق ، وأنه لم يرد به التضعيف المطلق ، وإنما مراده أن عبد الرزاق دون وكيع ويحيى وابن مهدي . . . في الضبط والمعرفة لحديث الثوري .

وأما ما رواه ابن عدي عن عثمان الدارمي قال : «سألت ابن معين قلت : فعبد الرزاق في سفيان؟ فقال : مثلهم . يعني : مثل الفريابي وقبيصة ، وعبيد الله بن موسى ، وابن يمان ، وأبو حذيفة . ليس بالقوي»[2] .

فقوله : «ليس بالقوي» من كلام ابن عدي وليس من كلام الدارمي ، بل النص الذي أورده الدارمي يخالف ما ذهب إليه ابن عدي ، حيث سأل الدارمي ابن معين عن جماعة من أصحاب سفيان فقال : « . . . قلت : فيحيى بن يمان؟ فقال : أرجو أن يكون صدوقا . قلت : فكيف هو في حديثه؟ فقال : ليس بالقوي . قلت : فعبيد الله بن موسى؟ فقال : ثقة ، ما أقربه من ابن اليمان ، قلت : فقبيصة؟ فقال : مثل عبيد الله . قلت : فالفاريابي[3]؟ قال : مثلهم . قلت : فعبد الرزاق في سفيان؟ قال : مثلهم»[4] .

فابن معين قال في عبيد الله : «ثقة ما أقربه من ابن اليمان» وهذا يدل على تفضيل عبيد الله على ابن اليمان ، ولو كان مثله لقال فيه ابن معين : ليس بالقوي كما قال في

---

(١) المزي : التهذيب (٣/ق ١٢٩٣) ، وابن رجب : شرح العلل (٢/ ٥٣٨) وقد رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٣٩) بمعناه .

(٢) الكامل : (٥/ ١٩٤٨) .

(٣) هو محمد بن يوسف منسوب إلى فارِيَاب مدينة كانت مشهورة ثم اندثرت ، تقع بالقرب من مدينة بَلْخ في افغانستان . انظر : معجم البلدان لياقوت (٤/ ٢٢٩) ، وبلدان الخلافة الشرقية لكي لسترنج (ص ٤٦٧) .

(٤) تاريخ الدارمي عن ابن معين : (ص ٦٣) .

ابن اليمان. ثم قال ابن معين في قبيصة: «مثل عبيد الله» يعني: ثقة. وقال في الفاريابي وعبد الرزاق: «مثلهم» يعني: أنهما ثقتان في سفيان مثل قبيصة وعبيد الله. وهذا خلاف ما ذهب إليه ابن عدي.

وقد روى ابن عساكر في «تاريخه» كلام الدارمي من طريق ابن عدي، وذكر قول ابن عدي: «يعني: ليس بالقوي» ثم رواه من طريق أخرى، وعقب عليه بقوله: «يعني: ثقة»[1] بدل قول ابن عدي: «ليس بالقوي».

وهذا التصرف من ابن عساكر يدل على أنه لم يرتض قول ابن عدي السابق.

وهذا النص يدل - أيضا - على توثيق ابن معين لعبد الرزاق في سفيان، وهو يوضح مراد ابن معين من التضعيف في رواية ابن محرز كما تقدم.

وأما كلام الإمام أحمد في الأحاديث التي سمعها عبد الرزاق من الثوري بمكة، فقد ذكره ابن رجب من رواية الأثرم عنه أنه قال: «سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جدا، روى عنه عن عبيد الله أحاديث مناكير، هي من حديث العمري[2]، وأما سماعه باليمن فأحاديث صحاح».

ثم قال الإمام أحمد: «لا أعلم أني رأيت ثَمَّ خطأ إلا في حديث بشير بن سلمان عن سيّار. أظن أني رأيته عن سيار عن أبي حمزة. فأراهم أرادوا عن سيار أبي حمزة، فغلطوا، فكتبوا: عن سيار عن أبي حمزة»[3].

قال ابن رجب: «هذا كله كلام أحمد - رحمه الله - ليبين به صحة سماع عبدالرزاق باليمن من سفيان وضبط الكتاب الذي كتب هناك عنه»[4].

وذُكر للإمام أحمد حديث عبد الرزاق عن الثورى عن قيس عن الحسن بن محمد

---

(١) تاريخ دمشق: (١٠/١/١٥١/ ب).

(٢) عبيد الله بن عمر العمري وعبد الله بن عمر أخوان الأول ثقة ثبت والثاني ضعيف كما في التقريب (١/ ٤٣٤ - ٤٣٥، ٥٣٧).

(٣) شرح العلل: (٢/ ٦٠٦ - ٦٠٧).

وقول الإمام أحمد: «أظن أني رأيته عن سيار عن أبي حمزة»، هذا الظن من أبي عبد الله قد جزم بخلافه فيما رواه عنه ابنه في العلل (١/ ٩٧) قال: «حدثني أبي قال: حدثنا عبد الرزاق قال: أخبرنا سفيان. قال أبي أملاه عليهم باليمن سفيان عن بشير أبي إسماعيل عن سيار أبي حمزة...»

ورواه الإمام أحمد في مسنده (١/ ٤٤٢) على الصواب أيضا من طريق عبد الرزاق قال: «أنا سفيان عن بشير أبي إسماعيل عن سيار أبي حمزة...» قال عبد الله: «قال أبي: وهو الصواب سيار أبو حمزة».

(٤) شرح العلل: (٢/ ٦٠٧).

عن عائشة قالت : (أهدى للنبي ﷺ وشيقة لحم وهو محرم فلم يأكله) . فجعل الإمام أحمد ينكره إنكارا شديدا . وقال : «هذا سماع مكة»[1] .

وقوله : «سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جدا» يعني بالنسبة لسماعه باليمن . فأحاديثه التي سمعها من سفيان باليمن صحيحة أما سماعه من سفيان بمكة فقد وقع فيه بعض الاضطراب ، إلا أن هذا لا يؤثر في حديث عبد الرزاق عن الثوري عامة . لأن أكثر حديثه عن الثوري سمعه باليمن حيث مكث الثوري ثلاثا وأربعين ليلة بصنعاء[2] وكان يملي عليهم . ولاشك أن بعض الأحاديث التي حدث بها بمكة قد أعادها باليمن كما هي عادة المحدثين في التحديث . ولو كان هذا الاضطراب قادحا في حديث عبد الرزاق عن سفيان لاشتهر عند أهل الحديث ، كما هو الحال في إسماعيل بن عياش وغيره ممن ضعف سماعهم في مكان دون مكان[3] .

ومع صحة سماع عبد الرزاق باليمن كما تقدم عن الإمام أحمد ، إلا أنه لم يسلم من الطعن ؛ فقد قال يعقوب الفسوي : «حدثني زيد بن المبارك ، قال : قيل لابن ثور : ابن همام يقول : كنا نختم على إملاء سفيان حتى كتبناه .

قال ابن ثور : ما رأيته عند سفيان ، ولقد رأيته بعدما خرج سفيان ، ورأيته محلوقا فقلت : ما لابن همام محلوق؟ فقالوا : كان مريضا ، فنقه من مرضه ، فلذلك حلق رأسه . . . »[4]

وهذا القول لا يقبل من محمد بن ثور ، لأن عبد الرزاق قد ثبت سماعه من الثوري باليمن ، كما تقدم عن الإمام أحمد ، بل قال سلمة بن شبيب : «قلت لأحمد بن حنبل :

---

(١) المصدر السابق .

والحديث رواه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٤٢٧) من طريق الثوري عن قيس بن مسلم به وفيه : «وشيقة ظبي» .

ورواه الإمام أحمد في مسنده من طريقين :

الأولى : (٦/ ٢٢٥) من طريق عبد الرزاق بالإسناد المتقدم .

الثانية : (٦/ ٤٠) من طريق سفيان بن عيينة ، عن عبد الكريم ـ وهو ابن أبي المخارق ـ عن قيس بن مسلم به . وزاد : «قال سفيان : الوشيقة : ما طبخ وقدد» . ومن هذا الطريق رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده (لوحة رقم (٤٣٥) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ١٦٩) ، إلا أنه وقع عنده : «الحسن بن عليّ» والصواب : الحسن بن محمد بن عليّ . ورواه أبو يعلى أيضا (لوحة ٤١٨) من طريق ابن جريج عن عبد الكريم عن قيس بن مسلم به .

(٢) الفسوي : المعرفة والتاريخ (٣/ ١٦) .

(٣) انظر شرح علل الترمذي (٢/ ٦٠٩ ـ ٦١٤) .

(٤) المعرفة والتاريخ : (١/ ٧٢١) ووقع فيه : «قيل لأبي ثور» «وقال إبراهيم» بدل قال ابن ثور ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبته كما في تاريخ ابن عساكر (١٠/ ١/ ١٥٠/ب) وقد أعاده الفسوي بلفظ آخر (٣/ ١٦) .

ياأبـــا عبـد الله، عبـد الـرزاق أعجب إليك أم هشـام بن يوسف؟ فقـال : لا، بل عبدالرزاق. قلت : إني سمعت عبد الرزاق يقول: كان هشام بن يوسف يكتب لنا عند الثورى ونحن ننظر في الكتاب، فإذا فرغ أختم الكتاب. فقال أحمد بن حنبل: إن الرجل ربما نظر مع الرجل في الكتاب وهو أعلم بالحديث منه»[1].

فالإمام أحمد فضل عبد الرزاق على هشام بن يوسف مع أن هشاما كان يكتب بيده إملاء سفيان باليمن.

وكون ابن ثور لم ير عبد الرزاق عند سفيان لا يدل على عدم حضوره، وقد سبق إثبات حضور عبد الرزاق عند سفيان، والمثبت مقدم على النافي.

ومحمد بن ثور لم يكن من الملازمين لسفيان الثوري، بل لم يذكر المزي سفيان في شيوخه، ولم يذكره في تلاميذ سفيان، وعدم رؤيته لعبد الرزاق عند سفيان دليل على عدم ملازمته هو للثورى، فكيف يقبل قوله فيمن اشتهر بالأخذ عن الثورى؟! ولا يبعد أن يكون هذا القول من ابن ثور في عبد الرزاق من قبيل قول الأقران بعضهم في بعض.

والخلاصـــــة :

أن عبد الرزاق ثقة في سفيان الثورى، إلا أنه ليس من كبار أصحابه المختصين به، وقد وقع في حديثه الذي سمعه من سفيان بمكة بعض الاضطراب، لكن ذلك لا يؤثر في حديثه عن سفيان عامة كما تقدم بيانه. ولذلك اتفق البخاري ومسلم على تخريج حديثه عن الثورى[2] إلا أنه ينبغي التوقف فيما ينفرد به عبد الرزاق عن الثوري عن عبيدالله بن عمر خشية أن تكون من أحاديث عبد الله بن عمر كما قال الإمام أحمد.

وأمـا حديث عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر العمري؛ فقد ذكر ابن رجب عبدالرزاق في أصحاب عبيد الله بن عمر الذين ضُعِّف حديثهم عنه خاصة، ونقل قول ابن أبي مريم : «قيل ليحيى بن معين: إن عبد الرزاق كان يحدث بأحاديث عبيد الله ابن عمر عن عبد الله بن عمر، ثم حدث بها عن عبيد الله. فقال يحيى: لم يزل عبد الرزاق يحدث بها عن عبيد الله، ولكنها كانت منكرة»[3].

---

(١) ابن عساكر : التاريخ (١٠/١/١٥١/أ) وروى يعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/٧٢١) عن عبد الرزاق قال: «لما قدم علينا سفيان قال لنا: أيتوني برجل يكتب. خفيف الكتاب. فأتيناه بهشام بن يوسف فكان هو يكتب ونحن ننظر في الكتاب...»

(٢) انظر : الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/٣٢٨).

(٣) ابن رجب شرح العلل (٢/٦٦٥) وقول ابن أبي مريم عن ابن معين رواه ابن عدى في كامله (٥/١٩٤٨) وابن عساكر في تاريخه (١٠/١/١٥١/ب).

وقـد تقـدم قول الإمام أحمد : إن عبد الرزاق روى عن الثوري عن عبيد الله أحاديث مناكير، هي من حديث العمرى[1]. يعني : عبد الله بن عمر.

لكن قوله هذا مقيد بما رواه عبد الرزاق بمكة عن الثورى عن عبيد الله، وكلام ابن معين فيما رواه عبد الرزاق عن عبيد الله مباشرة.

ومما أُنكر على عبد الرزاق : حديثه عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر «أن النبي ﷺ وأبابكر وعمر وعثمان كانوا ينزلون الأبطَح»[2].

فقد خالفه خالد بن الحارث قال : «سئل عبيد الله بن عمر عن المُحصَّب والنزول به؟ فحدثنا عبيد الله عن نافع قال : «نزل بها رسول الله ﷺ وعمر وعبد الله بن عمر»[3].

فخالف عبد الرزاق ولم يصله بل أرسله[4].

وقد تابع عبد الرزاق على رفعه المعتمر بن سليمان عند ابن خزيمة، حيث قال في صحيحه : «وروى عبيد الله بن عمر العمرى، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ نزل البطحاء عشية النفر، وأن أبابكر وعمر كانا يفعلانه، وكان ابن عمر يفعله حتى هلك، فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء.

ثنا الصنعاني، ثنا المعتمر، قال سمعت عبيد الله»[5].

---

(١) تقـــــدم (ص ٨٥).

(٢) رواه أحمد (٢ / ٨٩) والترمذي (٣/ ٢٥٣ رقم ٩٢١) من طريق إسحاق بن منصور، وابن ماجة (رقم ٣٠٦٩) عن محمد بن يحيى. وابن خزيمة في صحيحه (٤ / ٣٢٥) عن محمد بن رافع، ومحمد بن يحيى، ومحمد بن سهل بن عسكر. كلهم عن عبد الرزاق، عن عبيد الله به، وقال الترمذي : «حديث ابن عمر حديث صحيح حسن غريب، إنما نعرفه من حديث عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر». وعزاه ابن رجب في شرح العلل (٢ / ٦٦٦)، وابن حجر في الفتح (٣ / ٥٩١) لمسلم في صحيحه، ولم أجده فيه من هذا الطريق، وإنما هو من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع، وقد ذكره المزي في تحفة الأشراف (٦ / ٧٩) في مسند أيوب عن نافع، ولم يذكره في مسند عبد الرزاق عن عبيد الله عن نافع.

(٣) رواه البخاري في صحيحه في الحج باب النزول بذي طوى . . . (٣/ ٥٩٢ رقم ١٧٦٨) من طريق عبد الله بن عبد الوهاب «حدثنا خالد بن الحارث»به.

(٤) ابن رجب : شرح العلل (٢ / ٦٦٦).

(٥) ابن خزيمة : الصحيح (٤ / ٣٢٥) ووقع فيه عبد الله بن عمر بدل عبيد الله، وعلق عليه محققه. د. الأعظمي فقال : «في الأصل : عبد الله، ولعل الصواب : عبيد الله».

وهو كما قال. ويدل على ذلك : أن المزى ذكر في تهذيب الكمال (٣/ق ١٣٥١) عبيد الله بن عمر في شيوخ معتمر بن سليمان، ولم يذكر عبد الله، وكذلك لم يذكر معتمرا في تلاميذ عبد الله بن عمر (٢ /ق ٧١٣)، ويؤيد ذلك أيضا أن ابن خزيمة ذكر عبد الله بن عمر فيمن لا يحتج بحديثهم، كما نقله عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٧٣).

وهذه متابعة تامة لعبد الرزاق.

وقد رواه عبد الرزاق أيضا عن معمر عن أيوب عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ وأبابكر وعمر كانوا ينزلون الأبطَح»[1].

وبذلك يندفع الإنكار على عبد الرزاق في رفعه الحديث عن عبيد الله.

والظاهر أن عبيد الله حدث به مرتين مرة مرفوعا ومرة مرسلا. ويؤيد ذلك: أن رواية خالد بن الحارث إنما هي فتوى أفتى بها عبيد الله بن عمر من سأله عن المُحصَّب والنزول به. كما تقدم.

وقد قال ابن حجر في حديث خالد بن الحارث: «هو عن النبي ﷺ مرسل، وعن عمر منقطع وعن ابن عمر موصول، ويحتمل أن يكون نافع سمع ذلك من ابن عمر، فيكون الجميع موصولا...»[2].

وقد ثبت هذا الاحتمال الذي ذكره ابن حجر - رحمه الله - كما تقدم في الروايات السابقة.

وقد احتج مسلم برواية عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر[3].

والخلاصـــة:

أن قول ابن معين في أحاديث عبد الرزاق عن عبيد الله: «ولكنها كانت منكرة» يمكن أن تحمل النكارة على مطلق التفرد كما تقدم نظائر ذلك في كلام غيره من الأئمة.

إلا أنه يستفاد من قول ابن معين هذا الترجيح بين رواية عبد الرزاق عن عبيد الله ورواية غيره من كبار أصحاب عبيد الله فتقدم روايتهم على روايته عند التعارض.

---

(١) رواه مسلم في صحيحه (٢/٩٥١ رقم ١٣١٠) من طريق محمد بن مهران الرازي، وابن خزيمة في صحيحه (٤/٣٢٥) من طريق محمد بن يحيى ومحمد بن رافع ومحمد بن سهل كلهم عن عبد الرزاق به.

أما ما ذكره ابن رجب في شرح العلل (٢/٦٦٦) من أنه اختلف على عبد الرزاق في متن الحديث فمنهم من روى عنه، أن النبي ﷺ وأبابكر وعمر لم يكونوا ينزلون بالأبطَح.

فلم أقف على هذه الرواية، وقد تقدم أن أحمد بن حنبل وإسحاق بن منصور ومحمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن رافع، ومحمد بن سهل بن عسكر، كلهم رووا عن عبد الرزاق عن عبيد الله، إثبات النزول بالمحصَّب وكذا رواه محمد بن مهران، ومحمد بن يحيى، ومحمد بن رافع، ومحمد بن سهل عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب. فاجتماع هؤلاء الحفاظ على رواية الإثبات عن عبد الرزاق يقضي بضعف رواية النفي التي أشار إليها ابن رجب.

(٢) فتح الباري: (٣/٥٩٢).

(٣) انظر: صحيح مسلم (حديث رقم ١٣٠٨).

(٤) قبيصة بن عقبة(*)

«قَبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السُّوائي ، بضم المهملة وتخفيف الواو والمد ، أبو عامر الكوفي، صدوق ربما خالف، من التاسعة، مات سنة خمس عشرة على الصحيح / ع»(١).

تُكلِّم في حديثه عن سفيان الثورى :

فقال ابن أبي خيثمة : «سئل يحيى بن معين عن حديث قبيصة، فقال: ثقة إلا في حديث الثورى ليس بذلك القوى»(٢).

وقال ابن أبي خيثمة أيضا : «سمعت يحيى بن معين قال : «قبيصة ثقة في كل شيء إلا في سفيان فإنه سمع وهو صغير»(٣).

وتقدم في ترجمة كل من أبي عاصم النبيل وعبد الرزاق قول ابن معين في بعض أصحاب سفيان ـ ومنهم قبيصة ـ : «هؤلاء ضعفاء» يعني : في سفيان الثورى(٤).

وقال حنبل بن إسحاق : «قال أبو عبد الله(٥) : كان يحيى بن آدم أصغر من سمع من سفيان عندنا. قال : وقال يحيى : قبيصة أصغر مني بسنتين. قلت له: فما قصة قبيصة في سفيان؟ فقال أبو عبد الله : كان كثير الغلط. قلت له: فغير هذا؟ قال: كان صغيرا لا يضبط. قلت له: فغير سفيان؟ قال: كان قبيصة رجلا صالحا ثقة، لا بأس به في تَدينه، وأي شيء لم يكن عنده في الحديث. يَذكر أنه كثير الحديث»(٦).

وقال يعقوب بن شيبة : «كان ثقة صدوقا فاضلا، تكلموا في روايته عن سفيان خاصة، وكان ابن معين يضعف روايته عن سفيان»(٧).

وقال عبد المؤمن بن خلف النسفي : «سألت أبا عليّ صالح بن محمد عن قبيصة،

(*) مصادر ترجمته (ص ٢٤٧) :

(١) ابن حجر : التقريب (٢/١٢٢)، وذكره ابن رجب في شرح العلل (٢/٦٦٨).

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٧/١٢٦).

(٣) الخطيب : التاريخ (١٢/٤٧٤).

(٤) (ص : ٨٢، ٨٣).

(٥) هو الإمام أحمد بن حنبل.

(٦) الخطيب : التاريخ (١٢/٤٧٤)، وذكره المزي في تهذيب الكمال (٢/ق ١١٢٠)، والذهبي في السير (١٠/١٣٣)، إلا أنه وقع عندهما : «في بدنه» بدل «في تدينه».

(٧) ابن رجب : شرح العلل (١/٦٦٩).

فقال: كان رجلا صالحا، إلا أنهم تكلموا في سماعه من سفيان»[1].

ويتلخص ما طُعن به في قبيصة - مما تقدم - في أمرين:

الأول: أنه كان صغيرا حين سمع من الثورى.

الثاني: أنه كان كثير الغلط في حديثه عن الثورى.

فأما الأمر الأول وهو سنه حين سمع من الثورى، فقد بينها قبيصة نفسه، فيما رواه هارون بن عبد الله الحمّال قال: «سمعت قبيصة يقول: جالست الثورى - وأنا ابن ست عشرة سنة - ثلاث سنين»[2].

وروى يعقوب الفسوي عن قبيصة أنه قال: «شهدت عند شَريك فامتحنني في شهادتي، فذكرت ذلك لسفيان. فأنكر على شريك ما فعل، وقال: لم يكن له أن يمتحنه. قال: وصليت بسفيان الفريضة...»[3]

فسماعه من الثوري وقد تجاوز السادسة عشرة، وإمامته بسفيان في فريضة، وإنكار سفيان على شريك حين امتحنه في الشهادة تدل دلالة صريحة على أنه كان مميزا حين سمع من الثورى.

بل سمع قبيصة من شيوخ ماتوا قبل سفيان الثورى بسنين، منهم يونس بن أبي إسحاق السبيعي[4]، وقد توفى قبل الثورى بنحو تسع سنين على الصحيح[5]، وسمع أيضا من مِسْعَر بن كِدام، وقد توفى قبل الثورى بنحو ثمان سنين[6].

وقول الإمام أحمد: «كان يحيى بن آدم أصغر من سمع من سفيان عندنا» خالفه يحيى بن معين، فقد ذكر أن أبا داود عمر بن سعد الحَفَرى أصغر من قبيصة ويحيى بن آدم[7].

وقول يحيى بن آدم: «قبيصة أصغر مني بسنتين» قد خالفه ابن معين أيضا فقال:

---

(١) الخطيب: التاريخ (١٢/٤٧٤) وصالح هو الملقب بجَزَرة.

(٢) المزى: تهذيب الكمال (٢/ق ١١٢٠).

(٣) المعرفة والتاريخ: (١/٧١٧).

(٤) صرح قبيصة بالتحديث عنه في طبقات ابن سعد (٦/١١٨)، والمعرفة والتاريخ (٢/٥٣٣، ٥٦٢).

(٥) انظر: التقريب لابن حجر (٢/٣٨٤)، وتوفى الثورى سنة إحدى وستين ومئة، كما في طبقات ابن سعد (٦/٣٧١).

(٦) ذكر خليفة بن خياط مسعرا في تاريخه (ص ٤٢٦) في وفيات سنة ثلاث وخمسين ومئة. وصرح البخاري في تاريخه الكبير (٧/١٧٧) بسماع قبيصة من مسعر.

(٧) تاريخ ابن معين: (٣/٣٦٤).

«قبيصة أكبر من يحيى بن آدم بشهرين»[1].

وقال أبو زرعة الدمشقي: «حدثني أحمد بن أبي الحوارى، قال: قلت للفريابي: رأيت قبيصة عند سفيان؟ قال: نعم، رأيته صغيرا. قال أبو زرعة: فذكرته لمحمد بن عبد الله بن نمير، فقال: لو حدثنا قبيصة عن النخعي لقبلنا»[2]. وفي هذا القول ثناء من ابن نمير على قبيصة، ورد على من يستصغره في الثوري.

والإمام أحمد معذور في استصغار قبيصة في سفيان، لأنه بيّن أن يحيى بن آدم أخبره أن قبيصة أصغر منه بسنتين، ويحيى بن آدم أصغر مَنْ سمع من سفيان عند الإمام أحمد ـ كما تقدم ـ ولذلك استصغر قبيصة في سفيان وقال: «كان صغيرا لا يضبط».

وقول يحيى بن معين: «سمع وهو صغير» يعنى بالنسبة لكبار أصحاب الثورى، لأنه لو كان الصغر سببا في ضعف قبيصة في سفيان لكان أبو داود الحَفَرى أولى بالضعف منه، لأنه أصغر من قبيصة، كما تقدم عن ابن معين. وقد وثق ابن معين أبا داود في سفيان[3]. فدل ذلك على أن الصغر الذي ذكره ابن معين هنا إنما هو بالنسبة لكبار أصحاب الثورى كما تقدم.

وأما الأمر الثاني وهو: كثرة الغلط في حديث قبيصة عن سفيان فقد تقدم قول الإمام أحمد في قبيصة: «كان كثير الغلط»، لكن أبا حاتم الرازي قد خالفه في ذلك فقال: «لم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيّره سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري . . .»[4].

وهذان القولان من الإمام أحمد وأبي حاتم من الأمور النسبية؛ وذلك: أن الإمام أحمد قد سمع من وكيع بن الجراح ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدى، وهؤلاء من كبار أصحاب الثورى، فقوله في قبيصة: «كان كثير الغلط» يعني بالنسبة لهؤلاء، كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر[5].

وأما أبو حاتم الرازي فلم يسمع من هؤلاء، وإنما سمع من قبيصة وأبي نعيم[6]

---

(١) المصدر السابق: (٣/٤٤٢) والمعرفة والتاريخ للفسوي (١/٧١٧).
(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي: (١/٥٨٠).
(٣) تاريخ ابن معين: (٣/٣٦٤)، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٩٧).
(٤) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٦/١٧٨).
(٥) انظر: هدى السارى (ص ٤٣٦) فقد ذكر قول الإمام أحمد ثم عقب عليه بقوله: «هذه الأمور نسبية . . .»
(٦) انظر: تهذيب الكمال للمزى (٣/ق ١١٦٤).

فقال ما تقدم. فلا تعارض بين قوليهما، كما أنه لا تعارض بين قول الإمام أحمد - في قبيصة - : «كان كثير الغلط»، وقوله - لما ذَكَر قبيصة وأبا حذيفة - «قبيصة أثبت منه جدا - يعني في حديث الثوري - أبو حذيفة شبه لاشيء، وقد كتبت عنهما جميعاً»[1].

فقوله الأول بالنظر إلى كبار أصحاب الثوري، وقوله الثاني بالنظر إلى أبي حذيفة.

وكذلك قول ابن معين في قبيصة: «ليس بذلك القوي»[2]، يعني: بالنسبة لكبار أصحاب الثوري أيضا. يدل على ذلك توثيق ابن معين له في سفيان، فيما رواه ابن أبي خيثمة وعثمان الدارمي عنه، كما تقدم في ترجمة عبد الرزاق[3].

وقد نقل الذهبي قول أبي الحسن بن القطان الفاسي في قبيصة: «وهو عندهم كثير الغلط». ثم عقب عليه بقوله: «قد قفز قبيصة القنطرة، واحتجوا به، فأرني الحديث المنكر الذي يُنْقَم به على قبيصة»[4].

وقال في الميزان - تعقيبا على قول ابن القطان أيضا - : «بل هو محتج به عندهم، موثق مع وجود غلطه»[5].

وقبيصة بن عقبة من المكثرين عن سفيان، فقد كان عنده عن سفيان سبعة آلاف حديث[6]. وكان يحدث من حفظه، يدل على ذلك قول الفضل بن سهل الأعرج: «كان قبيصة يحدث بحديث الثوري على الولاء درسا درسا حفظاً»[7].

فمن كان حديثه بهذه الكثرة، ويحدث من حفظه، فلا يستغرب أن تقع منه بعض الأخطاء.

---

(١) العلل: (١/١٢٤)، وأبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، «صدوق سيء الحفظ، وكان يصحف». قاله ابن حجر في التقريب (٢/٢٨٨).

(٢) عبارة «ليس بالقوى» إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة كما ذكر ذلك المعلمي في التنكيل، وبيّن الفرق بين هذه العبارة وقولهم: ليس بقوى، وذكر شواهد على ذلك من كلام ابن حجر. انظر (١/٢٣٢) منه.

وذكر د. أحمد نور سيف عبارة «ليس بالقوى» في المرتبة الثانية من مراتب التعديل عند يحيى بن معين. أنظر كتابه «يحيى بن معين وكتابة التاريخ» (١/٩١).

(٣) (ص ٨٤ - ٨٥).

(٤) سير أعلام النبلاء: (١٠/١٣٥).

(٥) (٣/٣٨٤).

(٦) ابن حجر: تهذيب التهذيب (١٠/٢١٨).

(٧) المزى: تهذيب الكمال (٢/ق ١١٢٠)؛ وقوله: «على الولاء» أي: متتابعة، كما في الصحاح للجوهري (٦/٢٥٣٠).

وقد وقفت على عدد من الأحاديث التي خُطِّىء فيها قبيصة عن سفيان(١)، وأكثر هذه الأخطاء وقعت من قبيصة في الأسانيد يبدل راويا بآخر، أو يصحف في أسماء بعض الرواة، وهذا شيء لم يسلم منه كبار الحفاظ.

وأشد ما وقفت عليه من أخطائه ما ذكره ابن أبي حاتم في «العلل»، قال: «سألت أبي عن حديث رواه قبيصة، عن الثورى، عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: (أوصى امرءا بأمه). قال أبي: هذا خطأ، يريد: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: جئت أبايعك على الهجرة وأبواي يبكيان. وإنما روى ذاك الحديث سفيان، عن منصور، عن عبيد بن عليّ، عن خداش أبي سلامة، عن النبي ﷺ: (أوصي امرءا بأمه).

قال أبي: فهذا الذي أراد قبيصة، دخل له حديث في حديث»(٢).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر قبيصة في «مقدمة الفتح» فقال: «من كبار شيوخ البخاري، أخرج عنه أحاديث عن سفيان الثورى وافقه عليها غيره»(٣).

ونقل ابن حجر في «التهذيب» عن كتاب «الزهرة» أن البخاري روى عنه أربعة وأربعين حديثا(٤).

---

(١) انظر: المعرفة والتاريخ للفسوي (١٥٣/٣)، وعمل اليوم والليلة للنسائي (ص ٣١٤)، والعلل لابن أبي حاتم (١١/١، ٢٤، ٦١، ٢٤١، ٣٠٦، ٢/ ٢٤٤).

(٢) العلل: (٢/ ٢٠٨).

والحديث الأول: (أوصى امرءا بأمه...) رواه الإمام أحمد (٤/ ٣١١) من طريق إسحاق بن يوسف، عن سفيان الثورى، عن منصور، عن عبيد بن علي، عن أبي سلامة... به.

ورواه الإمام أحمد أيضا (٤/ ٣١١) من طريق شيبان، وأبي عوانة. ورواه ابن ماجة (رقم ٣٦٥٧) من طريق شريك. ثلاثتهم عن منصور به. وقد اختلفوا في اسم شيخ منصور، ومدار الحديث عليه، وهو مجهول كما قال ابن حجر في التقريب (١/ ٥٣٧)، ولذلك ذكر الألباني هذا الحديث في ضعيف الجامع الصغير (رقم ٢١١٩) وقال: «ضعيف».

وأما الحديث الثاني: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال جئت أبايعك...» فقد رواه الإمام أحمد (٢/ ١٩٨) من طريق عبد الرزاق. وأبو داود (٣٨/٣ رقم ٢٥٢٨) عن محمد بن كثير. والنسائي في الكبرى (كما في تحفة الأشراف ٦/ ٢٩٨) عن يحيى القطان. والحاكم في المستدرك (٤/ ١٥٢) من طريق أبي عاصم النبيل، وأبي نعيم، وأبي حذيفة. ستتهم عن سفيان الثورى عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو به.

فمخالفة هؤلاء الستة لقبيصة تدل على خطأه فيه كما قال أبو حاتم رحمه الله. وقد تابع الثوري: إسماعيل بن عُليّة عند الإمام أحمد (٢/ ١٩٤)، وكذا ابن عيينة (٢/ ١٦٠)، وشعبة (٢/ ٢٠٤) وحماد بن زيد عند النسائي (١٤٣/٧). وعبد الرحمن المحاربي عند ابن ماجة (رقم ٢٧٨٢) كلهم عن عطاء به. والحديث صححه الحاكم (٤/ ١٥٢) ووافقه الذهبي، وأحمد شاكر في تعليقه على المسند (٩/ ٢٠٢، ١١/ ٦٩)، والألباني في الإرواء (٥/ ٢٠)، لأن سفيان وشعبة سمعا من عطاء قبل اختلاطه، كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٣٣)، وكذا حماد بن زيد كما في التقييد والإيضاح للعراقي (ص ٣٩١-٣٩٢).

(٣) (ص ٤٣٦).

(٤) (٨ / ٣٤٩)، وكتاب الزهرة ذكره ابن حجر في تعجيل المنفعة (ص ١١) فقال: «رجال الصحيحين =

وأختم ترجمة قبيصة بقول الذهبي فيه : «الرجل ثقة، وما هو في سفيان كابن مهدى ووكيع، وقد احتج به الجماعة في سفيان وغيره، وكان من العابدين»[1].

(٥) أبو أحمد الزبيـرى(*)

«محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي أبو أحمد الزُبيرى، الكوفي، ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطىء في حديث الثورى، من التاسعة، مات سنة ثلاث ومئتين / ع»[2].

تَكلَّم الإمام أحمد في حديثه عن الثوري :

فروى حنبل بن إسحاق عنه أنه قال : «كان كثير الخطأ في حديث سفيان»[3].

وقد وثق عدد من الأئمة أبا أحمد الزبيرى في سفيان :

فقال أبو نعيم الفضل بن دُكين ـ في أصحاب سفيان ـ : «ليس منهم أحد مثل أبي أحمد الزبيرى»[4].

وقال أبوبكر بن أبي خيثمة : «سمعت يحيى بن معين ـ وسئل عن أصحاب الثورى أيهم أثبت ـ فقال : هم خمسة : يحيى القطان ووكيع وابن المبارك وابن مهدي وأبو نعيم الفضل بن دُكين. وأما الفريابي. . . وأبو أحمد الزبيرى وعبد الرزاق، وطبقتهم فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض، وهم ثقات كلهم، دون أولئك في الضبط والمعرفة»[5].

= وأبي داود والترمذي لبعض المغاربة، سماه الزهرة، وقد ذكر عدة ما لكل منهم عند من أخرج له، وأظنه اقتصر فيه على شيوخهم».

ولم أقف على هذا الكتاب ولا على اسم مؤلفه، وقد تتبعت اقتباسات ابن حجر في تهذيب التهذيب فوجدته قد اقتبس منه في أكثر من سبعين ومئة موضع، ولم يصرح باسم مؤلفه في كل هذه المواضع. وانظر: كتاب. د. أكرم العمرى «بقي بن مخلد» (ص٣٢).

(١) سير أعلام النبلاء : (١٠/١٣٣).

(*) مصادر ترجمته : (٢٤٧) .

(٢) ابن حجر : التقريب (١/١٧٦) وفيه «ابن عمرو» والصواب ما أثبته كما في نسخة ابن حجر الخطية من التقريب (ق ٢٦٥).

(٣) الخطيب : التاريخ (٥/٤٠٣).

(٤) ابن شاهين : الثقات (رقم ١٢٦٢).

(٥) المـزى : تهذيب الكمال (٣/ق ١٢٩٣) وقد تقدم هذا النص بتمامه في ترجمة عبد الرزاق (ص ٨٣).

ونقل الدارمي عن ابن معين قوله : «ليس به بأس»[1] يعني في حديث الثوري .

وقال محمد بن عبد الله بن نمير : «أبو أحمد الزبيري صدوق، وهو في الطبقة الثالثة من أصحاب الثوري ما علمت إلا خيرا، مشهور بالطلب، ثقة صحيح الكتاب وكان صديق أبي نعيم، وسماعهما قريب، وأبو نعيم أسن منه وأقدم سماعا»[2].

وقال أبوبكر محمد بن أبي عتاب الأعين : «سمعت أحمد بن حنبل، وسألته عن أصحاب سفيان، قلت له : الزبيرى ومعاوية بن هشام، أيهما أحب إليك؟ قال : الزبيرى. قلت له : زيد بن الحُباب أو الزبيرى؟ قال : الزبيرى»[3].

وكان الزبيرى يحفظ حديث سفيان الثوري كما نقل ذلك عنه نصر بن عليّ، قال : «سمعت أبا أحمد الزبيري يقول : «لا أبالي إن سُرِق مني كتاب سفيان، إني أحفظه كله»[4].

وقال ابن حجر : «احتج به الجماعة، وما أظن البخاري أخرج له شيئا من أفراده عن سفيان، والله أعلم»[5].

ومما تقدم يتبين أن قول الإمام أحمد «كان كثير الخطأ في حديث سفيان» من قبيل التضعيف النسبي وهو نظير قوله في قبيصة : «كان كثير الغلط» وقد تقدم الكلام عليه»[6].

ولذلك قال ابن حجر في أبي أحمد الزبيري : «ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطىء في حديث الثوري». كما تقدم.

---

(١) الدارمي : تاريخه عن ابن معين (رقم ٩٥).

(٢) الخطيب : التاريخ (٥/٤٠٣).

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٢٩٧/٢).

(٤) الخطيب : التاريخ (٥/٤٠٣).

(٥) ابن حجر : هدى السارى (ص ٤٣٩ - ٤٤٠).

وقد روى البخاري في صحيحه (٥٤٨/٢ رقم ١٠٦٤) من طريق أبي أحمد الزبيري عن الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة حديثا في صلاة الكسوف ولم يذكر المزى في تحفة الأشراف (٤٢٦/١٢) ولا ابن حجر في الفتح (٥٤٨/٢) متابعا لأبي أحمد عن الثوري، إلا أن الثورى قد تابعه عدد من الحفاظ عن يحيى بن سعيد، به، كما في تحفة الأشراف (٤٢٤/١٢).

وقد روى الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥٣١/٩-٥٣٢) حديثا من طريق أبي أحمد الزبيرى، وقد خولف فيه عن سفيان، لكنه قد توبع عليه كما بينه الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على السير (٥٣٢/٩).

(٦) (ص ٩٢).



المبحث الثالث

في من تكلم في حديثه عن قتادة بن دعامة السدوسي

وفيه مطلبـــــــان :

الأول : في ترجمة سليمان التيمي .

الثاني : في ترجمة عمرو بن الحارث المصرى .



(١) سليمان التيمي(*)

«سليمان بن طَرخان التيمي، أبو المعتمر البصرى، نزل في التيم فنسب إليهم، ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة ثلاث وأربعين، وهو ابن سبع وتسعين/ ع»(١).

تكلم أبوبكر أحمد بن محمد الأثرم في حديثه عن قتادة :

فقال : «كان التيمي من الثقات، ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة»(٢).

وقال أيضا : «لم يكن التيمي من الحفاظ من أصحاب قتادة»(٣). وقال : «حديثه عن قتادة مضطرب»(٤).

وقد استدل أبوبكر الأثرم على أقواله السابقة بأحاديث ذكر أن سليمان التيمي وهم فيها عن قتادة، منها :

أنه روى عن قتادة أن أبا رافع حدثه. قال الأثرم : «ولم يسمع قتادة من أبي رافع شيئا»(٥).

قال ابن رجب : «وحديث سليمان، عن قتادة، أن أبا رافع حدثه. قد خرجه البخاري في صحيحه، وهو حديث : (إن الله كتب كتابا فهو عنده، أن رحمتي سبقت غضبي)(٦).

وقد صرح عدد من الأئمة بأن قتادة لم يسمع من أبي رافع، فقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : «سمعت أبي يقول : قال شعبة : لم يسمع قتادة من أبي رافع شيئا.

(*) مصادر ترجمته : (٢٤٧).

(١) ابن حجر : التقريب (١/٣٢٦)، وذكره ابن رجب (٢/٦٣١).

(٢) ابن رجب : شرح العلل (٢/٦٣١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق (٢/٥٠٩).

(٥) المصدر السابق (٢/٦٣٣) وأبو رافع : هو نفيع الصائغ، نزيل البصرة مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من الثانية، كما في التقريب لابن حجر (٢/٣٠٦).

(٦) ابن رجب : شرح العلل (٢/٦٣٤).

والحديث في صحيح البخاري (١٣/٥٢٢ رقم ٧٥٥٤) من طريق معتمر بن سليمان، سمعت أبي يقول : حدثنا قتادة، أن أبا رافع حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (إن الله كتب كتابا قبل أن يخلق الخلق...).

قال أبي : أدخل بينه وبين أبي رافع خلاسا والحسن»[1].

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين : «لم يسمع قتادة من حميد بن عبدالرحمن الحميري . . . ولا من أبي رافع»[2].

وروى الفضل بن زياد عن الإمام أحمد أنه قال : «لم يسمع قتادة من أبي رافع»[3].

وكذا نقل عنه أبو طالب أحمد بن حميد[4] وأبوبكر الأثرم[5].

وروى أبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤى عن أبي داود السجستاني قال : «لم يسمع قتادة من أبي رافع»[6].

وفي رواية أبي الحسن علي بن محمد بن العبد عنه : «يقال لم يسمع قتادة من أبي رافع شيئا»[7].

فقد اتفق هؤلاء الأئمة الخمسة : شعبة وابن معين وأحمد وأبو داود وأبوبكر الأثرم على أن قتادة لم يسمع من أبي رافع .

وخالفهم أبو عبد الله البخاري حيث روى في «صحيحه» حديث سليمان التيمي عن قتادة أن أبا رافع حدثه . . . »[8].

وهذا يقتضي سماع قتادة من أبي رافع عنده ، لأن من شرطه ثبوت اللقي بين الراوى وشيخه ، ولا يكتفي بمجرد المعاصرة[9].

قال ابن حجر : «وأما دعوى الانقطاع فمدفوعة عمن أخرج لهم البخارى لما عُلم من شرطه»[10].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال : (١/١٨٨).

وأدخل قتادة بينه وبين أبي رافع أيضا بكر بن عبد الله المزني روى حديثه النسائي في الكبرى (كما في تحفة الأشراف ٦/٤٧١).

(٢) العلائي : جامع التحصيل (ص ٣١٢).

(٣) الفسوي : المعرفة والتاريخ (٢/١٤١).

(٤) ابن أبي حاتم : المراسيل (ص ١٧٢).

(٥) ابن رجب : شرح العلل (٢/٦٣٤).

(٦) أبو داود : السنن (٥/٣٧٦).

(٧) ابن حجر : فتح الباري (١١/٣١) وقد أخذ أبو داود هذا القول عن الإمام أحمد كما في مسائل الإمام أحمد له (ص ٢٠٤).

(٨) الحديث المتقدم (ص ٩٨).

(٩) انظر : «السَنَن الأبين في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن» لابن رُشيد (ص ٣١ - ٤٨).

(١٠) هدى السارى : (٣٨٥).

ولهذا اعتمد كل من المزى والذهبي وابن حجر على هذا الحديث الذي رواه البخاري في إثبات سماع قتادة من أبي رافع، فقال المزي ـ تعقيبا على قول أبي داود السابق ـ : «في صحيح البخاري حديث التيمى، عن قتادة، سمعت أبا رافع عن أبي هريرة، حديث (إن رحمتي غلبت غضبي)»[1].

وقال الذهبي : «بل سمع منه، ففي صحيح البخاري[2]. . .» فذكر مثل ما ذكره المزى.

وقال ابن حجر في «التهذيب» ـ بعد ذكر قول أبي داود ـ : «كأنه يعني حديثا مخصوصا وإلا ففي صحيح البخاري تصريح بالسماع منه»[3].

وقد تعقب ابن حجر أبا داود أيضا في «الفتح» ـ بعد أن ذكر قوله السابق في شرح حديث رواه البخاري تعليقا، من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي رافع[4] ـ فقال : «كذا قال، وقد ثبت سماعه منه في الحديث الذي سيأتي في البخاري في كتاب التوحيد من رواية سليمان التيمي عن قتادة أن أبا رافع حدثه. . .»[5]

ثم قال ابن حجر : «واعتمد المنذرى على كلام أبي داود فقال : أخرجه البخاري تعليقا لأجل الانقطاع. كذا قال، ولو كان عنده منقطعا لعلقه بصيغة التمريض كما هو الأغلب من صنيعه»[6].

ولم ينفرد سليمان التيمي برواية تصريح قتادة بالتحديث عن أبي رافع، بل تابعه سعيد بن أبي عروبة؛ فقد روى الإمام أحمد في مسنده من طريق روح بن عبادة : «ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، ثنا أبو رافع، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال : (إن يأجوج ومأجوج ليحفرنَّ السد كل يوم. . .)»[7].

---

(١) تهذيب الكمال (٢/ق ١١٢٢) وليس في نسخ البخاري التي رجعت إليها لفظ (سمعت) وإنما فيها : (عن قتادة أن أبا رافع حدثه) كما تقدم.

(٢) سير أعلام النبلاء (٥/٢٨٣).

(٣) (٨/٣٥٤).

(٤) ذكره البخاري في الاستئذان، باب إذا دُعي الرجل فجاء هل يستأذن؟ (١١/٣١) قال البخاري : وقال سعيد عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : (هو إذنه) وانظر : تغليق التعليق لابن حجر (٥/١٢٣).

(٥) فتح الباري (١١/٣١).

(٦) المصدر السابق (١١/٣٢) وكلام المنذرى ذكره في مختصر سنن أبي داود (٧/١٦).

(٧) (٢/٥١٠) وهكذا نقله ابن كثير في تفسيره (٣/١٠٤) وفي البداية والنهاية (٢/١٢٢) وكذا في النهاية في الفتن والملاحم (١/١٩٦) بإسناده ومتنه من المسند.

ورواه ابن ماجة من طريق أزهر بن مروان : «ثنا عبد الأعلى ثنا سعيد، عن قتادة، قال : حدثنا أبو رافع، عن أبي هريرة. . .»[1].

ورواه ابن حبان في صحيحه، قال : «أخبرنا أحمد بن يحيى بن زهير، حدثنا أحمد بن المقدام العجلي، ثنا معتمر بن سليمان، قال : سمعت أبي يحدث عن قتادة، أن أبا رافع حدثه عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: (يحفرون في كل يوم. . .» الحديث مختصرا[2].

فهذان إمامان جليلان، سعيد بن أبي عروبة، وسليمان التيمي اتفقا على رواية تصريح قتادة بالتحديث عن أبي رافع.

وسعيد بن أبي عروبة وإن كان قد اختلط[3]، إلا أنه ليس لاختلاطه تأثير في هذا الحديث، لأنه من رواية روح بن عبادة، وعبد الأعلى السامي، وهما ممن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه[4]، وقد اتفق البخاري ومسلم على تخريج أحاديثهما عن سعيد بن أبي عروبة[5].

وسليمان التيمي قال فيه شعبة : «شَكُّ ابن عون وسليمانَ التيمي يقينٌ»[6].

وقال ابن حبان : «كان من عُبّاد أهل البصرة وصالحيهم ثقة وإتقانا وحفظا وسنة»[7].

فيبعد جدا أن يتكرر منه الوَهَم في تصريح قتادة بالتحديث عن أبي رافع، فكيف وقد تابعه سعيد بن أبي عروبة؟.

---

(١) السنن : (رقم ٤٠٨٠) وكذا في النسخة المطبوعة في الهند سنة ١٣٤٢هـ باهتمام السيد محمد ميان (ص ٣٠٩) وكذا في النسخة التي عليها حاشية السندي (٢/٥١٦). ولم يذكره البوصيرى في الزوائد (ق ٢٥٥)، وما نُقل ـ عن الزوائد ـ في نسختي السندى وعبد الباقي وَهَمٌ، وإنما هو خاص بالحديث الذي قبله برقم (٤٠٧٩)، وقد ترتب على هذا الوَهَم خطأ وقع فيه الكشناوى الذي نشر مصباح الزجاجة حيث أضاف هذا الحديث ـ عفا الله عنه ـ إلى طبعته (٤/٢٠٠-٢٠١) من غير إشارة إلى ذلك.

(٢) الهيثمي : موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان (رقم ١٩٠٨).

(٣) ابن رجب : شرح العلل (٢/٥٦٥).

(٤) نقل ابن حجر في التهذيب (٣/٢٩٥) عن روح أنه قال: «سمعت من سعيد قبل الاختلاط. . .». وقال الإمام أحمد: «روح حديثه عنه صالح» كما في شرح العلل لابن رجب (٢/٥٦٦). وذكر ابن الكيال في الكواكب النيرات (ص١٩٦) عبد الأعلى فيمن سمع من سعيد قبل الاختلاط.

(٥) ابن الكيال : الكواكب النيرات (ص ١٩٧).

(٦) ابن أبي حاتم : تقدمة المعرفة (ص ١٤٣) والذهبي : السير (٦/١٩٦).

(٧) الثقات : (٤/٣٠٠).

لكن وقع في بعض نسخ سنن ابن ماجة في سند هذا الحديث: «عن عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة قال: حدَّث أبو رافع، عن أبي هريرة...»[1]

وقد قال شعبة: «كنت اتفقد فم قتادة، فإذا قال «سمعت» و«حدثنا» تحفظته، فإذا قال: حَدَّثَ فلان. تركته»[2].

وقد روى أبوبكر أحمد بن موسى بن مردويه هذا الحديث من طريق أبي بكر الشافعي عن محمد بن يونس، عن هشام بن عبد الملك، عن أبي عوانة، عن قتادة، عن خلاس بن عمرو، عن أبي رافع، عن أبي هريرة...[3] فأدخل بين قتادة وأبي رافع خلاس بن عمرو، فهذا يدل على أن قتادة لم يسمع هذا الحديث من أبي رافع.

ويجاب عن ذلك: بأن قول قتادة حدث أبو رافع «لفظ مجمل لا يدل على سماعه من أبي رافع ولا ينفيه. وقد صرحت رواية روح بن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة عند الإمام أحمد بقول قتادة: «حدثنا أبو رافع» وقد تابع سعيدا في تصريح قتادة بالتحديث عن أبي رافع سليمان التيمي عند ابن حبان كما تقدم.

فهذه الألفاظ المصرحة بالتحديث تبين اللفظ المجمل عند ابن ماجة. وقول شعبة يطّرد في قول قتادة: «حدث فلان» في ما لم تقم قرينة على سماعه منه.

وأما الإسناد الذي رواه ابن مردويه فلا تقوم به حجة، لأنه من رواية محمد بن يونس الكُديمي، وهو ضعيف[4]، بل كذبه غير واحد من أهل العلم[5].

وقد أخرجه الترمذي قال: «حدثنا محمد بن بشار، وغير واحد ـ واللفظ لابن بشار ـ قالوا: حدثنا هشام بن عبد الملك حدثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة...»[6].

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه مثل هذا».

---

(١) كما في كتاب الفتن باب طلوع الشمس من مغربها في النسخة الخطية المصورة بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية رقم (١٣٢٧) ميكرو فيلم والأصل محفوظ في المكتبة الأهلية بباريس، وقد كتبت سنة ٧٣٠هـ. وعليها سماعات، وكذا في النسخة المطبوعة بتحقيق. د. محمد مصطفى الأعظمي (٢/٤٠٢).

وهكذا في تحفة الأشراف للمزي (١٠/٣٩٢) وتفسير ابن كثير (٣/١٠٥) والبداية والنهاية له أيضا (٢/١٢٢) نقلا عن ابن ماجة.

(٢) ابن أبي حاتم: تقدمة المعرفة (ص ١٦٩).

(٣) ابن حجر: النكت الظراف (١٠/٣٩٢).

(٤) ابن حجر: التقريب (٢/٢٢٢).

(٥) انظر: الميزان للذهبي (٤/٧٤).

(٦) الجامع: (٥/٣١٣ ـ ٣١٤ رقم ٣١٥٣).

وكذلك أخرجه الحاكم في المستدرك من طريق أبي عوانة عن قتادة، عن أبي رافع. وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[1].

فظهر بذلك أن ذكر خلاس في سند ابن مردويه وَهَم من محمد بن يونس الكديمي.

ومما تقدم يتبين أن قتادة قد ثبت سماعه من أبي رافع في الحديثين السابقين، حديث (إن الله كتب كتابا قبل أن يخلق الخلق)، وحديث يأجوج ومأجوج.

ومما يعضد ذلك: أن أبا رافع كان من أهل المدينة، ثم تحول إلى البصرة فروى عنه أهلها، ولم يرو عنه أهل المدينة شيئا، لأنه خرج من عندهم قديما[2] وتوفي سنة نيف وتسعين[3].

وقتادة بصري[4]، ولد سنة إحدى وستين[5]، فيكون عمره عند وفاة أبي رافع أكثر من ثلاثين سنة، وقد عاشا في بلدة واحدة فهذه قرينة قوية تؤيد سماع قتادة منه.

وقد قال الإمام أحمد في نصر بن باب الخراساني: «إنما عابوا عليه أنه حدث عن إبراهيم الصائغ، وإبراهيم من أهل بلده لا يُنْكَر أن يكون سمع منه»[6].

وكذلك قتادة لا ينكر سماعه من أبي رافع لأنه من أهل بلده كما تقدم.

وأول من نَفَى سماع قتادة من أبي رافع شعبة بن الحجاج ثم نقله الإمام أحمد عنه، ثم أخذه أبوبكر الأثرم وأبو داود عن الإمام أحمد كما تقدم، ولم يذكروا حجة في ذلك إلا أن قتادة روى بعض الأحاديث عن أبي رافع بواسطة، مع أن الإمام أحمد لم يجزم - في رواية أبي داود - بعدم سماع قتادة من أبي رافع، حيث سُئل: سمع قتادة من أبي رافع؟ فقال: «لا يَشْبَه، لأنه يدخل بينهما رجلين الحسن وخلاسا»[7] وكون قتادة روى بعض الأحاديث عن أبي رافع بواسطة لا يمنع سماعه منه لأحاديث أخرى، كما تقدم إثبات سماعه منه في الحديثين السابقين.

وبهذا تتضح براءة سليمان التيمي من الوهم الذي نسبه إليه أبوبكر الأثرم في روايته

---

(١) (٤٨٨/٤).
(٢) ابن سعد: الطبقات (١٢٢/٧).
(٣) الذهبي: السير (٤١٥/٤).
(٤) ابن سعد: الطبقات (٢٢٩/٧).
(٥) ابن حبان: الثقات (٣٢٢/٥)، وابن حجر: التهذيب (٣٥٥/٨).
(٦) المسند: (٣١٠/٣) وعنه الخطيب في تاريخه (٢٧٩/١٣).
(٧) أبو داود: مسائل الإمام أحمد (ص ٣٢٥).

عن قتادة تصريحه بالتحديث عن أبي رافع، وتبيَّن أنه لم ينفرد بذلك، بل تابعه سعيد بن أبي عروبة.

وهذا يدل أيضا على سعة اطلاع الإمام البخاري رحمه الله وطول باعه في معرفة أحوال الرجال، كيف لا يكون كذلك وهو القائل: «لا أجيء بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم...»[1].

ولذلك أورد في صحيحه حديث «سليمان التيمي عن قتادة أن أبا رافع حدثه...» مخالفا بذلك قول من قال: إن قتادة لم يسمع من أبي رافع. وقد تبين بما تقدم صحة تصرفه رحمه الله تعالى.

ومما ذكر أبوبكر الأثرم أن سليمان التيمي وهم فيه عن قتادة: حديثه عن قتادة عن يونس بن جبير، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، (أن النبي ﷺ صعد أحدا ومعه أبوبكر وعمر وعثمان فاهتز الجبل...)[2]. قال الأثرم: «وإنما رواه قتادة عن أنس»[3].

وهذا الحديث ذكره ابن أبي حاتم في العلل فقال: «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سعيد بن أبي عروبة وعمران القطان عن قتادة، عن أنس، أن النبي ﷺ كان على أحد، فرجف بهم، فقال النبي ﷺ: (أثبت أحد فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان). قال أبي: قد خالفهما سليمان التيمي، رواه ابنه عنه، عن قتادة، عن أبي غَلَّاب، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ.

قال أبي: هذا أشبه بالصواب، وإن كان سعيد حافظا، إلا أن يكون عند قتادة الإسنادان جميعا. قال أبو زرعة: سعيد بن أبي عروبة أحفظ من التيمي.

قلت: فذاك الصحيح؟ قال: أجل»[4].

---

(1) ابن حجر: هدى الساري (ص ٤٨٧).

(2) رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة (٢/٦٢١)، وعبد الله بن أحمد في زوائد فضائل الصحابة لأبيه (حديث رقم ٢٥٥) من طريق سليمان التيمي، عن قتادة، عن أبي غلاب... به.

وأبو غلاب هو: يونس بن جبير الباهلي.

(3) ابن رجب: شرح العلل (٢/٦٣٣).

والحديث رواه البخاري (٧/٢٢، ٤٢، ٥٣، رقم ٣٦٧٥، ٣٦٨٦، ٣٦٩٩)، وأبو داود (٥/٤٠ رقم ٤٦٥١)، والترمذي (٥/٦٢٤ رقم ٣٦٩٧) كلهم من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس.

ورواه الطيالسي في مسنده (رقم ١٩٨٥)، وابن أبي عاصم في كتاب السنة (٢/٦٢١) من طريق عمران القطان، عن قتادة، عن أنس، وانظر السلسلة الصحيحة للألباني (٢/٥٥٨).

(4) العلل: (٢/٣٧٩ - ٣٨٠)، وفيه: «عن غالب» وهو تصحيف. والصواب: عن أبي غلاب كما تقدم. وفيه أيضا: (فإن عليك نبي...) والصواب ما أثبته كما في فتح الباري (٧/٣٨).

فقد رجح أبو حاتم حديث سليمان التيمي، وخالفه أبو زرعة فرجح حديث سعيد بن أبي عروبة، ومما يقوى قولَ أبي زرعة أن الحديث قد رواه شعبة عن قتادة، عن أنس[1]، فتابع سعيدَ بن أبي عروبة وعمران القطان.

إلا أنه يمكن الجمع بين القولين بما أشار إليه أبو حاتم وهو: أن الحديث عند قتادة بالإسنادين جميعا، ومن القرائن التي تدل على ذلك.

أولا: أن الحديث مروى عن عدد من الصحابة غير أنس، منهم: عثمان بن عفان وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل وأبو هريرة، وبريدة، وسهل بن سعد، وابن عباس، وعبد الله بن سعد بن أبي السرح رضي الله عنهم[2].

وقتادة كان واسع الحديث كما قال أبو حاتم الرازي[3].

وقد قال ابن رجب ـ في قاعدة إذا روى الحفاظ الأثبات حديثا بإسناد واحد، وانفرد واحد منهم بإسناد آخر. قال ـ: «وقد تردد الحفاظ كثيراً في مثل هذا، هل يُردّ قول مَن تفرّد بذلك الإسناد لمخالفة الأكثرين له؟ أم يقبل قوله لثقته وحفظه؟ ويقوى قبول قوله: إن كان المروى عنه واسع الحديث، يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة، كالزهري والثوري وشعبة والأعمش»[4].

وكذلك قتادة كان واسع الحديث كما تقدم عن أبي حاتم، وهذا يقوى صحة الإسناد الذي رواه سليمان التيمي عن قتادة. وكذلك الإسناد الآخر الذي رواه سعيد بن أبي عروبة وغيره.

ثانيا: «قتادة عن أنس» إسناد مشهور، تسبق إليه الألسنة لشهرته. أما قتادة، عن أبي غلاب، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ» فهو إسناد غريب لا يحفظه إلا حافظ، فلو سمع سليمان التيمي هذا الحديث من قتادة عن أنس لكان أسهل عليه في الحفظ من الإسناد الذي ذكره[5].

ولهذا السبب ـ والله أعلم ـ رجح أبو حاتم حديث التيمي على حديث سعيد بن

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند (٣/١١٢).

(٢) أخرج أحاديثهم: الإمام أحمد في فضائل الصحابة (١/١١٢ ـ ١١٤، ٢١٧ ـ ٢٢٠) وابن أبي عاصم في كتاب السنة (٢/٦٢١ ـ ٦٢٢).

(٣) ابن أبي حاتم: العلل (١/٨٥).

(٤) شرح علل الترمذي (٢/٧١٩).

(٥) انظر: المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/٧٠٧)، وشرح العلل لابن رجب (٢/٧٢٥ ـ ٧٢٩).

أبي عروبة، كما تقدم. لأن أبا حاتم كثيرا ما يعلل الأحاديث بمثل هذا[1] وكذلك غيره من الأئمة كما قال ابن رجب[2].

فهذه قرينة أخرى تدل على أن الحديث عند قتادة بالإسنادين جميعا كما قال أبوحاتم الرازي. فلا ينبغي أن يُحْكَم بأحد الإسنادين على الآخر إلا إذا تعذر الجمع بينهما وهنا الجمع ممكن كما تقدم[3].

ومن أحاديث التيمي التي ذكرها أبوبكر الأثرم. حديثه عن قتادة، عن يونس بن جبير، عن حِطّان، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: (إنما جعل الإمام ليؤتم به...) وفيه: (وإذا قرأ فانصتوا).

قال الأثرم: «لم يذكر هذه اللفظة أحد من أصحاب قتادة الحفاظ»[4].

وهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه[5] وقد اختلف العلماء في هذه الزيادة ما بين مصحح لها ومضعف، ولا يمكن الترجيح بين القولين إلا بعد دراسة كلام العلماء في هذا الحديث ولا يتسع المقام لذلك[6].

وحديثه عن قتادة، عن أنس، أن النبي ﷺ (أوصى عند موته بالصلاة وما ملكت أيمانكم)[7].

قال الأثرم: «إنما رواه قتادة، عن أبي الخليل، عن سفينة، عن النبي ﷺ. وهذا خطأ فاحش»[8].

---

(١) انظر: العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٤٩، ٢٦٦، ٢٦٧ - ٣٥٤).

(٢) شرح العلل: (٢/ ٧١٩).

(٣) انظر: العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٦٠ - ٦١).

(٤) ابن رجب: شرح العلل (٢/ ٦٣٢).

(٥) (١/ ٣٠٤ رقم ٤٠٤) ورواه الإمام أحمد في المسند (٤/ ٤١٥) وغيرهما.

(٦) لمعرفة ما قيل في هذا الحديث انظر: جزء القراءة خلف الإمام البخاري (ص ٦٣)، وكتاب التتبع للدارقطني (ص ٢١١)، والسنن له (١/ ٣٣١)، وكتاب القراءة خلف الإمام للبيهقي (ص ١٢٨)، ومختصر سنن أبي داود للمنذري (١/ ٣١٣)، وشرح صحيح مسلم للنووي (٤/ ١٢٢)، ونصب الراية للزيلعي (٢/ ١٤)، وإرواء الغليل للألباني (٢/ ٣٨، ١٢١)، وبين الإمامين مسلم والدارقطني لشيخنا ربيع بن هادي المدخلي (ص ١٢٣).

(٧) رواه النسائي في سننه الكبرى (كما في تحفة الأشراف ١/ ٣٢٠) وابن ماجة (رقم ٢٦٩٧) كلاهما من طريق سليمان التيمي عن قتادة عن أنس به.

قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٣/ ١٣٩): «هذا إسناد حسن لقصور أحمد بن المقدام عن درجة أهل الحفظ والضبط، وباقي رجال الإسناد على شرط الشيخين...».

(٨) ابن رجب: شرح العلل (٢/ ٦٣٢).

والحديث رواه ابن ماجة (رقم ١٦٢٥) من طريق همام، عن قتادة عن أبي الخليل، عن سفينة، عن أم سلمة... به. وانظر مصباح الزجاجة للبوصيري (٢/ ٥٥ - ٥٦).

وخطؤه في هذا الحديث ـ إن سُلِّم به ـ لا يضره، ومَن يسلم من الخطأ ؟

وقد قال سفيان الثورى : «ليس يكاد يفلت من الغلط أحد إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط ترك»[١].

وقال ابن حبان : «وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحة عدالته بأوهام يهم في روايته، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهرى، وابن جريج والثورى وشعبة، لأنهم أهل حفظ وإتقان، وكانوا يحدثون من حفظهم، ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات. . . »[٢]

والخلاصة :

أن سليمان التيمي ثقة حافظ، قال فيه شعبة : «لم أر أحدا قط أصدق من سليمان التيمي[٣] وقد تقدم قول شعبة أيضا : «شك ابن عون وسليمان التيمي يقين»[٤]. وما ذكره أبوبكر الأثرم من أوهام سليمان التيمي في حديثه عن قتادة لا يُسلَّم له في كل ما قال، وقد تقدم الجواب عن بعضها .

وقد أطبق الأئمة على توثيق سليمان التيمي مطلقا[٥] واتفق البخاري ومسلم على تخريج حديثه عن قتادة[٦] ولم يذكره ابن حجر فيمن طُعِنَ فيه من رجال البخاري .

---

(١) الخطيب : الكفاية (ص ٢٢٨) .
(٢) الثقـات : (٩٧/٧) .
(٣) أبو نعيم : حلية الأولياء (٣١/٣).
(٤) (ص ١٠١).
(٥) انظر تهذيب التهذيب لابن حجر (٢٠١/٤ ـ ٢٠٢) .
(٦) انظر : تحفة الأشراف للمزي (٣١٩/١ ـ ٣٢٠).

(٢) عمرو بن الحارث(*)

«عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولاهم، المصري أبو أمية، ثقة فقيه حافظ، من السابعة، مات قديما، قبل الخمسين ومئة/ ع»[١].

تكلم الإمام أحمد في حديثه عن قتادة :

فقد قال أبوبكر الأثرم : «عمرو بن الحارث حمل عليه[٢] حملا شديدا، قال : يروى عن قتادة أحاديث يضطرب فيها ويخطىء»[٣].

وقال الأثرم أيضا عن أحمد : «عمروبن الحارث يروى عن قتادة مناكير»[٤].

وقال : «سمعت أبا عبد الله يقول : ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث بن سعد، لا عمروبن الحارث ولا أحد، وقد كان عمروبن الحارث عندي، ثم رأيت له أشياء مناكير»[٥].

وعمـرو من الثقات الحفاظ قال فيه أبو حاتم الرازي : «كان أحفظ الناس في زمانه، ولم يكن له نظير في الحفظ في زمانه»[٦].

وقد أثنى عليه الإمام أحمد أيضا فيما رواه أبو داود عنه حيث قال : «ليس منهم - يعني أهل مصر - أصح حديثا من الليث، وعمروبن الحارث يقاربه . . »[٧].

(*) مصادر ترجمته (ص ٢٤٨).

(١) ابن حجر : التقريب (٢/٦٧) وفيه : «أبو أيوب» وكذا في نسخة ابن حجر التي بخطه ص ٢١٧ . والصواب ما أثبته كما في الكنى للإمام مسلم (ق ٧)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (١/١٣٣)، والكنى للدولابي (١/١١٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/٢٢٥) وتهذيب الكمال للمزي (٢/ق ١٠٢٨) والمقتنى في سرد الكنى للذهبي (رقم ٥٠٤) وتهذيب التهذيب لابن حجر (٨/١٤) وغيرها . ولم أر من كناه بأبي أيوب.

(٢) يعني الإمام أحمد .

(٣) المزي : تهذيب الكمال (٢/ق ١٠٢٩)، وفي تهذيب التهذيب (٨/١٥) جعل هذا النص والنص الثالث الآتي من رواية أبي داود عن أحمد، ولعله سبق نظر، أو حصل سقط، لأن المزى ذكر قبلهما نصا عن أحمد من طريق أبي داود وسيأتي .

(٤) ابن رجب : شرح العلل (٢/٥٠٩).

(٥) الخطيب : التاريخ (١٣/١٢) وابن عبد الهادى : بحر الدم ق ٥٢ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٦/٢٢٥).

(٧) الخطيب : التاريخ (١٣/١٢) وابن عبد الهادى : بحر الدم ق ٥٢ .

وعمرو بن الحارث روى عن قتادة، وروى قتادة عنه[1]، ولم أجد كلاما في رواية عمرو عن قتادة غير كلام الإمام أحمد.

ونقل العيني عن الإسماعيلي أنه قال: «تكلم أحمد في حديث عمرو، عن قتادة، أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثه أن رسول الله ﷺ «[2]يعني حديث» أنه صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ثم رقد رقدة بالمُحصَّب، ثم ركب إلى البيت فطاف به».

وهذا الحديث رواه البخاري في صحيحه من طريق عمرو بن الحارث عن قتادة به. ثم قال البخاري: «تابعه الليث، حدثني خالد، عن سعيد، عن قتادة، أن أنسا حدثه به»[3]. وهذه المتابعة تدفع الإنكار عن عمرو بن الحارث في روايته هذا الحديث عن قتادة.

وما تقدم عن الإمام أحمد في رواية عمرو بن الحارث عن قتادة إنما هو من قبيل التضعيف النسبي، وذلك أن الإمام أحمد كان يرى أن عمرو بن الحارث أثبت المصريين كما تقدم، ثم لما رأى له بعض الأخطاء قدم الليث بن سعد عليه، فذكر ما تقدم في مجال تعداد أخطاء عمرو التي جعلته يقدم الليث بن سعد عليه.

وقوله: «يروى عن قتادة مناكير» يعني به مطلق التفرد[4]، وقد فسره بذلك ابن رجب، حيث قال ـ في الكلام على المنكر عند الإمام أحمد ـ: «وكذلك قال في عمرو بن الحارث: له مناكير. وفي الحسين بن واقد وخالد بن مخلد، وفي جماعة خرِّج لهم في الصحيح بعض ما يتفردون به»[5].

---

(1) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٦/٢٢٥).

ورواية قتادة عن عمرو من رواية الأكابر عن الأصاغر، لأن قتادة من شيوخ عمرو.

(2) العيني: عمدة القاري (١٠/٩٥).

(3) البخاري: الصحيح (٣/٥٨٥ رقم ١٧٥٦) من طريق أصبغ بن الفرج عن ابن وهب عن عمرو به. وأعاده في (٣/٥٩٠ رقم ١٧٦٤) من طريق عبد المتعال بن طالب عن ابن وهب به.

والمتابعة المذكورة وصلها سمّويه في فوائده، والبزار في مسنده، والطبراني، كلهم من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث بن سعد به. وخالد هو ابن يزيد الجمحي، وسعيد هو ابن أبي هلال. ذكر ذلك ابن حجر في تغليق التعليق (٣/١١٠ ـ ١١١) وفي مقدمة الفتح ص ٣٨ صرح بأن الطبراني رواه في الأوسط.

(4) تقدم الكلام على مراد الإمام أحمد بأطلاق هذه العبارة ونحوها (ص ٢٢ ـ ٢٣).

(5) شرح علل الترمذي: (١/٤٥٦).

ولم يذكر ابن حجر عمرو بن الحارث في مقدمة الفتح فيمن تُكلِّم فيهم من رجال البخاري مع أن البخاري روى عنه عن قتادة كما تقدم.

والخلاصـــــة :

أن عمرو بن الحارث من الثقات الأثبات، وقول الإمام أحمد : «يروى عن قتادة أحاديث يضطرب فيها ويخطىء» لا يقدح في روايته عن قتادة، لأن الإمام أحمد إنما قاله في مجال تعداد أخطاء عمرو التي جعلته يفضل الليث بن سعد عليه، بعد أن كان عمرو أثبت المصريين عنده، ولم يرد بذلك تضعيفه في قتادة .



المبحث الرابع

في من تكلم في حديثه عن عبد الملك بن جريج

وفيه مطلبان :

الأول : في ترجمة إسماعيل ابن عليّــة .

الثاني : في ترجمة عبد الله بن وهب المصري .



(١) إسَماعيل ابن عُليّة(*)

«إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بابن عُليّة، ثقة حافظ، من الثامنة، مات سنة ثلاث وتسعين، وهو ابن ثلاث وثمانين / ع»[1].

تُكلِّم في حديثه عن ابن جريج :

فقد قال الترمذي في جامعه : «قال يحيى بن معين : سماع إسماعيل بن إبراهيم من ابن جريج ليس بذاك، إنما صحح كتبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد ما سمع من ابن جريج. وضعف يحيى رواية إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج»[2].

وقد بيّن ابن معين السبب في كون سماع إسماعيل من ابن جريج ليس بذاك، وهو : أن إسماعيل صحح كتبه التي سمعها من ابن جريج على كتب عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي روّاد.

وهذا الذي ذكره ابن معين لا يقدح في رواية إسماعيل عن ابن جريج للأمور الآتية :

أولا : أن هذا الفعل من إسماعيل من باب زيادة التثبّت فيما كتبه عن ابن جريج، وهذه طريقة معروفة عند المحدثين، وتأخذ صورا مختلفة، منها هذه الصورة التي ذكرها ابن معين عن إسماعيل، وهي : أن يأتي الراوى ويقابل كتبه بكتب أحد زملائه الذين سمعوا معه من شيخه لزيادة التثبّت.

ومن أمثلة ذلك أيضا : ما ذكره عباس الدورى قال : «قلت ليحيى : فزائدة بن قدامة؟ قال : هو أثبت من زهير. فقلت له : إنهم يقولون : إن زائدة عرض كتبه على سفيان. فقال يحيى : وما بأس بذاك؟ كان يلقى السقط ولا يقبل منه شيئا يزيده في كتبه. أو نحو هذا من الكلام قاله يحيى»[3].

(*) مصادر ترجمته (ص ٢٤٨) .

(١) ابن حجر : التقريب (٦٥/١).

(٢) (٤٠١/٣).

ورواه عباس الدوري عن ابن معين كما في تاريخه (٨٦/٣) إلا أنه لم يذكر تضعيف إسماعيل في ابن جريج. ورواه أيضا البيهقي في سننه (١٠٦/٧) من طريق جعفر الطيالسي عن ابن معين. وسيأتي نصه.

(٣) تاريخ ابن معين : (٤٤١/٣).

ومن تلك الصور أيضا : أن يجتمع التلاميذ ـ بعد فراغهم من السماع من الشيخ ـ حول أتقنهم وأحفظهم فيسألونه عما قال الشيخ. ومن أمثلة ذلك : ما رواه يعقوب الفسوي عن عليّ بن المديني قال : «كان يحيى وإسماعيل ووهيب وعبد الوهاب يجلسون إلى أيوب، وإذا قاموا جلسوا كلهم حول إسماعيل يسألونه كيف قال. وابن عُليّة يرّد»[1].

ومنها طريقة المراجعة؛ مثالها : ما رواه يعقوب بن شيبة في مسنده، قال : «قال لي محمد بن المنهال : قال لي يزيد بن زريع : قال لي حماد بن زيد : سمعت حديث عمرو بن دينار بيننا مراجعة.

قال محمد بن المنهال : مراجعة : تذاكر بينهم، يذكر هذا نصف الحديث، وهذا نصفه، يسمعون من عمرو بن دينار فيحفظ بعضهم نصفا، وبعضهم ثلثا، فيتذاكرونها بينهم، ثم يكتبونها[2].

وهناك صور أخرى لا يتسع المقام لذكرها، والمقصود منها : تثبيت المحفوظ، أو زيادة التثبت في المكتوب.

ثانيا : أن عبد المجيد بن أبي روّاد من أعلم الناس بحديث ابن جريج، بشهادة ابن معين نفسه؛ فقد روى عباس الدوري عنه أنه قال : «وابن عُليّة عرض كتب ابن جريج على عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد فأصلحها له. قلت ليحيى : ما كنت أظن أن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد هكذا!.

قال : كان أعلم الناس بحديث ابن جريج، ولكنه لم يكن يبذل نفسه للحديث»[3].

فتصحيح إسماعيل ابن عُليّة كتبه التي سمعها من ابن جريج على كتب عبد المجيد تزيدها صحة وإتقانا .

ثالثا : كان إسماعيل ابن عُليّة مشهورا بالحفظ والإتقان، ولم يكن يعتمد على كتبه.

---

(١) المعرفة والتاريخ : (٢ / ١٣٠)، وعنه الخطيب في تاريخه (٦/ ٢٣٢). ويحيى القطان ووهيب بن خالد وعبد الوهاب الثقفي، هؤلاء من كبار أصحاب السختياني، انظر تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص ٥٤ ـ ٥٥).

وهذا النص يدل على علو مرتبة إسماعيل بن عُليّة وإتقانه.

(٢) الجزء العاشر من المسند : (ص ٣٢).

(٣) التاريخ : (٣/ ٨٦).

قال زياد بن أيوب : «ما رأيت لابن عُليّة كتابا قط»[1].

وقال وهيب بن خالد : «حِفْظُ إسماعيل ابن عُليّة، وكتابُ عبد الوهاب»[2].

وقال علي بن المديني : «ما رأى عبد الرحمن لإسماعيل ابن عُليّة كتابا قط»[3].

وقال الإمام أحمد : «إسماعيل ابن عُليّة إليه المنتهى في التثبت بالبصرة»[4].

فكون إسماعيل صحح كتبه التي سمعها من ابن جريج على كتب عبد المجيد لا يضره؛ لأنه حافظ، واعتماده في الرواية على حفظه لا على كتبه.

رابعا : شهادات الأئمة لإسماعيل ابن عُليّة بسلامته من الخطأ في الرواية؛ فقد قال عليّ بن المديني : «المحدِّثون صحفوا وأخطئوا ما خلا أربعة : يزيد بن زريع، وابن عُليّة، وبشر بن المفضّل، وعبد الوارث بن سعيد»[5].

وقال أبو داود السجستاني : «ما أحد من المحدثين إلا وقد أخطأ، إلا إسماعيل ابن عُليّة، وبشر بن المفضّل»[6].

وقال أحمد بن سعيد الدارمي : «لا يُعرف لابن عُليّة غلط إلا في حديث جابر، حديث المدبَّر، جعل اسم الغلام اسم المولى واسم المولى اسم الغلام»[7].

---

(1) الخطيب : التاريخ (٦/٢٣٢).

(2) المصدر السابق، وعبد الوهاب : هو الثقفي.

(3) الفسوي : المعرفة والتاريخ (٢/١٣٤، ٢٤٢) وعبد الرحمن : هو ابن مهدي.

(4) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٢/١٥٤).

(5) الخطيب : التاريخ (٦/٢٣٣).

(6) الخطيب : التاريخ (٦/٢٣٣).

(7) المصدر السابق. والمدبَّر : من التدبير، وهو: أن يعلّق السيدُ عِتق عبده بموته، فإذا مات السيدُ عُتِقَ العبد. انظر النهاية لابن الأثير (٢/٩٨).

والحديث رواه مسلم في «صحيحه» (رقم ٩٩٧)، قال: «حدثني يعقوب بن إبراهيم الدورقي، حدثنا إسماعيل ـ يعني ابن عُليّة ـ عن أيوب، عن أبي الزبير، عن جابر أن رجلا من الأنصار يقال له : أبو مذكور، اعتق غلاما له عن دبر، يقال له: يعقوب. . . .»، ورواه أحمد في المسند (٣/٣٠٥) من طريق إسماعيل به.

والحديث رواه البخاري في صحيحه في عدة مواضع من غير هذا الطريق، انظر (٤/٣٥٤ رقم ٢١٤١). وقال ابن حجر في «الفتح» (٥/١٦٦): «لم يقع واحد منهما مسمى في شيء من طرق البخاري» ثم ذكر رواية مسلم هذه مستشهدا بها على تسمية الرجلين. ولم يشر النووي ولا ابن حجر إلى قول الدارمي السابق.

وهذا الذي رواه إسماعيل ابن عُليّة هو الصواب وليس كما قال الدارمي رحمه الله، ومن الأدلة على ذلك :

(أ) ما رواه الإمام الشافعي في كتاب «الأم» (٨/١٥) قال : «أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: إن أبا مذكور رجلا من بني عذرة كان له غلام قبطي فاعتقه».

(ب) وروى عبد الرزاق في «مصنفه» (٩/١٤٠)، ومن طريقه الإمام أحمد في «المسند» (٣/٣٦٩) عن سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر قال: «أعتق أبو مذكور غلاما له يقال له: يعقوب القبطي».

فأقوال هؤلاء الأئمة ـ وإن كانت لا تسلم لهم على إطلاقها[1] ـ تدل على صحة أحاديث إسماعيل واستقامتها سواء رواها عن ابن جريج أو عن غيره.

خامسا: قول الترمذي: «وضعف يحيى رواية إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج». المقصود بذلك رواية واحدة رواها إسماعيل عن ابن جريج، وذلك أن أصحاب ابن جريج ـ ومنهم إسماعيل ـ رووا عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل...)»[2]. وزاد إسماعيل: «قال ابن جريج: فلقيت الزهري، فسألته عن هذا الحديث، فلم يعرفه. قال: وكان سليمان بن موسى، وكان. فأثنى عليه»[3]. فتكلم ابن معين في إسماعيل بسبب هذه الزيادة.

قال جعفر الطيالسي: «سمعت يحيى بن معين يوهن رواية ابن عُليّة، عن ابن جريج: أنه أنكر معرفة حديث سليمان بن موسى. وقال: لم يذكره عن ابن جريج غير ابن عُلية، وإنما سمع ابن عُليّة من ابن جريج سماعا ليس بذاك إنما صحح كتبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز. وضعّف يحيى بن معين رواية إسماعيل، عن ابن جريج جدا»[4] يعني: الرواية المتقدمة.

وقد أشار عدد من العلماء إلى أن الزهري نسي هذا الحديث الذي حدَّث به سليمان بن موسى، منهم ابن معين نفسه، فقد كتب إليه يحيى بن أكثم: «هل يصح عندك حديث الزهري عن عروة، عن عائشة: (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها

= (جـ) وروى عبد الرزاق أيضا (٩/١٣٩) عن ابن جريج. والإمام الشافعي في «الأم» (٨/١٥)، والحميدي في «مسنده» (٢/٥١٣)، وسعيد بن منصور في «سننه» (١/١٥٣)، عن سفيان بن عيينة. كلاهما عن أبي الزبير، عن جابر. وفيه التصريح بأن اسم الغلام يعقوب القبطي.

(د) وروى الإمام أحمد في «مسنده» (٣/٣٧١) من طريق محمد بن عبيد، ثنا محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: «كان رجل من بني عذرة يقال له: أبو مذكور، وكان له عبد قبطي فاعتقه...»

فقد بيّنت هذه الروايات ـ بما لا يدع مجالا للشك ـ أن اسم المولى هو أبو مذكور، واسم الغلام يعقوب. وهذا موافق لما رواه إسماعيل ابن عُليّة.

(١) ذكر يحيى بن معين في تاريخه (٤/٢٧٣ ـ ٢٧٤) بعض أخطاء إسماعيل، ثم عقب عليها بقوله: «من لا يخطىء في الحديث فهو كذاب». وليس فيها شيء من رواية ابن عُليّة عن ابن جريج.

(٢) رواه عبد الرزاق في مصنفه (٦/١٩٥). وسعيد بن منصور في سننه (١/١٧٥) وغيرهما من طريق ابن جريج... به. وانظر بقية تخريجه في إرواء الغليل للألباني (٦/٢٤٣) فقد ذكر له ستة عشر مصدرا.

(٣) هذه الزيادة رواها الإمام أحمد في المسند (٦/٤٧).

(٤) البيهقي: السنن (٧/١٠٦).

فنكاحها باطل)؟ فكتب إليه : «نعم، هو صحيح، سليمان بن موسى ثقة، ولعل الزهري نسيه بعد»(١).

وقال ابن حبان : «وقد أوهم هذا الخبر من لم يُحكم صناعة الحديث أنه منقطع، بحكاية حكاها ابن عُليّة، عن ابن جريج، أنه قال : ثم لقيت الزهري فسألته عن ذلك فلم يعرفه. وليس هذا مما يقدح في صحة الخبر، لأن الضابط من أهل العلم قد يحدث بالحديث، ثم ينساه، فإذا سئل عنه لم يعرفه، فلا يكون نسيانه دالا على بطلان الخبر. . .»(٢)

وقال أبو عبد الله الحاكم ـ بعد أن ساق بعض طرق حديث عائشة المتقدم ـ : «فلا تُعلَّل هذه الروايات بحديث ابن عُليّة وسؤاله ابن جريج عنه، وقوله : إني سألت الزهري عنه فلم يعرفه. فقد ينسى الثقة الحافظ الحديث بعد أن حدّث به، وقد فعله غير واحد من حفاظ الحديث»(٣).

وأما قول الإمام أحمد : «إن ابن جريج له كتب مدونة، وليس هذا في كتبه»(٤) ـ يعني : الزيادة التي زادها إسماعيل ـ فلا يدل على وهم إسماعيل، لأن ابن جريج كان كثير العلم، ولا يلزم أن يكون كل علمه مدوّنا في كتبه(٥).

والظاهر : أن ابن جريج لم يُثْبتْ هذه الزيادة في كتبه لأنه تَبينّ له أن الزهري نسي فأنكر، ولهذا لم يحدث ابن جريج بهذه الزيادة إلا ابنَ عُليّة(٦)، ثم أثنى على سليمان بن موسى لينفي عنه تهمة الغلط على الزهري.

---

(١) السيوطي : تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي (ص ٢١ ـ ٢٢).

وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١٥٧/٣) : «وقد تكلم عليه أيضا الدارقطني في جزء «من حدث ونسي»، والخطيب بعده».

(٢) الزيلعي : نصب الراية (١٨٥/٣) ولم يذكره الهيثمي في «موارد الظمآن»، مع أنه ذكر الحديث السابق (رقم ١٢٤٨).

(٣) المستدرك : (١٦٨/٢).

وقد توسع البيهقي وغيره في الكلام على هذا الحديث، وذكروا متابعات لسليمان بن موسى عن الزهري.

انظر : سنن البيهقي (١٠٥/٧ ـ ١٠٧)، ونصب الراية (١٨٥/٣ ـ ١٨٧)، والتلخيص الحبير (١٥٧/٣)، وإرواء الغليل (٢٤٣/٦-٢٤٧).

(٤) الحاكم : المستدرك (١٦٩/٢).

(٥) قيل لليث بن سعد : «أمتع الله بك، إنّا نسمع منك الحديث ليس في كتبك. فقال : أوَ كل ما في صدرى في كتبي؟ لو كتبت ما في صدري ما وسعه هذا المركب». ذكره الذهبي في السير (١٥٣/٨). وابن جريج لا يقل عن الليث في سعة العلم.

(٦) تابع ابن عُليّة على هذه الزيادة بشر بن المفضل عند ابن عدي في «الكامل» (١١١٥/٣)، لكن في إسناده الشاذكوني، وقد كذبه ابن معين كما في ترجمته في «الكامل» (١١٤٢/٣).

وعلى فرض وهم إسماعيل في ذكر هذه الزيادة، فلا يقدح ذلك في رواياته الأخرى عن ابن جريج، لأن الثقة قد يهم، وليس من الانصاف الطعن في رواياته لِوَهَم وَهِمَ فيه.

والخلاصـــــة :

أن إسماعيل ابن عُليّة ثقة حافظ، إليه المنتهى في التثبيت بالبصرة، كما تقدم عن الإمام أحمد، وما ذكره ابن معين في روايته عن ابن جريج لا يقدح فيه. وقد روى عنه مسلم في صحيحه عن ابن جريج[1].

(٢) عبد الله بن وهب(*)

«عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المصرى، الفقيه، ثقة حافظ عابد، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين، وله اثنتان وسبعون سنة/ ع»[2].

تُكلِّم في حديثه عن ابن جريج :

فقد قال أبو عوانة يعقوب بن إسحاق : «قال أحمد بن حنبل في حديث ابن وهب عن ابن جريج شيء».

قال أبو عوانة : «صدق لأنه يأتي عنه بأشياء لا يأتي بها غيره»[3].

ونقل الذهبي عن عبد الله بن أحمد الدورقي أنه قال : «سمعت ابن معين يقول : «ابن وهب ليس بذاك في ابن جريج، كان يستصغر»[4]. يعني : سمع منه وهو صغير. قاله ابن رجب[5].

وعبد الله بن وهب من الحفاظ المكثرين، قال أحمد بن صالح المصرى «صنف عبدالله بن وهب مئة ألف حديث وعشرين ألف حديث»[6]، وقال أيضا : «ما رأيت

---

(١) صحيح مسلم : (رقم ٣٩٦) وانظر رجال مسلم لابن منجويه (ق/١١/أ).

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٤٩) .

(٢) ابن حجر : التقريب (١/٤٦٠).

(٣) ابن حجر : التهذيب (٦/٧٣) قال : «قال أبو عوانة في كتاب الجنائز من «صحيحه» ولم أجد كتاب الجنائز في المطبوع من مسند أبي عوانة لأنه ناقص.

(٤) الذهبي : السير (٩/٢٣١)، والميزان (٢/٥٢٢) وكذا في شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٤٩٢).

(٥) شرح علل الترمذي : (٢/٤٩٢).

(٦) ابن عدي : الكامل (٤/١٥٢٠).

حجازيا ولا شاميا، ولا مصريا أكثر حديثا من ابن وهب»[1].

ومع هذه الكثرة فقد صرح عدد من الأئمة بصحة حديثه، فقال الإمام أحمد: «عبد الله بن وهب صحيح الحديث، يفصل السماع من العرض، والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبته.

قيل له: أليس كان يسيء الأخذ؟ قال: قد كان يسيء الأخذ، ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحا»[2].

وقال أيضا: «بلغني أنه لم يكن يدخل في تصنيفه من تلك شيئا»[3].

وقال أيضا: «ابن وهب صحيح الحديث عن مشايخه الذين روى عنهم، يفصل السماع من العرض، والحديث من الحديث، ما أصح حديثه، وأعرفه بالأسامي إلا أن الذين حملوا عنه لم يضبطوا إلا هارون بن معروف»[4].

وهذه الأقوال تعارض ما نقله أبو عوانة، ويجمع بينها بحمل قول الإمام أحمد: «في حديث ابن وهب عن ابن جريج شيء» على أنه أراد حديثا واحدا بعينه.

ومع هذا أشار الإمام أحمد إلى أن ما حصل من أخطاء في حديث ابن وهب إنما حَدَثَ من تلاميذه الذين حملوا عنه.

وأما كون ابن وهب يأتي عن ابن جريج بأشياء لا يأتي بها غيره فلا يستغرب هذا منه لأنه مكثر، وقد قال أبو زرعة الرازي: «نظرت في نحو ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر، فلا أعلم أني رأيت حديثا له لا أصل له، وهو ثقة»[5].

وقال النسائي: «ابن وهب ثقة، ما أعلمه روى عن الثقات حديثا منكرا»[6].

وقال ابن عدي: «عبد الله بن وهب من أجلة الناس ومن ثقاتهم، وحديث الحجاز ومصر وما والَى تلك البلاد يدور على رواية ابن وهب، وجمع لهم مسندهم ومقطوعهم، وقد تفرد عن غير شيخ بالرواية عنهم مثل: عمرو بن الحارث، وحيوة بن

(١) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٥/١٨٩).

(٢) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٥/١٨٩) من طريق أبي طالب عن الإمام أحمد، وروى يعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/١٨٣) من طريق الفضل بن زياد عن الإمام أحمد نحوه.

(٣) العلل (١/٣٤٦) وقوله: «تلك» إشارة إلى الأحاديث التي أخذها بطريق الإجازة.

(٤) القاضي عياض: ترتيب المدارك (٣/٢٣١).

(٥) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٥/١٩٠).

(٦) الذهبي: السير (٩/٢٢٨).

شريح، ومعاوية بن صالح، وسليمان بن بلال، وغيرهم من ثقات الناس، ومن ضعفائهم، ومن يكون له من الأصناف مثل ما ذكرته استغنى أن يُذكَر له شيء. ولا أعلم له حديثا منكرا إذا حدث عنه ثقة من الثقات»[1].

فهذه شهادات الأئمة بصحة حديث ابن وهب عامة، ولو كان في حديثه عن ابن جريج شيء من الضعف لما أهملوا التنبيه على ذلك.

وأما ما ذكره الذهبي وغيره عن ابن معين أنه قال: «ابن وهب ليس بذاك في ابن جريج، كان يستصغر». فقد روى هذا القول ابن عدي من طريق الدروقي بلفظ: «ابن وهب ليس بذاك، وابن جريج كان يستصغره»[2]. وهو بهذا اللفظ لا يدل على ضعف ابن وهب في ابن جريج.

ولعل الذهبي اعتمد في نقل هذا القول على ما جاء في حاشية النسخة الظاهرية من الكامل، حيث علق الناسخ على العبارة السابقة فقال: «كذا هنا، ولعل الصواب: في ابن جريج كان يستصغر»[3].

وهذا احتمال ليس له مستند، ولا تقبل مثل هذه الاحتمالات في تجريح العدول الضابطين. فإن صحت العبارة التي ذكرها الذهبي عن ابن معين فيجاب عنها: بأن ابن معين قد بين السبب في كون ابن وهب ليس بذاك في ابن جريج، وهو: أنه كان صغيرا حين سمع منه. وهذا مخالف للواقع. فقد قال يونس بن عبد الأعلى: «قال لي عبد الله بن وهب ولدت سنة خمس وعشرين ومئة، وهي السنة التي توفي فيها ابن شهاب، وطلبت العلم وأنا ابن سبع عشرة»[4].

وقال محمد بن وضّاح القرطبي: «حج ابن وهب سنة أربع وأربعين، وفيها لقي مالكا أولا، ولم يسمع منه إلا مسألة واحدة، وسمع من المثنى بن الصبّاح بمكة»[5].

وفي هذه السنة ـ سنة أربع وأربعين ومئة ـ بلغ ابن وهب التاسعة عشرة من عمره، ومع هذا لم يُذكَر سماعه من ابن جريج في هذه السنة، والظاهر أنه سمع منه بعد هذا التاريخ، فكيف يقال: إنه سمع من ابن جريج وهو صغير؟!

---

(١) الكامل: (١٥٢١/٤).

(٢) المصدر السابق (١٥١٨/٤) وكذا في النسخة الظاهرية (ق ٤٣٤). ونسخة أحمد الثالث (٢/ق ٥٢٥/أ) الخطيتين.

(٣) (ق ٤٣٤).

(٤) ابن عدي: الكامل (١٥٢٠/٤) وقال ابن عبد البر في الانتقاء، (ص ٤٨): «وقيل بل ولد سنة أربع وعشرين ومئة، وفي هذا العام مات ابن شهاب رضي الله عنه».

(٥) القاضي عياض: ترتيب المدارك (٢٣٠/٣).

ومن الأحاديث التي أُنكرت على ابن وهب :

حديثه عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، (أن رجلا زنى بامرأة، فأمر به النبي ﷺ فجلد الحد، ثم أخبر أنه محصن، فأمر به فرجم)[١].

قال أبو داود : «روى هذا الحديث محمد بن بكر البُرساني، عن ابن جريج، موقوفا على جابر، ورواه أبو عاصم، عن ابن جريج بنحو ابن وهب، لم يذكر النبي ﷺ. قال : «إن رجلا زنى فلم يُعلم بإحصانه فجلد، ثم عُلم بإحصانه فرجم»[٢].

وقال النسائي : «لا أعلم أن أحدا رفع هذا الحديث غير ابن وهب».

ثم روى الحديث من طريق أبي عاصم به موقوفا، ثم قال : «هذا هو الصواب، والذي قبله خطأ»[٣].

وهذا الخطأ ونحوه لا يضر ابن وهب، إذ لم يسلم من مثل هذا كبار الحفاظ.

قال الحافظ الذهبي : «وعبد الله بن وهب حجة مطلقا، وحديثه كثير في الصحاح، وفي دواوين الإسلام، وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد حيث يقول : وابن وهب ثقة، ما أعلمه روى عن الثقات حديثا منكرا»[٤].

وقال الذهبي أيضا : «وقد تَمَعْقَلَ بعض الأئمة على ابن وهب في أخذه للحديث وأنه كان يترخص في الأخذ. وسواء ترخص ورأى ذلك سائغا، أو تشدد، فمن يروى مئة ألف حديث، وَيَنْدُرُ المنكر في سَعَة ما روى فإليه المنتهى في الإتقان»[٥].

والخلاصة :

أن عبد الله بن وهب ثقة حجة مطلقا، ولم يثبت تضعيفه في ابن جريج، وقد روى الليث بن سعد ـ على جلالة قدره ـ أحاديث ابن جريج من طريق ابن وهب[٦].

وقد روى البخاري ومسلم من طريق ابن وهب عن ابن جريج في صحيحيهما[٧].

---

(١) أبو داود : السنن (٤/٥٨٦ رقم ٤٤٣٨) من طريق قتيبة ابن سعيد، وأبي الطاهر بن السرح، عن ابن وهب به. ورواه النسائي في الكبرى، في الرجم (كما في تحفة الأشراف ٢/٣٢٣) من طريق قتيبة به.

(٢) السنن : (٤/٥٨٦) وحديث أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل أخرجه أبو داود أيضا (٤/٥٨٧) رقم ٤٤٣٩).

(٣) المزي : تحفة الأشراف (٢/٣٢٣).

(٤) سير أعلام النبلاء (٩/٢٢٨).

(٥) المصدر السابق.

(٦) ابن عدى : الكامل (٤/١٥١٩).

(٧) ابن طاهر : الجمع بين رجال الصحيحين (١/٣١٤).



المبحث الخامس

في من تُكلِّم في حديثه عن شعبة بن الحجاج

وفيه مطلبـــــــان :

الأول : في ترجمة عفان بن مسلم الصفَّار .

الثاني : في ترجمة عليّ بن الجَعْد الجوهرى .



(١) عفان بن مسلم(*)

«عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي، أبو عثمان الصفار البصري، ثقة ثبت، قال ابن المديني : كان إذا شك في حرف من الحديث تركه. وربما وهم، وقال ابن معين : أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة، ومات بعدها بيسير. من كبار العاشرة/ ع»(١).

تكلم سليمان بن حرب في حديثه عن شعبة :

قال ابن عدي : «حدثنا عليّ بن إبراهيم بن الهيثم ثنا إبراهيم بن أبي داود قال : سمعت سليمان بن حرب يقول : أترى عفان بن مسلم كان يضبط عن شعبة؟ والله لو جَهد جهده أن يضبط عن شعبة حديثا واحدا ما قدر عليه، كان بطيئا رديء الحفظ بطيء الفهم.

قال سليمان : وحدثني حجاج الفساطيطي أنه كان يُملي عليهم أحاديث شعبة .

قال سليمان : والله لقد دخل عفان قبره وهو نادم على رواياته عن شعبة»(٢).

وهذا القول في عفان مردود جملة وتفصيلا؛ فَيُرد جملة من وجهين :

الأول : أن هذا لا يثبت عن سليمان بن حرب، لأن ابن عدى رواه من طريق عليّ بن إبراهيم بن الهيثم أبي الحسن البلدى، وقد قال فيه السمعاني : «كان يُتهم بوضع الحديث»(٣).

وقال الذهبي : «اتهمه الخطيب»(٤) فهذا لا يقبل نقله في الجرح والتعديل.

الثاني : أن هذا القول من سليمان ـ إن صح عنه ـ هو من كلام الأقران.

قال الذهبي : «عفان أجل وأحفظ من سليمان، أو هو نظيره، وكلام النظير والأقران ينبغي أن يُتأمل ويُتأنى فيه، فقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، سمعت أبي

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٤٩).

(١) ابن حجر : التقريب (٢/٢٥) وقد تعقب الذهبي قول ابن معين هذا في سير أعلام النبلاء (١٠/٢٥٤).

(٢) ابن عدى : الكامل (٥/٢٠٢١).

(٣) الأنساب (٢/٣١٠).

(٤) الميزان (٣/١١١) وترجمته في تاريخ بغداد (١١/٣٣٧).

وروى الخطيب من طريقه حديثا ثم قال : «هذا الحديث منكر جدا، ورجال إسناده كلهم مشهورون بالثقة سوى أبي الحسن البلدى».

وقال ابن حجر في اللسان (٤/١٩١) «هو موضوع بلا ريب».

يقول : ما رأيت أحدا أحسن حديثا عن شعبة من عفان»[1].

وقد توقف العلماء في قبول قول القرين في قرينه إذا كان المُتكلَّم فيه قد ثبتت عدالته وإمامته[2].

وأما رد قول سليمان تفصيلا . فقد تضمن كلامه أمرين مهمين :

(١) أن عفان كان لا يضبط عن شعبة .

(٢) أنه كان رديء الحفظ بطيء الفهم .

فأما الأمر الأول : فهو مردود بشهادات الأئمة لعفان ووصفهم له بالتثبت والإتقان في حديثه عامة ، وفي حديث شعبة خاصة ، وقد تكاثرت أقوال الأئمة في ذلك[3] ومن هذه الأقوال :

(١) قول الحسين بن حِبّان : «سألت أبا زكريا ـ يعني يحيى بن معين ـ قلت : إذا اختلف أبو الوليد وعفان في حديث عن حماد بن سلمة فالقول قول مَن هو؟ قال : القول قول عفان . قلت : فإذا اختلفوا في حديث شعبة؟ قال : القول قول عفان . قلت : وفي كل شيء؟ قال : نعم عفان أثبت منه وأكيس ، وأبوالوليد ثقة ثبت . قلت : فأبونعيم الأحول فيما حدَّث به ، وعفان فيما حدث به من أثبت؟ قال : عفان أثبت»[4].

(٢) قال حنبل بن إسحاق : «سألت أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ عن عفان فقال : عفان وحَبّان وبَهْز هؤلاء المتثبتون . قال : قال عفان : كنت أوقف شعبة على الأخبار.

قلت له : فإذا اختلفوا في الحديث يُرجع إلى مَن منهم؟ قال : إلى قول عفان ، هو في نفسي أكبر، وبَهْز أيضا ، إلا أن عفان أضبط للأسامي ، ثم حَبان»[5].

(٣) وقال عبد الله بن أحمد : «سمعت أبي يقول : ما رأيت أحدا أحسن حديثا عن شعبة من عفان ، يقول[6]: أبو إسحاق «أنبأنا» والحكم «أنبأني» وقتادة «أخبرني» و«أنبأني عمرو بن مرة» .

---

(١) الذهبي : الميزان (٣/٨١) .

(٢) انظر : ابن عبد البر : جامع بيان العلم وفضله (٢/١٨٤ ـ ٢٠٠) وقاعدة في الجرح والتعديل للسبكي .

(٣) وقد سرد الخطيب في تاريخه (١٢/٢٦٩ ـ ٢٧٧) جملة من هذه الأقوال .

(٤) الخطيب : التاريخ (١٢/٢٧٢) ، وأبو الوليد هو : هشام بن عبد الملك الطيالسي ، وأبو نعيم هو : الفضل بن دُكين .

(٥) الخطيب : التاريخ (١٢/٢٧٣) .

(٦) يعني : يقول عفان عن شعبة . وهذا النص يوضح المراد من قول عفان : «كنت أوقف شعبة على الأخبار» .

قلت له : ولا يحيى بن سعيد؟ قال : ولا يحيى بن سعيد، وربما قال لي أبوالأحوص : هو أثبت من عبد الرحمن بن مهدى؟ - يعني في حديث شعبة - فأقول له : نعم. قال : فيعجبه ذاك»[1].

فإذا كان عفان أثبت من أبي الوليد الطيالسي مع كونه ثقة ثبتا، وأثبت من أبي نعيم الفضل بن دُكين الذي قال فيه يعقوب بن سفيان : «أجمع أصحابنا على أن أبا نعيم كان غاية في الإتقان»[2].

بل أثبت في شعبة من يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدى وهما مَن هما، فكيف يقال فيه أنه لا يقدر أن يضبط عن شعبة حديثا واحدا»؟!

وأما الأمر الثاني : وهو أن عفان كان رديء الحفظ بطيء الفهم. **فسببه** : أن عفان كان يستوقف شعبة ويتثبت من الألفاظ، ويتكرر ذلك منه في المجلس الواحد عدة مرات، حتى يَغضب منه شعبة، فيقيمه من المجلس[3] ولم يكن هذا من عفان لرداءة حفظه وبطء فهمه - كما ظُنَّ به - بل يدل ذلك على تثبته وتحريه كما صرح به الذهبي[4] وابن حجر[5].

وقد شهد ابن معين لعفان بالضبط والفطنة حيث قال : «كان عفان وبهز وحَبّان يختلفون إليَّ، فكان عفان أضبط القوم للحديث، وأمكرهم، عملت عليهم في شيء فما فطن لي أحد منهم إلا عفان»[6].

وقال يحيى بن سعيد القطان : «ما أحد يخالفني في الحديث أشد علي من عفان»[7].

فلو كان عفان ردىء الحفظ بطيء الفهم لما خاف يحيى القطان من مخالفته.

وخلاصة ما تقدم :

أن قول سليمان بن حرب في عفان لم يثبت عنه. وإن ثبت عنه فيدل على تعنته،

---

(١) العلل : (١/٣٧٨).

(٢) المـزي : تهذيب الكمال (٢/ق ١٠٩٧).

(٣) الذهبي : الميزان (٣/٨١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) ابن حجر : هدى السارى (ص ٤٢٥).

(٦) الخطيب : التاريخ (١٢/٢٧٣) والمزى في تهذيب الكمال (٢/ق ٩٤٢) وفيه : «أنكرهم» وعند الذهبي في السير (١٠/٢٤٧) : «أنكدهم».

(٧) الخطيب : التاريخ (١٢/٢٧٥).

وقد صرح بذلك ابن حجر حيث قال : «عفان بن مسلم تكلم فيه سليمان بن حرب بعنت»(١).

وهو قول مردود بكل حال، قال ابن عدي : «وعفان أشهر وأوثق وأصدق من أن يقال فيه شيء مما يُنسب إلى الضعف»(٢).

(٢) عليّ بن الجَعْد(*)

«علي بن الجَعْد بن عبيد الجوهرى، البغدادي، ثقة ثبت، رمي بالتشيع، من صغار التاسعة، مات سنة ثلاثين ومائتين/خ د»(٣).

تُكلِّم في حديثه عن شعبة :

فقال عبد الله بن أحمد : «حدثني بعض أصحابنا، عن عليّ بن المديني قال : وممن تُرِك حديثه عن شعبة عليّ بن الجعد. وعدد جماعة. فقالوا لعلي بن المديني فعلي بن الجعد ماله؟ قال : رأيت ألفاظه عن شعبة تختلف»(٤).

وهذا القول فيه نظر من وجوه :

أولا : أن راويه عن عليّ بن المديني مبهم لم يصرح عبد الله بن أحمد باسمه، والمحدثون يضعفون الحديث الذي في إسناده راو مبهم، فكيف يُقْبَل نقل مبهم يترتب عليه رد أكثر من ألف حديث رواها عليّ بن الجعد عن شعبة(٥).

ثانيا : قوله : «وممن تُرِك حديثه عن شعبة عليّ بن الجعد» فإن الواقع يخالف هذا القول، حيث روى عن علي بن الجعد من كبار الأئمة : يحيى بن معين، والبخاري،

---

(١) ابن حجر : هدى السارى (ص ٤٦٣).

(٢) ابن عدى : الكامل (٥/٢٠٢١).

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٥٠).

(٣) ابن حجر : التقريب (٢/٣٣).

(٤) العقيلي : الضعفاء (٣/٢٢٥).

(٥) روى الخطيب في تاريخه (١١/٣٦٣) عن عبدوس بن هانيء النيسابوري قال: «كان عند علي بن الجعد عن شعبة نحو من ألف ومائتي حديث...». وقد جمع عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوى (المتوفى سنة ٣١٧هـ) حديث علي بن الجعد في كتاب، عرف عند العلماء باسم «الجعديات» وقد طبع باسم «مسند ابن الجعد»، وقد جمع البغوي أحاديث كل شيخ من شيوخ ابن الجعد على حدة، فكانت النصوص الواردة ضمن حديث ابن الجعد عن شعبة تمثل نصف الكتاب (من رقم ٦٠-١٨١٠)، إلا أنه لا يمكن تحديد عدد الأحاديث التي رواها ابن الجعد عن شعبة إلا باستقراء هذه النصوص لأن بعضها من زيادات البغوي.

وأبو داود، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، وغيرهم[1]. وقد كتب عنه أحمد بن حنبل[2] ثم ضرب على حديثه[3] ومنع ابنه عبد الله من الكتابة عنه، لمّا بلغه أنه تكلم في بعض الصحابة، وأنه قال : «القرآن كلام الله، ومن قال مخلوق لم أعنفه»[4] ولم يتركه من أجل شيء آخر. بل قال محمد بن يوسف بن الطبّاع : سألت أحمد بن حنبل عن علي بن الجعد؟ فقال : ثقة أكتب عنه. . .»[5] ولعله قال هذا قبل أن يبلغه عن ابن الجعد ما تقدم.

ثالثا : قوله : «رأيت ألفاظه عن شعبة تختلف» فقد خالفه أبو حاتم الرازي حيث قال في علي بن الجعد : «كان متقنا صدوقا، لم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث الثورى، ويحيى الحِمّاني في شريك، وعلي بن الجعد في حديثه»[6]. وأبو حاتم من تلاميذ علي بن الجعد، أما ابن المديني فلم يذكره المزى في تلاميذ ابن الجعد.

وقال خلف بن سالم ـ وهو ثقة حافظ[7] ـ : «صرت أنا ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل إلى علي بن الجعد، فأخرج إلينا كتبه، وألقاها بين أيدينا، وذهب، فظننا أنه يتخذ لنا طعاما، فلم نجد في كتابه إلا خطأ واحدا، فلما فرغنا من الطعام قال : هاتوا فحدث بكل شيء كتبناه حفظا»[8]. فهذا يدل على ضبطه وإتقانه، وصحة كتابه، وقد كان عنده عن شعبة أكثر من ألف حديث كما تقدم، فأين اختلاف ألفاظه التي تجعله في عداد المتروكين عن شعبة؟.

رابعا : لو ثبت هذا القول عن علي بن المديني فهو معارض بتوثيق ابن معين لعلي بن الجعد في شعبة، وهو أعرف به من ابن المديني، لأنه بلديّه وتلميذه، وقد قال ابن معين : «كتبت عن عليّ بن الجعد منذ أكثر من ثلاثين سنة». وكان هذا الكلام في سنة خمس وعشرين ومئتين[9]. أي قبل وفاة علي بن الجعد بخمس سنين.

---

(١) الخطيب : التاريخ (١١/٣٦٠) وتهذيب الكمال للمزي (٢/ق ٩٥٧).
(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٦/١٧٨).
(٣) الخطيب : التاريخ (١١/٣٦٥).
(٤) العقيلي : الضعفاء (٣/٢٢٥ ـ ٢٢٦).
(٥) ابن عدي : الكامل (٥/١٨٥٦).
(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٦/١٧٨).
(٧) ابن حجر : التقريب (١/٢٢٥).
(٨) الخطيب : التاريخ (١١/٣٦١).
(٩) الخطيب : التاريخ (١١/٣٦٢).

وقال أبو علي الحسين بن فَهْم : «سمعت يحيى بن معين في جنازة علي بن الجعد يقول : ما روى عن شعبة ـ أراه يعني : من البغداديين ـ أثبت من هذا ـ يعني : علي بن الجعد ـ فقال له رجل : ولا أبو النضر؟ قال : ولا أبو النضر. فقال له : ولا شبابة؟ قال : خرب الله بيت أمه إن كان مثل شبابة»(١).

مع أن ابن معين قد نقل عنه عثمان الدارمي ـ عند ذكر أصحاب شعبة ـ قوله في شبابة : ثقة(٢).

وقول ابن المديني ـ إن صح عنه ـ معارض أيضا برواية البخاري عن علي بن الجعد في صحيحه، حيث روى عنه ثلاثة عشر حديثا عن شعبة(٣).

وقال ابن عدى : «والبخاري مع شدة استقصائه يروى عنه في صحاحه»(٤).

وقال الحافظ ابن حجر : ـ تعقيبا على قول ابن المديني ـ «فإن ثبت هذا فلعله كان في أول الحال لم يضبط فضبط»(٥). وفي هذا نظر، لأن ابن معين كتب عنه قديما، وقد تقدم توثيقه لعلي بن الجعد، وكذا أبو حاتم الرازى كتب عنه في الرحلة الأولى سنة أربع عشرة ومئتين(٦). أي قبل وفاة ابن الجعد بست عشرة سنة.

وبهذا يتبين أن علي بن الجعد ثقة ثبت في شعبة وغيره كما قال ابن معين وأبو حاتم وغيرهما، وما نُقل عن علي بن المديني من الكلام في روايته عن شعبة لا يثبت عنه.

---

(١) المصدر السابق : (١١/٣٦٥) وقد تقدم هذا النص (ص ٥٦).

(٢) الدارمي : تاريخه عن ابن معين (رقم ١٠٨).

(٣) ابن حجر : التهذيب (٧/٢٩٣)، وقال ابن حجر في هدى السارى (ص ٤٣٠): «روى عنه البخاري من حديثه عن شعبة فقط أحاديث يسيرة».

(٤) ابن عدي : الكامل (٥/١٨٥٧).

(٥) ابن حجر : التهذيب (٧/٢٩٢) وفيه : «لم يثبت» بدل لم «لم يضبط».

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٦/١٧٨).



المبحث السادس

في من تُكلِّم في حديثهم عن شيوخ آخرين[1]

وفيه أربعة مطالب :

الأول : في ترجمة الحكم بن نافع أبي اليمان الحمصي .

الثاني : في ترجمة عبد الواحد بن زياد البصري .

الثالث : في ترجمة علي بن المبارك الهنائي .

الرابع : في ترجمة محمد بن بشّار «بُنْدَار» .



(١) تقدم الكلام على رواية سفيان بن عيينة عن أيوب السختياني (ص ٦٠)، ورواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير (ص٦٤)، ورواية الليث بن سعد عن بكير بن الأشج وعبيد الله بن أبي جعفر (ص٧٥-٧٨) ورواية عبدالرزاق عن عبيدالله بن عمر العمري (ص٨٧) .

(١) أبو اليمان الحمصي(*)

«الحكم بن نافع البَهراني ـ بفتح الموحدة ـ أبو اليمان الحمصي مشهور بكنيته، ثقة ثبت، يقال: إن أكثر حديثه عن شعيب مناولة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين / ع»(١).

تكلم بعض العلماء في الطريقة التي تحمّل بها أبو اليمان الحديث عن شعيب بن أبي حمزة:

فقال أبوبكر الأثرم: «سمعت أبا عبد الله(٢) يقول ـ وسئل عن أبي اليمان، وكان الذي سأله عنه قد سمع منه، فقال له: أي شيء تنبش على نفسك؟! ثم قال أبوعبدالله: هو يقول: أخبرنا شعيب. واستحل ذلك بشيء عجيب. قال أبو عبد الله: كان أمر شعيب في الحديث عسرا جدا، وكان علي بن عياش سمع منه، وذكر قصة لأهل حمص، أراها: أنهم سألوه أن يأذن لهم أن يرووا عنه، فقال لهم: ارووا تلك الأحاديث عني.

قلت لأبي عبد الله: مناولة؟ فقال: لو كان مناولة، كان لم يعطهم كتبا ولا شيئا، إنما سمع هذا فقط، فكان ابن شعيب يقول: إن أبا اليمان جاءني فأخذ كتب شعيب مني بعدُ، وهو يقول: «أخبرنا» فكأنه استحل ذلك بأن سمع شعيبا يقول لقوم: ارووه عني»(٣).

وقال أبو زرعة الرازي: «لم يسمع أبو اليمان من شعيب بن أبي حمزة إلا حديثا واحدا، والباقي إجازة»(٤).

وقال أبو زرعة أيضا: «بشر بن شعيب بن أبي حمزة سماعه كسماع أبي اليمان، إنما كان إجازة»(٥).

(*) مصادر ترجمته: (ص ٢٥٠).

(١) ابن حجر: التقريب (١/١٩٣).

(٢) يعني: الإمام أحمد.

(٣) ابن عساكر: التاريخ (٥/١/١١٨/ ب). ، وتهذيب الكمال: (١٤٩/٧).

(٤) اجوبته على أسئلة البرذعي: (٢/٤٦٥)، وعنه الخطيب في الكفاية (ص ٤٦٢).

(٥) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٢/٣٥٩)، وقد رد ابن حجر في التهذيب (١/٤٥٢) على القول بعدم سماع بشر من أبيه.

وقال أبو جعفر محمد بن عوف الطائي : «لم يسمع أبو اليمان من شعيب بن أبي حمزة إلا كلمة»(١).

وقال عبد المؤمن بن خلف النسفي : «سألت أبا علي صالح بن محمد البغدادي عن أحاديث أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهرى فقال: يقال: لم يسمع أبو اليمان من شعيب، ولا شعيب من الزهري، ولكنه كان كتابا. فقلت لأبي عليّ : يصحح الحديث من هذا الوجه؟ فقال : نعم»(٢).

وقال أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدى : «سماعه من شعيب بن أبي حمزة مناولة»(٣).

وقال الذهبي : «وفي الصحيحين نحو من أربعين حديثا عند البخاري عن أبي اليمان، قد أخرجها مسلم عن الدارمي عن أبي اليمان، وجميعها يقول فيها : «أخبرنا شعيب» ما قال قط «حدثنا»، فهذا يوضح لك أنها بالإجازة»(٤).

وقال في «تذكرة الحفاظ» : «ومع روايته لذلك عن شعيب بالإجازة فاحتَجَّ بها صاحبا الصحيحين لثقته وإتقانه»(٥).

---

(١) الذهبي : الميزان (١/٤٨٢).

(٢) الخطيب : الكفاية (ص ٤٩٨)، وقول أبي علي : «ولا شعيب من الزهري» مردود، فقد كان شعيب كاتبا للزهري، صرح بذلك ابن معين والخليلي، كما في ترجمة شعيب في تهذيب التهذيب (٤/٣٥١-٣٥٢). وصرح ابن معين أيضا بأن شعيبا شهد الاملاء من الزهري، كما في سؤالات ابن الجنيد (ق/٦٢/ب).

(٣) ابن خلفون : المُعْلِم باسامي شيوخ البخاري ومسلم (١/٦٥/أ).

(٤) السير : (١٠/٣٢٥).

وفي صحيح البخاري (٢/٢٩٠ رقم ٨٠٣) قال البخاري : «حدثنا أبو اليمان قال : حدثنا شعيب، عن الزهري، قال أخبرني أبوبكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة...». وهكذا ورد تصريح أبي اليمان بالتحديث عن شعيب في النسخة المطبوعة في «دار الشعب بالقاهرة» على نسخة شديدة الضبط بالغة الصحة من فروع النسخة اليونينية - نسبة إلى أبي الحسين علي بن محمد اليونيني - كما في مقدمة الطبعة المذكورة. وفي حاشية هذه النسخة (١/٢٠٢) رموز تشير إلى أنه ورد في نسخة كل من : أبي ذر الهروى، وعبد الله بن إبراهيم الأصيلي، وابن عساكر «أخبرنا» بدل «حدثنا».

وكذلك وردت صيغة «حدثنا» في المتن المطبوع مع شرح العيني «عمدة القاري» (٦/٧٩)، لكن كلام العيني يدل على أن في النسخة التي شرح عليها «أخبرنا» حيث قال في لطائف الإسناد: «فيه التحديث بصيغة الجمع في موضع واحد، والإخبار كذلك في موضع، والإخبار بصورة الإفراد في موضع، وفيه العنعنة في موضع واحد».

ولم يشر الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/٢٩١) إلى هذا الاختلاف لأنه اعتمد في شرحه على رواية أبي ذر الهروى، كما صرح بذلك في الفتح (١/٧)، وقد تقدم أن في نسخة أبي ذر أخبرنا.

ومن الجدير بالذكر : أن المتن المطبوع مع فتح الباري إنما هو من إضافة الناشرين وليس في أصل الفتح، كما نُبِّه على ذلك في الحاشية (١/٥).

(٥) (١/٤١٢).

أما في «الميزان» فلم يجزم بكونها إجازة بل قال : «وأُكثِرَ في «الصحيحين» الرواية عنه مع احتمال أن يكون ذلك بالإجازة من شعيب»[1].

فهذه الأقوال تدل على أن أبا اليمان لم يسمع من شعيب إلا حديثا واحدا، والباقي أخذه عنه إجازة، ولذلك قال الحافظ ابن حجر: «إن صح ذلك فهو حجة في صحة الرواية بالإجازة، إلا أنه كان يقول في جميع ذلك : «أخبرنا» ولا مشاححة في ذلك إن كان اصطلاحا له»[2].

لكن ذلك لم يصح، ومن الأدلة على ذلك :

(١) قد صرح عدد من العلماء بسماع أبي اليمان من شعيب من غير تقييد بحديث واحد، منهم : البخاري[3]، ومسلم[4]، وأبو أحمد الحاكم[5]، وأحمد بن محمد الكلاباذى[6] ومحمد بن طاهر المقدسي[7]، ومحمد بن إسماعيل بن خلفون[8].

ولما نقل ابن خلفون قول أبي زرعة : «لم يسمع أبو اليمان من شعيب. . .» عقّب عليه بقوله : «لا أدرى ما هذا!»، ثم نقل عن البخاري وأبي أحمد الحاكم تصريحهما بسماع أبي اليمان من شعيب[9].

وقال الحافظ ابن حجر : «بالغ أبو زرعة الرازى فقال : لم يسمع أبو اليمان من شعيب إلا حديثا واحدا»[10].

(٢) قد صرح أبو اليمان بالتحديث عن شعيب بن أبي حمزة في عدة أحاديث رواها عنه الإمام أحمد[11] ويعقوب الفسوى[12]، وأبو زرعة الدمشقي[13] ـ وهم من تلاميذه ـ

---

(١) (١/٥٨٢).
(٢) هدى السارى : (ص ٣٩٩).
(٣) التاريخ الكبير : (٢/٣٤٤).
(٤) الكنى والأسماء : (ق ١٢٢).
(٥) ابن خلفون : المُعْلِم (١/٦٥/أ).
(٦) ابن عساكر : التاريخ (٥/١/١١٨/أ).
(٧) الجمع بين رجال الصحيحين (١/١٠٢).
(٨) المُعْلِم : (١/٦٥/أ).
(٩) المُعْلِم : (١/٦٥/أ).
(١٠) هدى السارى : (ص ٣٩٩).
(١١) المسند : (١/٣٣٠)، (٢/١٢١، ١٢٢، ١٤٩، ٢٦٤)، (٣/٤٤٩)، (٥/٢٠٨، ٢١٥، ٤٣٢).
(١٢) المعرفة والتاريخ : (١/٢٤٤، ٢٦٠، ٢٩٢، ٣٢٤، ٣٧٩).
(١٣) التاريخ : (رقم ٩٧٥، ٩٧٧، ٩٨٠، ٩٨١، ١٠٦١).

وعمر بن شَبَّه النميري[1] وأبوبكر البزار[2]، ومحمد بن خلف المعروف بوكيع[3]، وأبوعوانة يعقوب بن إسحاق[4]، والطبراني[5] ومحمد بن إسحاق بن منده[6].

(٣) تصريح البخاري ومسلم بسماع أبي اليمان من شعيب بن أبي حمزة وروايتهما أحاديثه عن شعيب في صحيحيهما[7] يدل على أنه سمع تلك الأحاديث من شعيب، ولا يقال إنها إجازة إلا بأدلة قاطعة بعدم سماعه لها من شعيب.

(٤) قد صرح أبو اليمان بالتحديث عن شعيب في طرق بعض الأحاديث التي رواها عنه البخاري ومسلم بصيغة «أخبرنا» فمن هذه الأحاديث:

(أ) حديثه عن شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر، أن عروة بن الزبير أخبره، أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته قالت: «جاءتني امرأة معها ابنتان تسألني...». أخرجه البخاري ومسلم عن أبي اليمان قال: «أخبرنا شعيب»[8] وأخرجه يعقوب الفسوي قال: «حدثنا أبو اليمان، حدثني شعيب»[9].

(ب) حديثه عن شعيب، عن الزهري، حدثني عروة بن الزبير، أن المِسْوَر بن مَخْرَمة أخبره أن عمرو بن عوف... أخبره...» الحديث في قصة بعث أبي عبيدة إلى البحرين. أخرجه البخاري ومسلم عن أبي اليمان «أخبرنا شعيب»[10]. وأخرجه يعقوب الفسوي أيضا فقال: «حدثنا أبو اليمان، حدثني شعيب»[11].

(٥) قال إبراهيم بن الحسين بن ديزيل: «سمعت أبا اليمان الحكم بن نافع يقول: قال لي أحمد بن حنبل: كيف سمعت الكتب من شعيب بن أبي حمزة؟ قلت:

---

(١) تاريخ المدينة (١/٨٠، ٣٥٦)، (٢/٦٩١).

(٢) الهيثمي: كشف الأستار (١/٢٢ حديث رقم ٢٥).

(٣) أخبار القضاة: (١/١٢٦).

(٤) المسند (وهو المستخرج على صحيح مسلم): (١/٦٠).

(٥) المعجم الكبير: (٧/١٧٧ رقم ٦٦٥٨).

(٦) كتاب الإيمان: (رقم ٨٩٤، ٩٠٢).

(٧) قال ابن حجر في «هدى الساري» (ص ٣٩٩): «مجمع على ثقته، اعتمده البخاري، وروى عنه الكثير...» وقد تقدم قول الذهبي: إن له نحوا من أربعين حديثا في الصحيحين عن شعيب.

(٨) البخاري: (١٠/٤٢٦ رقم ٥٩٩٥)، ومسلم: (رقم ٢٦٢٩).

(٩) المعرفة والتاريخ: (١/٣٧٩).

(١٠) البخاري: (٦/٢٥٧ رقم ٣١٥٧)، ومسلم: (رقم ٢٩٦١).

(١١) المعرفة والتاريخ: (١/٣٢٤).

قرأت عليه بعضه، وبعضه قرأه عليّ، وبعضه أجازه لي، وبعضه مناولة. فقال: قل في كله: أخبرنا شعيب»[1].

وقال أبو اليمان: «كان شعيب بن أبي حمزة عسرا في الحديث، ودخلنا عليه حين حضرته الوفاة، فقال: هذه كتبي قد صححتها، فمن أراد أن يأخذها فليأخذها، ومن أراد أن يعرض فليعرض، ومن أراد أن يسمعها من ابني فليسمعها فإنه قد سمعها مني»[2].

وقال علي بن عياش: «لمّا حضرت شعيب بن أبي حمزة الوفاة قال: اعرضوا عليّ كتبي، فَعُرِضَ عليه كتاب نافع وأبي الزناد»[3].

وقال يحيى بن معين: «سألت أبا اليمان عن حديث شعيب بن أبي حمزة، فقال: ليس هو مناولة، المناولة لم أخرجها»[4].

فهذه النصوص تدل على أن أبا اليمان قد جالس شعيبا وسمع منه. وأما ما رواه الأثرم عن الإمام أحمد - فيما تقدم - فقد اعتمد فيه الإمام أحمد على قول بشر بن شعيب بن أبي حمزة؛ فقد روى عنه الإمام أحمد أنه قال: «جاء إليّ أبو اليمان بعد موت أبي فأخذ كتابه، والساعة يقول: أخبرنا شعيب، كيف يستحل هذا؟!»[5].

وبشر بن شعيب لم يعلم بسماع أبي اليمان من أبيه، لأنه لم يكن يحضر مجلس أبيه؛ فقد قال علي بن عياش: «قيل لشعيب بن أبي حمزة: ياأبا بشر، ما لبشر لا يحضر معنا؟ قال: شغله الطب»[6].

وقد سأل علي بن عياش بشرا عن حديث من أحاديث أبيه، فقال: «أنتم أعلم بأبي مني»[7].

---

(١) الخطيب: الكفاية (ص ٤٧٦) من طريقين عن إبراهيم، وقال في الطريق الثاني: «قل في كله: حدثنا». وروى ابن عساكر هذه القصة في تاريخه (٥/١/١١٨/أ) بمثل ما رواه الخطيب.

(٢) أبو زرعة الدمشقي: التاريخ (١/٤٣٤، ٢/٧١٦).

(٣) المصدر السابق.

(٤) ابن طاهر: الجمع بين رجال الصحيحين (١/١٠٢)، ورواه ابن عساكر في تاريخه (٥/١/١١٨/أ) بلفظ: «قال لي: لم أخرج من المناولة إلى أحد شيئا».

(٥) الذهبي: الميزان (١/٥٨٢)، وقد تقدم بمعناه فيما رواه الأثرم عن الإمام أحمد (ص ١٣٠).

(٦) أبو زرعة الدمشقي: التاريخ ١/٤٣٤، ٢/٧١٦).

(٧) المصدر السابق.

وكـان من عادة أهـل الشام أنهم لا يكتبون عند المحدثين، وإنما يسمعون من المحدث، ثم يجيئون إليه فيأخذون سماعهم[1] منه. وهذا الذي فعله أبو اليمان. ولمّا لم يعلم بشر بسماعه قال ما تقدم، ولا يقبل هذا القول من بشر بعد ما ثبت سماع أبي اليمان من شعيب.

والظاهر أن الإمام أحمد قال هذا القول في أبي اليمان قبل أن يسأله عن كيفية سماعه من شعيب، لأن بشرا قد توفي سنة ثلاث عشرة ومئتين[2] قبل أبي اليمان بتسع سنين.

وقد رحل الأئمة يحيى بن معين والبخاري ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهم إلى أبي اليمان، وتقدم سؤال ابن معين أبا اليمان عن حديثه عن شعيب.

وسأل سعيد بن عمرو البرذعي محمد بن يحيى الذهلي عن رحلته إلى أبي اليمان فقال له: «يحيى بن معين رحل إليه قبلك أو بعدك؟ فقال: رحل إليه بعدى. قلت: فيقال: إنه لم يسمع من شعيب بن أبي حمزة غير حديث واحد والبقية عرض؟ قال: لا أعلمه»[3].

فلو أن أبا اليمان لم يسمع من شعيب بن أبي حمزة لما خفي على هؤلاء الأئمة الذين رحلوا إليه وسمعوا منه.

ومما سبق يتبين أن أبا اليمان قد سمع من شعيب بن أبي حمزة، وأن القول بأنه لم يأخذ أحاديثه عن شعيب إلا إجازة لم يثبت.

---

(١) انظر: تاريخ ابن معين (٤/٤٥٩).
(٢) أبو زرعة الدمشقي: التاريخ (١/٢٨١).
(٣) ابن عساكر: التاريخ (٥/١/١١٧/أ).

(٢) عبد الواحد بن زياد(*)

«عبد الواحد بن زياد العبدى مولاهم، البصري، ثقة في حديثه عن الأعمش وحده مقال، من الثامنة، مات سنة ست وسبعين، وقيل بعدها/ ع»(١).

تكلم يحيى بن سعيد القطان وأبو داود الطيالسي في حديثه عن الأعمش :

فقال يحيى القطان : «ما رأيت عبد الواحد بن زياد يطلب حديثا قط بالبصرة ولا بالكوفة، وكنا نجلس على بابه يوم الجمعة بعد الصلاة، أذاكره حديث الأعمش، لا يعرف منه حرفا»(٢).

وقال عمرو بن علي الفلّاس : «سمعت أبا داود ـ وذُكِرَ عنده عبد الواحد بن زياد ـ فقال : عهد إليّ نقل أحاديث كان يرسلها الأعمش، فوصلها كلها، يقول : حدثنا الأعمش، قال حدثنا مجاهد في كذا وكذا»(٣).

وقد خالفهما يحيى بن معين وابن عدي حيث وثقاه في الأعمش، فقال معاوية بن صالح : «قلت ليحيى بن معين : من أثبت أصحاب الأعمش؟ قال : بعد سفيان وشعبة أبو معاوية الضرير وبعده عبد الواحد بن زياد»(٤).

وقال عثمان الدارمي : «سألت يحيى بن معين عن أصحاب الأعمش. . . قلت : فأبو عوانة أحب إليك فيه أو عبد الواحد؟ فقال : أبو عوانة أحب إليّ، وعبد الواحد ثقة»(٥).

وقال ابن عدى : «وعبد الواحد من أجلة أهل البصرة، وقد حدث عنه الثقات المعروفون بأحاديث مستقيمة عن الأعمش وغيره، وهو ممن يصدق في الروايات»(٦).

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٥١).

(١) ابن حجر : التقريب (١/٥٢٦).

(٢) العقيلي : الضعفاء (٣/٥٥).

(٣) المصدر السابق.

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٦/٢١).

(٥) تاريخه عن ابن معين (رقم ٥٢) وسقطت منه كلمة «إليك» واستدركتها من الجرح والتعديل (٦/٢١). وأما ما رواه العقيلي في الضعفاء (٣/٥٥) ونقله الذهبي في الميزان (٢/٦٧٢)، والسير (٩/٨) عن عثمان الدارمي قال: «سألت ابن معين عن عبد الواحد بن زياد، فقال : ليس بشيء». فهذا القول قاله ابن معين في عبد الواحد بن زيد وليس في ابن زياد كما في تاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٥٠٦) وقد أوضح ذلك. د. أحمد نور سيف في تعليقه على تاريخ الدارمي (ص١٤٨).

(٦) الكامل : (٥/١٩٣٨).

وما ذكره يحيى القطان قد أجاب عنه ابن حجر فقال : «هذا غير قادح، لأنه كان صاحب كتاب، وقد احتج به الجماعة»(١).

وقال أيضا : «تكلم القطان في حفظه، وأثنوا كلهم على كتابه»(٢).

وأما ما ذكره أبو داود فلا يقدح في عبد الواحد أيضا، لأن الرواة كثيرا ما يروون بعض الأحاديث مرسلة، ثم ينشطون فيروونها موصولة، فيحمل عنهم بعض تلاميذهم المرسلة، ويحمل آخرون الموصولة(٣).

وكلام أبي داود ـ أيضا ـ مبني على الخلاف في عدد الأحاديث التي سمعها الأعمش من مجاهد، فقد قال هُشيم : «لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث». وقال وكيع بن الجراح : «هي سبعة أو ثمانية». وكذا قال يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي وعلي بن المديني(٤).

ولا يبعد أن يكون أبو داود الطيالسي يرى هذا الرأي أيضا، فلما وجد الأحاديث التي وصلها عبد الواحد عن الأعمش عن مجاهد تزيد على هذا العدد تكلم فيه.

وخالفهم أبو عبد الله البخاري في عدد الأحاديث التي سمعها الأعمش من مجاهد، فقد قال له الترمذي : «يقولون : لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث. قال : ريح ليس بشيء، لقد عددت له أحاديث كثيرة نحوا من ثلاثين أو أقل أو أكثر، يقول فيها : حدثنا مجاهد»(٥).

وقال الذهبي : «احتجا به في الصحيحين، وتجنبا تلك المناكير التي نقمت عليه، فيحدث عن الأعمش ـ بصيغة السماع ـ عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح، فليضطجع على يمينه)»(٦).

---

(١) هدى الساري : (ص ٤٢٢).

(٢) المصدر السابق (ص ٤٦٢).

(٣) انظر : مقدمة صحيح مسلم (١/٣١) وشرح العلل (٢/٤٨٨).

(٤) ذكر ذلك ابن رجب في شرح العلل (٢/٧٤٤) وقول وكيع رواه ابن أبي حاتم في تقدمة المعرفة (ص ٢٢٧) وقول هشيم رواه الترمذي في علله الكبير (ق ٧٥/أ).

(٥) العلل الكبير للترمذي : (ق / ٧٥/أ).

(٦) الميزان : (٢/٦٧٢).

والحديث أخرجه أحمد (٢/٤١٥) وأبو داود (٢/٤٧ رقم ١٢٦١)، والترمذي (١/٢٨١ رقم ٤٢٠)، وابن خزيمة (٢/١٦٧)، وابن حبان (ص ١٦٢ رقم ٦١٢ موارد الظمآن) والبيهقي (٣/٤٥)، وابن حزم في المحلي (٣/٢٥٥) والبغوي في شرح السنة (٣/٤٦٠) كلهم من طريق عبد الواحد عن الأعمش، عن أبي صالح عن أبي هريرة.

ولم يُذْكر في المصادر السابقة تصريح الأعمش بالسماع من أبي صالح، فقول الذهبي : «بصيغة السماع» سبق قلم منه رحمه الله.

ولم أجد من الأحاديث التي أشار إليها الذهبي وقال : إنها نقمت على عبد الواحد إلا هذا الحديث، ومع ذلك فقد قال فيه الترمذي : «حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه»[١]. ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما ـ كما تقدم ـ وصححه النووي[٢]، وابن حجر[٣]، والسيوطي[٤]، والشوكاني[٥]، وشمس الحق العظيم ابادى[٦]، والمباركفورى[٧]، وأحمد شاكر[٨]، والألباني[٩].

وخالفهم الإمام أحمد وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهما، فقال الإمام أحمد : «ليس هذا أمرا من النبي ﷺ، وإنما فعله النبي ﷺ»[١٠].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « هذا باطل وليس بصحيح، وإنما الصحيح عنه الفعل لا الأمر بها، والأمر تفرد به عبد الواحد بن زياد، وغلط فيه»[١١].

وقد رد الفريق الأول على شيخ الإسلام؛ فقال ابن حجر : «طعن ابن تيمية ومن تبعه في صحة هذا الحديث لتفرد عبد الواحد بن زياد به، وفي حفظه مقال، والحق أنه تقوم به الحجة»[١٢].

وقال شمس الحق العظيم ابادى : «ليس الأمر كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية، وليس فيه لائحة البطلان، بل قوله ـ رضي الله عنه ـ بعيد عن الصواب، وهذا خطأ اجتهادي منه، والحق أن الحديث صحيح من جهة الإسناد، وعبد الواحد بن زياد قد وثقه جماعة من الحفاظ والنقاد. . . »[١٣].

وقد رد عليه أيضا المباركفورى في تحفة الأحوذي[١٤].

---

(١) الجامع : (١/ ٢٨١).
(٢) شرح صحيح مسلم : (٦/ ١٩)، ورياض الصالحين (ص ٤٤٩).
(٣) فتح الباري : (٣/ ٤٤).
(٤) الجامع الصغير : (١/ ٣٠).
(٥) نيل الأوطار : (٣/ ٢٧).
(٦) إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي الفجر : (ص ٥٧ ـ ٦٣).
(٧) تحفة الأحوذى : (١/ ٣٢٢).
(٨) في تعليقه على جامع الترمذي : (١/ ٢٨١).
(٩) صحيح الجامع الصغير : (رقم ٦٥٥).
(١٠) مسائل الإمام أحمد : رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانيء (١/ ١٠٦، ١٠٨).
(١١) ابن القيم : زاد المعاد (١/ ١٧٠) قال : «سمعت ابن تيمية. . . » فذكره.
(١٢) فتح الباري : (٣/ ٤٤).
(١٣) إعلام أهل العصر : (ص ٦٢).
(١٤) (١ / ٣٢٢).

وبما يقوى قول الإمام أحمد ومن تبعه : أن الحديث قد رواه سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال : (كان رسول الله ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع)[1].

وقد تابع سهيلا محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي صالح قال: «سمعت أبا هريرة يحدث مروان بن الحكم ـ وهو على المدينة ـ أن رسول الله ﷺ (كان يفصل بين ركعتيه من الفجر ومن الصبح بضجعة على شقه الأيمن)[2].

فهذان ثقتان : سهيل بن أبي صالح[3] ومحمد بن إبراهيم التيمي، اتفقا على رواية الحديث عن أبي صالح، من فعله ﷺ لا من قوله.

قال البيهقي ـ بعد رواية حديث التيمي ـ : «هذا أولى أن يكون محفوظا لموافقته سائر الروايات عن عائشة وابن عباس[4].

وهذا الحديث سمعه أبو صالح من أبي هريرة بحضور مروان بن الحكم، كما تقدم في رواية التيمي. وقد ذكر الأعمش في روايته عن أبي صالح ردّ مروان بن الحكم على أبي هريرة، فدل ذلك على أن الحديث واحد، خلافا لقول الشوكاني : «عند أبي هريرة حديثان : حديث الأمر به، وحديث ثبوته من فعله ﷺ»[5].

---

(١) هذا الحديث مروى عن سهيل من طريقين :

الأولى : رواها ابن ماجة (رقم ١١٩٩) من طريق عمر بن هشام ثنا النضر بن شميل، أنبأنا شعبة، حدثني سهيل بن أبي صالح به.

الثانية : رواها أبو طالب أحمد بن حميد قال: حدثنا أبو الصلت، عن أبي كدينة يحيى بن المهلب، عن سهيل به. كما في زاد المعاد لابن القيم (١٧٢/١).

وعمر بن هشام قال عنه ابن حجر في التقريب (٦٤/٢) : «مقبول». لكنه قد توبع كما تقدم.

(٢) رواه الإمام أحمد في مسائل ابن هاني النيسابوري (١٠٧/١) من طريق يعقوب بن إبراهيم قال: «حدثني أبي، عن ابن إسحاق قال حدثني محمد بن إبراهيم. . .» به.

ورواه البيهقي في سننه (٤٥/٣) من هذا الطريق أيضا. وتصريح أبي صالح بالسماع من أبي هريرة يرد قول أبي بكر بن العربي في عارضة الأحوذي (٢١٧/٢) : «لم يسمعه أبو صالح من أبي هريرة».

(٣) تُكلِّم في سهيل من جهة حفظه بآخره كما في الميزان (٢٤٣/٢)، لكن الراوي عنه في هذا الحديث شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم كما قال ابن حجر في الفتح (٣٠٠/١).

(٤) السنن الكبرى : (٤٥/٣).

وحديث عائشة رواه البخاري (٤٣/٣ رقم ١١٦٠) ومسلم (رقم ٧٤٣) ولفظه : (كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن) واللفظ للبخاري.

وحديث ابن عباس رواه ابن خزيمة في صحيحه (١٥٧/٢، ١٦٨) من طريق أبي نضرة عن ابن عباس. وإسناده صحيح.

(٥) نيل الأوطار : (٢٧/٣).

وأما قول شيخ الإسلام ابن تيمية في حديث الأعمش : أن عبد الواحد غلط فيه . فليس بمتعين أن يكون الغلط فيه من عبد الواحد، بل العلة فيه من جهة الأعمش، حيث رواه عن أبي صالح بالعنعنة، وهو مدلس، وقد أعله بذلك أبوبكر بن العربي[1]. فإعلال الحديث بعنعنة الأعمش أولى من تغليط الثقة .

وأما قول المباركفوري: «عنعنة الأعمش عن أبي صالح محمولة على الاتصال»[2] واحتجاجه بقول الذهبي في الأعمش: «وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يُدْرَى به، فمتى قال «حدثنا» فلا كلام، ومتى قال: «عن» تطرّق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم وأبي وائل وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال»[3].

فهـذا القول مقبول فيما لم يخالف فيه الأعمش، فأما إذا خالفه غيره فلا تحمل عنعنته على الاتصال، لأن المخالفة تقوى احتمال التدليس. وقد ذكر العلائي أمثلة من تدليس الأعمش عن إبراهيم النخعي وأبي وائل وأبي صالح السمان[4]، فدل ذلك على أن قول الذهبي السابق ليس على إطلاقه، وإنما هو على الغالب، فمتى وجدت قرينة تدل على تدليسه فلا تحمل عنعنته على الاتصال .

ومما تقدم يتبين رجحان ما ذهب إليه الإمام أحمد ومن تبعه، من أن الثابت عن النبي ﷺ الاضطجاع بعد ركعتي الفجر من فعله ﷺ لا من قوله، وأن العلة في حديث الأمر إنما جاءت من جهة الأعمش، وليس الغلط فيه من عبد الواحد بن زياد .

وخلاصة القول في عبد الواحد :

أنه ثقة في الأعمش وفي غيره، وما ذكره يحيى القطان وأبو داود الطيالسي لا يقدح فيه، وقد احتج البخاري بروايته عن الأعمش[5].

---

(١) عارضة الأحوذي (٢/٢١٧).

(٢) تحفة الأحوذي : (١/٣٢٢).

(٣) الميزان : (٢/٢٢٤).

(٤) جامع التحصيل : (ص ٢٣٠).

(٥) انظر صحيح البخاري : (١/٢٢٣ رقم ١٢٥، ٣٦٨ رقم ٢٥٧، ٢/١٣١، رقم ٦٤٧، ٥/٣٤ رقم ٢٣٥٨، ١٢/٩٧ رقم ٦٧٩٩).

وروى له مسلم عن الأعمش في كتاب الصلاة، كما في رجال مسلم لابن منجوية (ق ١١١/أ).

(٣) علي بن المبارك(*)

«علي بن المبارك الهُنَائي - بضم الهاء وتخفيف النون ممدودا - ثقة، كان له عن يحيى بن أبي كثير كتابان أحدهما سماع، والآخر إرسال، فحديث الكوفيين عنه فيه شيء، من كبار السابعة/ ع»[١].

تكلم يعقوب بن شيبة السدوسي في روايته عن يحيى بن أبي كثير فقال :

«رواية علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير خاصة فيها وهي[٢]، وقد سمع من يحيى، وكان يحدث عنه بما سمع منه، ويحدث عنه بما كتب به إليه، ويحدث عنه من كتاب كان يحيى تركه عنده»[٣].

قال يعقوب : «سمعت ابن المديني يقول : سمعت يحيى بن سعيد يقول : قال علي بن المبارك: كتاب يحيى بن أبي كثير هذا بعث به إليّ من اليمامة، أو خلفه عندي - شك يحيى بن سعيد - قال : ولم أسمعه من يحيى بن أبي كثير»[٤].

وقال أيضا : «سمعت عليا وقيل له : سماع علي بن المبارك من يحيى بن أبي كثير؟ فقال علي : قال يحيى - يعني ابن سعيد - : كان عنده كتابان واحد سمعه من يحيى، والآخر تركه عنده. قيل لعلي : فرواية يحيى بن سعيد عنه - يعني عن علي بن المبارك -؟ فقال علي: لم يسمع يحيى بن سعيد منه إلا ما سمع من يحيى بن أبي كثير»[٥].

وقال يعقوب الفسوي : «حدثنا محمد بن عبد الله بن عمار قال : سمعت يحيى بن سعيد القطان، وذكر علي بن المبارك فقال: كان له كتابان، أحدهما سمعه، والآخر لم يسمعه، فأما ما رويناه نحن عنه فمما سمع، وأما ما رواه الكوفيون عنه فالكتاب الذي لم يسمع»[٦].

وقول يعقوب بن شيبة : «ويحدث عنه بما كتب به إليه، ويحدث عنه من كتاب كان

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٥١) .

(١) ابن حجر : التقريب (٢/٤٣).

(٢) يعني : فيها ضعف قال ابن منظور في لسان العرب (١٥/٤١٧) : «وَهَى الشيء والسقاء، ووَهِيَ يَهِي، فيهما جميعا، وَهْياً، فهو واهٍ : ضَعُفَ».

(٣) يعقوب بن شيبة : المسند (ص ٦٠ مسند عمر بن الخطاب).

(٤) المصدر السابق (ص ٦١).

(٥) يعقوب بن شيبة : (المسند (ص ٦١).

(٦) المعرفة والتاريخ : (٣/١٨٣).

يحيى تركـه عنده» يدل على أن علي بن المبارك فعل الأمرين معا، وليس كذلك، لأن يحيى بن سعيد شك هل بعث يحيى بن أبي كثير بالكتاب إلى علي بن المبارك، أو خلّفه عنده، فجعل يعقوب بن شيبة من هذا الشك واقعتين منفصلتين، وقد جزم يحيى القطان في الرواية الثانية بأن يحيى بن أبي كثير ترك الكتاب عند علي بن المبارك، فزال الشك الذي في الرواية الأولى.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «قلت لأبي: كيف علي بن المبارك؟ قال: ثقة. قلت: كيف سماعه من يحيى بن أبي كثير؟ قال: كانت عنده كتب، بعضها سمعها وبعضها عرض. ثم قال أبي. . . . ما رأيت أحدا أروى عنه من وكيع»[1].

وقول الإمام أحمد: «وبعضها عرض» بين المراد من قول علي بن المبارك: «ولم أسمعه من يحيى بن أبي كثير». أي: أنه عرض الكتاب الآخر على يحيى بن أبي كثير، ولم يأخذه عنه سماعا كما أخذ الكتاب الأول.

ويؤيد ذلك قول يحيى بن معين: «قال بعض البصريين: علي بن المبارك عرض على يحيى بن أبي كثير عرضا، وهو ثقة»[2].

ويُجمع بين هذا القول وقول يحيى القطان السابق: بأن علي بن المبارك عرض على يحيى بن أبي كثير الكتاب أولا، ثم ترك يحيى الكتاب عنده بعد ذلك.

وهذا لا يؤثر في رواية علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير، لأن العرض - وهو القراءة على الشيخ - طريق من طرق التحمل، وهو بمنزلة السماع عند كثير من أهل العلم»[3].

وقال أبو داود السجستاني: «كان عند علي بن المبارك كتابان عن يحيى بن أبي كثير، كتاب سماع، وكتاب إرسال فقلت لعباس العنبري: كيف تعرف كتاب الإرسال؟ فقال: الذي عند وكيع عن علي، عن يحيى، عن عكرمة، قال: هذا من كتاب الإرسال. قال: وكان الناس يكتبون كتاب السماع»[4].

فالظاهر أن قوله: «كتاب سماع وكتاب إرسال» مأخوذ من قول يحيى القطان:

---

(١) العلل: (١/١٨٩) وروى صالح بن أحمد نحو ذلك عن أبيه كما في الجرح والتعديل (٦/٢٠٣).
(٢) تاريخ ابن معين: (٤/١٨٠).
(٣) انظر: المحدث الفاصل (ص ٤٢٠)، والكفاية (ص ٣٨٣)، والالماع (ص ٧٠)، وفتح المغيث (ص ٤٠٤).
(٤) سؤالات الآجـــرى (ص ٣٠٨).

«كان له كتابان أحدهما سمعه والآخر لم يسمعه». وسبق أن الذي لم يسمعه قد عرضه على يحيى بن أبي كثير كما أشار إلى ذلك الإمام أحمد.

وقول عباس العنبري يخصص قول يحيى القطان المتقدم: «وأما ما رواه الكوفيون عنه فالكتاب الذي لم يسمع». فقد بين عباس العنبرى أن الذي روى من الكوفيين عن علي بن المبارك من الكتاب الذي لم يسمعه من يحيى بن أبي كثير إنما هو وكيع، وأن غيره من الناس كانوا يكتبون كتاب السماع[1].

وبين أيضا: أن الأحاديث التي عند وكيع عن علي بن المبارك من الكتاب الذي لم يسمعه هي ما رواه يحيى بن أبي كثير عن عكرمة فقط.

ومما يدل على ذلك: أن وكيعا قد روى عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن ضمضم بن جوس، عن أبي هريرة قال: (أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الأسودين في الصلاة، العقرب والحية)[2].

وهذا الحديث رواه يحيى بن سعيد القطان عن علي بن المبارك، قال حدثني يحيى، قال: حدثني ضمضم بن جوس. . .» به[3].

فتبين أن هذا الحديث رواه وكيع عن علي بن المبارك من الكتاب الذي سمعه من يحيى بن أبي كثير.

وروى وكيع أيضا عن علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني وعليكم السكينة)[4].

---

(١) رواية البصريين عن علي بن المبارك أشهر من رواية الكوفيين عنه، حيث لم يذكر المزى في تهذيب الكمال (٢/ق ٩٨٩) في تلاميذ علي بن المبارك من الكوفيين إلا ثلاثة: وكيعا وأبا نعيم الفضل بن دكين، وزيد بن الحسن الأنماطي، وهذا الأخير ضعيف كما في التقريب.

(٢) الإمام أحمد: المسند (٢/ ٤٧٥).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٤٧٣) ورواه أيضا الإمام أحمد (٢/ ٤٧٥)، وأبو داود في سننه (١/ ٥٦٦) رقم ٩٢١)، والترمذي (٢/ ٢٣٣) رقم ٣٩٠) من طريق مسلم بن إبراهيم عن علي بن المبارك به، وقال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح».

وقد تابع علي بن المبارك معمرٌ عند الإمام أحمد (٢/ ٢٣٣، ٢٤٨، ٢٨٤، ٤٩٠)، والنسائي (٣/ ١٠)، وابن ماجة (رقم ١٢٤٥).

وهشامُ الدستوائي عند الإمام أحمد (٢/ ٢٥٥) كلاهما عن يحيى بن أبي كثير به.

(٤) رواه ابن حبان في صحيحه (٣/ ١٨٨ من الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان).

ورواه البخاري من طريق أبي قتيبة ـ سَلْم بن قتيبة نزيل البصرة ـ عن علي بن المبارك به[1].

فهذا الحديث أيضا من الأحاديث التي سمعها علي بن المبارك من يحيى بن أبي كثير.

وقد وثق عدد من الأئمة علي بن المبارك وأثنوا على روايته عن يحيى بن أبي كثير، وقد تقدم قول ابن معين والإمام أحمد[2].

وقال ابن معين أيضا: «علي بن المبارك في يحيى ليس به بأس»[3].

وقال أيضا: «ليس أحد في يحيى بن أبي كثير مثل هشام الدستوائي والأوزاعي، وعلي بن المبارك بعد هؤلاء»[4].

وقال عثمان الدارمي: «سألت يحيى بن معين عن علي بن المبارك فقال: ثقة. قلت: فكيف حديثه؟ قال: ثقة»[5].

وقال أبو زرعة الدمشقي: «سمعت أحمد بن حنبل يُسأل: من أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير؟ قال: هشام الدستوائي. ثم قال: هؤلاء الأربعة: علي بن المبارك، وأبان، وهشام، وحرب بن شداد. يعني بعد هشام»[6].

وقال ابن حبان: «كان راويا ليحيى بن أبي كثير.. وكان متقنا ضابطا»[7].

---

(١) (٢/ ٣٩٠ رقم ٩٠٩).

وقد روى البخاري ومسلم من طريق وكيع عن علي بن المبارك كما نص على ذلك ابن طاهر في الجمع بين رجال الصحيحين (١/ ٣٥٥) وابن منجويه في رجال مسلم (ق/ ١٢٦/أ). وقال ابن حجر في هدى السارى (ص ٤٣٠) في ترجمة علي بن المبارك: «أخرج له البخاري من رواية البصريين عنه خاصة، وأخرج من رواية وكيع عنه حديثا واحدا توبع عليه».

وهذه المتابعة لوكيع تدل على أن حديثه الذي توبع عليه من كتاب السماع.

(٢) (ص ١٤٢).

(٣) تاريخ ابن معين: (٤/ ٤٥٨) ولم يذكره. د. أحمد نور سيف في ترتيبه لتاريخ ابن معين في ترجمة علي بن المبارك.

(٤) المصدر السابق: (٤/ ١٨٠).

(٥) تاريخه عن ابن معين: (رقم ٥٠٠) وقوله: «قلت: فكيف حديثه» استدركتها من كامل بن عدي (٥/ ١٨٢٧).

(٦) التاريخ: (١/ ٤٥٢). وأبان هو: ابن يزيد العطار، وقوله: «وهشام» الذي يظهر لي أنه تصحيف، والصواب: «وهمام» وهو ابن يحيى العوذى، فقد قال فيه الإمام أحمد: «هو أثبت من أبان العطار في يحيى بن أبي كثير» رواه ابن عدى عنه، وقال ابن عدى: «هو مقدم في يحيى بن أبي كثير» كما في الكامل (٧/ ٢٥٩١، ٢٥٩٢).

وفي الرواة عن يحيى بن أبي كثير: هشام بن حسان، واستبعد أن يكون هو، لأنه لم يشتهر بالرواية عن يحيى بن أبي كثير كاشتهار مَنْ قُرِنَ معه، ولذلك لم يذكره ابن رجب في شرح العلل (٢/ ٤٨٦) في أصحاب يحيى بن أبي كثير.

(٧) الثقات: (٧/ ٢١٣).

وقـال ابن عدي : «هو ثبت في يحيى بن أبي كثير ومقدم في يحيى، وهو عندي لا بأس به»[1].

وخلاصة القـــول :

أن علي بن المبـارك ثقـة، وقـول يعقـوب بن شيبة: «رواية علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير فيها وَهْيٌ» تعنت منه رحمه الله، وما تقدم عن ابن معين والإمام أحمد وغيرهما يرد هذا القول.

وقول ابن حجر رحمه الله : «حديث الكوفيين عنه فيه شيء»[2] اعتمد فيه على قول يحيى القطان: «وأما ما رواه الكوفيون عنه فالكتاب الذي لم يسمع».

وقد تقدم أن الكتاب الذي لم يسمعه من يحيى بن أبي كثير قد عرضه عليه، كما قال الإمام أحمد.

(٤) محمد بن بشّار[*]

«محمد بن بشّار بن عثمان العَبْدى البصرى، أبوبكر، بُنْدَار، ثقة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وخمسين وله بضع وثمانون سنة/ ع»[3].

تُكلِّم في حديثه عن يحيى بن سعيد القطان :

فقال عبد الله بن محمد بن سيّار : «سمعت أبا حفص عمرو بن علي يحلف أن بندارا يكذب فيما يروى عن يحيى»[4].

إلا أن العلماء لم يلتفتوا إلى قول أبي حفص الفلاس هذا، بل ردوه؛ فقال الذهبي في «المغني في الضعفـاء»: «ثقـة حجة، كذبه الفلاس. . .» ثم قال: «لم أذكر بندارا وأمثاله في كتابي لِلِينٍ فيه عندي، ولكن لئلا يُتعقّب عليّ فيهم فيقول قائل: فيهم مقال»[5].

---

(١) الكامل : (١٨٢٨/٥).

(٢) تقـدم : (ص ١٤١).

(*) مصادر ترجمته (ص ٢٥٢).

(٣) ابن حجر : التقريب (١٤٧/٢).

(٤) الخطيب : التاريخ (١٠٣/٢).

(٥) (٢ / ٥٥٩).

وقال في «الميزان» : «كذبه الفلاس، فما أصغى أحد إلى تكذيبه، لِتَيقُّنهم أن بندارا صادق أمين. . . قد احتج به أصحاب الصحاح كلهم، وهو حجة بلا ريب»(١).

وقال الذهبي - أيضا - في «تذكرة الحفاظ» : «ولا عبرة بقول من ضعفه»(٢).

وقال الحافظ ابن حجر : «وضعفه عمرو بن علي الفلاس ولم يذكر سبب ذلك، فما عرّجوا على تجريحه»(٣).

وقال أيضا : «تكلم فيه الفلاس فلم يُلتفت إليه»(٤).

وقد ترجم المعلّمي في كتابه «التنكيل» لمحمد بن بشار، وذكر قول أبي حفص الفلاس، وأجاب عنه إجابة شافية، بيّن فيها : أن الكذب الذي ذكره الفلاس ليس هو الكذب بالمعنى المتبادر، وإنما هو بمعنى الوهم والخطأ، بدليل أن الدارقطني ذكر أن الفلاس سئل عن محمد بن المثنى أبي موسى الزَمِن وعن بندار، فقال: «ثقتان، يقبل منهما كل شيء إلا ما تكلّم به أحدهما في الآخر».

ثم قال المعلّمي : «وقد كانت بين عمرو بن علي وبندار مخاشنة(٥). . . فإذا قضى عمرو بن علي على بندار وأبي موسى أن لا يقبل كلام كل منهما في الآخر فقد قضى على نفسه. والحق أنه إنما أراد الوهم والخطأ»(٦).

وقد ردّ المعلمي على طعون أخرى وجهت لبندار، فأجاد وأفاد، رحمه الله تعالى.

وقد روى البخاري عن بندار مئتي حديث وخمسة أحاديث، وروى مسلم عنه أربع مئة وستين حديثا. كما نقله ابن حجر في «التهذيب» عن كتاب «الزهرة»(٧).

وكفى بندارا بذلك فخـــــرا. . .

---

(١) (٣ / ٤٩٠).
(٢) (٢ / ٥١١).
(٣) هدى السارى : (ص ٤٣٧).
(٤) المصدر السابق : (ص ٤٦٣).
(٥) الخشونة : ضد اللين، والمخاشنة في الكلام ونحوه، كما في لسان العرب (١٣ / ١٤٠)، والمعنى : صدر من كل منهما كلام غليظ في حق الآخر.
(٦) التنكيل : (١ / ٤٣٠ - ٤٣٢).
(٧) (٩ / ٧٣).



الفصل الثاني

في الثقات الذين خُرِج لهم في الصحيحين أو أحدهما عن غير من ضُعفوا فيهم

وفيه تسعة مباحـــث :

الأول : في ترجمة أسباط بن محمد القرشي مولاهم .

الثاني : في ترجمة بَدَل بن المُحبَّر البصري .

الثالث : في ترجمة حبيب بن أبي ثابت الكوفي .

الرابع : في ترجمة داود بن الحصين المدني .

الخامس : في ترجمة سلّام بن أبي مطيع البصري .

السادس : في ترجمة عبد الكريم بن مالك الجزرى .

السابع : في ترجمة عبيد الله بن موسى العبسي .

الثـــامن : في ترجمة عمرو بن علي الفلاس البصري .

التاسع : في ترجمة عمرو بن أبي عمرو المدني .



(١) أسباط بن محمد(*)

«أسباط بن محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن ميسرة القرشي مولاهم، أبو محمد الكوفي، ثقة، ضُعِّف في الثوري، من التاسعة، مات سنة مئتين/ ع»(١).

تكلم يحيى بن معين في حديثه عن الثوري :

فقال عباس الدوري : «سمعت يحيى يقول: أسباط ليس به بأس، وكان يخطيء عن سفيان»(٢).

وقد وثق ابن معين أسباط بن محمد توثيقا مطلقا في عدة روايات عنه؛ فقال عباس الدوري : «سمعته يقول: أسباط بن محمد ثقة»(٣). وكذا قال ابن أبي خيثمة(٤) وعبدالله بن شعيب(٥) عن ابن معين.

وقال ابن الجنيد : «سألته عن أسباط بن محمد؟ فقال: ثقة»(٦).

وقال عثمان الدارمي : «قلت ليحيى : فأسباط بن محمد كيف حديثه؟ قال: ليس به بأس»(٧).

وقد ردّ ابن معين على من ضعّف أسباطا : فقد روى المفضّل بن غسان الغلابي عن ابن معين أنه قال: «أسباط بن محمد ثقة، وأهل الكوفة يضعفونه»(٨).

وروى ابن البرقي عن ابن معين قال : «الكوفيون يضعفونه، وهو عندنا ثبت فيما يروى عن مطرّف والشيباني، وقد سمعت أنا منه»(٩).

(*) مصادر ترجمته (ص ٢٥٢).

(١) ابن حجر : التقريب (١/ ٥٣). و«أسباط» بفتح الهمزة وسكون المهملة، بعدها موحدة. كما في فتح البارى (٨/ ٢٤٦).

(٢) تاريخ ابن معين : (٤/ ٤٩). قال ابن حجر في «الفتح» - بعد ذكر قول ابن معين هذا (٨/ ٢٤٦) - : «فذكره لأجل ذلك ابن الجوزى في الضعفاء». ولم أجد ترجمة لأسباط في ضعفاء ابن الجوزي فيمن يسمى أسباطا.

(٣) تاريخ ابن معين : (٣/ ٢٧١).

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٢/ ٣٣٣).

(٥) الخطيب : التاريخ (٧/ ٤٦).

(٦) سؤالات ابن الجنيد : (ق ٨٢/ ب).

(٧) تاريخه عن ابن معين : (رقم ١٦٩).

(٨) الخطيب : التاريخ (٧/ ٤٦).

(٩) مغلطاى : أكمال تهذيب الكمال (١/ ٨٥/أ)، وذكره الباجي في التعديل والتجريح (ق ٥٣) مختصرا.

فهذه الروايات تدل على أن قول ابن معين: «كان يخطيء عن سفيان» ليس المراد منه تضعيف أسباط في سفيان، إذ لو كان مراد ابن معين تضعيفه في سفيان لما أهمل التنبيه على ذلك في هذه الروايات المتقدمة.

ولعل ابن معين قال ذلك في حديث واحد بعينه، أو قاله في أسباط بالنسبة لكبار أصحاب الثورى، لأن أسباطا ليس من كبار أصحاب الثورى المشهورين بالأخذ عنه[1].

وقد أرشد وكيع بن الجراح تلاميذه - وفيهم محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي - إلى الذهاب إلى أسباط وسماع أحاديثه، قال ابن عمار: «فذهبنا، فسمعناها منه، وكان حديثه ثلاثة آلاف»[2].

ووكيع بن الجراح من أهل الجرح والتعديل[3]، ومعاصر لأسباط بن محمد وبلديّه، وهو من كبار أصحاب الثوري، ومن أعلم الناس بحديثه[4]، فلو علم في أسباط بن محمد ضعفا لما أرشدهم إلى الذهاب إليه والسماع منه من غير تنبيه منه على ذلك.

وأسباط من أقران الثوري، حيث إن الثوري ولد سنة سبع وتسعين[5]. وولد أسباط سنة خمس ومئة[6]، وقد اشتركا في الرواية عن بعض الشيوخ[7]. ولهذا لم يخرج البخاري ومسلم من رواية أسباط عن الثورى شيئا، وأخرجا له عن غير الثوري[8].

والخلاصة:

أن أسباط بن محمد ثقة، وقول ابن حجر: «ضُعِّف في الثورى» اعتمد فيه على قول ابن معين: «كان يخطيء عن سفيان». وهذا القول من ابن معين لا يدل على ضعف أسباط في الثورى.

---

(١) انظر: المعرفة والتاريخ للفسوي (١/٧١٦ - ٧١٧).

(٢) المزى: تهذيب الكمال (٢/٣٥٥).

(٣) الذهبي: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٦٤).

(٤) انظر: تاريخ ابن معين (٣/٥٦٤).

(٥) ابن سعد: الطبقات (٦/٣٧١).

(٦) الخطيب: التاريخ (٧/٤٧).

(٧) ذكر ابن حجر في «التهذيب» (١/٢١١) أربعة من شيوخ أسباط ثلاثة منهم ذكرهم في شيوخ الثوري (٤/١١١).

(٨) انظر: «التعديل والتجريح» للباجي (ق ٥٣)، و«رجال مسلم» لابن منجويه (ق ١٧/أ)، وحديثه في صحيح البخاري» رقم (٤٥٧٩، ٦٩٤٨) من روايته عن أبي إسحاق الشيباني.

وقد خطّأ ابن معين أسباط بن محمد في بعض الأحاديث التي رواها عن أبي إسحاق الشيباني[1]، ومع هذا قال عنه: «هو عندنا ثبت فيما يروى عن مُطرف والشيباني» كما تقــــدم.

(٢) بَدَل بن المُحبّر(*)

«بَدَل ـ بفتحتين ـ ابن الـمُحَبَّر ـ بالمهملة ثم الموحدة ـ أبو الـمُنير ـ بوزن مُطيع ـ التميمي، البصري، أصله من واسط، ثقة ثبت إلا في حديثه عن زائدة، من التاسعة، مات سنة بضع عشرة/خ ٤»[2].

وقد تابع الخزرجيُ ابن حجر في تضعيف بَدَل بن الـمُحَبَّر في روايته عن زائدة بن قدامة الثقفي، فقال: «صدوق، أرجح من عفان، وضُعّف في زائدة»[3].

وهذا التضعيف الذي ذكره ابن حجر لا يسلّم له، لما يأتي:

(١) اعتمد ابن حجر في تضعيف بَدَل بن الـمُحَبَّر في حديثه عن زائدة على ما ذكره أبو عبد الله الحاكم عن الدارقطني، حيث قال في بَدَل: «ضعيف، حدَّث عن زائدة بحديث لم يتابَع عليه، حديث لعبد الله بن محمد بن عقيل، عن ابن عمر، عن عمر»[4].

فهذا التضعيف الذي ذكره الدارقطني تضعيف عام، وليس مخصوصا بحديث بَدَل عن زائـدة، وهـو معـارض بتـوثيق غيره من الأئمة، فقد روي البخاري عنه في صحيحه[5]، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: «بَدَل بن الـمُحَبَّر صدوق، أرجح من أمية بن خالد وبَهْز بن أسد وحَبَّان بن هلال وعَفان»[6].

وقال ابن أبي حاتم أيضا: «سمعت أبا زرعة يقول: بدل بن الـمُحَبَّر ثقة»[7].

---

(١) تاريخ ابن معين: (٤/٤٩ ـ ٥٠).

(*) مصادر ترجمته: (ص ٢٥٣).

(٢) ابن حجر: التقريب (١/٩٤) و«المُحَبَّر» بتشديد الموحدة المفتوحة، كما في الاكمال لابن ماكولا (٧/٢٠٩).

(٣) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: (١/١٤٢).

(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني: (رقم ٢٩١).

(٥) ذكر الباجي في «التعديل والتجريح» (ق ٦٣) أن البخاري روى عنه حديثين في الصلاة والفتن، عن شعبة. وكذا قال ابن حجر في «هدى الساري» (ص ٣٩٢).

(٦) الجرح والتعديل: (٢/٤٣٩).

(٧) المصدر السابق.

وذكره ابن حبان في «الثقات»[1]، ووثقه مَسْلَمة بن قاسم وأبو عمر بن عبد البر الأندلسيان، كما نقله عنهما ابن خلفون[2].

وقد تعجّب الذهبي من تضعيف الدارقطني بَدَل بن الـمُحَبَّر فقال ـ تعقيبا على قول الدارقطني ـ : «وهذا عجب! فقد قال أبو حاتم : هو أرجح من بَهْز وحَبَّان وعفان»[3].

ولهذا قال الذهبي في «الكاشف» : «ثقة»[4].

(٢) أن الدارقطني إنما تكلم في حديث واحد من أحاديث بدل بن الـمُحَبَّر، عن زائدة، حيث روى بَدَل عن زائدة عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن ابن عمر، عن عمر : (أن رسول الله ﷺ أمره أن ينادي في الناس أن مَنْ يشهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة. . .)[5].

فقد خالفه حسين بن علي الجعفي، فرواه عن زائدة عن ابن عقيل عن جابر، قال : قال رسول الله ﷺ : (ناد ياعمر في الناس أنه من مات يعبد الله مخلصا من قلبه أدخله الله الجنة، وحرم عليه النار. . .)[6].

قال أبوبكر أحمد بن عمرو البزار : «لا نعلم روى ابن عقيل عن ابن عمر إلا هذا، ولا روى عنه إلا زائدة، وقد رواه حسين بن علي، عن زائدة، عن ابن عقيل، عن جابر. فخالف بدلا في روايته، وحسين أحفظ من بدل، ولكنه سلك الجادة»[7].

فالبزار يشير إلى ترجيح رواية بدل على رواية حسين الجعفي. وعلى فرض وَهَم بَدَل في هذا الحديث، فلا يُوْجِب ذلك تضعيفه في روايته عن زائدة، فضلا عن تضعيفه مطلقا، وقد بيّن هذا الحافظ ابن حجر فقال في ترجمة بَدَل: «وثقه أبو زرعة وأبو حاتم وغـيرهما، وضعفه الدارقطني في روايته عن زائدة، قاله الحاكم. وذلك بسبب حديث

---

(١) (٨ / ١٥٣).

(٢) المعلم باسامي شيوخ البخاري ومسلم : (١/ق ٥٤/أ).

(٣) الميزان : (١/ ٣٠٠).

(٤) (١/ ٩٧).

(٥) رواه البزار في مسنده (كما في كشف الأستار ١ /١٢). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١ /١٧): «في إسناده عبدالله بن محمد بن عقيل، وهو ضعيف لسوء حفظه».

وقع في كشف الأستار: بَدَل بن المُحَبَّر ثنا أبو المنير، وهو خطأ، لأن أبا المنير هو بَدَل، وأُقحِمَ بينهما (ثنا).

(٦) رواه أبو يعلى في مسنده (٣/ ٣٥٢).

(٧) الهيثمي : كشف الأستار (١/ ١٢) إلى قوله : «فخالف بدلا» وتتمة الكلام من «زوائد البزار» لابن حجر (حديث رقم ١). وقد حقق قسما منه الشيخ عبد الله مراد وحصل به على درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة.

واحد خالف فيه حسين بن علي الجعفي صاحب زائدة، وهو في مسند ابن عمر من مسند البزار. قلت: هو تعنت. . . »[1].

ثم ذكره ابن حجر في فصل «من ضُعِّف بأمر مردود» فقال: «بَدَل بن الـمُحَبَّر، تُكلّم فيه بسبب حديث واحد عن زائدة»[2].

وبهذا يتبينّ أن بَدَل بن المُحَبَّر ثقة ثبت مطلقا، وأن كلام الدارقطني فيه قد رَدَّه الحافظ ابن حجر، واعتبر ذلك تعنتا من الدارقطني.

(٣) حبيب بن أبي ثابت(*)

«حبيب بن أبي ثابت: قيس، ويقال: هند بن دينار الأسدى مولاهم، أبو يحيى الكوفي، ثقة جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس، من الثالثة، مات سنة تسع عشرة ومئة / ع»[3].

تُكلِّم في حديثه عن عطاء بن أبي رباح:

فقال العُقيلي: «حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: حدثنا أبوبكر بن خلّاد، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: حبيب بن أبي ثابت عن عطاء ليست بمحفوظة. سمعته يقول: إن كانت محفوظة فقد نزل عنها. يعني: عطاء نزل عنها»[4].

وروى العقيلي حديثه عن عطاء بن أبي رباح، عن عائشة، قالت: «سُرِقَ لها شيء، فجعلت تدعو عليه، فقال لها رسول الله ﷺ: (لا تُسَبِّخي عنه). يعني: لاتخففي».

ثم قال العقيلي: «وله عن عطاء غير حديث لا يتابع عليه»[5].

---

(١) هدى السارى: (ص ٣٩٢).

(٢) المصدر السابق: (ص ٤٦١).

(*) مصادر ترجمته: (ص ٢٥٣).

(٣) ابن حجر: التقريب (١/١٤٨)، وذكره ابن رجب في شرح العلل (٢/٦٥٠).

(٤) الضعفاء: (١/٢٦٣).

(٥) المصدر السابق.

والحديث رواه الإمام أحمد في المسند (٦/٤٥، ١٣٦)، ولفظه في الموضع الأول: «قالت: سرقها سارق، فدعت عليه. . .»، ورواه أبو داود في سننه (٢/١٦٨ رقم ١٤٩٧، ٥/٢١٢ رقم ٤٩٠٩)، والنسائي في سننه الكبرى (كما في تحفة الأشراف ١٢/٢٣٦)، والعسكري في تصحيفات المحدثين (١/٦٠)، كلهم من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن عائشة رضي الله عنها. قال العسكري ـ في معنى: لا تسبّخي ـ: «لا تخففي عنه بدعائك عليه».
=

وحبيب بن أبي ثابت معروف بالتدليس، ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب الموصوفين بالتدليس، فقال: «تابعي مشهور يكثر التدليس، وصفه بذلك ابن خزيمة والدارقطني وغيرهما، ونقل أبوبكر بن عياش عن الأعمش عنه أنه كان يقول: لو أن رجلا حدثني عنك ما باليت أن رويته عنك. يعني: وأسقطته من الوسط»[1].

وأصحاب المرتبة الثالثة قال عنهم ابن حجر: «من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقا، ومنهم من قبلهم، كأبي الزبير المكي»[2]. لذلك لا يقبل من حديث حبيب بن أبي ثابت إلا بما صرح فيه بالسماع. وقد وثّق العلماء حبيب بن أبي ثابت[3]، وذكره ابن عدى والذهبي للدفاع عنه، فقال ابن عدى ـ بعد أن ذكر له عدة أحاديث ليس منها شيء عن عطاء ـ :

«وحبيب بن أبي ثابت هو أشهر وأكثر حديثا من أن احتاج أن أذكر من حديثه شيئا، وإنما ذكرت هذا المقدار من رواية الثورى وشعبة عنه، وهو بشهرته مستغن عن أن أذكر من أخباره أكثر من هذا.

وقد حَدّث عنه الأئمة مثل الأعمش والثورى وشعبة وغيرهم، وهو ثقة حجة، كما قاله ابن معين، ولعل ليس في الكوفيين كبير أحد مثله لشهرته وصحة حديثه، وهو في أئمتهم يُجْمع حديثه»[4].

وقال الذهبي: «وثقه يحيى بن معين وجماعة، واحتج به كل من أفرد الصحاح

= وهذا الحديث رواه حبيب عن عطاء بالعنعنة، ولم يصرح فيه بالسماع، وهو مدلس، لذلك ذكره الألباني في ضعيف الجامع الصغير (رقم ٦٢٣٣) وقال: «ضعيف».

وقال العسكري في تصحيفات المحدثين (١/ ٦١): «ووجدت الحديث في كتاب عبدان القاضي في مسند عائشة رضي الله عنها، رواه عن سهل بن بحر، عن محمد بن الصباح، عن هشيم، عن حجاج، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها، قال رسول الله ﷺ: (لا تُسَبِّخي عنه حتى توفِّين أجرك يوم القيامة). وهذا خطأ وليس بشيء».

ورواه الإمام أحمد في مسنده (٦/ ٢١٥) من طريق إبراهيم بن مهاجر البجلي، عن إبراهيم النخعي، عن عائشة. ورجاله ثقات غير إبراهيم بن مهاجر «صدوق لَيِّن الحفظ» فهو يُحتَمل في الشواهد والمتابعات، لكن إبراهيم النخعي لم يسمع من عائشة، قاله أبو حاتم وأبو زرعة، كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ٩، ١٠).

(١) تعريف أهل التقديس (ص ٨٤) وقول حبيب المذكور رواه الرامهرمزى في «المحدث الفاصل» (ص ٤٥٥ ـ ٤٥٦).

(٢) تعريف أهل التقديس: (ص ٢٣).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٢/ ١٧٨ ـ ١٧٩) فقد ذكر توثيق العلماء له، ولم ينكروا عليه إلا التدليس، وأنكر يحيى القطان والإمام أحمد حديثين رواهما حبيب عن عروة، عن عائشة. وقد اختلف العلماء في عروة المذكور: هل هو عروة بن الزبير أم عروة المزنى. انظر أقوالهم في ذلك في: المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٩٢)، ونصب الراية (١/ ٧١ ـ ٧٢)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦٥١ ـ ٦٥٤) وتعليق أحمد شاكر على جامع الترمذي (١/ ١٣٣ ـ ١٣٨).

(٤) الكامل: (٢/ ٨١٥).

بلا تردد، وغاية ما قال فيه ابن عون: كان أعورَ. وهذا وصف لا جرح، ولولا أن الدولابي وغيره ذكروه لما ذكرته»[1].

وقول يحيى القطان: «حبيب بن أبي ثابت عن عطاء ليست بمحفوظة». يحتمل أنه عَنَى بذلك أحاديث مخصوصة، ومع ذلك لم يجزم جزما قاطعا بأنها غير محفوظة عن عطاء.

والقطان معروف بتشدده حتى أنه ربما أنكر بعض الأحاديث لورودها من وجه واحد. كما تقدمت الأمثلة على ذلك[2].

وخلاصة القــول:

أنـه لا ينبغي أن يخدش في توثيق الأئمة المطلق لحبيب بن أبي ثابت بمثل هذا القول المحتمل الذي ذكره القطان، إلا أنه يُرَدّ من رواية حبيب بن أبي ثابت عن عطاء وعن غيره ما لم يصرح فيه بالسماع، لأنه مدلس كما تقدم. أما إذا صرح بالسماع فروايته مقبولة ما لم يتبيّن خطأه.

(٤) داود بن الحصين(*)

«داود بن الحصين الأموي مولاهم أبو سليمان المدني، ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج، من السادسة، مات سنة خمس وثلاثين/ ع»[3].

تكلم علي بن المديني وأبو داود السجستاني في أحاديثه عن عكرمة:

فقد سئل علي بن المديني عن داود بن الحصين فقال: «ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث، ومالك روى عن داود بن الحصين عن غير عكرمة»[4].

وقال أيضا: «مرسل سعيد بن المسيب والشعبي أحب إليّ من داود بن الحصين عن عكرمة، عن ابن عباس»[5].

---

(١) الميزان: (١/٤٥١)، وقال الذهبي في السير (٥/٢٩١): «وهو ثقة بلا تردد، وقد تناكد الدولابي بذكره في الضعفاء له...».

(٢) انظر ما تقدم (ص ٢٢-٢٣).

(*) مصادر ترجمته: (ص ٢٥٣).

(٣) ابن حجر: التقريب (١/٢٣١)، وذكره ابن رجب في شرح العلل (٢/٦٤٤). وقد ردّ ابن حبان في الثقات (٦/٢٨٤) قول من رد حديث داود بسبب اتهامه برأي الخوارج.

(٤) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٣/٤٠٩).

(٥) الفسوي: المعرفة والتاريخ (٣/٤٧).

وقال أبو داود : «أحاديثه عن عكرمة مناكير، وأحاديثه عن شيوخه مستقيمة»[1] .

وقد دافع ابن عدى وابن القيم عن داود بن الحصين ووثقاه في روايته عن عكرمة ؛ فقال ابن عدى ـ بعد أن روى حديثا من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عنه ، عن عكرمة ـ : «وهذا الحديث ليس البلاء من داود، فإن داود صالح الحديث إذا روى عنه ثقة . والراوي عنه ابن أبي حبيبة ، وقد مر ذكره في هذا الكتاب في ضعفاء الرجال[2] . وداود هذا له حديث صالح ، وإذا روى عنه ثقة فهو صحيح الرواية ، إلا أن يروى عنه ضعيف ، فيكون البلاء منهم لا منه ، مثل ابن أبي حبيبة هذا، وإبراهيم بن أبي يحيى ، كان عند إبراهيم عنه نسخة طويلة»[3] .

وقال ابن القيم : «وأما تضعيف حديث داود بن الحصين عن عكرمة فمما لا يُلتفت إليه ، فإن هذه الترجمة عند أئمة الحديث صحيحة لا مطعن فيها. . . »[4] .

وقال أيضا : وأما داود بن الحصين عن عكرمة ، فلم تزل الأئمة تحتج به . وقد احتج أحمد بإسناده في مواضع ، وقد صحح هو وغيره بهذا الإسناد بعينه (أن رسول الله ﷺ ردّ زينب على زوجها أبي العاص بن الربيع بالنكاح الأول، ولم يحدث شيئا)[5] .

وقد تتبعت أحاديث داود بن الحصين عن عكرمة ، فوقفت على أكثر من أربعين حديثا ، رواها عنه سبعة من تلاميذه، هم :

(١) إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري الأشهلي مولاهم ، أبو إسماعيل المدني ، ضعيف[6] .

(٢) إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمِّع الأنصاري ، أبو إسحاق المدني ، ضعيف[7] .

---

(١) المزى : تهذيب الكمال (١/ق ٣٨٤) .

(٢) الكامل : (١/ ٢٣٤) .

(٣) المصدر السابق (٣/ ٩٥٩) .

(٤) تهذيب مختصر سنن أبي داود : (٣/ ١٥٤) .

(٥) انظر زاد المعاد : (٤/ ١١٦) والحديث يأتي تخريجه .

(٦) ابن حجر : التقريب (١/ ٣١) ، وكذلك تراجم من يأتي من تلاميذ داود مأخوذة من التقريب أيضا .
روى أحاديث إبراهيم عن داود: الإمام أحمد (١/ ٣٠٠)، والترمذي (رقم ١٤٦٢ ، ٢٠٧٥)، وابن ماجة (رقم ٢٥٦٤ ، ٢٥٦٨ ، ٣٥٢٦) والطبرى في تهذيب الآثار (مسند ابن عباس ١/ ٥٥٤ ـ ٥٥٦)، ومسند علي (ص ٢٦٩)، والعقيلي في الضعفاء (١/ ٤٤)، وابن حبان في المجروحين (١/ ١٠٩)، والطبراني في المعجم الكبير (١١/ ٢٢٣ ـ ٢٣٢)، وابن عدى في الكامل (١/ ٢٣٥ ، ٣/ ٩٥٩)، والدارقطني في سننه (٤/ ٢٢٨)، والبيهقي في السنن (٨/ ٢٣٢ ، ٢٣٤) .

(٧) أخرج حديثه الطبرى في تهذيب الآثار (مسند ابن عباس ١/ ٥٥٥ ، ٢/ ٧٧٧)، وقد صرح في الموضع الأول بأنه ابن مجمّع ، لكن الشيخ محمود شاكر توقف في ذلك في تعليقه على تهذيب الآثار وخشي أن يكون وهم فيه أبو جعفر الطبرى =

(٣) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو إسحاق المدني، متروك[١].

(٤) خارجة بن عبد الله بن سليمان الأنصاري، صدوق له أوهام[٢].

(٥) سعيد بن أبي أيوب الخزاعي مولاهم، المصري، ثقة ثبت[٣]. لكن الراوى عنه روح بن صلاح المصري، ضعفه ابن عدى[٤] والدارقطني وغيرهما[٥]. والراوى عن روح أحمد بن رشدين وهو: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين أبو جعفر المصرى كذبه أحمد بن صالح المصري[٦].

(٦) محمد بن خالد القرشي، مجهول[٧].

(٧) محمد بن إسحاق بن يسار المطّلبي مولاهم، صدوق مدلس، ذكره العلائي[٨] وابن حجر[٩] في المرتبة الرابعة من مراتب الموصوفين بالتدليس. وقد اتفق

= لاشتباهه بابن أبي حبيبة، لكنه في الموضع الثاني جزم بأنه ابن مجمع. ويؤيده: أن الراوى عنه في الموضعين عبيد الله بن موسى العبسي، وقد ذكره المزى في التهذيب في تلاميذ ابن مجمع، وذكر ابن مجمع في شيوخه.

(١) روى أحاديثه: عبد الرزاق في المصنف (١/٥٩، ٢/٣٩٨، ٧/٣٦٤)، وابن حبان في المجروحين (٢/١٦٦)، والطبراني في المعجم الكبير (١٩/٢٠٢ رقم ٤٥٤)، وابن عدى في الكامل (١/٢٢٣، ٢٢٥)، والبيهقي في السنن (٨/٢٣٢).

وله نسخة عن داود، أخذها عنه عباد بن منصور فاسقط إبراهيم وداود، ورواها عن عكرمة. كما في المجروحين لابن حبان (٢/١٦٦)، وقد دافع الشيخ أحمد شاكر رحمه الله عن عباد بن منصور وأسهب في ذلك في تعليقه على المسند (حديث رقم ٢١٣١، ٣٣١٦) ونفى هذا القول، بل نفى التدليس عن عباد، وفي بعض ما قاله نظر، فقد وصف عبادا بالتدليس الإمام أحمد والبخاري والساجي، كما في ترجمته في الميزان (٢/٣٧٦)، وانظر ـ فيما يتعلق بروايته عن عكرمة ـ العلل لابن أبي حاتم (١/٤٤٧، ٤٦٧، ٢/٢٦٠، ٣١٦).

(٢) روى عن داود عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: (عرفة كلها موقف، وارفعوا عن الصِفَاح).

رواه الطبراني في الكبير (١١/٢٢٦ رقم ١١٥٧٠) من طريق أبي مسلم المستملي عبد الرحمن بن يونس، ثنا معن بن عيسى، ثنا خارجة. والصفاح: بكسر الصاد وتخفيف الفاء، موضع بين حنين وأنصاب الحرم، بيسرة الداخل إلى مكة. كما في النهاية لابن الأثير (٣/٣٥) ومعجم البلدان لياقوت (٣/٤١٢).

ورواه الطحاوى في مشكل الآثار (٢/٧٢) من طريق أبي معبد عن ابن عباس بلفظ: (عرفه كلها موقف وارفعوا عن بطن عرنة). وإسناده صحيح. انظر السلسلة الصحيحة للألباني (٤/٤٧).

(٣) روى أحاديثه الطبراني في الكبير (١١/٢٢٨-٢٢٩) وفي الأوسط (١/١٩٥-١٩٦) من طريق أحمد بن رشدين، عن روح به. وروى الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/٩٦) أحدها من طريق يعقوب الفسوي، عن روح بن سيابه. وهو ابن صلاح. قاله الخطيب.

(٤) الكامل (٣/١٠٠٥).

(٥) لسان الميزان (٢/٤٦٥).

(٦) الكامل (١/٢٠١).

(٧) له حديث واحد عن داود، عن عكرمة، رواه الترمذي (١/٢٧٢ رقم ١٤٥) قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب صحيح». وسكت الشيخ أحمد شاكر على تصحيح الترمذي. وهذا من تساهلهما ـ رحمهما الله ـ لأن محمد بن خالد مجهول كما تقدم، وهو أيضا من رواية هشيم عن محمد بن خالد، وهشيم مدلس، ولم يصرح بالتحديث.

(٨) جامع التحصيل: (ص ١٣١).

(٩) تعريف أهل التقديس: (ص ١٣٢).

الأئمة على أنه لا يحتج بشيء من أحاديث أهل هذه المرتبة إلا بما صرحوا فيه بالسماع[1].

وقد وقفت على سبعة أحاديث رواها ابن إسحاق عن داود، عن عكرمة[2]، صرح ابن إسحاق بالتحديث عن داود في أربعة منها، هي :

(١) حديثه عن داود، عن عكرمة، عن ابن عباس قال : «ما كانت صلاة الخوف إلا سجدتين كصلاة أحراسكم هؤلاء اليوم خلف أئمتكم . . .»[3]. قال ابن حجر : «إسناده حسن»[4].

(٢) حديثه عن داود، عن عكرمة عن ابن عباس قال : (ردّ رسول الله ﷺ ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بالنكاح الأول، ولم يحدث شيئا)[5]. قال الترمذي : «هذا حديث ليس بإسناده بأس، ولكن لا نعرف وجه هذا الحديث، ولعله قد جاء هذا من قبل داود من قبل حفظه»[6].

وقد صححه الإمام أحمد[7]، والدارقطني[8] والحاكم[9] والذهبي[10] وابن القيم[11]، وقال ابن كثير : «هو حديث جيد قوي»[12]. ورجحه يزيد بن هارون[13]،

---

(١) جامع التحصيل : (ص ١٣٠)، وتعريف أهل التقديس (ص ٢٤).

(٢) سيرة ابن إسحاق (ص ١٨٦)، وأبو داود (٤/ ١٧ رقم ٣٥٩١) والنسائي (٨/ ١٩)، والطبراني في الكبير (١١/ ٢٢٧-٢٢٨)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٢٣٨)، ويأتي تخريج الأحاديث التي صرح ابن إسحاق فيها بالتحديث عن داود.

(٣) رواه الإمام أحمد (١/ ٢٦٥)، والنسائي (٣/ ١٧٠)، والبيهقي في سننه (٣/ ٢٥٨)، من طريق إبراهيم بن سعد، عن ابن إسحاق، قال: «حدثني داود. . .» به.

(٤) التلخيص الحبير : (٢/ ٧٥).

(٥) رواه الإمام أحمد (١/ ٢١٧، ٣٥١)، وأبو داود (٢/ ٦٧٥ رقم ٢٢٤٠)، والترمذي (٣/ ٤٣٩ رقم ١١٤٣)، وابن ماجة (رقم ٢٠٠٩) وغيرهم. وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث عند ابن هشام في السيرة (٢/ ٦٥٨)، والترمذي (٣/ ٤٣٩)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٢٣٧) والبيهقي (٧/ ١٨٧). وانظر: إرواء الغليل (٦/ ٣٣٩).

(٦) الجامع : (٣/ ٤٣٩).

(٧) المسند : (٢/ ٢٠٨).

(٨) السنن : (٣/ ٢٥٣).

(٩) المستدرك : (٣/ ٦٣٩)، قال: «هذا إسناد صحيح على شرط مسلم». فتعقبه الذهبي فقال: «لا». لأن مسلماً لم يرو عن عكرمة إلا مقرونا، كما قال الذهبي في الكاشف (٢/ ٢٤١).

(١٠) تلخيص المستدرك : (٢/ ٢٠٠) قال: «صحيح». ولا تعارض بين هذا القول وقوله السابق، لأنه نفى أن يكون على شرط مسلم ولم ينف صحته.

(١١) تهذيب مختصر سنن أبي داود : (٣/ ١٥١-١٥٤).

(١٢) المباركفوري: تحفة الأحوذي (٢/ ١٩٦).

(١٣) الترمذي الجامع (٣/ ٤٤٠) قال: «سمعت عبد بن حميد يقول : سمعت يزيد بن هارون يذكر عن محمد بن إسحاق هذا الحديث وحديث الحجاج، عن عمرو بن شعيب. . . فقال يزيد بن هارون: حديث ابن عباس أجود إسنادا، والعمل على حديث عمرو بن شعيب». =

والبخاري[1]، وابن حجر[2] على حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أن النبي ﷺ ردّ ابنته على أبي العاص بن الربيع بمهر جديد، ونكاح جديد)[3].

(٣) حديثه عن داود عن عكرمة عن ابن عباس، قال: «طلق ركانة بن عبديزيد ـ أخو بني عبد المطلب ـ امرأته ثلاثا في مجلس واحد، فحزن عليها حزنا شديداً...»[4].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «هذا الحديث قال فيه ابن إسحاق: «حدثني داود». وداود من شيوخ مالك ورجال البخاري[5]، وابن إسحاق إذا قال: «حدثني» فهو ثقة عند أهل الحديث، وهذا إسناد جيد...»[6].

وقال ابن القيم: «نظرنا في حديث سعد بن إبراهيم فوجدناه صحيح الإسناد، وقد زالت علة تدليس محمد بن إسحاق بقوله: «حدثني داود بن الحصين». وقد احتج أحمد بإسناده في مواضع، وقد صحح هو وغيره بهذا الإسناد بعينه (أن رسول الله ﷺ رد زينب ابنته على أبي العاص بن الربيع بالنكاح الأول، ولم يحدث شيئا)[7].

وقال الحافظ ابن حجر ـ في الكلام على هذا الحديث ـ: «وقد أجابوا عنه بأربعة أشياء، أحدها: أن محمد بن إسحاق وشيخه مختلف فيهما. وأجيب بأنهم احتجوا في عدة من الأحكام بمثل هذا الإسناد، كحديث (أن النبي ﷺ رد على أبي العاص بن الربيع زينب ابنته بالنكاح الأول) وليس كل مختلف فيه مردودا...» ثم ذكر بقية الاعتراضات وأجاب عنها[8].

= وقد وقع هذا الكلام في النسخة المطبوعة بعد حديث آخر لابن عباس رواه الترمذي بعد حديث ابن إسحاق. والصواب الحاقه بحديث ابن إسحاق، كما في تحفة الأشراف (٥/١٣٠)، وقد نبّه على ذلك أيضا المباركفوري في تحفة الأحوذي (٢/١٩٦).

(١) الترمذي: العلل الكبير (ق ٣٠ / ب).

(٢) فتح الباري: (٩/٤٢٣ ـ ٤٢٤).

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند (٢/٢٠٧) وقال: «هذا حديث ضعيف ـ أو قال: واه ـ ولم يسمعه الحجاج من عمرو بن شعيب، إنما سمعه من محمد بن عبيد الله العرزمي، والعرزمي لا يساوى حديثه شيئا».

(٤) رواه الإمام أحمد (١/٢٦٥) من طريق سعد بن إبراهيم ثنا أبي، عن محمد بن إسحاق، حدثني داود بن الحصين... به.

وانظر: إعلام الموقعين: (٣/٣٢)، وتعليق أحمد شاكر على المسند: (٤/١٢٣)، وإرواء الغليل: (٧/١٤٤).

(٥) قال ابن حجر في هدى السارى (ص ٤٠١): «روى عنه البخاري حديثا واحدا من رواية مالك عنه عن مولى ابن أبي أحمد...».

(٦) مجموع الفتاوى: (٣٣/٨٥)، وانظر أيضا (٣٣/١٣، ٦٧، ٧٣).

(٧) زاد المعاد: (٤/١١٦).

(٨) فتح الباري: (٩/٣٦٢).

(٤) حديثه عن داود عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «كان بنو النضير إذا قتلوا قتيلا من بني قريظة أدّوا إليهم نصف الدية»[١]. قال الشيخ أحمد شاكر: «إسناده صحيح»[٢].

وقد تابع داود سماك بن حرب[٣]، وتابع عكرمة عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود[٤].

ومما تقدم يتبين أن أكثر الأحاديث التي وردت من طريق داود بن الحصين عن عكرمة لم تصح أسانيدها إلى داود، والأحاديث التي صحت أسانيدها إليه قبلها العلماء، وحكموا لها بالصحة أو بالحسن، كما تقدمت الأمثلة على ذلك.

فالمناكير التي انتقدت على داود لم تكن من قبله، وإنما من قبل الرواة عنه.

وأخلُص بعد هذا إلى النتيجة التي ذكرها ابن عدي رحمه الله وهي:

أن داود بن الحصين إذا روى عنه ثقة فهو صحيح الرواية سواء روى عن عكرمة أو عن غيره.

وقول ابن حجر: «ثقة إلا في عكرمة» اعتمد فيه على قول ابن المديني وأبي داود، وقد احتج ابن حجر نفسه بهذا الإسناد كما تقدم في الحديث الأول والثالث من أحاديث ابن إسحاق عن داود.

وقد اعتمد شيخنا الألباني قول ابن حجر في داود: «ثقة إلا في عكرمة» فضعف بعض الأحاديث التي وردت من هذا الطريق[٥]. والحق أن هذا الإسناد صحيح، قد احتج به الأئمة كما تقدم.

---

(١) رواه الإمام أحمد (١/٣٦٣)، وأبو داود (٤/١٧ رقم ٣٥٩١)، والنسائي (٨/١٩)، وفيه تصريح ابن إسحاق بالتحديث عن داود، وانظر: الصحيح المسند من أسباب النزول للوادعي (ص٥٩-٦٠).

(٢) تعليقه على مسند الإمام أحمد (٥/١٤٤ حديث رقم ٣٤٣٤).

(٣) رواه النسائي (٨/١٨)، وابن الجارود (رقم ٧٧٢)، وابن حبان (رقم ١٧٣٨ موارد الظمآن).

(٤) رواه الإمام أحمد (١/٢٤٦).

(٥) إرواء الغليل: (٦/٣٤٠) حديث رد زينب على أبي العاص و(٧/١٤٥) حديث طلاق ركانة امرأته. لكنه ذكر شواهد لهذين الحديثين فصحح الأول وحسن الثاني. وانظر أيضا: غاية المرام (ص ٢١).

(٥) سَلّام بن أبي مطيع(*)

«سلّام بن أبي مطيع، أبو سعيد الخزاعي مولاهم، البصري ثقة، صاحب سنة، في روايته عن قتادة ضعف، من السابعة، مات سنة أربع وستين، وقيل بعدها/ خ م ل ت س ق»[1].

تكلم ابن عدي في روايته عن قتادة فقال :

«ليس بمستقيم الحديث عن قتادة خاصة»[2]. وساق عدة أحاديث من طريقه عن قتادة وغيره، ثم قال في آخر ترجمته : «ولسلّام أحاديث حسان غرائب وإفرادات، وهو يُعدّ من خطباء أهل البصرة ومن عقلائهم، وكان كثير الحج، ومات في طريق مكة، ولم أر أحدا من المتقدمين نسبه إلى الضعف، وأكثر ما في حديثه أن روايته عن قتادة فيها أحاديث ليست بمحفوظة لا يرويها عن قتادة غيره. ومع هذا كله فهو عندي لا بأس به وبرواياته»[3].

وقد نقل الذهبي كلام ابن عدى ملخصا فقال : «قال ابن عدى: لا بأس به، وليس بمستقيم الحديث عن قتادة خاصة»[4].

فابن عدى حكم على سلّام بن أبي مطيع بأنه ليس بمستقيم الحديث عن قتادة خاصة، وحجته في ذلك : أن روايته عن قتادة فيها أحاديث ليست بمحفوظة، لا يرويها عن قتادة غيره، منها: حديث (نعم الأدام الخل)[5]. وحديث «إن أعمى تردّى في بئر، فضحك ناس خلف رسول الله ﷺ، فأمر رسول الله ﷺ من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة»[6]. وحديث (المستشار مؤتمن)[7].

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٥٤).

(١) ابن حجر : التقريب (٣٤٢/١).

(٢) الكامل : (١١٥٣/٣).

(٣) المصدر السابق : (١١٥٥/٣).

(٤) المغني في الضعفاء : (٢٧٢/١، والميزان : (١٨١/٢).

(٥) ابن عدى : الكامل (١١٥٤/٣) من طريق سلام عن قتادة عن أنس. والحديث رواه مسلم في صحيحه (رقم ٢٠٥١، ٢٠٥٢) من حديث جابر وعائشة رضي الله عنهما.

(٦) الكامل : (١١٥٤/٣)، ورواه الدارقطني في سننه (١٦٢/١) وسيأتي كلامه على هذا الحديث.

(٧) ذكره ابن عدى (١١٥٤/٣) معلقا، ورواه الطبراني في الكبير (٢٦٦/٧ رقم ٦٩١٤)، وأبو نعيم في الحلية (١٩٠/٦) من طريق عبد الرحمن بن عمرو، عن سلام، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة. والحديث صحيح من غير هذا الطريق، انظر: السلسلة الصحيحة (١٩٣/٤).

وهذه الأحاديث رواها ابن عدى وغيره من طريق عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة الباهلي، عن سلّام بن أبي مطيع عن قتادة.

وعبد الرحمن ذكره البرذعي فقال: «قلت لأبي زرعة: عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة؟ قال: يحدث بأحاديث أباطيل عن سلّام بن أبي مطيع»[1].

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه فقال كتبت عنه بالبصرة، وكان يكذب، فضربت على حديثه. قلت: فإن ابن مسلم يحدث عنه. قال: الله المستعان على ذلك»[2].

وقال الدارقطني - بعد روايته حديث الأعمى -: «لم يروه عن سلّام غير عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة، وهو متروك يضع الحديث. ورواه داود بن المُحَبَّر - وهو متروك يضع الحديث - عن أيوب بن خوط - وهو ضعيف أيضا - عن قتادة عن أنس»[3].

فظهر بذلك: أن سلّام بن أبي مطيع بريء من عهدة هذه الأحاديث، وإنما العهدة فيها على عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة[4].

وقد انتقد العلماء ابن عدى في مثل صنيعه هذا، فقال: الذهبي في ترجمة عبدالعزيز بن أبي روّاد - تعقيبا على حديث ساقه ابن عدى في ترجمته -: «هذا من عيوب كامل ابن عدى، يأتي في ترجمة الرجل بخبر باطل لا يكون حدّث به قط، وإنما وُضِعَ من بعده»[5].

وقال الذهبي أيضا في ترجمة مطرّف بن عبد الله اليسارى - تعقيبا على أحاديث أوردها ابن عدى في ترجمته -: «هذه أباطيل حاشا مطرّفا من روايتها، وإنما البلاء من أحمد بن داود، فكيف خفي هذا على ابن عدى؟! فقد كذبه الدارقطني...»[6].

وقال ابن حجر في ترجمة غالب القطان: «قال أحمد: ثقة ثقة. ووثقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم وابن سعد وغيرهم، وأما ابن عدى فذكره في الضعفاء، وأورد له

---

(١) أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي: (٢/ ٣٩٩).

(٢) الجرح والتعديل: (٥/٢٦٧).

(٣) السنن: (١/ ١٦٣).

(٤) وقد روى الطبراني في الكبير (٧/٢٦٦)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ١٩٠-١٩١) أحاديث أخرى من طريق عبدالرحمن بن عمرو عن سلام، عن قتادة، لم يذكرها ابن عدى.

(٥) الميزان: (٢/ ٦٢٩).

(٦) المصدر السابق: (٤/ ١٢٥).

أحاديث الحمل فيها على الراوى عنه عمر بن مختار البصري، وهو من عجيب ما وقع لابن عدى، والكمال لله . . . »[1].

وما وقع لابن عدى في هذه الأمثلة وقع له أيضا في ترجمة سلام بن أبي مطيع كما تقــدم.

ولم يتعقبه الذهبي ولا ابن حجر في هذه الترجمة كما فعلا في التراجم السابقة، بل تابعاه على ذلك كما تقدم.

مع أن الذهبي قد تعقب ابن حبان في إيراده حديثا في ترجمة بشر بن حرب، رواه ابن حبـان من طريق عبـد الـرحمن بن عمرو بن جبلة، عن بشر بن حرب[2]. فقال الذهبي : «هذا باطل، والآفة من عبد الرحمن، فإنه كذاب»[3]. وتابعه ابن حجر في لسان الميزان[4].

ومن أحاديث سلّام التي ساقها ابن عدى : حديثه عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، قال : قال رسول الله ﷺ : (إن كل غلام مرتهن بعقيقته تذبح يوم سابعه، ويحلق رأسه ويُسمَّى)[5].

وهذا الحديث لم ينفرد به سلّام عن قتادة، بل تابعه جماعة عن قتادة : غيلان بن جامـع، وشعبـة، وحماد بن سلمة، وسعيد بن أبي عروبة، وهمام بن يحيى، وعمر بن إبراهيم. قاله أبو نعيم الأصبهاني[6].

فكيف يُعدّ هذا من مناكير سلّام عن قتادة مع متابعة هؤلاء الأئمة له ؟!

---

(١) هدى الساري : (ص ٤٣٤).

(٢) المجروحين : (١/١٩١).

(٣) الميزان : (١/٣١٥).

(٤) (٢/٢١).

(٥) الكامل : (٣/١١٥٤) والحديث رواه الطبراني في الكبير (٧/٢٤٣ رقم ٦٨٢٩) من طريق سلّام به.

(٦) الحلية : (٦/١٩١)، والحديث رواه أبو داود (٣/٢٦٠ رقم ٢٨٣٨)، والترمذي (٤/١٠١ رقم ١٥٢٢)، والنسائي (٧/١٦٦)، وابن ماجه (رقم ٣١٦٥) كلهم من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة. ورواه أبوداود (٣/٢٥٩ رقم ٢٨٣٧) من طريق همام بن يحيى عن قتادة به. إلا أنه قال : (ويدمى) بدل (ويسمى)، قال أبوداود : «ويسمى» أصح، كذا قال سلام بن أبي مطيع، عن قتادة». وقال الترمذي : «حديث حسن صحيح» ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٧/٢٤٢-٢٤٣ رقم ٦٨٢٧-٦٨٣٢) من طريق حماد بن سلمة وهمام وغيلان بن جامع وسعيد بن أبي عروبة كلهم عن قتادة به.

وخلاصة القــول :

أن سلّام بن أبي مطيع قد وثقـه ابن معـين[1]، والإمـام أحمد[2]، وأبو داود[3] وغيرهم، وقد صرح ابن عدى بأنه لم ير أحدا من المتقدمين نسبة إلى الضعف. وغالب الأحـاديث التي أوردهـا مستـدلا بها على أن سلاّما ليس بمستقيم الحديث عن قتادة لم يصب في إيرادها، لأن منها ما كان الحمل فيها على غيره، ومنها ما توبع عليه كما تقدم.

والصواب أنه ثقة مطلقا في قتادة وفي غيره كما تقدم عن ابن معين والإمام أحمد وأبي داود.

وأمـا ذِكْـر ابن حبان له في «المجروحين» وقوله فيه : «كان رديء الأخذ، سيء الحفظ، لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به»[4]. فلم يكن له في هذا القول سلف، وإنما بنى قوله هذا على واقعة ذكرها في ترجمته، حاصلها : أن سلاّما نام في مجلس هشام بن حسان وهو يملي، ثم استيقظ ونسخ ما أملاه هشام.

ومثل هذا يحتمل له ـ بعد ما ثبتت عدالته ـ ولا يوجب الطعن فيه، ولم يورد ابن حبان من مناكيره شيئا كما هي عادته مع غيره.

وأبعد من هذا القول الذي قاله ابن حبان ما نقله الذهبي عن أبي عبد الله الحاكم قال : «منسوب إلى الغفلة وسوء الحفظ»[5]. فإن سلاّما كان من عقلاء أهل البصرة كما تقدم عن ابن عدى، بل قال أبو داود : «كان يقال : هو أعقل أهل البصرة»[6] والظاهر أن الحاكم اعتمد على قول شيخه ابن حبان المتقدم، واعتبر نومه عند شيخه ـ وهو يملي ـ غفلة منه.

وقال المعلمي : «منسوب إلى العقل لا إلى الغفلة، فكأن الحاكم صحّف»[7].

---

(1) ابن شاهين : الثقات (رقم ٤٧٠).
(2) العلل ومعرفة الرجال : (١/ ٦٠، ٢٢٥).
(3) المزى : تهذيب الكمال (١/ق ٥٦٤).
(4) ١/ ٣٤١.
(5) الميزان : (٢/ ١٨١).
(6) سؤالات الأجرى : (ص ٣٠٩).
(7) التنكيل : (١/ ٢٦٥).

(٦) عبد الكريم الجــــزرى(*)

«عبد الكريم بن مالك الجزرى، أبو سعيد، مولى بني أمية وهو الخِضْرِمي ـ بالخاء والضاد المعجمتين ـ نسبة إلى قرية من اليمامة، ثقة [متقن] من السادسة، مات سنة سبع وعشرين / ع»(١).

تُكلِّم في حديثه عن عطاء بن أبي رباح :

فقد أورده ابن رجب فيمن ضُعِّف حديثهم عن بعض الشيوخ فقال : «ثقة كبير، روى عنه مالك وغيره، ولكن أحاديثه عن عطاء تُكلِّم فيها، قال ابن معين : أحاديثه عن عطاء رديئة».

هكذا نقل ابن رجب قول ابن معين(٢)، والظاهر أنه وقع تصرف في نقل عبارة ابن معين، والصواب في ذلك ما جاء في النسخة الظاهرية من كامل ابن عدى، حيث قال ابن عدى : «حدثنا عبد الملك، ثنا عباس، سمعت يحيى يقول : حديث عبدالكريم عن عطاء رديء»(٣).

ويدل على ذلك أيضا كلام ابن عدى بعد رواية قول ابن معين، حيث قال : «وهذا الحديث الذي ذكره يحيى بن معين، عن عبد الكريم، عن عطاء، هو ما رواه عبيدالله بن عمرو الرقي، عن عبد الكريم، عن عطاء، عن عائشة قالت : (كان النبي ﷺ يقبلها ولا يحدث وضوءاً). إنما أراد ابن معين هذا الحديث، لأنه ليس بمحفوظ»(٤).

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٥٤).

(١) ابن حجر : التقريب (١/٥١٦) وما بين المعقوفين أثبته من نسخة ابن حجر الخطية (ص ١٧٧) ووقع في المطبوع : «الخضرى» والصواب ما أثبته. وهو منسوب إلى «الخِضْرِمَه» بكسر الخاء وسكون الضاد، وكسر الراء، وفتح الميم. وهي قرية تقع أسفل وادى الخرج في الموضع الذي تقوم فيه بلدة اليمامة في العهد الحاضر، أو قريب من ذلك الموضع. كما في : «معجم اليمامة» لعبد الله بن محمد بن خميس (١/٣٨٨) وانظر: الاكمال لابن ماكولا (٣/٢٥٩) والأنساب للسمعاني (٥/١٥٤) ومعجم البلدان (٢/٣٧٧).

(٢) شرح العلل (٢/٦٥٥)، وهكذا وقع في النسخة المطبوعة من كامل ابن عدى (٥/١٩٧٩) تبعا لنسخة أحمد الثالث الخطية (٢/ق ٧٠٦/ب) وكذا في الميزان للذهبي (٢/٦٤٥)، ونهاية السول لسبط ابن العجمي (١/٢١٩/أ)، ومختصر الكامل للمقريزي (لوحة ١٥٧/ب).

(٣) (ق ٦٢٣) وكذلك رواه ابن عساكر في تاريخه (١٠/٢/٢١/ب) من طريق ابن عدى. وكذا نقله عبد الحق الأشبيلي في الأحكام الوسطى (١/لوحة ٢٢)، والمزى في تهذيب الكمال (٢/ق ٨٤٨) والذهبي في السير (٦/٨٢)، وابن حجر في التهذيب (٦/٣٧٤)، وهدى الساري (ص٤٢١).

(٤) الكامل : (٥/١٩٧٩) وحديث عائشة رواه البزار في مسنده من طريق محمد بن موسى بن أعين، عن أبيه عن عبد الكريم به (كما في الأحكام الكبرى لعبد الحق الأشبيلي (٣/لوحة ٢٧١).
=

فكلام ابن عدى هذا يوضح أن ابن معين إنما تكلم في حديث واحد من أحاديث عبدالكريم عن عطاء، ووصفه بأنه رديء، ولم يتكلم في كل ما رواه عبد الكريم عن عطاء.

وكذا قال عبد الحق الإشبيلي ـ بعد ذكر الحديث السابق ـ : «ولا أعلم لهذا الحديث علة توجب تركه، ولا أعلم فيه مع ما تقدم أكثر من قول يحيى بن معين: حديث عبد الكريم عن عطاء حديث رديء، لأنه غير محفوظ. وانفراد الثقة بالحديث لا يضره، فإما أن يكون قبل نزول الآية(١)، أو تكون الملامسة الجماع. كما قال ابن عباس»(٢).

وأما قول ابن عدى ـ بعد روايته حديث عبد الكريم عن عطاء، عن جابر (كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله ﷺ) ـ : «وهذا عن عطاء، هو من جملة ما قال ابن معين: إن أحاديثه عن عطاء رديئة»(٣).

فَيُحمل على أن مراده أن هذا الحديث رديء كما قال ابن معين في حديث عبدالكريم عن عطاء عن عائشة. وليس المراد أن ابن معين تكلم في هذا الحديث كما تكلم في حديث عائشة السابق، وإلا كان هذا القول من ابن عدى مناقضا لقوله المتقدم: «إنما أراد ابن معين هذا الحديث لأنه ليس بمحفوظ».

ومما يدل على ذلك أيضا: أن ابن معين لم ينكر حديث عطاء، عن جابر في لحوم الخيل، فقد قال عباس الدوري: «سألت يحيى عن حديث عبيد الله بن عمرو الرقي، عن معمر، عن عطاء، عن جابر قال: (كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله ﷺ ونشرب ألبانها). فلم ينكره»(٤).

= ورواه الدارقطني في سننه (١/١٣٧) من طريق الوليد بن صالح، عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم به.
وذكر الدارقطني أن الوليد بن صالح وهم فيه... لكن الإسناد الذي رواه البزار يدفع قول الدارقطني. وقد اختلف العلماء في تصحيح هذا الحديث وأطالوا الكلام فيه، انظر التفصيل: في الخلافيات للبيهقي (١/ق ١٦-١٧) ونصب الراية للزيلعي (١/٧١-٧٥)، وتعليق أحمد شاكر على جامع الترمذي (١/١٣٣-١٤٢).

(١) يعني: آية رقم ٦ من سورة المائدة، أو رقم ٤٣ من سورة النساء.

(٢) الأحكام الوسطى: (١/لوحة ٢٢).

(٣) الكامل: (٥/١٩٨٠).
وحديث جابر رواه عبد الرزاق (٤/٥٢٧)، وابن أبي شيبة (٨/٢٥٩) والنسائي (٧/٢٠١، ٢٠٢) وابن ماجة (رقم ٣١٩٧) وغيرهم، من طريق عبد الكريم عن عطاء به.

(٤) تاريخ ابن معين (٤/٤٥٦). وقول الدوري: «عن عبيد الله بن عمرو الرقي، عن معمر، عن عطاء» في النفس منه شيء، لأن هذا الحديث رواه عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الكريم الجزرى عن عطاء، عند النسائي (٧/٢٠١) والطحاوى في شرح معاني الآثار (٤/٢١١). ورواه معمر عن عبد الكريم، عن عطاء أيضا، عند عبد الرزاق (٤/٥٢٧)، وابن ماجة =

ثم إن عبد الكريم لم ينفرد بهذا الحديث عن عطاء عن جابر، بل تابعه ابن أبي نجيح[1]، وابن جريج[2] كلاهما عن عطاء عن جابر به. رواه البخاري ومسلم من طريق محمد بن علي عن جابر[3].

وقال علي بن المديني: «قلت ليحيى بن سعيد: حديث عبد الكريم عن عطاء في لحم البغل؟ فقال: قد سمعته. وأنكره يحيى وأبى أن يحدثني به»[4].

فالظاهر أنه أراد حديث جابر السابق، فقد ورد في بعض طرقه: «عن عبدالكريم عن عطاء عن جابر: كنا نأكل لحوم الخيل. قلت: فالبغال؟ قال: لا»[5].

وقد تقدم أن عبد الكريم الجزرى لم ينفرد به عن عطاء وقد حدث به عبدالرحمن بن مهدى ـ وهو قرين يحيى القطان ـ عن سفيان الثورى، عن عبد الكريم الجزرى به[6].

ومما تقدم يتبين مايلي:

(١) لم يعتمد من تكلم في أحاديث عبد الكريم الجزرى عن عطاء إلا على قول ابن معين: «أحاديث عبد الكريم عن عطاء رديئة».

(٢) عبارة ابن معين صوابها: «حديث عبد الكريم عن عطاء ردىء».

(٣) ويعني بذلك حديثا واحدا. فليس في هذه العبارة حجة لمن تكلم في أحاديث عبد الكريم عن عطاء عامة.

ورحم الله سفيان الثورى حيث قال لابن عيينة: «أرأيت عبد الكريم الجزرى، وأيوب، وعمرو بن دينار، فهؤلاء ومن أشبههم ليس لأحد فيهم مُتكلَّم»[7].

= (رقم ٣١٩٧) ثم إن المزى لم يذكر في تهذيب الكمال عطاء بن أبي رباح في شيوخ معمر، ولم يذكر معمرا في تلاميذ عطاء، فلعله حصل سقط في الإسناد في تاريخ ابن معين.

وهذا النص ـ على كل حال ـ دال على أن ابن معين لا ينكر هذا الحديث عن عطاء عن جابر.

(١) رواه النسائي (٢٠١/٧).

(٢) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٠٥/٤).

(٣) رواه البخاري (٤٨١/٧ رقم ٤٢١٩)، (٦٤٨/٩ رقم ٥٥٢٠، ٥٥٢٤)، ومسلم (رقم ١٩٤١) من طريق محمد بن علي وأبي الزبير، عن جابر.

(٤) ابن عساكر: التاريخ (١٠/٢/٢٢/أ)، والمزي في التهذيب (٢ / ق ٨٤٨) واللفظ له.

(٥) رواه عبد الرزاق (٥٢٧/٤). وابن أبي شيبة (٢٥٩/٨)، والنسائي (٢٠٢/٧)، وابن ماجه (رقم ٣١٩٧) كلهم من طريق عبد الكريم عن عطاء به.

(٦) رواه النسائي (٢٠٢/٧).

(٧) المزي: تهذيب الكمال (٢/ق ٨٤٨).

(٧) عبيد الله بن موسى(*)

«عبيد الله بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي، الكوفي، أبو محمد، ثقة، كان يتشيع، من التاسعة. قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم. واستُصغِر في سفيان الثوري، مات سنة ثلاث عشرة على الصحيح/ع»[١].

تكلم عثمان بن أبي شيبة وابن عدي في حديثه عن الثوري:

فقال عثمان: «صدوق ثقة، وكان يضطرب في حديث سفيان اضطرابا قبيحاً»[٢].

وقال ابن عدي: «عنده جامع الثوري، ويُستصغَر فيه»[٣].

وقد خالفهما يحيى بن معين حيث وثق عبيد الله بن موسى في سفيان الثوري؛ قال الدارمي: سألت يحيى بن معين عن أصحاب سفيان قلت: ... فعبيد الله بن موسى؟ فقال: ثقة، ما أقربه من ابن اليمان»[٤].

وقال الدارمي أيضا: «قلت: ما حال المؤمل في سفيان؟ قال: هو ثقة، قلت: هو أحب إليك أو عبيد الله؟ فلم يفضل أحدهما على الآخر»[٥].

وتقدم قول ابن معين - فيما رواه عنه ابن أبي خيثمة -: ... وأما الفريابي... وعبيد الله، وأبو عاصم... وطبقتهم فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض، وهم ثقات كلهم دون أولئك في الضبط والمعرفة»[٦].

(*) مصادر ترجمته: (ص ٢٥٥).

(١) ابن حجر: التقريب (١/ ٥٣٩).

(٢) ابن شاهين: الثقات (رقم ٩٥٨).

(٣) أسامي من روى عنهم البخاري (ق/٩٤/ب) ونقله عنه الباجي في التعديل والتجريح (ق٢٢٩)، وفي تهذيب التهذيب (٧/ ٥٣): «قال ابن عدي: قال البخاري...»، فجُعِلت هذه العبارة من قول البخاري. وفي هدى الساري (ص٤٢٣) تحرفت هذه العبارة فكتبت بلفظ: «قال ابن معين: كان عنده جامع سفيان الثوري، وكان يستضعف فيه». وهذه من تحريفات النساخ، والصواب ما أثبته.

(٤) تاريخه عن ابن معين (رقم ٩٩).

(٥) ابن رجب: شرح العلل (٢/ ٥٤١) وقد ذكر هذا النص. د. أحمد نور سيف في مقدمة تاريخ الدارمي (ص٢٢) ضمن النصوص الساقطة من النسخة المخطوطة. إلا أنه وقع عنده: «عبيد الله بن عمر» وقوله: «ابن عمر» ليست في شرح العلل، وإنما هو سبق قلم منه. والسياق يدل على أنه عبيد الله بن موسى.

(٦) تقدم (ص ٨٤).

وقد فهم ابن عدى ـ رحمه الله ـ من قول ابن معين : «ما أقربه من ابن اليمان» أن عبيد الله ليس بالقوى في سفيان وهذا الفهم ترده هذه النصوص التي ينص فيها ابن معين على توثيق عبيد الله في سفيان. وقد سبق إيضاح ذلك في ترجمة عبد الرزاق[1].

وقول عثمان بن أبي شيبة في عبيد الله : «يضطرب في حديث سفيان اضطرابا قبيحا» من قبيل الجرح المجمل حيث لم يبين مقدار الأحاديث التي اضطرب فيها. وقوله هذا يصدق على حديث واحد من أحاديث عبيد الله عن سفيان.

ومع هذا فهو معارض بتوثيق ابن معين لعبيد الله في سفيان، كما تقدم.

وقول ابن معين مقدم على قوله، لإمامته في هذا الشأن، ومعرفته بعبيد الله معرفة تامة، لأنه من شيوخه، وقد سمع منه جامع سفيان الثوري[2].

وقد اعتمد الترمذي في أكثر ما نقله في جامعه من أقوال سفيان الثوري على عبيدالله بن موسى كما صرح بذلك في كتاب «العلل» في آخر جامعه حيث قال : وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء، فما كان منه من قول سفيان الثوري فأكثره ما حدثنا به محمد بن عثمان الكوفي، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن سفيان[3].

وأما قول ابن عدى : «كان عنده جامع الثوري ويستصغر فيه «فهو قول غريب، لأن عبيد الله بن موسى ولد سنة ثمان وعشرين ومئة[4]، وتوفى سفيان سنة إحدى وستين ومئة[5] وعبيد الله حينئذ ابن ثلاث وثلاثين سنة.

وقد قال البخاري في ترجمة عبيد الله : «سمع من الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد»[6].

وروى في صحيحه من طريق عبيد الله عنهما[7].

---

(١) (ص ٨٤ ـ ٨٥).

(٢) ابن معين : التاريخ (٣/٥٢٨).

(٣) (٥/٧٣٦).

(٤) ابن حجر : التقريب (٧/٥٢).

(٥) ابن سعد : الطبقات (٦/٣٧١).

(٦) التاريخ الكبير : (٥/٤٠١).

(٧) ابن طاهر : الجمع بين رجال الصحيحين (١/٣٠٤).

والأعمش توفي سنة ثمان وأربعين ومئة[1]، وتوفي إسماعيل سنة ست وأربعين ومئة[2]، فكيف يستصغر عبيد الله في سفيان وقد سمع ممن مات قبل سفيان بخمس عشرة سنة؟

وروى الخطيب البغدادي من طريق جعفر بن محمد الفريابي قال: «سألت محمد بن عبد الله بن نمير، فقلت: «جامع سفيان» له أصل؟ فقال: نعم، ولكنه قراءة على سفيان قال: وكان وكيع يقول: إن عبيد الله بن موسى لم يسمع «جامع سفيان» من سفيان. قال: وكان عبيد الله يقول: ثنا سفيان. قال: وكان يعجب منه، حتى كان بأخرة، قال عبيد الله: لم أسمع من سفيان، ولكن قرأنا عليه».

قال الخطيب: «وهذا يدل على أن مذهب وكيع فيما سُمع قراءة ألا يقال فيه: «حدثنا»، ومذهب عبيد الله إجازة ذلك»[3].

فوكيع وابن نمير إنما أنكرا أن يكون عبيد الله سمع «الجامع» من لفظ سفيان، ولم يطعنا فيه من جهة الصغر، ولا من جهة الضبط[4].

ومن الأحاديث التي أنكرت على عبيد الله:

ما ذكره عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: «عرضت على أبي حديث عبيد الله بن موسى، عن سفيان، عن حكيم بن الديلم، عن أبي بُردة، عن أبيه قال: «قام فينا رسول الله ﷺ بأربع فقال: (إن الله لا ينام). فقال أبي: هذا حديث الأعمش، عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة، عن أبي موسى، هذا لفظ حديث عمرو بن مرة، أراه دخل لعبيد الله بن موسى إسناد حديث في إسناد حديث»[5].

وهذا الحديث رواه الأعمش وشعبة كلاهما عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبي موسى[6].

---

(١) ابن سعد: الطبقات (٦/٣٤٣).

(٢) المصدر السابق: (٦/٣٤٤).

(٣) الكفاية: (ص ٤٣٢).

(٤) يحتمل أن يكون حصل تصحيف في عبارة ابن عدى السابقة فوقع «يستصغر فيه» بدل «يستضعف فيه»، وحينئذ يعود الضمير على الجامع أي: أن عبيد الله استضعف في روايته جامع الثوري، وفي كلام وكيع ما يؤيد هذا الاحتمال. فإن صح الاحتمال المذكور فيجاب عنه بما تقدم في الصفحات السابقة.

(٥) العلل: (١/٢٠١).

(٦) رواه مسلم (رقم ١٧٩) وفي حديث شعبة ورواية عن الأعمش: «بخمس كلمات...».

ورواه وكيع عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، عن عمرو بن مرة. به[1].

أما الإسناد الذي ساقه عبيد الله بن موسى فهو لحديث أبي موسى: «كانت اليهود تعاطس عند النبي ﷺ رجاء أن يقول لهم: يرحمكم الله».

هكذا رواه وكيع[2] وعبد الرحمن بن مهدي[3] ويحيى القطان[4] وأبو نعيم[5]، ومعاذ بن معاذ[6]، وقبيصة بن عقبة[7] ومحمد بن يوسف الفريابي[8] كلهم عن سفيان الثوري عن حكيم بن الديلم، عن أبي بُردة، عن أبي موسى.

فظهر بذلك مصداق ما ذكره الإمام أحمد رحمه الله.

والخلاصـــــة:

أن عبيد الله بن موسى ثقة في سفيان كما تقدم عن ابن معين، إلا أنه دون الطبقة الأولى من أصحاب سفيان، فليس هو مثل وكيع وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وأبي نعيم.

وقد عيب عليه التشيع، ومع هذا فقد دافع عنه ابن معين؛ فقال أبوبكر بن أبي خيثمة: «سمعت يحيى بن معين ـ وقيل له: إن أحمد بن حنبل قال: إن عبيد الله بن موسى يُردّ حديثه للتشيع. ـ فقال: كان ـ والله الذي لا إله إلا هو ـ عبد الرزاق أغلى في ذلك منه مئة ضعف، ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف أضعاف ما سمعت من عبيدالله»[9].

وأما ما نقله ابن حجر في التهذيب عن يعقوب الفسوى قال: «شيعي، وإن قال قائل: رافضي لم أنكر عليه وهو منكر الحديث»[10].

فهذا القول لم يقله الفسوى في عبيد الله بن موسى وإنما قاله في جَلْد الأودي.

---

(١) رواه الإمام أحمد (٤/٤٠١) وابن ماجة (رقم ١٩٦) مختصرا.

(٢) رواه الإمام أحمد (٤/٤٠٠)، وأبو داود (٥/٢٩١ رقم ٥٠٣٨).

(٣) الإمام أحمد (٤/٤٠٠)، والترمذي (٥/٨٢ رقم ٢٧٣٩) وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٤) البخاري في الأدب المفرد (رقم ٩٤٣).

(٥) الحاكم في المستدرك (٤/٢٦٨) وقال: «هذا حديث متصل الإسناد...».

(٦) النسائي في عمل اليوم والليلة: (ص ٢٤٣ رقم ٢٣٢).

(٧) الحاكم في المستدرك: (٤/٢٦٨).

(٨) البخاري: الأدب المفرد (رقم ٩٤٣).

(٩) المزي: تهذيب الكمال (٢/ق ٨٣٠).

(١٠) (٧/٥٣).

ولفظه : «جلد الأودى، حدثنا عنه عبيد الله، وهو شيعي . . .»[1].

فالضمير «هو» يعود على جلد كما يفهم من سياق كلامه في المعرفة والتاريخ[2].

(٨) أبو حَفص الفلاّس[*]

«عمـرو بن علي بن بَحْر بن كَنِيز، بنون وزاى، أبو حفص الفلاّس، الصيرفي الباهلي البصري، ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة تسع وأربعين/ ع»[3].

تُكلِّم في روايته عن يزيد بن زريع :

فقـال مَسْلَمة بن قاسم الأندلسي : «ثقة حافظ، وقد تكلم فيه علي بن المديني وطعن في روايته عن يزيد بن زريع»[4].

قال الحافظ ابن حجر : «إنما طعن في روايته عن يزيد لأنه استصغره فيه»[5].

وعمرو بن علي وعلي بن المديني قرينان، وقد حدث بينهما ما يحدث بين الأقران، فتكلم كل منهما في الآخر[6].

قال أبو عبد الله الحاكم : «وكان عمرو بن علي أيضا يقول في علي بن المديني، وقد أجلَّ الله تعالى محلهما جميعا عن ذلك»[7].

«يعني أن كلام الأقـران غير معتـبر في حق بعضهم بعضا، إذا كان غير مفسر لا يقدح». قاله ابن حجر[8].

---

(١) المعرفة والتاريخ (١٤٠/٣).

(٢) قال يعقوب قبل ترجمة جلد: «محمد بن غنيم روى عنه معتمر، وهو ضعيف متروك الحديث. . .، ومطر بن ميمون يروى عنه عبيد الله بن موسى، وهو ضعيف. جلد الأودى. . .».

فهذا يوضح أن قوله: «روى عنه معتمر» و«يروى عنه عبيد الله» ونحو ذلك إنما هي جمل معترضة فقط.

(*) مصـادر ترجمته : (ص ٢٥٥).

(٣) ابن حجر : التقريب (٧٥/٢) و كَنِيز بفتح الكاف كما في المشتبه للذهبي (٥٤٥/٢) وتبصير المنتبه لابن حجر (١١١٨/٣)، وفي الخلاصة للخزرجي (٢٩٢/٢) بضم الكاف، وكذا في (١١٨/١) إلا أنه أشار إلى أن عبد الغني ـ يعني: الأزدي ـ ضبطه بفتح الكاف.

(٤) ابن حجر : التهذيب (٨٢/٨).

(٥) المصدر السابق، وهدى السارى (ص ٤٣١).

(٦) انظر : تاريخ بغداد (٤٧٢/١١، ٢٠٩/١٢).

(٧) ابن حجر : التهذيب (٨١/٨).

(٨) ابن حجر : التهذيب (٨١/٨).

وما نقله مسلمة بن قاسم عن علي بن المديني هو من هذا النوع الذي لا يقدح، لأنه غير مفسر.

وأما قول الحافظ ابن حجر: «إنما طعن في روايته عن يزيد لأنه استصغره فيه».

فالظاهر أن هذا استنتاج من الحافظ رحمه الله.

وقد كان عمرو بن علي وعلي بن المديني متقاربين في السن، حيث إن علي بن المديني ولد سنة إحدى وستين ومئة[1]، وولد عمرو بن علي بُعيد الستين ومئة كما قال الذهبي[2]. وقد سمع كل منهما يزيد بن زريع.

والعبرة في سماع الصبي بتمييزه، فمتى كان مميزا حين سمع من شيخه صح سماعه. كما هو مذهب جمهور المحدثين[3].

وقد توفي يزيد بن زريع[4] ولعمرو بن علي من العمر عشرون سنة تقريبا، ولعلي بن المديني إحدى وعشرون سنة، فكيف يَستصغِر ابنُ المديني عمرا وهو قرينه في السماع من يزيد بن زريع؟.

وقول الحافظ ابن حجر في: «مقدمة الفتح»: «لم يخرج البخاري عنه من روايته عن يزيد بن زريع شيئا»[5]. لا يضر عمرو بن علي، لأن البخاري قد أدرك عددا من كبار أصحاب يزيد بن زريع: قتيبة بن سعيد، ومحمد بن المنهال، ومسددا، وعبدالله بن مسلمة القعنبي[6]، فاستغنى بروايات هؤلاء وأمثالهم عن غيرهم من أصحاب يزيد بن زريع، وليس من شرط صاحبي الصحيحين التخريج عن كل عدل[7] فضلا عن استيعاب تخريج مرويات الثقة عن جميع شيوخه.

والخلاصة:

أن عمرو بن علي الفلاس ثقة حافظ إمام، وما نقله مسلمة بن قاسم عن علي بن المديني ـ إن صح عنه ـ هو من قبيل كلام الأقران بعضهم في بعض، وهو غير مفسر، فلا يعتبر كما تقدم عن الحافظ ابن حجر.

---

(١) الخطيب: التاريخ (١١/٤٥٩).

(٢) تذكرة الحفاظ: (٢/٤٨٧).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٤٣)، وشرح العراقي على الفيته (٢/٢٠-٢١).

(٤) توفي يزيد سنة اثنتين وثمانين ومئة، كما في طبقات ابن سعد (٧/٢٨٩).

(٥) (ص ٤٣١).

(٦) انظر: الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (٢/٥٧٤).

(٧) ابن التركماني: الجوهر النقي (٢/٧٨).

(٩) عمرو بن أبي عمرو(*)

«عمرو بن أبي عمرو ميسرة، مولى المُطّلِب، المدني، أبو عثمان، ثقة ربما وهم، من الخامسة مات بعد الخمسين/ ع»[١].

تُكلِّم في حديثه عن عكرمـــــة :

فقال ابن معين ـ فيما رواه ابن أبي مريم عنه ـ «عمرو بن أبي عمرو مولى المطّلب ثقة، يُنكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: (اقتلوا الفاعل والمفعول به)[٢].

وقال الإمام أحمد : «كل أحاديثه عن عكرمة مضطربة»[٣].

وقال البخاري : «هو صدوق، لكن روى عن عكرمة مناكير، ولم يذكر في شيء من ذلك أنه سمع من عكرمة»[٤].

وقال أيضا : «روى عن عكرمة في قصة البهيمة، فلا أدرى سمع أم لا»[٥].

وقال العجلي : «ثقة يُنكر عليه حديث البهيمة»[٦].

ويجاب عن الأقوال المتقدمة بما يلي :

أولا : قول الإمام أحمد : «كل أحاديثه عن عكرمة مضطربة» قد نسب الإمام أحمد هذا الاضطراب إلى عكرمة لا إلى عمرو كما نص على ذلك ابن رجب[٧]

ثانيا : قول الإمام البخاري في سماع عمرو من عكرمة : «لا أدرى سمع أم لا» هذا على مذهبه في اشتراط اللقي بين الراوى وشيخه ولو مرة واحدة، ولا يكتفى بالمعاصرة، لكنه هنا لم يجزم بعدم سماع عمرو من عكرمة.

وقال أبو حاتم الرازي : «روى عن أنس وسمع منه الكثير وعكرمة»[٨].

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٥٦).

(١) ابن حجر: التقريب (٢/ ٧٥) وذكره ابن رجب في شرح العلل (٢/٦٤٣).

(٢) ابن عدى : الكامل (٥/١٧٦٨) وسيأتي الكلام على الحديث المذكور.

(٣) ابن رجب : شرح العلل (٢/٦٤٤).

(٤) الترمذي : العلل الكبير (ق ٤٢ / ب).

(٥) المزى : تهذيب الكمال (٢/ق ١٠٤٥) والحديث يأتي تخريجه.

(٦) الثقات : (ص ٣٦٧ ترتيب الهيثمي).

(٧) شرح العلل : (٢/ ٦٤٤) وانظر أيضا (١/ ٣٢٥-٣٢٦).

(٨) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٦/ ٢٥٣).

ولم يذكر ابن أبي حاتم في المراسيل ولا العلائي في جامع التحصيل أن عمرا أرسل عن عكرمة.

وقال الشيخ أحمد شاكر - تعقيبا على قول البخاري المتقدم - : هذا تشكيك، وعمرو سمع من أنس، وهو أقدم موتا من عكرمة، والمعاصرة تكفي في صحة الرواية، وتحمل على السماع، إلا من المدلس»[1].

ولابد مع المعاصرة من إمكان اللقي وهو متحقق بين عكرمة وعمرو لأنهما مدنيان ذكرهما ابن سعد في تابعي أهل المدينة[2]، فلا ينكر سماع عمرو من عكرمة.

ثالثا : قول البخاري : «روى عن عكرمة مناكير» قد أنكر ابن معين والعجلي وغيرهما حديثين من أحاديثه عن عكرمة :

الأول : حديثه عن عكرمة، عن ابن عباس : أن النبي ﷺ قال: (اقتلوا الفاعل والمفعول به)[3].

وهذا الحديث لم ينفرد به عمرو بن أبي عمرو، بل تابعه عليه غيره عن عكرمة، ومن الذين تابعوه :

الأول : عباد بن منصور الناجي[4]، وهو صدوق، لكنه مدلس[5]، وقد عنعن.

وقد تقدم كلام ابن حبان في روايته عن عكرمة ورد الشيخ أحمد شاكر على ذلك[6].

الثاني : داود بن الحصين[7]. رواه عنه ثلاثة من تلاميذه :

---

(١) تعليقه على مسند الإمام أحمد : (٤/١٣٦).

(٢) ذكر ابن سعد عكرمة في الطبقة الثانية من تابعي أهل المدينة (٥/٢٨٧).

وذكر عمرو بن أبي عمرو في الطبقة الخامسة منهم (ص ٣٤١ من القسم المتمم لتابعي أهل المدينة...).

(٣) رواه الإمام أحمد (١/٣٠٠) وأبو داود (٤/٦٠٧ رقم ٤٤٦٢)، والترمذي (٤/٥٧ رقم ١٤٥٦) وابن ماجة (رقم ٢٥٦١) وغيرهم. انظر: إرواء الغليل (٨/١٧).

وقد أنكره النسائي (كما في التلخيص الحبير ٤/٥٤) وضعفه ابن حزم في كتاب الإيصال (كما في القطعة المختصرة منه التي أكمل بها أبو رافع ولد ابن حزم كتاب أبيه المحلى، وطبعت مع المحلى (١٣/٤٥٠).

(٤) ذكره أبو داود (٤/٦٠٨ تعليقا) ورواه الطبري في تهذيب الآثار (١/٥٥٠) مسند ابن عباس) والبيهقي (٨/٢٣٢) كلهم من طريق عباد عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا.

(٥) ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب الموصوفين بالتدليس (ص١٢٩).

(٦) انظر : (ص ١٥٥- ١٥٦).

(٧) تقدمت ترجمته (ص ١٥٤).

(أ) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي[1].
(ب) إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة[2].
(جـ) إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع[3].
والأول متروك والآخران ضعيفان كما تقدم[4].

الثالث : حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس[5]: لكنه ضعيف[6]، وفي إسناده، أيضا عبد العزيز بن يحيى المديني متروك. وكذبه إبراهيم بن المنذر[7].

وهذه المتابعات وإن كانت كلها ضعيفة إلا أنها إذا ضمت إلى الشواهد المروية عن أبي هريرة وعلي بن أبي طالب وجابر رضي الله عنهم[8]. دلت على أن للحديث أصلا عن النبي ﷺ.

لذلك فقد صحح هذا الحديث جماعة من العلماء منهم :

أبو جعفر الطبرى[9]، والحاكم[10]، ومحمد بن فرج ابن الطلاّع القرطبي[11]، والذهبي[12]، وأشار الصنعاني إلى أنه قوى[13]، وقال الشوكاني بعد ذكر بعض طرقه :

«إذا عرفت هذا تبين لك أنه لم يتفرد برواية الحديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة كما قال الترمذي، بل رواه عن عكرمة جماعة كما بينا، وقد قال البيهقي : رويناه عن عكرمة من أوجه. مع أن تفرد عمرو بن أبي عمرو لا يقدح في الحديث، فقد قدمنا أنه

---

(١) رواه عبد الرزاق في مصنفه (٧/٣٦٤)، والطبراني في الكبير (١١/٢٢٦ رقم ١١٥٦٩)، وابن عدى في الكامل (١/٢٢٣)، والبيهقي (٨/٣٣٢).
(٢) رواه الإمام أحمد (١/٣٠٠) والطبري في تهذيب الآثار (١/٥٥٦)، والطبراني في الكبير (١١/٢٢٦ رقم ١١٥٦٨) وابن حزم (١٣/٤٥٧)، والبيهقي (٨/٣٣٢).
(٣) رواه الطبري في تهذيب الآثار (١/٥٥٦) وانظر ما تقدم (ص ١٥٥ حاشية رقم ٧).
(٤) (ص ١٥٥).
(٥) رواه الطبراني في الكبير (١١/٢١٢ رقم ١١٥٢٧) من طريق عبد العزيز بن يحيى المديني، ثنا سليمان بن بلال، عن حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا.
(٦) ابن حجر : التقريب (١/١٧٦).
(٧) المصدر السابق : (١/٥١٣).
(٨) انظر تخريج أحاديثهم والكلام عليها في إرواء الغليل للألباني (٨/١٧ ـ ١٨).
(٩) تهذيب الآثار : (١/٥٥١).
(١٠) المستدرك : (٤/٣٥٥).
(١١) أقضية رسول الله ﷺ (ص ١٥٩).
(١٢) تلخيص المستدرك : (٤/٣٥٥).
(١٣) سبل السلام : (٤/١٢٨٥).

احتج به الشيخان ووثقه يحيى بن معين، وقال البخاري : عمرو صدوق، ولكنه روى عن عكرمة مناكير»[1].

والحديث صححه أيضا أحمد شاكر[2]، والألباني[3].

الثاني : حديثه عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا : (من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوها معه)[4].

وهذا الحديث والذي قبله حديث واحد، وقد ورد في بعض الروايات في سياق واحد، أورده كذلك المزى في تحفة الأشراف[5]. فتعقبه مغلطاى بأن أبا داود أخرج كلا منهما في باب وكان ينبغي للمزى أن ينبه على ذلك[6]. فرد عليه ابن حجر بأن غيره جمعهما لكونه حديثا واحدا. . . »[7].

وقد روى ابن أبي النجود عن أبي رَزين ـ مسعود بن مالك الأسدي ـ عن ابن عباس قال : «ليس على الذي يأتي البهيمة حد»[8].

قال أبو داود : «حديث عاصم يضعف حديث عمرو ابن أبي عمرو»[9].

وقال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس». ثم روى حديث عاصم السابق، ثم قال : «وهذا أصح من الأول»[10]. والحديث ضعفه ابن حزم أيضا[11].

---

(١) نيل الأوطار : (١٣٤/٧).

(٢) تعليقه على مسند الإمام أحمد (٢٥٨/٤).

(٣) إرواء الغليل : (١٦/٨-١٨)، وصحيح الجامع الصغير (رقم ٦٤٦٥).

(٤) رواه الإمام أحمد (٢٦٩/١)، وأبو داود (٦٠٩/٤ رقم ٤٤٦٤)، والترمذي (٥٦/٤ رقم ١٤٥٥) وغيرهم، انظر إرواء الغيل (١٣/٨).

(٥) (١٥٧/٥).

(٦) ابن حجر : النكت الظراف (١٥٧/٥).

(٧) المصدر السابق.

(٨) رواه أبو داود (٦١٠/٤ رقم ٤٤٦٥)، والترمذي : (٥٧/٤) وغيرهما وابن أبي النجود هو: عاصم بن بهدلة، قال فيه الحافظ ابن حجر في التقريب (٣٨٣/١) : «صدوق له أوهام، حجة في القراءة. . .».

(٩) السنن : (٦١٠/٤).

(١٠) الجامع : (٥٧/٤).

(١١) في الإيصال (كما في مختصره المطبوع مع المحلى ٤٥٧/١٣).

لكن عمرو بن أبي عمرو لم يتفرد به بل تابعه عليه عن عكرمة عباد بن منصور[1] وداود بن الحصين[2].

وقد صححه الطبري[3]، والحاكم[4]، ووافقه الذهبي[5]، وقال البيهقي - تعقيباً على قول أبي داود : «حديث عاصم يضعف حديث عمرو» - : «وقد رويناه من أوجه عن عكرمة، ولا أرى عمرو بن أبي عمرو يقصر عن عاصم ابن بهدلة في الحفظ، كيف، وقد تابعه على روايته جماعة، وعكرمة عند أكثر الأئمة من الثقات الأثبات»[6].

وقد تكلم على هذا الحديث أحمد شاكر[7] والألباني[8] وحكما بصحته.

والخلاصـــة :

أن عمرو بن أبي عمرو صدوق وحديثه صالح حسن كما قال الذهبي[9].

والأحاديث التي أنكرت عليه عن عكرمة قد تابعه غيره عليها، وقبلها كثير من أهل العلم كما تقدم، وقد أخرج له الشيخان في الأصول[10]، إلا أنهما تجنبا أحاديثه عن عكرمة[11]، لأن البخاري شك في سماعه من عكرمة كما تقدم، أما مسلم فقد تجنب الرواية عن عكرمة ولم يرو عنه إلا حديثا واحدا مقرونا بغيره[12].

---

(١) رواه الطبري في تهذيب الأثار (١/٥٥٠)، والحاكم (٤/٣٥٥) وابن حزم (١٣/٤٥٦)، والبيهقي (٨/٢٣٣) كلهم من طريق عباد عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعا.

ورواه الإمام أحمد (١/٣٠٠) من طريق عباد عن عكرمة عن ابن عباس موقوفا.

ورواه الطبرى في تهذيب الآثار (١/٥٥١) من طريق عباد عن الحكم عن ابن عباس موقوفا أيضا.

(٢) رواه عبد الرزاق (٧/٣٦٤) وابن أبي شيبة (١٠/٨) والإمام أحمد (١/٣٠٠) وابن ماجة (رقم ٢٥٦٤) وغيرهم.

(٣) تهذيب الآثار : (١/٥٥١).

(٤) المستدرك : (٤/٣٥٥).

(٥) تلخيص المستدرك : (٤/٣٥٥).

(٦) السنن الكبرى : (٨/٢٣٤).

(٧) في تعليقه على مسند الإمام أحمد : (٤/١٣٧-١٣٨).

(٨) إرواء الغليل : (٨/١٣ - ١٥) وصحيح الجامع الصغير (رقم ٥٨١٤).

(٩) الميزان : (٣/٢٨١ - ٢٨٢) وتمام عبارة الذهبي : «منحط عن الدرجة العليا من الصحيح» فتعقبه ابن حجر في التهذيب (٨/٨٤) فقال : «كذا قال وحق العبارة أن يحذف العليا».

(١٠) الذهبي : الميزان (٣/٢٨١).

(١١) ابن حجر : هدى السارى (ص ٤٣٢).

(١٢) المصدر السابق (ص ٤٢٥).



الفصل الثالث

في الذين لم يُخرِّج لهم في الصحيحين أو أحدهما. وفيه أربعة مباحث:

الأول: في ترجمة إبراهيم بن بشّار الرمادي.

الثاني: في ترجمة إسحاق بن إسماعيل الطالقاني.

الثالث: في ترجمة الربيع بن سليمان المرادي.

الرابع: في ترجمة عبد الرحمن بن مَغْرا الدوسي.

(١) إبراهيم بن بشار(*)

«إبراهيم بن بشّار الرمادى، أبو إسحاق البصري، حافظ له أوهام، من العاشرة، مات في حدود الثلاثين/ د ت»[١].

تُكلّم في حديثه عن سفيان بن عيينة :

فقال عباس الدوري : «سمعت يحيى يقول : رأيت الرمادى - يعني : إبراهيم بن بشّار، جَرْجَرائي - ينظر في كتاب، - وابن عيينة يقرأ - ولا يُغيّر شيئا، ليس معه ألواح ولا دواة»[٢].

وقال معاوية بن صالح : «سألت يحيى بن معين عن إبراهيم بن بشار الرمادى؟ فقال : ليس بشيء، لم يكن يكتب عند سفيان، وما رأيت في يده قلما قط، وكان يملى على الناس ما لم يقله سفيان»[٣].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : «سمعت أبي يقول : كأن سفيان الذي يروى عنه إبراهيم بن بشار ليس هو سفيان بن عيينة»[٤]. يعني : مما يُغرب عنه. قاله الذهبي[٥].

وقال عبد الله أيضا : «سمعت أبي ذكر إبراهيم بن بشار الرمادى، فقال: كان يحضر معنا عند سفيان بن عيينة، فكان يملي على الناس ما يسمعون من سفيان، وكان ربما أملى عليهم مالم يسمعوا. - يقول : كأنه يغير الألفاظ، فيكون زيادة في الحديث. أو كما قال أبي - فقلت له يوما : ألا تتقى الله ويحك ! تملي عليهم ما لم يسمعوا؟! ولم يَحْمَده أبي في ذلك، وذمه ذما شديدا»[٦].

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٥٦).

(١) ابن حجر : التقريب (١/ ٣٢).

(٢) تاريخ ابن معين : (٣/ ٨٦).

والجرجرائي نسبة إلى جَرْجَرايا : بالراء الساكنة بين الجيمين المفتوحتين، وراء أخرى بعدها، وهي بلدة قريبة من دجلة، بين بغداد وواسط. ذكره السمعاني في الأنساب (٣/ ٢٤٠). وياقوت في معجم البلدان (٢/ ١٢٣). وتقع على ضفة دجلة الشرقية، عند صدر نهر الشاعورة الحديث. كما في حاشية كتاب بلدان الخلافة الشرقية (ص ٥٦).

(٣) العقيلي : الضعفاء (١/ ٤٧).

(٤) المصدر السابق.

(٥) سير أعلام النبلاء : (١٠/ ٥١١).

(٦) العقيلي : الضعفاء (١/ ٤٧)، والجرح والتعديل (٢/ ٨٩).

وحاصل ما تقدم عن ابن معين والإمام أحمد يتلخص في أمرين :

الأول : أن إبراهيم كان يملي على الناس أحاديث ابن عيينة ، وربما أملى عليهم ألفاظا لم يسمعوها من سفيان في ذلك المجلس .

الثاني : أنه لم يكن يكتب في مجلس سفيان بن عيينة ، وكان ينظر في كتاب ـ وابن عيينة يقرأ ـ ولا يغير شيئا .

ويضاف إلى ذلك أمر آخر وهو : أنه كان ينام في مجلس سفيان(١) .

فأما الأمر الأول : فقد قال المعلمي اليماني في الإجابة عليه : «إن إبراهيم كان قد سمع من سفيان بن عيينة قديما ، وكان يحضر مجالسه ، فربما حدّث سفيان ببعض تلك الأحاديث ، فربما أبدل كلمة بأخرى أو نحو ذلك ، على ما هو معروف من عادة سفيان في الرواية بالمعنى وكان بعض الحاضرين لا يتمكنون من الحفظ ، أو الكتابة وقت السماع ، فإذا فرغ المجلس رغبوا إلى إبراهيم فيملي عليهم ذاك المجلس ، فربما أملى عليهم كما حفظ سابقا ، ويكون في ذلك ألفاظ مغايرة للألفاظ التي عبّر بها سفيان في ذاك المجلس . فذاك الذي أنكره عليه يحيى وأحمد»(٢) .

وتكون المغايرة في ما يمليه إبراهيم على وجهين :

الوجه الأول : أن يحدث سفيان بالحديث قديما فيحفظه إبراهيم ، ثم يحدث به سفيان مرة أخرى باختلاف في الألفاظ مع اتحاد المعنى ، فيمليه إبراهيم كما حفظ سابقا .

وكان ابن عيينة ممن يجيزون الرواية بالمعنى ، قال علي بن خَشْرَم : «كان ابن عيينة يحدثنا ، فإذا سئل عنه بعد ذلك حدثنا بغير لفظه الأول ، والمعنى واحد»(٣) .

وقد أجاز الرواية بالمعنى جمهور المحدثين(٤) .

الوجه الثاني : أن يروي ابن عيينة الحديث تاما ، فيحفظه إبراهيم ، ثم يرويه ابن عيينة بعد ذلك فينقص منه بعض الألفاظ فيمليه إبراهيم كما حفظه من ابن عيينة أولا .

وهذا الفعل تكرر من ابن عيينة ، لاسيما في شيخوخته .

---

(١) ابن حبان : الثقات (٨/٧٢) وسيأتي نص كلامه قريبا .

(٢) التنكيل : (١/٨٥) .

(٣) الخطيب : الكفاية (ص ٣١٦) .

(٤) انظر : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٣١-٣٣) ، والكفاية (ص ٣٠٨ ـ ٣١٧) .

قال رباح بن خالد الكوفي : «سألت ابن عيينة فقلت : ياأبا محمد، إن أبا معاوية يحدث عنك بشيء ليس تحفظه اليوم، وكذلك وكيع؟ فقال : صَدِّقهم، فإني كنت قبل اليوم أحفظ مني اليوم». قال محمد بن المثنى العنزى : «سمعت ابن عيينة يقول ذلك لرباح في سنة إحدى وتسعين ومئة»[١].

وقال يحيى بن سعيد القطان : «قلت لابن عيينة : كنت تكتب الحديث، وتحدث اليوم وتزيد في إسناده، أو تنقص منه؟ فقال : عليك بالسماع الأول فإني قد سئمت»؟[٢]

وإبراهيم بن بشار قال فيه أبو عوانة الاسفرائيني : «كان ثقة، من كبار أصحاب سفيان وممن سمع قديما منه»[٣].

وقال أبو عبد الله الحاكم : «ثقة، من الطبقة الأولى من أصحاب ابن عيينة، جالس ابن عيينة نيفا وأربعين سنة»[٤].

فعلى ذلك يكون إبراهيم بن بشار قد سمع من ابن عيينة قبل أن يولد يحيى بن معين والإمام أحمد[٥]، فلا يستغرب أن يسمع من ابن عيينة مالم يسمعه المتأخرون من أصحابه.

وأما الأمر الثاني : وهو أن إبراهيم لم يكن يكتب في مجلس سفيان. . . فيجاب عنه : بأن إبراهيم جالس ابن عيينة نيفا وأربعين سنة كما تقدم، فسمع أحاديثه فحفظها، وقد قال ابن معين : «كان الحميدي لا يكتب عند سفيان بن عيينة، وإبراهيم بن بشار أحفظهما»[٦].

فكان إبراهيم يحضر عند سفيان رجاء أن يسمع ما لم يسمعه من قبل، أو يتثبت في ما سمع، فيشرع سفيان في التحديث وإبراهيم ينظر في كتابه الذي سمعه من سفيان

---

(١) الذهبي : سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٥٩ - ٤٦٠).

(٢) ابن حجر : التهذيب (٤/ ١٢١).

وليس هذا من الاختلاط في شيء، وإنما هو أمر معتاد في كبر السن، قال الذهبي : «الحافظ قد يتغير إذا كبر، وتنقص حدة ذهنه، فليس هو في شيخوخته كهو في شبيبته، وما ثَمَّ أحد بمعصوم من السهو والنسيان، وما هذا التغير بضار أصلا، وإنما الذي يضر الاختلاط». قاله في السير (٦/ ٣٥-٣٦) في ترجمة هشام بن عروة. وانظر رد الذهبي على مَنْ قال باختلاط ابن عيينة في الميزان (٢/ ١٧١)، والسير (٨/ ٤٦٥-٤٦٦).

(٣) مسند أبي عوانة : كتاب الصلاة، بيان صفة وقت صلاة العشاء (١/ ٣٦٥).

(٤) الزيلعي : نصب الراية (١/ ٤٠٣) ولم أقف عليه في المستدرك للحاكم.

(٥) توفي ابن عيينة سنة ثمان وتسعين ومئة، كما تقدم في ترجمته (ص ٥٤)، فيكون إبراهيم قد سمع منه قبل سنة ثمان وخمسين ومئة، وابن معين ولد في آخر سنة ثمان وخمسين ومئة، كما في تاريخ بغداد (١٤/ ١٧٧)، وولد الإمام أحمد سنة أربع وستين ومئة، كما في المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ١٩٧).

(٦) ابن حبان : الثقات (٨/ ٧٣).

قبـل، ولـمّـا علم إبـراهيم عادة شيخه في الرواية بالمعنى لم يلتفت إلى اختلاف بعض الألفاظ، فلذلك لا يغير شيئا في سماعه القديم(١).

وربما شرع سفيان في التحديث من جزء قد سمعه إبراهيم مرارا، بل ربما عشرات المرات، فيرى إبراهيم أنه لا يحتاج إلى سماعه فينام.

قال ابن حبـان: «كـان متقنا ضابطا، صحب ابن عيينة سنين كثيرة، وسمع أحاديثه مرارا، ومن زعم أنه كان ينام في مجلس ابن عيينة فقد صدق، وليس هذا مما يجرح مثله في الحديث، وذاك أنه سمع حديث ابن عيينة مرارا، والقائل لهذا رآه ينام في المجلس حيث كان يجيء إلى سفيان ويحضر مجلسه للاستئناس لا للسماع، فنوم الإنسان عند سماع شيء قد سمعه مرارا ليس مما يقدح فيه. ولقد حدثنا أبو خليفة، ثنا إبراهيم بن بشار الرمادي، قال: ثنا سفيان بمكة وعبادان وبين السماعين أربعون سنة»(٢).

وقد أنكر العقيلي على إبراهيم ثلاثة أحاديث رواها عن ابن عيينة، منها:

حديثه عن ابن عيينة، عن بُريد بن عبد الله بن أبي بُرْدَة، عن أبي بُرْدَة، عن أبي موسى، أن النبي ﷺ قال: (كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته). قال العقيلي: «هذا ليس له أصل، ولم يتابعه عليه أحد عن ابن عيينة»(٣).

وهذا الإطلاق من العقيلي - رحمه الله - بأن الحديث ليس له أصل فيه نظر، فقد روى هذا الحـديث الـترمذي من طريق البخاري، عن إبراهيم بن بشار به. ثم قال البخـاري: «وروى غير واحـد عن سفيان، عن بُريد، عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلا، وهذا أصح»(٤).

---

(١) انظر: التنكيل للمعلمي (١/٨٦).

(٢) الثقات: (٨/٧٢ - ٧٣) وعنه السمعاني في الأنساب (٦/١٦٣)، ومنه صححت بعض التصحيفات التي وقعت في النص.

وأبو خليفة: الفضل بن الحباب، وصفه الذهبي في السير (١٤/٨) بقوله: «كان ثقة صدوقاً ماموناً...» وهذا النص الذي رواه عن إبراهيم يرد ما نقله الأجرى في سؤالاته (ص ٢٣٤) عن أبي داود قال: «ولد إبراهيم بن بشار الرمادى بعد موت سفيان الثورى». يعني بعد سنة إحدى وستين ومئة.

(٣) الضعفاء: (١/٤٩).

(٤) قال الترمـذي في جامعـه (٤/٢٠٨): «حديث أبي موسى غير محفوظ... حكاه إبراهيم بن بشار الرمادي عن سفيان بن عيينـة، عن بُرَيْد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ. أخبرني بذلك [محمد عن إبراهيم] ابن بشار...». وما بين المعقوفين سقط من المطبوعة واستدركته من تحفة الأشراف (٦/٤٤٦)، وتحفة الأحوذي (٣/٣٤).

والحديث صحيح من غير هذا الطريق، فقد رواه البخاري في صحيحه في عدة مواضع منها (١٣/١١١ رقم ٧١٣٨) ومسلم (رقم ١٨٢٩) كلاهما من حديث ابن عمر.

فالحديث له أصل عن ابن عيينة، لكنه مرسل، فوهم إبراهيم فوصله. ولذلك قال ابن عدى ـ بعد أن رواه من طريق البخاري عن إبراهيم ـ : «وهو وهم، وكان ابن عيينة يرويه مرسلا».

ثم قال ابن عدى : «وإبراهيم بن بشار هذا لا أعلم أُنكِر عليه إلا هذا الحديث الذي ذكره البخاري، وباقي حديثه عن ابن عيينة وأبي معاوية وغيرهما من الثقات مستقيم، وهو عندنا من أهل الصدق»[1].

والخلاصـــــة :

أن إبراهيم بن بشار ثقة كما قال أبو عوانة وابن حبان وابن عدى والحاكم، وهو ممن سمع من ابن عيينة قديما، ولازمه سنين عديدة، ولذلك يلجأ إليه بعض من كان يحضر مجلس ابن عيينة ليملي عليهم ما سمعوه من ابن عيينة، لكن إبراهيم لم يراع في إملائه لفظ سفيان في المجلس الذي حضروه، وإنما كان يملي عليهم ما حفظه من ابن عيينة قديما، فهذا الذي انكره عليه ابن معين والإمام أحمد، ولذلك قال ابن رجب : «وممن كان يستملي استملاء سيئا إبراهيم بن بشار الرمادى كان يملي على الناس ما يحدث به سفيان بن عيينة بزيادة وتغير، ولكن لا أعلم من كتب بإملائه»[2].

وهذا الفعل من إبراهيم ـ وإن كان مؤثرا في رواية من كتبوا بإملائه لأنه يترتب عليه روايتهم عن ابن عيينة ما لم يسمعوه منه مباشرة ـ إلا أنه لا يؤثر في قبول رواية إبراهيم عن ابن عيينة ما لم يخالفه من هو أوثق منه.

وأمـا قول الكـوثرى في «مقدمة نصب الراية» : «وكم اختلق إبراهيم بن بشار الـرمادى على لسان ابن عيينة من الروايات»[3]. ففيه تصريح بأن إبراهيم كان يضع الحديث، ولم أر أحدا سبق الكوثرى إلى هذا القول، ولعله أخذه مما تقدم عن ابن معين والإمـام أحمـد، كما هي عادته في تحميل نصوص أئمة الجرح والتعديل ما لا تحتمل، ولذلك قال المعلمي اليماني في «طليعة التنكيل» :

«ومن غرائبه تحريف نصوص أئمة الجرح والتعديل، تجيء عن أحدهم الكلمة

---

(١) الكامل : (١/ ٢٦٥)، وقد وقع في المطبوعة اخطاء تُخل بالمعنى صححتها من نسخة الكامل الخطية المحفوظة بالمكتبة الظاهرية (ق ١٢).

(٢) شرح علل الترمذي : (٢/ ٧٠٥ ـ ٧٠٦).

(٣) (ص ٥٨).

فيها غض من الراوى بما لا يضره أو بما فيه تليين خفيف لا يعد جرحا، فيحتاج الكوثرى إلى الطعن فيمن قيلت فيه، فيحكيها بلفظ آخر يفيد الجرح . . . »[1].

وما قاله في إبراهيم هو من هذا النوع الذي أشار إليه المعلمي رحمه الله. وقوله هذا مردود لا يلتفت إليه.

(٢) إسحاق بن إسماعيل(*)

«إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، أبو يعقوب، نزيل بغداد، يعرف باليتيم، ثقة، تُكلِّم في سماعه من جرير وحده، من العاشرة، مات سنة ثلاثين أو قبلها/ د»[2].

تكلم علي بن المديني في سماعه من جرير بن عبد الحميد الضبي :

فقال عبد الله بن علي بن المديني : «سمعت أبي يقول : كان إسحاق بن إسماعيل معنا عند جرير، وكانوا ربما قالوا - يعني البغداديين - جئنا بتراب[3] - وجرير يقرأ - فيقوم. وضعفه»[4].

وقال أيضا : «سمعت أبي وسئل عن إسحاق بن إسماعيل صاحب جرير فقال : كان غلاما. وذهب إلى أنه لم يضبط»[5].

وكلام ابن المديني - فيما يبدو لي - يتضمن أمرين :

---

(١) (ص٤٨ من النسخة المطبوعة في أول كتابه التنكيل).

(*) مصادر ترجمته : (ص٢٥٦).

(٢) ابن حجر : التقريب (٥٦/١)، وفيه : «سنة ثلاث» والصواب ما أثبته، كما في النسخة الخطية من التقريب (ق ١٧).

والطالقاني : بفتح المهملة وتشديدها وسكون اللام، بعدها قاف مفتوحة، وفي آخرها نون، نسبة إلى طالقان. قاله السمعاني في الأنساب (٩/٨)، وهكذا ضُبط في اللباب (٢٦٩/٢)، والقاموس المحيط (١٥١/٣)، وتاج العروس (٤٢٧/٦)، وضبطه ياقوت في معجم البلدان (٦/٤) بفتح اللام.

وهي بلدة بين بلخ ومرو الرَوذ، تبعد (٤٥) ميلا شرق مرو الرّود، المعروف عند الفرس باسم «بالامرغاب» انظر: كتاب «بلدان الخلافة الشرقية» (ص ٤٦٦).

(٣) كانوا يستعملون التراب لتجفيف الأوراق بعد الكتابة عليها مباشرة، حتى لا تنطمس الكتابة بسبب طراوة الحبر.

انظر : «كتاب الكتاب» لابن درستويه (ص ١٥٦)، و«الجامع» للخطيب البغدادي (٢٧٨/١)، و«أدب الاملاء والاستملاء» للسمعاني (ص ١٧٣). وقد وردت أحاديث في تتريب الكتاب كلها ضعيفة، كما قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٤٣).

(٤) الخطيب : التاريخ (٣٣٥/٦).

(٥) المصدر السابق.

الأول : أن إسحاق لم يضبط أحاديث جرير بن عبد الحميد، لأنه كان صغيرا حينما سمع منه.

الثاني : أنه كان يقوم من مجلس جرير - وجرير يقرأ - ليحضر لهم ترابا، فيفوت عليه سماع بعض الأحاديث.

فأمــا الأمــر الأول :

فقد أجاب عنه الإمام أحمد، فيما رواه أبوبكر المروذى قال : «سمعت أبا عبد الله يُسأل عن إسحاق بن إسماعيل، فقال : لا أعلم إلا خيرا. قلت : إنهم يذكرون أنه كان صغيرا. قال: قد يكون صغير يضبط»[1].

وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد : «سئل يحيى بن معين - وأنا أسمع - عن إسحاق بن إسماعيل، فقال : كان عندي لا بأس به صدوق، ولكنه يُبْلَى من الناس، ولقد كلمني أن أكلم أمه تأذن له في الخروج إلى جرير، فكلمتها، فأجابتني، فخرج معي اثنا عشر رجلا مشاة، ولم يكن له تلك الأيام شيء.

قلت ليحيى : فما بُلِيَ به من الناس؟ قال : يكذبونه وهو صدوق[2].

قلت : كان يتهم تلك الأيام بالكذب أو الآن بعد ما حدّث؟. قال : لا، الآن بعد ما حدّث. ثم قال يحيى : ما كان به بأس»[3].

وهذا النص يدل على أمور منها :

(١) بلوغ إسحاق بن إسماعيل مرحلة الفهم والضبط، يدل على ذلك؛ طلبه من ابن معين أن يكلم أمه في أن تأذن له في الخروج إلى جرير للسماع منه، وهذا لا يتأتى من طفل صغير لا يضبط.

(٢) شفاعة ابن معين له عند أمه في الإذن له بالخروج تدل على استعداده للتحمل والضبط، ولو كان صغيرا لا يضبط لما فعل ذلك ابن معين. بل تدل على أن إسحاق كان في سن لا يقلّ عن خمس عشرة سنة؛ لأن ابن معين يرى أن حدّ الغلام في كتابة الحديث

---

(١) الخطيب : التاريخ (٦/ ٣٣٥)، و«الكفاية» (ص ١١٤)، و«كان» - هنا - تامة، و«صغير» فاعل.

(٢) قال ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١١٣) في ترجمة إسحاق : «من ثقات أهل العراق ومتقنيهم، حسده بعض الناس، فحلف أن لا يحدث حتى يموت، وذاك في أول سنة خمس وعشرين ومئتين، ومات في آخرها مستقيم الحديث جدا».

والصحيح في سنة وفاته ما ذكره ابن حجر فيما تقدم، ويؤيده ما ذكره أبو القاسم البغوي في «وفيات شيوخه الذين أدركهم» (ق/ ١٧٠ /أ) حيث قال: «مات ببغداد في شهر رمضان سنة ثلاثين، وكتبت عنه سنة خمس وعشرين، وقطع قبل أن يموت بخمس سنين».

(٣) سؤالات ابن الجنيد : (ق ٦٧ / ب).

وسماعه هو : خمس عشرة سنة[١]. ومن المستبعد أن يشفع ابن معين لغلام ويكلفه عناء السفر من بغداد إلى الرى[٢] وهو لم يبلغ السن الذي يؤهله لسماع الحديث وكتابته في نظره.

(٣) ثناء ابن معين عليه وتوثيقه ـ وهو الخبير به، المطّلع على أحواله منذ بدئه في طلب الحديث، واصطحابه له في السفر، مع علم ابن معين بما يقال فيه، ويثار حوله، فهـذا التوثيق من ابن معين ـ أولى بالاعتماد عليه، والأخذ به، خاصة إذا كان مسوقا للدفاع عنه[٣].

وأمـا الأمـر الثاني :

وهـو كون إسحاق يقوم من مجلس جرير ـ وجرير يقرأ ـ فليس بقادح في ضبط إسحاق، وغايته : أن يكون إسحاق قد فاته سماع بعض أحاديث جرير، وهذا ليس عيبا قادحا؛ لأنه لم يقم من المجلس تلاعبا، وإنما قام للضرورة، وهي إحضار التراب تلبية لطلب رفقائه في الرحلة.

وهـذا يدل على أدب إسحـاق وبـّره برفقتـه؛ لأنـه آثـر تقديم مصلحتهم على مصلحته، بالرغم من رغبته الشديدة في السماع من جرير، الذي تحمل المشاق من أجله.

والذين أمروه باحضار التراب ـ وفيهم ابن معين ـ يعلمون أن هذا لا يؤثر في سماعه كثيرا، إذ مصلحة المحافظة على الأحاديث الكثيرة ـ التي كتبوها عن جرير ـ من الطمس مقدم على المفسدة التي تحصل بعدم سماع إسحاق لعدد قليل من الأحاديث بسبب ذهابه لاحضار التراب.

---

(١) الخطيب : الكفاية (ص ١١٣).

وروى الخطيب أيضا عن عبد الله بن أحمد قال: «بلغني عن رجل أنه قال: لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة...». وهذا الرجل الذي عناه عبد الله هو ابن معين، كما قال السخاوي في «فتح المغيث» (ص ٣٨٩).

(٢) تقع «الرى» في الجنوب الشرقي من العاصمة الايرانية «طهران» وتبعد عنها بضعة أميال، وقد اجتاز ياقوت الحموى بمـدينة «الرى» سنة ٦١٧هـ وهي خاوية على عروشها. انظر: معجم البلدان لياقوت (١١٧/٣)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص ٢٥٢ والخارطة رقم ٥).

(٣) وقـد وردت عدة روايات أخـرى عن ابن معـين في توثيق إسحـاق؛ فقـال الـدارمي في «تـاريخه عن ابن معين» (رقم ١٨٠): «وسألته عن إسحاق بن إسماعيل؟ قال: أرجو أن يكون صدوقا».

وقال يعقوب بن شيبة : «كان يحيى بن معين يوثق إسحاق بن إسماعيل جدا». وقال ابن معين أيضـا ـ في رواية عبد الخالق بن منصور ـ : «صدوق». روى ذلك الخطيب في «تاريخه» (٣٣٦/٦).

ولم يثبت أن إسحاق حدّث عن جرير بحديث لم يسمعه منه، وإلا لَعُدَّ مدلسا، ولم يثبت عليه شيء من ذلك[1].

والظاهر أن ابن المديني رأى إسحاق بن إسماعيل فاستصغره وظن أنه لا يضبط، وترجح لديه هذا الظن لمّا رآه يقوم من مجلس جرير، فضعفه.

وابن المديني بصرى، وإسحاق بغدادي، ويبعد أن يكون ابن المديني على معرفة به قبل التقائهما عند جرير، فأجرى حكمه على إسحاق على ما شاهده منه في ذلك اللقاء.

وخالفه يحيى بن معين والإمام أحمد حيث وثقا إسحاق، فقولهما أولى بالقبول، لأن بلدى الرجل أعرف به من غيره.

(٣) الربيع بن سليمان(*)

«الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادى، أبو محمد المصرى، المؤذّن، صاحب الشافعي، ثقة من الحادية عشرة، مات سنة سبعين، وله ست وتسعون سنة/ ٤»[2].

تُكلِّم في سماعه من الإمام الشافعي :

فقال أبو يزيد يوسف بن يزيد القراطيسي[3]: «سماع الربيع بن سليمان من الشافعي ليس بالثبت، وإنما أخذ أكثر الكتب من آل البويطي بعد موت البويطي»[4].

وهذا الكلام يتضمن أمرين :

الأول : أن سماع الربيع من الشافعي ليس بالثبت.

الثاني : أن الربيع أخذ أكثر الكتب من آل البويطي بعد موت البويطي.

---

(١) لم يذكره العلائي في اسماء المدلسين الذين أوردهم في «جامع التحصيل»، ولا سبط ابن العجمي في «التبيين لاسماء المدلسين» ولابن حجر في «تعريف أهل التقديس» ولا السيوطي في «اسماء المدلسين» ولم يذكره أيضا صاحب «الجوهر النفيس فيمن رمي بالتدليس» وهذا الكتاب الأخير منه نسخة خطية مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية، والأصل محفوظ في المكتبة الملكية بالرباط، ولم يذكر اسم مؤلفه.

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٥٧).

(٢) ابن حجر : التقريب (١/ ٢٤٥)، ووقع في المطبوع : «س ق». وكذا في تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤٥)، والصواب : روى له الأربعة كما في تهذيب الكمال (١/ق ٤٠٤)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٨٨). ونسخة التقريب الخطية (ص ٧٨).

(٣) الأموى مولاهم، المصرى، ثقة، توفي سنة ٢٨٩هـ. قاله ابن حجر في التقريب (٢/ ٣٨٣).

(٤) ابن حجر : التهذيب (٣/ ٣٤٦).

فأما الأمر الأول : فلا يُقبل من أبي يزيد، ويدل على ذلك مايلي :

(١) كان الربيع بن سليمان ملازما للشافعي أثناء وجوده بمصر، وقد أوقف نفسه لخدمته، فكان الشافعي يقول :

«ما خدمني أحد مثل ما خدمني الربيع بن سليمان»[١].

فهذه الملازمة مكنت الربيع من سماع كتب الشافعي وإتقانها.

(٢) كان الشافعي يُعني بالربيع عناية خاصة ويحبه ويقربه[٢]، ويحرص على تعليمه، فكان يقول له : «لو أستطيع أن أطعمك العلم أطعمتك»[٣].

«وكان الربيع على حوائج الشافعي، فربما غاب في حاجة فيُعلِّم له، فإذا رجع قرأ الربيع عليه ما فاته»[٤].

وقد أثنى الشافعي على الربيع فقال: «الربيع راويتي»[٥]. وقال أيضا: «الربيع أحفظ أصحابي»[٦].

(٣) اعتراف كبار أصحاب الشافعي بمكانة الربيع وإتقان روايته عن الشافعي، فهذا أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي يقول: «الربيع في الشافعي أثبت مني»[٧].

وهذا إسماعيل بن يحيى المُزني ـ على جلالة قدره ـ استعان على مافاته عن الشافعي بكتاب الربيع[٨].

(٤) رحلات الناس من أقطار الأرض إلى الربيع ليأخذوا عنه علم الشافعي ويرووا عنه كتبه[٩]، وكان منهم : أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وغيرهما من كبار الحفاظ[١٠]. وقد أخذ عنه أبو زرعة كتب الشافعي في حياة البويطي[١١].

---

(١) ابن أبي حاتم : مناقب الشافعي (ص٢٧٤).
(٢) البيهقي : مناقب الشافعي (٢/ ٢٦٠).
(٣) المصدر السابق : وجامع بيان العلم لابن عبد البر (١/ ١٤٢).
(٤) ابن أبي حاتم : مناقب الشافعي (٧١).
(٥) الشيرازي : طبقات الفقهاء (ص٩٨).
(٦) الأسنوي : طبقات الشافعية (١/ ٣٩).
(٧) البيهقي : مناقب الشافعي (٢/ ٣٥٩).
(٨) ابن حجر: التهذيب (٣/ ٣٤٦).
(٩) البيهقي : مناقب الشافعي (٢/ ٣٥٩).
(١٠) المزى : التهذيب (١/ق ٤٠٥).
(١١) ابن أبي حاتم : مناقب الشافعي (ص ٧٥)، وتقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل (ص ٣٤٠، ٣٤٥).

وذكر أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي : أن عدد من أخذ عن الربيع كتب الشافعي ورحل إليه فيها من الآفاق بلغ مئتي رجل[1].

فهذا الإقبال على الربيع ـ في حياة أقرانه من كبار أصحاب الشافعي ـ يدل على تقدمه وإتقانه لكتب الشافعي.

(٥) ردّ أبو الحسين محمد بن عبد الله الرازي على أبي يزيد القراطيسي فقال : «وهذا لا يقبل من أبي يزيد، بل البويطي كان يقول : الربيع أثبت في الشافعي مني. وقد سمع أبو زرعة الرازي كتب الشافعي كلها من الربيع قبل موت البويطي بأربع سنين»[2].

وأما الأمر الثاني وهو : قول أبي يزيد : «إنما أخذ أكثر الكتب من آل البويطي بعد موت البويطي» فليس بصحيح لأن الربيع قد جلس لقراءة كتب الشافعي على الناس قبل موت البويطي بأكثر من عشرين سنة[3]، وقد تقدم أن أبا زرعة الرازي أخذ كتب الشافعي عن الربيع في حياة البويطي.

قال البيهقي : «والربيع هو الراوى للكتب الجديدة[4] على الصدق والإتقان، وربما فاتته صفحات من كتاب، فيقول فيها : قال الشافعي. أو يرويها عن البويطي عن الشافعي»[5].

وهذا يدل على أمانة الربيع وورعه وإتقانه.

وقد سرد البيهقي اسماء كتب الشافعي فبلغت واحدا وخمسين ومئة كتاب، منها : ثمانية وعشرون ومئة اشتمل عليها كتاب «الأم». وذكر البيهقي أن الربيع بن سليمان رواها عن الشافعي، غير أنه لم يسمع منه عدة كتب منها : كتاب الوصايا الكبير، وكتاب علي وعبد الله رضي الله عنهما، وكتاب إحياء الموات، وكتاب الطعام والشراب، وكتاب ذبائح بني إسرائيل، وكتاب غسل الميت، فيقول فيها : «قال الشافعي رحمه الله»[6].

---

(١) ابن عبد البر : الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة (ص ١١٥).

(٢) ابن حجر : التهذيب (٣٤٦/٣)، وكان سماع أبي زرعة من الربيع سنة ثمان وعشرين ومئتين. كما في مناقب الشافعي لابن أبي حاتم (ص ٧٥).

(٣) انظر : مناقب الشافعي للبيهقي (٣٥٩/٢).

(٤) هي التي صنفها الإمام الشافعي بمصر. انظر : مناقب الشافعي للبيهقي (٢٣٧/١، ٢٤٠).

(٥) المصدر السابق : (٣٥٩/٢).

(٦) انظر : المصدر السابق (٢٤٦/١ ـ ٢٥٤).

وهذه الكتب التي لم يسمعها الربيع من الإمام الشافعي تمثل نسبة ضئيلة بالمقارنة مع الكتب التي سمعها منه.

وخلاصة القــول :

أن الربيع بن سليمان ثقة، وعليه اعتمد الناس في رواية أكثر الكتب التي صنفها الإمام الشافعي، حتى وُصِفَ بناقل علم الشافعي[1]. فلا يلتفت إلى قول القراطيسي فيه، لأنه مخالف لأقوال الأئمة في توثيق الربيع في الشافعي.

وأبعـد من هذا القـول الـذي قاله القراطيسي ما ذكره أبو طالب محمد بن علي الحارثي المكي في كتابه «قوت القلوب في معاملة المحبوب» حيث ذكر أن البويطي هو الذي صنف كتاب «الأم» فقال : «وصنف كتاب الأم الذي يُنسب الآن إلى الربيع بن سليمان ويُعرف به، وإنما هو جمع البويطي، لم يذكر نفسه فيه، وأخرجه إلى الربيع فزاد فيه وأظهره، وسُمع منه»[2].

وقد نقل هذا القول أبو حامد الغزالي في «إحياء علوم الدين»[3]. ثم جاء الدكتور زكي مبـارك فتلقّف هذا القـول وأصدر كتابا بعنوان : «إصلاح أشنع خطأ في تاريخ التشريع الإسلامي : كتاب «الأم» لم يؤلفه الشافعي، وإنما ألفه البويطي وتصرف فيه الربيع بن سليمان[4].

وقد تلقى العلماء كتابه هذا بالنقد والتزييف، منهم : الشيخ أحمد شاكر[5]، وأحمد صقر[6]، والدكتور فؤاد سزكين[7] وغيرهم.

---

(١) الذهبي : تذكرة الحفاظ (٢/٥٨٦).
(٢) (٤/١٣٥).
(٣) (٢/١٨٥).
(٤) صدر في القاهرة سنة ١٩٣٤م، كما في تاريخ التراث العربي لسزكين (١/٣/١٨٤)، ولم يتيسر لي الاطلاع عليه.
(٥) مقدمته لرسالة الشافعي : (٩ - ١٠).
(٦) مقدمته لمناقب الشافعي للبيهقي : (١/٣١ - ٤٢).
(٧) تاريخ التراث العربي : (١/٣/١٨٤).

(٤) عبد الرحمن بن مغـــرا(*)

«عبد الرحمن بن مَغْرا - بفتح الميم وسكون المعجمة ثم راء، مقصورا - الدوسي، أبو زهير الكوفي نزيل الري، صدوق، تُكلّم في حديثه عن الأعمش، من كبار التاسعة، مات سنة بضع وتسعين، / بخ ٤)[١].

قال ابن عدى : «ثنا ابن أبي عصمة ومحمد بن خلف، قالا : ثنا محمد بن يونس، سمعت علي بن عبد الله يقول: عبد الرحمن بن مَغْرا أبو زهير ليس بشيء، كان يروى عن الأعمش ستمئة حديث، تركناه، لم يكن بذاك».

قال ابن عدى : «وهذا الذي قاله علي بن المديني هو كما قال، إنما أُنكِرت على أبي زهير هذا أحاديث يرويها عن الأعمش، لا يتابعه الثقات عليها، وله عن غير الأعمش غرائب، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم»[٢].

وقد وثق أبا زهير عدد من الأئمة؛ فقال ابن معين : «لم يكن به بأس، مات قبل أن ندخل نحن الرى، فلم نكتب عنه شيئا»[٣].

وقال أبو زرعة الرازي : «صدوق»[٤]. ووثقه أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر[٥]، وأبو يعلى الخليلي، وغيرهما[٦].

وما ذكره ابن عدى فيه نظر من وجوه :

(١) قول علي بن المديني من رواية محمد بن يونس الكُديمي عنه، والكديمي أطلق عليه أبو داود الكذب[٧]، ورماه ابن حبان بوضع الحديث[٨]، وقال ابن عدى: «اتهم بوضع الحديث وبسرقته . . . وترك عامة مشايخنا الرواية عنه»[٩].

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٥٧).

(١) ابن حجر : التقريب (١/ ٤٩٩)، ووقع في المطبوع : أبو «نصير» و«بخ ع» وهو تصحيف، والصواب ما أثبته، كما في النسخة الخطية من التقريب (ق ١٧٠).

(٢) الكامل : (٤/ ١٥٩٩).

(٣) ابن محرز : معرفة الرجال (ق/٨/أ) وقد تقدم في ترجمة إسحاق بن إسماعيل الطالقاني (ص ١٨٥-١٨٦) ذكر رحلة ابن معين إلى الري، وكانت في حياة جرير بن عبد الحميد المتوفى سنة ثمان وثمانين ومئة. والظاهر أن هذه الرحلة التي أشار إليها ابن معين هنا، رحلة أخرى متأخرة عن الأولى.

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٥/ ٢٩١).

(٥) المصدر السابق، وتهذيب الكمال للمزى (٢/ق ٨١٨).

(٦) ابن حجر : التهذيب (٦/ ٢٧٤ - ٢٧٥).

(٧) المصدر السابق (٩/ ٥٤١).

(٨) المجروحين (٢/ ٣١٣).

(٩) الكامل : (٦/ ٢٢٩٤).

فمن كان بهذه الصفة لا يقبل منه ما ينقله في تجريح الرواة. وقد ردّ ابن عدى كلام علي بن المديني في خليفة بن خياط، لأنه من رواية الكديمي هذا، فقال: «إنما يَروي عن علي بن المديني الكديمي، والكديمي لاشيء»(١).

(٢) قول ابن المـديني ـ إن صح عنه ـ يدل على تضعيف عبد الرحمن بن مغرا تضعيفا مطلقا، ولم يخص ضعفه بروايته عن الأعمش. وتضعيفه معارض بتوثيق غيره له، كما تقدم.

(٣) كلام ابن عدى في عبد الرحمن بن مَغْرا مبني على ما نقله عن علي بن المديني، وقد تقدم بيان عدم صحته عنه.

ومن منهج ابن عدى في كامله أنه يذكر بعض الأحاديث التي أُنكِرت على الراوى الذي يترجم له، وقد نص على ذلك في مقدمة الكتاب(٢). لكنه في هذه الترجمة خالف منهجه، فلم يذكر شيئا من الأحاديث التي أنكرت على عبد الرحمن.

ومما وقفت عليه من أحاديث أبي زهير عن الأعمش:

ما ذكره ابن أبي حاتم قال: «سألت أبي عن حديث رواه عبد الرحمن بن مغرا، عن الأعمش، عن أنس قال: سافرنا مع رسول الله ﷺ فمنا الصائم ومنا المفطر، وكان من صام منا في أنفسنا أفضل، وكان المفطرون هم الذين يعملون ويعينون، ويستقون، فقال رسول الله ﷺ: (ذهب المفطرون بالأجر). قال أبي هذا حديث منكر»(٣).

وليست العهـدة في هذا الحديث على عبد الرحمن، لأن الأعمش لم يسمع من أنس، قال ابن المديني: «الأعمش لم يسمع من أنس بن مالك، إنما رآه رؤية بمكة يصلى خلف المقـام. فأما طرق الأعمش عن أنس فإنما يروبها عن يزيد الرقاشي عن أنس»(٤). ويزيد بن أبان الرقاشي ضعيف(٥).

وخلاصة القـــول:

في عبد الرحمن بن مَغْرا: أنه صدوق، كما قال ابن حجر، ولم يثبت تضعيفه في روايته عن الأعمش.

---

(١) المصدر السابق: (٣/٩٣٥).

(٢) الكامل: (١/١٥).

(٣) العلل: (١/٢٥٦)، والحديث رواه البخاري (٦/٨٤ رقم ٢٨٩٠)، ومسلم (رقم ١١١٩) من طريق عاصم بن سليمان الأحول، عن مورِّق العجلي، عن أنس.

(٤) ابن أبي حاتم: المراسيل (ص ٨٢).

(٥) ابن حجر: التقريب (٢/٣٦١).



الباب الثاني

الثقَاتُ الذِينَ ضُعِّفوا في بَعْضِ شيُوخِهِم بمَا يَقْدَحُ في رِوَايتِهِم عَمَّن ضُعِّفوا فيهِمْ

وفيهم ثلاثة فصول :

الأول : من خُرج لهم في الصحيحين أو أحدهما عمن ضُعفوا فيهم .

الثاني : من خُرج لهم في الصحيحين أو أحدهما عن غير من ضعفوا فيهم .

الثالث : من لم يخرج لهم في الصحيحين أو أحدهما .





الفصل الأول

الثقات الذين خرج لهم في الصحيحين أو أحدهما عمن ضعفوا فيهم .

وفيه ثلاثة مباحث :

الأول : في ترجمة إسحاق بن راشد الجزري .

الثاني : في ترجمة جرير بن حازم البصري .

الثالث : في ترجمة سليمان بن كثير العبدي .



(١) إسحاق بن راشد(*)

«إسحاق بن راشد الجزرى، أبو سليمان، ثقة، في حديثه عن الزهرى بعض الوهم، من السابعة، مات في خلافة أبي جعفر/ خ ٤»(١).

تكلم يحيى بن معين ومحمد بن يحيى الذهلي والنسائي في حديثه عن الزهري :

وقبل الخوض في الكلام في حديثه عن الزهري لابد من معرفة صحة سماعه من الزهري؛ فقد سأل أبو عبد الله الحاكمُ الدارقطني عن إسحاق بن راشد، فقال : «تكلموا في سماعه من الزهرى، وقالوا : إنه وجده في كتاب، والقول عندي قول مسلم بن الحجاج فيه»(٢).

وقال أبو عبد الله الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث» : «الجنس السادس من التدليس : قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم(٣)، إنما قالوا : قال فلان. فحُمِلَ ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل.

أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب(٤) بهمذان، قال : حدثنا إبراهيم بن نصر(٥)، قال : ثنا أبو الوليد الطيالسي قال : حدثني صاحب لي من أهل الري يقال له : أشرس، قال : قدم علينا محمد بن إسحاق، فكان يحدثنا عن إسحاق بن راشد، فقدم علينا إسحاق بن راشد، فجعل يقول : ثنا الزهرى، وحدثنا الزهرى. قال فقلت له : أين لقيت ابن شهاب؟ قال : لم ألقه، مررت ببيت المقدس فوجدت كتابا له ثَمَّ»(٦).

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٥٧).

(١) ابن حجر : التقريب (١/ ٥٧)، وذكره ابن رجب (٢/ ٦٦٤)، والجزرى : نسبة إلى الجزيرة الواقعة بين نهرى دجلة والفرات، في العراق، وهي منطقة واسعة، تقع فيها عدة مدن مشهورة، منها : الموصل، ونينوى، والرقة، وحران، وغيرها.

انظر : معجم البلدان (٢/ ١٣٤)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص ١١٤)، وقد ورد في نسب إسحاق أنه حراني، وقيل رقي، كما في تهذيب الكمال (٢/ ٤١٩)، وحران والرقة من مدن الجزيرة كما تقدم.

وأبو جعفر المنصور بويع بالخلافة سنة (١٣٦هـ)، وتوفي سنة (١٥٨هـ) كما في تاريخ خليفة بن خياط (ص ٤٢٩).

(٢) سؤالات الحاكم : (رقم ٢٧٩)، ولم أقف على قول الإمام مسلم الذي أشار إليه الدارقطني.

(٣) نوزع الحاكم في عد هذا الجنس من التدليس، انظر التمهيد لابن عبد البر (١/ ١٥-١٦) وجامع التحصيل للعلائي (ص ١١٠، ١١٣).

(٤) قال الديلمي : «كان صدوقا قدوة». وقال صالح بن أحمد الهمذاني : «سماع القدماء منه أصح، ذهب عامة كتبه في المحنة وكف بصره». ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٧٧).

(٥) أبو إسحاق الكندى، وثقه أبو العباس بن عقدة. كما في تاريخ بغداد (٦/ ١٩٦).

(٦) معرفة علوم الحديث : (ص ١٠٩ ـ ١١٠)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه (٢/ ٢/ ٣٧٨/أ).

وقد تبع القاضي عياض أبا عبد الله الحاكم فأورد هذه القصة مثالا للتدليس بإطلاق «أخبرنا» في الوجادة[1].

ولهذه القصة طريق أخرى رواها ابن عساكر من طريق أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، نا عبد الله بن محمد بن مسلم، نا أيوب بن إسحاق بن سافرى، نا على ـ يعني ابن المديني ـ نا أبو داود الطيالسي، حدثني صاحب لنا، يقال له أشرس من أهل الرى ثقة. . .»[2] فذكر القصة.

وقد اعتمد ابن حجر على هذه القصة فذكر إسحاق في المدلسين فقال: «إسحاق بن راشد الجزرى، كان يطلق «حدثنا» في الوجادة، فإنه حدث عن الزهري، فقيل له: أين لقيته؟ قال مررت ببيت المقدس، فوجدت كتابا له. حكى ذلك الحاكم في علوم الحديث عن الإسماعيلي»[3].

وتبعهم السخاوى فقال في «فتح المغيث»: «ووَصَفَ غيرُ واحد بالتدليس مَنْ روى عمن رآه ولم يجالسه بالصيغة الموهمة، بل وُصِفَ به من صرح بالإخبار في الإجازة كأبي نعيم، أو بالتحديث في الوجادة كإسحاق بن راشد الجزرى»[4].

فهذه الأقوال تدل على أن إسحاق لم يسمع من الزهري. إلا أنني لم أجد لهذه الأقوال مستندا إلا ما حكاه أبو الوليد وأبو داود الطيالسيان في القصة المتقدمة.

وهذه القصة مدارها على رجل من أهل الرى يقال له: أشرس، وهو غير معروف بين أهل العلم، يدل على ذلك وصف كل من أبي الوليد وأبي داود له، ومن الجدير بالذكر: أن أبا الوليد وأبا داود الطيالسيين كانا رفيقين في الرحلة إلى الرى[5]، فاشتركا في سماع هذه القصة من أشرس.

وقد بحثت في كتب الرجال ـ التي أطلعت عليها ـ فلم أجد ممن يقال له أشرس مَنْ يصلح أن يكون صاحب هذه القصة.

ولا يكفي توثيق أبي داود الطيالسي له، لأنه لم يذكر إلا اسمه الأول، وهذا لا يكفي في التعريف به، فتوثيقه هذا يشبه قول الراوى: «حدثني الثقة» وهو غير معتمد

---

(١) الالماع إلى معرفة أصول الرواية (ص ١١٩).

(٢) تاريخ دمشق: (٢/٢/٣٧٨/ب).

(٣) تعريف أهل التقديس: (ص ٣١)، وتقدمت رواية الحاكم، وليست من طريق الإسماعيلي، والذي روى القصة من طريق الإسماعيلي إنما هو ابن عساكر كما تقدم.

(٤) (ص ١٧٨)، وأبو نعيم هو: أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة ثلاثين وأربع مئة.

(٥) الخطيب: التاريخ (٧/٢٥٦).

في التوثيق على الصحيح من أقوال أهل العلم، كما حكاه السخاوي في «فتح المغيث»[1].

وقد أشار كل من ابن عساكر وابن حجر إلى ضعف هذه القصة، فقال ابن عساكر: «وقد قيل: إن إسحاق لم يلق الزهري...»[2].

وقال ابن حجر: «ورُوِيَ عن ابن المديني عن الطيالسي عن أشرس ـ رجل من أهل الري ـ ما يدل على أنه لم يلق الزهري. ورَوَىَ ابن أبي خيثمة بإسناد جيد عن إسحاق أنه لقي الزهري»[3].

ومما يدل على عدم صحة هذه القصة ـ أيضا ـ ثبوت ما يعارضها؛ فقد قال ابن سعد: «أخبرنا عبد الله بن جعفر الرقي، قال: حدثنا عبيد الله بن عمرو، قال: قال لي إسحاق بن راشد: كان الزهري إذا ذكر أهل العراق ضعَّف علمهم. ـ قال ـ قلت: إن بالكوفة مولى لبني أسد يروى أربعة آلاف حديث. قال: أربعة آلاف! ـ قال ـ قلت: نعم، إن شئت جيئتك ببعض علمه. قال: فجيء به. فأتيته به، ـ قال ـ فجعل يقرأ، وأعرف التغيير فيه، وقال: والله إن هذا لعلم، ما كنت أرى أحدا يعلم هذا»[4].

وقال علي بن المديني: «أخبرني عبد الجبار الخَطَّابي قال: أخبرني مولانا إسحاق بن راشد قال: قال لي ابن شهاب: هل بقي أحد عنده علم؟...»[5]. فذكر نحو القصة المتقدمة.

وقال أبوبكر بن أبي خيثمة: «نا عبد الله بن جعفر، قال: سمعت عبيد الله بن عمرو وأبا المَليح يقولان: قال إسحاق بن راشد: بعث محمد بن علي زيدَ بن علي إلى الزهري، قال: يقول لك أبو جعفر استوص بإسحاق خيرا، فإنه منّا أهل البيت...»[6]. وهذا إسناد جيد كما قال ابن حجر[7].

---

(١) (ص ٣٠٨).

(٢) تاريخ دمشق: (٢/٢/٣٧٨/ب).

(٣) هدى الساري: (ص ٣٨٩).

(٤) الطبقات: (٦/٣٤٢ـ٣٤٣)، وعبد الله وعبيد الله الرقيان ثقتان، ومولى بني أسد الذي عناه إسحاق هو: الأعمش سليمان بن مهران، كما صرح به إسحاق في الرواية الآتية.

(٥) الفسوى: المعرفة والتاريخ (٣/١٧)، وعبد الجبار هو: ابن محمد العدوى، من ذرية زيد بن الخطاب، ذكره ابن حبان في الثقات (٨/٤١٨). ووصفه أبوبكر محمد بن إبراهيم العاصمي بأنه جليل، قال: «ورأيت أبا عروبة يثني عليه خيرا». كما في سؤالات السهمي للدارقطني (رقم ٤١، ٣٢٨)، وترجم له ابن حجر في تعجيل المنفعة (ص ١٦٣). فالقصة ثابتة.

(٦) ابن عساكر: التاريخ (٢/٢/٣٧٨/ب). وأبو المليح هو: الحسن بن عمر الرقي، ثقة كما في التقريب (١/١٦٩)، وأبو جعفر، هو: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالباقر.

(٧) هدى الساري: (ص ٣٨٩) وقد تقدم نص كلامه قريبا.

وقال في «تهذيب التهذيب» - بعد ذكر هذه الحكاية - : «وهذا يدل على أنه لقي الزهري»[1].

ومما يدل - أيضا - على سماع إسحاق من الزهري : رواية البخاري في «صحيحه» تصريح إسحاق بالتحديث عن الزهري : فقد روى من طريق موسى بن أعين «حدثنا إسحاق بن راشد، أن الزهرى حدثه، قال : أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه، قال : سمعت أبي كعب بن مالك. . . »[2]. فذكر قصة تخلف كعب عن غزوة تبوك .

والبخاري - رحمه الله - معروف بتحريه وشدة تنقيره عن أحوال الرجال، فصنيعه هذا يدل على ثبوت سماع إسحاق من الزهري .

وبهذه الأدلة يتبين أن إسحاق بن راشد قد سمع من الزهري، وأن القصة التي نُقلت عنه بأنه لم يسمع من الزهرى غير صحيحة. وتقدم أن الذين وصفوه بالتدليس لم يذكروا لذلك مستندا إلا تلك القصة، وقد ثبت عدم صحتها، وبذلك يخرج إسحاق بن راشد من جماعة الموصوفين بالتدليس.

وأما حديثه عن الزهـــــرى :

فقد تقدم في أول الترجمة أنه تكلم فيه ابن معين والذهلي والنسائي ؛ فقال ابن معين : «ليس هو في الزهري بذاك».

قال إبراهيم بن الجنيد : «قلت : ففي غير الزهرى؟ قال : ليس بإسحاق بأس»[3].

وقال محمد بن يحيى الذهلي : «هو مضطرب في حديث الزهري»[4].

وقال النسائي : «إسحاق بن راشد في الزهري ليس بذاك القوى»[5].

وقد أخرج البخاري من طريق إسحاق بن راشد عن الزهرى عدة أحاديث[6]،

---

(١) (٢٣١/١).

(٢) (٣٤٢/٨ رقم الحديث ٤٦٧٧).

(٣) سؤالات ابن الجنيد : (ق ٨١ / أ).

(٤) ابن حجر : هدى السارى (ص ٣٨٩).

(٥) المزى : تحفة الأشراف (٢٨/١٢).

(٦) تقدم قبل صفحة حديث كعب بن مالك وهو من رواية إسحاق عن الزهرى، ومن أحاديثه عن الزهرى عند البخاري : (١٧١/١٠ حديث رقم ٥٧١٨)، (٣١٣/١٣ رقم ٧٣٤٧)، وقد علق عنه في مواضع، منها : (٢٢٦/٨. ١٦٧/١٠).

لكن قال ابن حجر : «غالب ما أخرج له البخاري ما شاركه فيه غيره عن الزهري، وهي مواضع يسيرة. . . »[1].

والخلاصـــــة :

أن إسحاق بن راشد ثقة، وقد ثبت سماعه من الزهري، لكن في حديثه عن الزهري بعض الوهم، كما قال ابن حجر، لذلك لا يقبل من حديثه عن الزهري إلا ما وافقه عليه غيره.

(٢) جَرير بن حَازم[*]

«جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النضر البصري، والد وهب، ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، وهو من السادسة، مات سنة سبعين بعد ما اختلط، لكن لم يحدِّث في حال اختلاطه/ ع»[2].

تكلم بعض العلماء في حديثه عن قتادة :

فقال عبد الرحمن بن مهدي : «يضعّف في حديثه عن قتادة»[3].

وقال عبد الله بن أحمد : «سألت يحيى بن معين عن جرير بن حازم، فقال : ليس به بأس. فقلت له : إنه حدث عن قتادة، عن أنس أحاديث مناكير. فقال : ليس بشيء، هو عن قتادة ضعيف»[4].

وروى أبوبكر الأثرم عن الإمام أحمد أنه قال : «أشياء يسندها عن قتادة بواطيل»[5].

وقال عبد الملك بن عبد الحميد الميموني : «ذكر أبو عبد الله حديثه عن قتادة، فقال : كأن حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يوقف أشياء ويسند أشياء»[6].

---

(١) هدى الساري : (ص ٣٨٩).

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٥٨).

(٢) ابن حجر : التقريب (١/ ١٢٧)، وذكره ابن رجب (٢/ ٦٢٤).

(٣) ابن رجب : شرح العلل (٢/ ٦٢٤).

(٤) العقيلي : الضعفاء (١/ ١٩٨) مختصرا، وابن عدي في الكامل (٢/ ٥٤٩) واللفظ له.

(٥) الذهبي : السير (٧/ ١٠٣) وفيه : «باطل» وما أثبته من شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢٤).

(٦) العقيلي : الضعفاء (١/ ١٩٩).

وقال الإمام أحمد أيضا : «إن جريرا وهم في أحاديث قتادة»[1].

وذكر أبو أحمد بن عدى جرير بن حازم في كتابه «الكامل» وأورد له عدة أحاديث من روايته عن قتادة، ثم قال في آخر ترجمته : «وجرير بن حازم له أحاديث كثيرة عن مشايخه وهو مستقيم الحديث، صالح فيه، إلا روايته عن قتادة، فإنه يروى أشياء عن قتادة لا يرويها غيره. وجرير عندي من ثقات المسلمين، حدث عنه الأئمة من الناس. . . »[2].

ومن الأحاديث التي أُنكِرت على جرير بن حازم :

ما رواه البخاري من طريقه عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه قال : «كان النبي ﷺ ضخم اليدين والقدمين حسن الوجه، لم أر بعده ولا قبله مثله، وكان بَسِط الكفين»[3].

فقد سئل أبو حاتم الرازي عن هذا الحديث فقال : «هذا خطأ، إنما هو على ما رواه همام عن قتادة عن رجل حدثه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ»[4].

وحديث همام بن يحيى العَوذى الذي أشار إليه أبو حاتم رواه البخاري أيضا، من طريق معاذ بن هانيء، «حدثنا همام، حدثنا قتادة، عن أنس بن مالك ـ أو عن رجل عن أبي هريرة ـ قال : «كان النبي ﷺ ضخم القدمين حسن الوجه، لم أر بعده مثله»[5].

وقولــه : «أو عن رجل عن أبي هريرة» قد أجاب عنه الحافظ ابن حجر فقال : «هذه الزيادة لا تأثير لها في صحة الحديث، لأن الذين جزموا بكون الحديث عن قتادة، عن أنس أضبط وأتقن من معاذ بن هانيء، وهم : حَبان بن هلال وموسى بن إسماعيل كما هنا[6].

---

(1) الفسوى : المعرفة والتاريخ (٢/١٩٧).

(2) (٢/٥٤٨ ـ ٥٥٤).

(3) أخرجه البخاري من ثلاث طرق، كلها عن جرير، عن قتادة، عن أنس (١٠/٣٥٦ـ٣٥٧ رقم ٥٩٠٥ـ٥٩٠٧)، وهو حديث واحد، اختلفت رواته بالزيادة فيه والنقص، كما قال ابن حجر في الفتح (١٠/٣٦٠)، وقد صرح قتادة بسماعه من انس في الطريق الأولى. ورواه مسلم (رقم ٢٣٣٨) عن جرير أيضا، لكنه اقتصر فيه على وصف شعره ﷺ.

وقول : «بَسِط الكفين»، قال القاضي عياض في مشارق الأنوار (١/١٠١) : «كذا لأكثرهم، ولبعضهم سَبِط بتقديم السين. . . وكلاهما صحيح، لأنه روى «شَثْن الكفين» أي : غليظهما، وهذا يدل على سعتهما وكبرهما».

(4) ابن أبي حاتم : العلل (٢/٣٩٣).

(5) (١٠/٣٥٧ حديث رقم ٥٩٠٨).

(6) يعني في صحيح البخاري، فقد رواه البخاري (١٠/٣٥٦ رقم ٥٩٠٣، ٥٩٠٤) من طريق حَبان وموسى، كلاهما عن همام، عن قتادة، عن أنس، ورواه مسلم (٢٣٣٨) من طريق حَبان وعبد الصمد بن عبد الوارث، عن همام به.

وكذا جرير بن حازم كما مضى[1]، ومعمر كما سيأتي[2]. حيث جزما به عن قتادة، عن أنس».

ثم قال ابن حجر: «والحق أن التردد فيه من معاذ بن هانيء، هل حدثه به همام عن قتادة، عن أنس، أو عن قتادة عن رجل عن أبي هريرة، وبهذا جزم أبو مسعود[3] والحميدي[4] والمزى، وغيرهم من الحفاظ»[5].

والقول بأن التردد فيه من معاذ بن هانيء فيه نظر، لأن معاذا قد توبع على الزيادة المذكورة، فقد تابعه عمرو بن عاصم القيسي عند ابن سعد[6]، وهدبة بن خالد القيسي عند البيهقي[7]، وهما ثقتان كما قال ابن حجر في التقريب[8].

وبهذا يظهر أن التردد فيه من همام وليس من معاذ بن هانيء.

وقد بين ابن حجر مراد البخاري من سياق هذه الروايات فقال: «وكأن المصنف أراد بسياق هذه الطرق بيان الاختلاف فيه على قتادة، وأنه لا تأثير له، ولا يقدح في صحة الحديث...»[9].

وقد روى البخاري من طريق جرير بن حازم عن قتادة غير هذا الحديث[10]. لكن قال ابن حجر: «ما أخرج له البخاري من روايته عن قتادة إلا أحاديث يسيرة توبع عليها»[11].

وروى مسلم في صحيحه حديثا من طريق جرير بن حازم وهمام، كلاهما عن قتادة عن أنس. فقدم رواية جرير على رواية همام، والظاهر أنه إنما قدمها لعلو إسنادها[12].

---

(١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) ذكره البخاري (١٠/٣٥٧ رقم ٥٩١٠) تعليقا، وقد وصله يعقوب الفسوي في تاريخه، والإسماعيلي. قاله ابن حجر في الفتح (١٠/٣٥٩) وتغليق التعليق (٥/٧٤).

ووصله أيضا البيهقي في دلائل النبوة (١/٢٤٣)، من طريقين، إحداهما من طريق الفسوي.

(٣) إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، توفي سنة إحدى وأربع مئة، تاريخ بغداد (٦/١٧٢).

(٤) محمد بن أبي نصر الأندلسي، توفي سنة ثمان وثمانين وأربع مئة. الصلة لابن بشكوال (٢/٥٦٠).

(٥) فتح الباري: (١٠/٣٥٨ - ٣٥٩)، وقد تابع قتادة حميد الطويل عند مسلم (رقم ٢٣٣٨)، عن أنس مختصرا.

(٦) الطبقات: (١/٤١٤) قال: «أخبرنا عمرو بن عاصم».

(٧) دلائل النبوة: (١/٢٤٣)، من طريق أبي بكر الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان، عن هدبة به، وإسناده صحيح.

(٨) (١/٧٢، ٣١٥).

(٩) فتح الباري: (١٠/٣٥٩).

(١٠) انظر: (٩/٩١ حديث رقم ٥٠٤٥)، وقد تابعه عليه همام عند البخاري أيضا (رقم ٥٠٤٦).

(١١) هدى الساري: (ص ٣٩٥).

(١٢) انظر: صحيح مسلم (حديث رقم ٢٣٣٨).

والخلاصـــــة :

أن جرير بن حازم ثقة، إلا في حديثه عن قتادة فإن فيه ضعفا، وله أوهام إذا حدث من حفظه، كما تقدم عن ابن حجر، وقد حدث بمصر بإحاديث من حفظه فوهم فيها، كما نقله مغلطاى عن الساجي والأزدي[١]، ولهذا أنكرت عليه أحاديث رواها عن أيوب السختياني ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهما، أوردها ابن عدى في ترجمته[٢]، وأشار إلى ذلك ابن رجب أيضا[٣]. لكن قال الذهبي : «اغتفرت أوهامه في سعة ما روى. . . »[٤].

(٣) سليمان بن كثير(*)

«سليمان بن كثـير العَبـدى، البصرى، أبو داود وأبو محمد، لا بأس به في غير الزهرى، من السابعة، مات سنة ثلاث وستين/ ع»[٥].

تكلم بعض العلماء في حديثه عن الزهري :

فقال محمد بن يحيى الذهلي : «ما روى عن الزهرى فإنه قد اضطرب في أشياء منها، وهو في غير الزهرى أثبت»[٦].

وقال الجوزجاني : «سفيان بن حسين وصالح بن أبي الأخضر وسليمان بن كثير متقاربون في الزهرى»[٧]. يعني في الضعف، قاله ابن رجب[٨].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال : (٢/٦٨/أ).

(٢) الكامل : (٢/٥٤٨ ـ ٥٥٤).

(٣) شرح علل الترمذي : (٢/٦٢٨ ـ ٦٢٩).

(٤) سير أعلام النبلاء : (٧/١٠٠).

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٥٨) .

(٥) ابن حجر : التقريب (١/٣٢٩) وفيه : «سنة ثلاث وثلاثين»، وكذا في نسخة ابن حجر الخطية (ص١٠٨) في تاريخ وفـاته، وكذا في المجروحين لابن حبان (١/٣٣٤)، وتهذيب التهذيب (٤/٢١٦)، والخلاصة للخزرجي (١/٤١٨)، وهو وَهَم، لأن من تلاميذه أخاه محمد بن كثير، وأبا الوليد الطيالسي، وقد ولدا سنة ثلاث وثلاثين ومئة، كما في ترجمتيهما في تهذيب التهذيب (٩/٤١٨، ١١/٤٧). والصواب ما ذكره الذهبي في السير (٧/٢٩٥)، والميزان (٢/٢٢١) حيث قال : «مات سنة ثلاث وستين ومئة».

(٦) العقيلي : الضعفاء (٢/١٣٧).

(٧) ابن رجب : شرح العلل (٢/٤٨٢)، وسفيان بن حسين تأتي ترجمته (ص ٢٢٩)، وصالح بن أبي الأخضر ضعيف يعتبر به كما في التقريب (١/٣٥٨).

(٨) شرح العلل : (٢/٤٨٢).

وقال النسائي : «لا بأس به إلا في الزهري ، فإنه يخطيء عليه»[1].

وقال ابن حبان : «أما روايته عن الزهري، فقد اختلطت عليه صحيفته»[2].

ومن أحاديثه التي وهم فيها :

حديثه عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه ، عن رسول الله ﷺ . في ذكر كتاب رسول الله ﷺ في الصدقات[3].

وقد وهَّم الأئمةُ سليمانَ بن كثير، وكذا سفيان بن حسين حيث رويا هذا الحديث عن الزهري ، عن سالم عن أبيه ، موصولا[4]، والصواب إرساله ، كما رواه جماعة عن الزهري مرسلا[5].

ولم يرو البخاري من حديث سليمان بن كثير عن الزهري إلا تعليقا[6] أما مسلم فقد روى له عن الزهري في المتابعات[7].

والخلاصــــة :

أن سليمان بن كثير العبدى لا بأس به في غير الزهري ، كما قال ابن حجر، وسبب ضعفه في الزهري هو : أن أحاديثه عن الزهرى قد اختلطت عليه ، فصار يرويها على التوهم فاضطرب فيها كما تقدم .

---

(١) المزى : تهذيب الكمال (١/ق ٥٤٥).

(٢) المجروحين : (١/ ٣٣٤).

(٣) رواه أبو عبيد القاسم بن سلّام في كتاب «الأموال» (ص ٤٤٩ حديث رقم ٩٣٧)، وابن ماجة (رقم ١٧٩٨ ، ١٨٠٥)، وابن عدى في «الكامل» (٣/ ١١٣٦)، كلهم من طريق سليمان بن كثير عن الزهرى به . إلا أنه وقع عند أبي عبيد : «عن سالم أحسبه عن أبيه».

(٤) حديث سفيان بن حسين رواه أبو داود (٢ / ٢٢٥) رقم ١٥٦٨)، والترمذي (٣/ ٨ رقم ٦٢١) وغيرهما.

(٥) قال الترمذي ـ بعد رواية حديث سفيان بن حسين السابق ـ : «حديث ابن عمر حديث حسن، والعمل على هذا الحديث عند عامة الفقهاء، وقد روى يونس بن يزيد وغير واحد عن الزهرى، عن سالم بهذا الحديث ولم يرفعوه، وإنما رفعه سفيان بن حسين».

قال ابن حجر في تغليق التعليق (٣/ ١٦) : «وقول الترمذي : لم يرفعوه، إنما مراده لم يرفعوا إسناده إلى منتهاه، وكان ينبغي أن يعبر باصطلاح القوم بأن يقول : فأرسلوه. أو لم يسندوه».

وانظر : نصب الراية (٢/ ٣٣٨)، والتلخيص الحبير (٢/ ١٥١)، وفتح البارى (٣/ ٣١٤)، وتغليق التعليق (٣/ ١٤-١٨).

(٦) ابن حجر : هدى السارى (ص ٤٠٨).

(٧) انظر : صحيح مسلم (حديث رقم ١٦٨٤ ، ٢٢٦٩).

وأما ما رواه ابن عدى من طريق عبد الله الدورقي قال : «سمعت يحيى بن معين يقـول : هشيم وسليمان بن كثـير سمعـا من الزهرى وهما صغيران»[1]. فهو غريب. وذلك : أن المزى ذكر في ترجمة سليمان أنه أكبر من أخيه محمد بخمسين سنة[2]. وتقدم أن محمدا ولد سنة ثلاث وثلاثين ومئة[3]. فيكون مولد سليمان سنة ثلاث وثمانون، قبل وفاة الزهرى بإحدى وأربعين سنة.

(١) الكامل : (١١٣٥/٣).
(٢) تهذيب الكمال : (١/ق ٥٤٥).
(٣) تقدم (ص ٢٠٣) حاشية (رقم ٥).



الفصل الثاني

في الثقات الذين خُرِّج لهم في الصحيحين أو أحدهما عن غير من ضعَّفوا فيهم.
وفيه ستة مباحث :

الأول : في ترجمة جعفر بن بُرقان الرقي .

الثاني : في ترجمة زيد بن الحُبَاب العُكْلي .

الثالث : في ترجمة سِمَاك بن حرب الذهلي .

الرابع : في ترجمة عبد الله بن أبي الأسود البصرى .

الخامس : في ترجمة عثمان بن غِيَاث البصرى .

السادس : في ترجمة محمد بن عجلان المدني .

(١) جعفر بن بُرقـان(*)

«جعفر بن بُرْقان ـ بضم الموحدة، وسكون الراء بعدها قاف ـ الكلابي، أبوعبدالله الرقي، صدوق، يهم في حديث الزهرى، من السابعة، مات سنة خمسين، وقيل بعدها/بخ م٤»(١).

تكلم العلماء في حديثه عن الزهري :

فقد قال الدورى : سمعت يحيى يقول : جعفر بن برقان كان أميا ـ وذكره بخير ـ وليس هو في الزهري بشيء»(٢).

وقال ابن الجنيد : «سمعت يحيى يقول : جعفر بن برقان ثقة فيما روى عن غير الزهري، وأما ما روى عن الزهرى فهو فيه ضعيف، وكان أميا لا يكتب، وليس هو مستقيم الحديث عن الزهرى، وهو في غير الزهرى أصح حديثا»(٣).

وقال في موضع آخر : قال يحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ : جعفر بن برقان ضعيف فيما روى عن الزهري، كان أميا»(٤).

وقـال عثـمان الـدارمي : «سـألت يحيى بن معـين عن أصحاب الزهري قلت له : . . . فجعفر بن برقان؟ فقال : ضعيف في الزهري»(٥).

وقال المفضل الغلابي عن ابن معين : «ثقة، ويضعف في روايته عن الزهرى».

وقال في موضع آخر : «ليس بذاك في الزهرى»(٦).

وقال يعقوب بن شيبة : «سمعت يحيى بن معين يقول : كان جعفر بن برقان أميا فقلت له : جعفر بن برقان كان أميا؟ قال : [نعم] فقلت [له] : فكيف روايته؟ قال :

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٥٩).

(١) ابن حجر : التقريب (١/١٢٩) وذكره ابن رجب في من ضعف في بعض شيوخه (٢/٦٣٥) وقد تقدم ذكر الرقة (ص ١٩٦).

(٢) ابن معين : التاريخ (٤/٤١٩ رقم ٥٠٦٧) وعنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/٤٧٤) وفيه : «ويُذْكَر بخير».

(٣) سؤالات ابن الجنيد (ق ٧٣ / أ).

(٤) سؤالات ابن الجنيد : (ق/ ٧٤ /أ).

(٥) تاريخه عن ابن معين : (رقم ١٤).

(٦) المزى : تهذيب الكمال (٥/١٤).

كان ثقـة صدوقا، وما أصح روايته عن ميمون وأصحابه. فقلت له : أمّا روايته عن الزهري ليست بمستقيمة؟ قال : نعم. وجعل يضعف روايته عن الزهري»[1].

وقال محمد بن عبد الله بن نمير : «جعفر بن برقان، ثقة، أحاديثه عن الزهري مضطربة»[2].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : «سألت أبي عن عن جعفر بن برقان، فقال : «إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس» ثم قال : «في حديث الزهري يخطيء»[3]

وقال الميموني عن الإمام أحمد : «أبو المليح أضبط من جعفر بن برقان، وجعفر ثقة ضابط لحديث ميمون وحديث يزيد بن الأصم، وهو في حديث الزهري يضطرب ويختلف فيه»[4].

وقال أبو عبد الرحمن النسائي : «جعفر بن برقان في الزهري ضعيف، وفي غيره لا بأس به»[5].

وقال أبو جعفر العقيلي : «هو ضعيف في روايته عن الزهري»[6].

وقال أبو أحمد بن عدى : «وجعفر بن برقان هذا مشهور معروف في الثقات، وقد روى عنه الناس، الثوري فمن دونه، وله نسخ يرويها عن ميمون بن مهران والزهري وغيرهما، وهو ضعيف في الزهري خاصة، وكان أميا، ويقيم روايته عن غير الزهري، ثبتوه في ميمون بن مهران وغيره.

وأحاديثه مستقيمة حسنة، وإنما قيل : ضعيف في الزهري، لأن غيره عن الزهري أثبت منـه، أصحـاب الـزهري المعروفين : مالك، وابن عيينة، ويونس، وشعيب، وعُقيل، ومعمر، فإنما أرادوا أن هؤلاء أخص بالزهري، وهم أثبت من جعفر، لأن جعفرا ضعيف في الزهري لاغير»[7].

وقال البَرْقاني في سؤالاته للدارقطني : «قلت له ـ وأبو الحسن بن مظفر حاضر ـ :

---

(١) ابن عدى : الكامل (٢/٥٦٣) وما بين المعقوفين زيادة من تهذيب الكمال (٥/١٤).
(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٢/٤٧٥).
(٣) العقيلي : الضعفاء (١/١٨٤)، وابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٢/٤٧٤).
(٤) محمد بن سعيد القشيرى : تاريخ الرقة (ص ٦١) ولم يذكر الميموني، وذكره المزى في تهذيب الكمال (٥/١٣).
(٥) النسـائي : عمل اليوم والليلة (ص ٢٣٣).
(٦) الضعفاء : (١/١٨٤).
(٧) الكامل : (٢/٥٦٤) ووقع فيه : «لأن جعفر ضعيف في الزهرى وغيره» وهو تحريف والصواب «لاغير» كما في نسخة الظاهرية (ق ١١٠).

جعفر بن برقان؟ فقالا جميعا : قال أحمد بن حنبل : يؤخذ من حديثه ما كان عن غير الزهري، فأما عنه فلا. قلت : قد لقيه فما بلاؤه؟ قال الدارقطني : ربما حدث الثقة عن ابن برقان عن الزهري، ويحدثه الآخر عن ابن برقان، عن رجل، عن الزهري. أو يقول : بلغني عن الزهري، فأما حديثه عن ميمون بن مهران، ويزيد بن الأصم فثابت صحيح»[1].

فهؤلاء الأئمة الذين سبق ذكرهم، أجمعوا على ضعف جعفر بن برقان في الزهري لاضطرابه في حديث الزهري ومخالفته للثقات.

فمن أحاديثه التي خالف فيها الثقات : ما ذكره ابن أبي حاتم في العلل، قال : «سألت أبي عن حديث رواه جعفر بن برقان، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال : إني هلكت، وقعت على أهلي في رمضان. قال أبي : هذا خطأ، إنما هو الزهري عن حُميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ»[2].

فقد خالف جعفر بن برقان أصحاب الزهري في هذا الحديث، حيث رواه عن الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلا، ورووه عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعا.

قال ابن حجر : «هكذا توارد عليه أصحاب الزهري، وقد جمعت منهم في جزء مفرد لطرق هذا الحديث أكثر من أربعين نفسا...»[3].

وقد تتبعت طرق هذا الحديث فوقفت على ثلاثة وأربعين رجلا كلهم رووه عن الزهري عن حُميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، ورتبت أسماءهم على حروف المعجم مع الإشارة إلى من أخرج طرقهم :

(١) إبراهيم بن سعد الزهري : البخاري كتاب الأدب (١٠/٥٠٣ رقم ٦٠٨٧).

(٢) إسحاق بن يحيى العوضي : ابن حبان (كما في النكت الظراف (٩/٣٢٨) والدارقطني (٢/٢٠٩) تعليقا.

---

(١) سؤالات البرقاني (رقم ٨١).

(٢) علل الحديث : (١/٢٥٤).

(٣) ابن حجر : الفتح (٤/٤٦٣).

وسماه : «نزهة الناظر والسامع في طرق حديث الصائم المجامع»وهو محفوظ في المكتبة الأزهرية مجموع رقم (١٠٩ مصطلح الحديث) ذكر ذلك. د. شاكر عبد المنعم في كتابه ابن حجر ودراسة مصنفاته... (ص٣٤٦)، ولم يتيسر لي الاطلاع عليه.

(٣) إسماعيل بن أمية : الدارقطني (٢/ ٢٠٩) تعليقا.

(٤) بحر السـقاء : الدارقطني (٢/ ٢٠٩) تعليقا.

(٥) ثابت بن ثوبـان : الدارقطني (٢/ ٢٠٩) تعليقا.

(٦) جعفر بن ربيعة : النسائي في الكبرى (كما في تحفة الأشراف (٩/ ٣٢٧) وابن حبان (كما في النكت الظراف (٩/ ٣٢٨).

(٧) حجاج بن أرطأة : أحمد (٢/ ٢٠٨) والبيهقي (٤/ ٢٢٦).

(٨) زمعة بن صالح : الدارقطني (٢/ ٢٠٩) تعليقا.

(٩) سفيان بن عيينة : البخاري - كفارات الإيمان (١١/ ٥٩٥ رقم ٦٧٠٩) ومسلم في الصيام (٢/ ٧٨١ رقم ١١١١) والحميدي في مسنده (رقم ١٠٠٨) وابن خزيمة (٣/ ٢١٦).

(١٠) شبل بن عباد المكي : الدارقطني (٢/ ٢٠٩) تعليقا.

(١١) شعيب بن أبي حمزة : البخـاري في الصـوم (٤/ ١٦٣ رقم ١٩٣٦) والبيهقي (٤/ ٢٢٤) وغيرهما.

(١٢) شعيب بن خالـد : الدارقطني (٢/ ٢٠٩) تعليقا.

(١٣) صالح بن أبي الأخضر : الدارقطني (٢/ ٢٠٩) تعليقا.

(١٤) عبد الله بن أبي بكر : الدارقطني (٢/ ٢٠٩) تعليقا.

(١٥) عبد الله بن عبد الله أبو أويس : الدارقطني (٢/ ٢١٠) والبيهقي (٤/ ٢٢٦).

(١٦) عبد الله بن عيسـى : الدارقطني (٢/ ٢٠٩) تعليقا.

(١٧) عبد الجبار بن عمر الأيلي : أبو عوانه. كما في فتح البارى (٤/ ١٦٣) والبيهقي (٤/ ٢٢٦).

(١٨) عبد الرحمن بن خالد بن مسافر : البخاري تعليقا (١٠/ ٥٥٢) ووصله الطحاوى في شرح معاني الآثار (٢/ ٦١).

(١٩) عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي : البخاري في الأدب (١٠/ ٥٥٢ رقم ٦١٦٤) والبيهقي (٤/ ٢٢٤).

(٢٠) عبد الرحمن بن نَمِر : البيهقي (٤/ ٢٢٤) تعليقا.

(٢١) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج : مسلم في الصوم (٧٨٢/٢ رقم ١١١١) وابن خزيمة (٢١٦/٣) والطحاوى (٦٠/٢) والبيهقي (٢٢٥/٤).

(٢٢) عبيد الله بن عمـــر : الدارقطني (٢٠٩/٢) تعليقا.

(٢٣) عراك بن مالـك : النسـائي في الكـبرى باب ما ينقض الصوم (كما في التحفة ٣٢٧/٩) وأبو داود (٧٨٥/٢) تعليقا.

(٢٤) عُقيل بن خالد الأيلي : ابن خزيمة (٢٢١/٣).

(٢٥) عمر بن عثمان المخزومي : الدارقطني (٢٠٩/٢) تعليقا.

(٢٦) فُليح بن سليمان : الدارقطني (٢٠٩/٢) تعليقا.

(٢٧) قُرَّة بن عبد الرحمن : الدارقطني (٢٠٩/٢) تعليقا.

(٢٨) الليث بن سعــــد : البخاري في الحدود (١٣١/٥ رقم ٦٨٢١)، مسلم في الصيام (٧٨٢/٢ رقم ١١١١).

(٢٩) مالك بن أنـــس : الموطأ في الصيام (٢٩٦/١) ومسلم الصيام (٧٨٢/٢ رقم ١١١١).

(٣٠) محمد بن إسحـــاق : الدارقطني (٢٠٩/٢) تعليقا، وعزاه ابن حجر في الفتح (١٦٣/٤) للبزار.

(٣١) محمد بن أبي حفصة : أحمد (٥١٦/٢) وتصحف فيه حميد إلى محمد والطحاوى (٦١/٢) والدارقطني (٢١٠/٢).

(٣٢) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب : البيهقي (٢٢٤/٤) تعليقا.

(٣٣) محمد بن أبي عتيق : الدارقطني (٢٠٩/٢) تعليقا.

(٣٤) معمـر بن راشـــد : البخاري في الهبة (٢٢٣/٥ رقم ٢٦٠٠)، وكفارات الأيمان (٥٩٦/١١ رقم ٦٧١٠)، ومسلم في الصوم (٧٨٣/٢ رقم ١١١١).

(٣٥) منصور بن المعتمـر : البخاري في الصوم (١٧٣/٤ رقم ١٩٣٧)، ومسلم في الصوم (٧٨٢/٢ رقم ١١١١)، والبيهقي (٢٢٢/٤).

(٣٦) موسى بن عقبـــة : الدارقطني (٢٠٩/٢) تعليقا.

(٣٧) النعمان بن راشـــد : الطحاوي (٦١/٢).

(٣٨) نوح بن أبي مريم : الدارقطني (٢/٢٠٩) تعليقا.

(٣٩) الوليد بن محمـــد : الدارقطني (٢/٢٠٩) تعليقا.

(٤٠) هبار بن عقيـــل : الدارقطني (٢/٢٠٩) تعليقا.

(٤١) يحيى بن سعيـــد : النسائي في الصوم من الكبرى كما في تحفة الأشراف (٩/٣٢٨).

(٤٢) يزيد بن عيـــاض : الدارقطني (٢/٢٠٩) تعليقا.

(٤٣) يونس بن يزيد الأيلي : البخاري (١٠/٥٥٢) تعليقا. ووصله البيهقي (٤/٢٢٤).

فاتفاق هؤلاء من أصحاب الزهري على رواية الحديث عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، يقضي بخطأ من خالفهم.

وقد خَطَّأ البزار وابن خزيمة وأبو عوانة هشام بن سعد حيث روى هذا الحديث عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة[1].

وحكم ابن حجر بالشذوذ على رواية مهران بن أبي عمر الرازي لهذا الحديث عن سفيان الثوري عن منصور عن الزهري عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة[2].

ومن أحاديث جعفر بن برقان التي اضطرب فيها عن الزهري :

حديثـه عن الـزهـري، عن سالم، عن أبيه قال : «نهى رسـول الله ﷺ عن مطعمين، عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن يأكل الرجل وهو منبطح على بطنه»[3].

قال أبو داود : «هذا الحديث لم يسمعه جعفر من الزهري وهو منكر.

---

(١) ابن حجر : الفتح (٤/١٦٣) وحديث هشام بن سعد رواه أبو داود في الصوم (٢/٧٨٦)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/٢٢٤) وقال: «هذا الإسناد وهم...» وكذلك عَدَّه أبو عثمان سعيد بن عمرو البرذعي من أوهام هشام بن سعد، كما في أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي (٢/٣٩٢).

(٢) ابن حجر : الفتح (٤/١٧٣) وحديث مهران رواه ابن خزيمة (٣/٢٢٢)، وأشار ابن حجر إلى أن الوهم فيه من مهران، لأن أكثر أصحاب منصور رووه عن الزهري عن حميد، وكذا رواه ابن خزيمة (٣/٢٢١) من طريق مؤمل بن إسماعيل عن الثوري عن منصور عن الزهري، عن حميد.

(٣) أبو داود : السنن، كتاب الأطعمة (٤/١٤٣)، وابن ماجة في الأطعمة رقم (٣٣٧٠) مختصرا، والعقيلي في الضعفاء مطولا (١/١٨٥) وقال : «ولا يتابع عليه من حديث الزهري، وأما الكلام فيُروى من غير طريق الزهري، كله بأسانيد صالحة، خلا الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر فالرواية فيها لين».

حدثنا هارون بن يزيد بن أبي الزرقاء، حدثنا أبي، حدثنا جعفر بن برقان، أنه بلغه عن الزهري، بهذا الحديث»[1].

وهذا الاختلاف من جعفر بن برقان يؤيد ما قاله الدارقطني سابقا، من أنه ربما حدث الثقة عن ابن برقان، عن الزهري، ويحدثه الآخر عن ابن برقان، عن رجل، عن الزهري، أو يقول: بلغني عن الزهري.

وهذا الفعل من جعفر بن برقان وإن كانت صورته صورة تدليس إلا أنه لا يُعد من التدليس، لأنه ناشيء عن الاضطراب في الرواية وعدم الضبط، أما التدليس، فهو: تعمد إسقاط الواسطة بين المدلِّس والمدلَّس عنه.

ولذلك لم يذكر ابن حجر جعفرا في مراتب الموصوفين بالتدليس.

وبعد هذا نخلص إلى أن جعفر بن برقان ضعيف في الزهري، فلا يقبل ما تفرد به عن الزهري. والله أعلم...

(٢) زيد بن الحُبَاب(*)

«زيد بن الحُبَاب ـ بضم المهملة وموحدتين ـ أبو الحسين العُكْلي ـ بضم المهملة وسكون الكاف ـ أصله من خراسان، وكان بالكوفة، ورحل في الحديث فأكثر منه، وهو صدوق، يخطيء في حديث الثوري، من التاسعة، مات سنة ثلاث ومئتين/م ٤»[2].

تكلم يحيى بن معين في حديثه عن الثوري:

فقال أيوب بن إسحاق بن سافري: «سمعت يحيى بن معين يقول: أحاديث زيد بن الحباب عن سفيان الثوري مقلوبة»[3].

وقال ابن الغلابي: «قال أبو زكريا ـ وذكر زيد بن الحُبَاب العُكْلي فقال ـ: كان يقلب حديث الثوري، لم يكن به بأس»[4].

وقال ابن عدي: «وزيد بن الحباب له حديث كثير، وهو من أثبات مشايخ الكوفة

(١) أبو داود: السنن (١٤٣/٤) ورواه النسائي في البيوع (٢٦١/٧) من طريق هارون بن يزيد به مختصرا.

(*) مصادر ترجمته: (ص ٢٥٩).

(٢) ابن حجر: التقريب (٢٧٣/١)، وذكره ابن رجب (٦٧١/٢).

(٣) الخطيب: التاريخ (٤٤٤/٨).

(٤) ابن عدي: الكامل (١٠٦٥/٣).

ممن لا يُشك في صدقه، والذي قاله ابن معين : أن أحاديثه عن الثوري مقلوبة. إنما له عن الثوري أحاديث تشبه بعض تلك الأحاديث[1]، تستغرب بذلك الإسناد، وبعضه يرفعه ولا يرفعه [غيره]، والباقي عن الثوري وعن غير الثوري مستقيمة كلها»[2].

ومن الأحاديث التي وهم فيها :

حديثه عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : (عليكم بالشفائين : العسل والقرآن)[3].

قال ابن عدي : «وهذا مرفوع عن الثوري يُعرف من حديث زيد بن حباب عنه، وقد حدث به أبو عبد الرحمن الأَذْرَمي، عن زيد - أيضا - مرفوعا، وأظن القاسم بن زكريا المقرىء حدثناه عن الأَذْرَمي. وقد رفعه سفيان بن وكيع، عن أبيه عن الثوري، وسفيان فيه ما فيه، ولا يعتمد على روايته، ولا نحفظه عن وكيع ولا عن غيره من أصحاب الثوري إلا موقوفا»[4].

ورواه ابن عدي أيضا في ترجمة سفيان بن وكيع، ثم قال : «وهذا يعرف عن الثوري مرفوعا من رواية زيد بن الحباب، عن سفيان. وأما من حديث وكيع مرفوعا لم يروه عنه غير ابنه سفيان، والحديث في الأصل عن الثوري بهذا الإسناد موقوف»[5].

وقال البيهقي : «رفعه غير معروف، والصحيح موقوف، ورواه وكيع عن سفيان موقوفا»[6].

فتعقبه ابن التركماني فقال : «زيد بن الحباب وثقه ابن المديني وابن معين وغيرهما، وقد زاد الرفع فوجب قبوله، وقد جاء من وجه آخر مرفوعا، أخرجه صاحب المستدرك، من حديث عبد الله بن محمد بن إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله قال :

---

(١) يعني : الأحاديث التي ذكرها في ترجمته.

(٢) الكامل : (٣/١٠٦٦)، وما بين المعقوفين سقط من المطبوعة، واستدركته من النسخة الخطية المصورة عن نسخة أحمد الثالث (١/٣٦٨/ب).

(٣) رواه ابن ماجة (رقم ٣٤٥٢)، وابن عدي في الكامل (٣/١٠٦٦)، والحاكم في المستدرك (٤/٢٠٠، ٤٠٣)، والبيهقي في سننه (٩/٣٤٤)، والخطيب في تاريخه (١١/٣٨٥) كلهم من طريق زيد بن الحباب به.

(٤) الكامل : (٣/١٠٦٦)، والأَذْرَمي : عبد الله بن محمد بن إسحاق الجزري، أبو عبد الرحمن الأذرمي - بفتح الهمزة وسكون المعجمة وفتح الراء - الموصلي، ثقة. كما في التقريب لابن حجر (١/٤٤٦).

(٥) الكامل : (٣/١٢٥٣).

(٦) السنن الكبرى : (٩/٣٤٤)، وحديث وكيع رواه الحاكم في المستدرك (٤/٢٠٠) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، عن وكيع، عن الثوري، به موقوفا على ابن مسعود بلفظ : «الشفاء شفاءان : قراءة القرآن، وشرب العسل».

قال رسول الله ﷺ : (عليكم بالشفائين. . .) الحديث. ثم قال : صحيح على شرط الشيخين»[1].

ويجاب عن هذا التعقُّب : بأن زيد بن الحباب وإن وثقه ابن المديني وابن معين وغيرهما، إلا أن ابن معين قد تكلم في حديثه عن الثوري كما تقدم. وقد خالف زيد بن الحباب مَنْ هو أوثق منه وأخص منه بالثوري وهو وكيع بن الجراح، حيث رواه عن الثوري موقوفا. وزيد بن الحباب ليس من أصحاب الثوري المعروفين بطول الملازمة له حتى يقال إنه حفظ ما لم يحفظ غيره، وإنما كان مُولعا بالرحلة في طلب الحديث وتحصيل الأسانيد العالية فلم يصبر على ملازمة الثوري[2].

والإسناد الذي ذكره ابن التركماني ـ على أنه طريق آخر للحديث ـ وقع فيه سقط في النسخة التي نقله منها، وكذا في النسخة المطبوعة من المستدرك[3]، وصوابه : «عبدالله بن محمد بن إسحاق، عن زيد بن الحباب، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص. . .».

ومن الأدلة على ذلك :

(١) ذكره الذهبي في «تلخيص المستدرك» على الصواب، فقال : «زيد بن الحباب، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص. . .»[4].

(٢) ذكره ابن حجر في «إتحاف المهرة» على الصواب وعزاه للمستدرك[5].

(٣) رواه الخطيب البغدادي من طريق القاسم بن يحيى بن نصر، أخبرنا أبوعبدالرحمن الأذرمي، حدثنا زيد بن الحباب، حدثنا سفيان. . .»[6] فذكره.

---

(١) الجوهر النقي : (٩/٣٤٤).

(٢) انظر : الرحلة في طلب الحديث للخطيب (ص ١٥٧ ـ ١٥٩). وروى الخطيب في تاريخه (٨/٤٤٣) عن أبي بكر المروذي أن أبا عبد الله أحمد بن حنبل ذكر زيد بن الحباب، فقال : «كان صاحب حديث كيسا، قد دخل إلى مصر، وخراسان في الحديث، وما كان أصبره على الفقر! كتبت عنه بالكوفة وهاهنا، وقد ضرب في الحديث إلى الأندلس» ووهَّم الخطيب الإمام أحمد في قوله : «ضرب في الحديث إلى الأندلس». وأخطأ الخطيب ـ رحمه الله ـ في هذا التوهيم، وقد رد عليه تلميذه أبو عبد الله الحميدي الأندلسي في جذوة المقتبس (ص ٢٢٠)، إلا أن الحميدي لم يجزم بدخول زيد الأندلس.

وقد ثبت دخول زيد الأندلس بأدلة صحيحة ـ لا يتسع المقام لذكرها ـ تؤيد ما ذكره الإمام أحمد، وقد ذكر المؤلفون الأندلسيون زيدا في الغرباء الذين دخلوا الأندلس. انظر : قضاة قرطبة للخشني (ص ١٦)، وتاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (١/١٥٦)، وبغية الملتمس للضبي (ص ٢٩٥)، ونفح الطيب للمقري (٣/٥٧).

(٣) (٤/٤٠٣).

(٤) المصدر السابق (في الحاشية).

(٥) إتحاف المهرة : (٧/٤٦/ب).

(٦) تاريخ بغداد : (١١/٣٨٥).

وقد أشار ابن عدى إلى هذا الطريق - أيضا - فقال : «وقد حدث به أبوعبدالرحمن الأذرمي عن زيد أيضا مرفوعا»[1].

وأبو عبد الرحمن الأذرمي هو : عبد الله بن محمد بن إسحاق المذكور في الإسناد الذي أورده ابن التركماني، فرجع الحديث إلى زيد بن الحباب[2].

والصحيح أنه موقوف على ابن مسعود كما قال ابن عدى والبيهقي، وقد رواه ابن أبي شيبة[3] والحاكم[4] عن الأسود، عن ابن مسعود موقوفا أيضا.

والخلاصـــــة :

أن زيد بن الحبـاب صدوق، إلا أنـه يخطيء في حديث الثورى، كما قال ابن حجر. فينبغي التوقف في ما ينفرد به عن الثورى خشية أن يكون مما أخطأ فيه.

(٣) سِمَاك بن حـــرب(*)

«سِمَاك - بكسر أولـه وتخفيف الميم - ابن حرب ابن أوس بن خالـد الـذهلي، البكرى، الكوفي، أبو المغيرة، صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما يُلقَّن، من الرابعة، مات سنة ثلاث وعشرين/خت م٤»[5].

تكلم بعض العلماء في روايته عن عكرمة :

فقال شعبة بن الحجاج : «كانوا يقولون لسماك : عن ابن عباس. فيقول: نعم. وكنت أنا لا أفعل ذلك به»[6].

وقال يحيى بن معين : «سماك ثقة، وكان شعبة يضعفه، وكان يقول في التفسير : عكرمة. [قال شعبة] : ولو شئت أن أقول له : ابن عباس، لقاله.

---

(١) الكامل : (١٠٦٦/٣)، وقد تقدم نصه بتمامه.

(٢) وقد ذكره الألباني في ضعيف الجامع الصغير (رقم ٣٧٦٩) وقال : «ضعيف».

(٣) المصنف : (٨٧/٨).

(٤) المستدرك : (٢٠٠/٤).

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٦٠).

(٥) ابن حجر : التقريب (٣٣٢/١)، وذكره ابن رجب (٦٤٣/٢) والتلقين : هو أن يحدث الشيخ بالحديث فيتوقف فيه، ويتغلط، فيردون عليه، فيقول بما قالوا. ذكر ذلك الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢١٠/١٠).

(٦) الإمام أحمد : العلل (١٢٧/١)، ونحوه في مسائل الإمام أحمد لأبي داود (ص ٣١٨)، إلا أن فيه «شريكا» بدل «شعبة»، ولعله تحريف.

قال يحيى بن معين : فكان شعبة لا يروى تفسيره إلا عن عكرمة»[1].

فشعبة يشير إلى أن سماكا كان يُلقَّن فيتلقن، فربما كان الحديث عنده عن عكرمة، فيقولون له : «عن ابن عباس» فيتابعهم في ذلك، ويقول : «نعم» فيصبح الحديث عن عكرمة، عن ابن عباس، وهو في الأصل عن عكرمة فقط.

وقال ابن أبي خيثمة : «سمعت يحيى بن معين سئل عن سماك بن حرب، فقال : ثقة. فقيل : ما الذي عيب عليه؟ قال : أسند أحاديث لم يسندها غيره»[2].

وقال يعقوب بن شيبة : «قلت لعلي بن المديني : رواية سماك عن عكرمة؟ فقال : مضطربة، سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وغيرهما - إسرائيل وأبو الأحوص - يقول : عن ابن عباس»[3].

وقال أحمد بن عبد الله العجلي : «كوفي تابعي، جائز الحديث، إلا أنه في حديث عكرمة ربما وصل الشيء عن ابن عباس، [وربما قال : قال النبي ﷺ. وإنما كان عكرمة يحدث عن ابن عباس] وكان سفيان الثوري يضعفه بعض الضعف، وكان جائز الحديث، لم يترك حديثه أحد، ولم يرغب عنه أحد، وكان عالما بالشعر وأيام الناس، وكان فصيحا»[4].

وقال يعقوب بن شيبة : «قال زكريا بن عدى عن ابن المبارك : سماك ضعيف الحديث[5]. قال يعقوب : وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح وليس من المتثبتين، ومن سمع من سماك قديما مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم. والذي قاله ابن المبارك إنما نرى أنه فيمن سمع منه بآخرة»[6].

وقال الذهبي : «سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس، نسخة عدة أحاديث، فلا هي على شرط مسلم لإعراضه عن عكرمة، ولا هي على شرط البخاري

---

(١) ابن عدى : الكامل (٣/١٢٩٩)، والخطيب في تاريخه (٩/٢١٥)، وما بين المعقوفين أضفته لإيضاح المعنى.

(٢) البغوي : الجعديات (١/٤٠٨)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/٢٧٩)، واللفظ له.

(٣) المزى : تهذيب الكمال (١/ق ٥٥٠).

(٤) الثقات : (ترتيب السبكي ق ١٨/أ)، وما بين المعقوفين أضفته من ترتيب ثقات العجلي للهيثمي (ص ٢٠٧).

(٥) هذا القول أخذه ابن المبارك عن سفيان الثوري، فقد رواه ابن عدى في الكامل (٣/١٢٩٩) من طريق زكريا بن عدى، عن ابن المبارك عن الثوري.

(٦) المزى : تهذيب الكمال (١/ق ٥٥٠).

لإعراضه عن سماك، ولا ينبغي أن تُعدَّ صحيحة، لأن سماكا إنما تُكلِّم فيه من أجلها»[1].

ومن أمثلة اضطراب سماك في روايته عن عكرمة :

حديثه عن عكرمة، عن ابن عباس قال : «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : إني رأيت الهلال، فقال : (أتشهد أن لا إله إلا الله). قال : نعم...».

رواه زائدة بن قدامة[2]، وحازم بن إبراهيم[3]، والوليد بن أبي ثور[4]، عن سماك عن عكرمة، عن ابن عباس.

ورواه سفيان الثوري وغيره عن سماك، عن عكرمة، مرسلا. وقد اختلف فيه على الثوري، فرواه الفضل بن موسى السِيْناني عنه، عن سماك به موصولا[5]. ورواه عبدالله بن المبارك[6]، وأبو داود الحَفَرى[7] عنه عن سماك عن عكرمة، مرسلا.

قال أبو داود السجستاني : «رواه جماعة عن سماك، عن عكرمة مرسلا»[8].

وقال الترمذي : «وأكثر أصحاب سماك رووه عن سماك عن عكرمة، عن النبي ﷺ، مرسلا»[9].

وقال النسائي ـ بعد رواية حديث الثوري المرسل ـ : «هذا أولى بالصواب من حديث الفضل بن موسى، لأن سماك بن حرب كان ربما لُقِن، فقيل له ابن عباس. وابن المبارك أثبت في سفيان من الفضل بن موسى، وسماك إذا تفرد بأصل لم يكن حجة، لأنه كان يُلقَّن فيتلقن»[10].

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٥/٢٤٨).

(٢) رواه أبو داود (٢/٧٥٤ رقم ٢٣٤٠)، والترمذي (٣/٦٥ رقم ٦٩١)، والنسائي (٤/١٣٢)، وابن ماجة (رقم ١٦٥٢)، وغيرهم.

(٣) رواه الطبراني في الكبير (١١/٢٩٥ رقم ١١٧٨٦) من طريق مسلم بن إبراهيم، عن حازم به. وحازم ذكره ابن عدى في الكامل ولم يذكر فيه تضعيفا، ثم قال: «وأرجو أنه لا بأس به». وقال ابن حجر في لسان الميزان (٢/١٦٢): «كان ثقة كثير العبادة».

(٤) رواه أبو داود (٢/٧٥٤ رقم ٢٣٤٠)، والترمذي (٣/٦٥ رقم ٦٩١) والوليد ضعيف كما قال ابن حجر في التقريب (٢/٣٣٣).

(٥) رواه النسائي (٤/١٣١)، والبيهقي (٤/٢١٢).

(٦) رواه النسائي (٤/١٣٢)، والطبرى في تهذيب الأثار (٢/٧٥٧).

(٧) رواه النسائي (٤/١٣٢).

(٨) السنن : (٢/٧٥٥).

(٩) الجامع : (٣/٦٦).

(١٠) المزى : تحفة الأشراف (٥/١٣٧).

فهذا الحديث من الأحاديث التي اضطرب فيها سماك بن حرب عن عكرمة، لأن سفيان الثوري وزائدة بن قدامة من الثقات الأثبات، وكل منهما قد توبع، فدل ذلك على اضطراب سماك فيه .

ويتضح مما تقدم أن رواية سماك بن حرب عن عكرمة مضطربة وسبب اضطرابه فيها إنما هو من التلقين حيث كان يُلقَّن فيتلقَّن.

وقد قال أبوبكر عبد الله بن الزبير الحميدي : «وكذلك من لُقِّن فتلقَّن التلقين يُردُّ حديثه الذي تَلقَّن فيه، وأخِذ عنه ما أتقن حفظه، إذا عُلم أن ذلك التلقين حادث في حفظه لا يعرف به قديما، فأما من عُرف به قديما في جميع حديثه فلا يقبل حديثه، ولا يُؤمَن أن يكون ما حفظه مما لُقِّن»(1).

وسماك بن حرب ممن عُرف بالتلقين قديما، لكنه إنما حصل ذلك منه في حديثه عن عكرمة فقط وليس في جميع حديثه. وأما قول يعقوب بن شيبة : «ومن سمع من سماك قديما مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك إنما نرى أنه فيمن سمع منه بأخرة».

وكذا قول الحافظ ابن حجر : «وقد تغير بأخرة، فكان ربما يلقن». ففيهما نظر.

وذلك أن سماكا كان يُلقَّن قديما في وقت سماع شعبة منه، كما يدل عليه كلام شعبة المتقدم، ولو كان التلقين حادثا في حفظه بأخرة لظهر أثره في حديثه عن عكرمة وغيره ولم يذكر العلماء التلقين إلا في حديثه عن عكرمة خاصة.

وقد اختلف شعبة وسفيان في عدة أحاديث من أحاديث سماك عن عكرمة، سفيان الثوري يرويها عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس. وشعبة يرويها عن سماك عن عكرمة مرسلة(2). فدل ذلك على أن الاضطراب فيها من عكرمة .

وهذا يؤكد أن التلقين لم يكن حادثا في حفظه، وإنما هو قديم .

ثم إن الـذين قالـوا بتغيُّر سماك في آخر عمره لم يذكروا لذلك مستندا إلا قول جرير بن عبد الحميد : «أتيته فرأيته يبول قائما، فرجعت ولم أسأله عن شيء قلت : قد خرف»(3). وقد ذكر العلماء قول جرير هذا في أمثلة الجرح الذي إذا استفسِر قائله ذكر ما لا يقدح(4).

---

(1) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٢/ ٣٤).

(2) انظر : تهذيب الآثار للطبرى (٢/ ٦٩١-٦٩٧، ٧٧٢-٧٧٥).

(3) ابن حجر : التهذيب (٤/ ٢٣٤)، ورواه البغوى في الجعديات (١/ ٤٠٨) مختصرا.

(4) الخطيب : الكفاية (ص ١٨٢)، والسخاوى في فتح المغيث (ص ٣٠١).

وخلاصة القــول :

أنه ينبغي التوقف فيما ينفرد به سماك عن عكرمة، خشية أن يكون مما لُقِّنه، إلا ما كان من رواية شعبة عنه، فإنه لم يكن يلقنه، كما تقدم.

ولهذا قال الحافظ ابن حجر في حديث (الماء لا ينجسه شيء) : «وقد أعله قوم بسماك بن حرب راويه عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقين. لكن قد رواه عنه شعبة، وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم»(١).

(٤) عبد الله بن أبي الأسود(*)

«عبد الله بن محمد بن أبي الأسود البصرى، أبوبكر، وقد ينسب إلى جده، ثقة حافظ، سماعه من أبي عوانة وهو صغير، من العاشرة، مات سنة ثلاث وعشرين / خ د ت»(٢).

استصغره يحيى بن معين وعلي بن المديني في أبي عوانة، فقال ابن محرز : «سألت يحيى بن معين عن أبي بكربن أبي الأسود ابن أخت عبدالرحمن بن مهدي، فقال : ما أرى به بأساً، لكنه سمع من أبي عوانة وهو صغير، وقد كان يطلب الحديث»(٣).

وقال عبد الله بن علي بن المديني : «سمعت أبي يقول : مات أبو عوانة وأنا في الكتَّـاب، وبيني وبين ابن أبي الأسود ستة أشهر. وذهب إلى أن سماعه من أبي عوانة ضعيف، لأنه كان صغيرا»(٤).

---

(١) فتح الباري : (١/ ٣٠٠).

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٦٠).

(٢) ابن حجر : التقريب (١/ ٤٤٦)، وأبو عوانة هو وضاح اليشكري.

(٣) معرفة الرجال (ق ٧/ب). وعنه الخطيب في تاريخه (١٠/ ٦٣)، وذكره المزى في تهذيب الكمال (٢/ق ٧٣٤)، والذهبي في السير (١٠/ ٦٤٨)، وابن حجر في التهذيب (٦/ ٦) فجعلوه من رواية عبد الخالق بن منصور عن ابن معين، وإنما روى عبد الخالق عن ابن معين قوله : «لا بأس به» فقط، كما في تاريخ بغداد (١٠/ ٦٣).

(٤) الخطيب : التاريخ (١٠/ ٦٣)، وذكره الذهبي في الميزان (٢/ ٤٩١) بالمعني، فقال : «وقال ابن المديني : سماعه من أبي عوانة ضعيف، لأنه كان صغيرا».

وعلي بن المديني ولد سنة إحدى وستين ومئة(١)، وقد قال : إن بينه وبين ابن أبي الأسود ستة أشهر.

وأبو عوانة توفي سنة ست وسبعين ومئة(٢)، فعلى هذا يكون سن عبد الله حين وفاة أبي عوانة في حدود الخامسة عشرة. والغالب فيمن يبلغ هذا السن أن يكون مميزا، ولعل عبدالله سمع من أبي عوانة في سن مبكر، فقد قال الذهبي : «سمع وهو حدث باعتناء خاله»(٣). يعني : عبد الرحمن بن مهدى.

والذي دفعني إلى هذا القول هو أنني لم أجد ما يعارض قول ابن معين وابن المديني، فإعمال قوليهما أولى من إهماله.

وتقدم أنه روى عنه البخاري وأبو داود والترمذي، لكن ما أخرج له عن أبي عوانة أحد منهم(٤).

لذلك ينبغي التوقف فيما ينفرد به عبد الله عن أبي عوانة .

(٥) عثمان بن غياث(*)

«عثمان بن غِيَاث ـ بمعجمة ومثلثة ـ الراسبي، أو الزهراني، البصرى، ثقة رمي بالإرجاء، من السادسة/خ م د س»(٥).

تكلم يحيى القطان في حديثه عن عكرمة :

فقال علي بن المديني : «سمعت يحيى يقول : «كان عند عثمان بن غياث كتاب عن عكرمة فلم يصححه لنا»(٦).

وقال يحيى بن معين : «عثمان بن غياث ثقة، وكان يحيى بن سعيد يضعف حديثه في التفسير»(٧).

---

(١) كما تقدم (ص ١٧١).

(٢) البخاري : التاريخ الصغير (٢/ ٢١٠).

(٣) سير أعلام النبلاء : (١٠/ ٦٤٨).

(٤) ابن حجر : هدى السارى (ص ٤١٦).

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٦٠).

(٥) ابن حجر : التقريب (٢/ ١٣).

(٦) العقيلي : الضعفاء (٣/ ٢١٣).

(٧) تاريخ ابن معين : (٤/ ١٨٦).

وقـد جمع الحـافظ ابن حجر بين هذين القولين، فقال : «قال ابن معين وابن المديني : كان يحيى بن سعيد يضعف حديثه في التفسير عن عكرمة»[1].

وليس لعثمان بن غياث في الكتب الستة عن عكرمة عن ابن عباس إلا حديث واحـد[2]، ذكـره البخاري معلقا فقال : «قال أبو كامل فضيل بن حسين البصري : حدثنا أبو معشر، حدثنا عثمان بن غياث، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن متعة الحج، فقال : أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي ﷺ في حجة الوداع وأهللنا. . .»[3].

وهذا الحديث وصله الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق القاسم بن زكريا المُطَرِّز، ثنا أحمد بن سنان، ثنا أبو كامل. . . به. إلا أنه وقع عندهما : «عثمان بن سعد» بدل عثمان بن غياث، وكلاهما بصري، ولكل منهما رواية عن عكرمة، إلا أن ابن غياث ثقة، وابن سعد ضعيف.

لكن أشـار الإسماعيلي إلى أن شيخه المطرِّز وهم في قوله : «عثمان بن سعد». ويؤيده أن أبـا مسعـود الـدمشقي ذكـر في «الأطـراف» أنه وجده من رواية مسلم بن الحجاج ـ خارج الصحيح ـ عن أبي كامل، كما ساقه البخاري. ويؤيد ذلك أيضا : أن أبا معشر البرّاء لا يُعرف بالرواية عن عثمان بن سعد. ويجوز أن يكون لعثمان بن غياث جدّ يقال له : سعد، فنسب إليه[4].

والخلاصـــــة :

أن عثـمان بن غياث ثقـة إلا في ما رواه من أحاديث التفسير عن عكرمة، فقد ضعفها يحيى القطان كما تقدم.

---

(١) هدى الساري : (ص ٤٢٤).

(٢) انظر تحفة الأشراف للمزي (٥/١٥٠).

(٣) صحيح البخاري : (٣/٤٣٣ رقم ١٥٧٢)، وأبو معشر هو : يوسف بن يزيد البراء.

(٤) هذا خلاصـة ما ذكره ابن حجر في فتح الباري (٣/٤٣٤)، وتغليق التعليق (٣/٦٢-٦٤)، وتهذيب التهذيب (٧/١٤٧) حول هذا الحديث.

(٦) محمد بن عجلان(*)

«محمد بن عجلان المدني، صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة، مات سنة ثمان وأربعين/خت م ٤»(١).

اختلطت على ابن عجلان أحاديث أبي هريرة، التي سمعها من سعيد المقبرى، وتُكلِّم في حديثه عن نافع أيضا.

فقد قال يحيى بن سعيد القطان: «لا أعلم إلا أني سمعت ابن عجلان يقول: كان سعيد المقبرى يحدث عن أبيه عن أبي هريرة، وعن رجل عن أبي هريرة، فاختلطت عليّ، فجعلتها عن أبي هريرة»(٢).

وذكر ابن حبان هذا النص عن القطان بلفظ: «سمعت محمد بن عجلان يقول: كان سعيد المقبرى يحدث عن أبيه عن أبي هريرة، وعن أبي هريرة، فاختلط عليّ، فجعلتها كلها عن أبي هريرة»(٣).

وقال حنبل بن إسحاق «سئل أبو عبد الله(٤)، ابن أبي ذئب أحب إليك عن المقبرى، أو ابن عجلان عن المقبرى؟ قال: ابن عجلان اختلط عليه سماعه مع سماع أبيه...(٥)».

وقال الإمام أحمد أيضا: «كان ثقة، إلا أنه اختلط عليه حديث المقبرى، كان عن رجل، جعل يصيّره عن أبي هريرة»(٦).

وقال الذهبي: «وقد أورد البخاري في كتاب «الضعفاء» له في محمد بن عجلان قول القطان في محمد، وأنه لم يتقن أحاديث المقبرى عن أبيه، وأحاديث المقبرى عن أبي هريرة. يعني: أنه ربما اختلط عليه هذا بهذا»(٧).

(*) مصادر ترجمته: (ص ٢٦١).

(١) ابن حجر: التقريب (٢/١٩٠)، وذكره ابن رجب (٢/٦٢٩).

(٢) البخاري: التاريخ الكبير (١/١٩٧)، والصغير (٢/٧٥)، ورواه الترمذي في جامعه (٥/٨٧، ٧٤٥) دون قوله: «عن أبيه» ويؤيده ما يأتي عن الإمام أحمد وابن حبان، وأخشى أن تكون عبارة «عن أبيه» مقحمة في تاريخي البخاري. وانظر العلل للإمام أحمد (١/٩٩، ١٠٧).

(٣) الثقات: (٧/٣٨٦).

(٤) يعني: الإمام أحمد.

(٥) الخطيب: التاريخ (١٣/١٢-١٣)، يعني: سماع سعيد المقبرى مع سماع أبي سعيد.

(٦) ابن رجب: شرح العلل (١/١٢٤).

(٧) سير أعلام النبلاء (٦/٣٢٢)، وانظر: الميزان (٣/٦٤٥)، ولم أجد ترجمة لابن عجلان في ضعفاء البخاري المطبوع.

وقد فصل ابن حبان القول في صنيع محمد بن عجلان، وبيّن الحكم المترتب على ذلك، فقال: «عنده صحيفة عن سعيد المقبرى، بعضها عن أبيه عن أبي هريرة، وبعضها عن أبي هريرة، فلما اختلط على ابن عجلان صحيفته ولم يميّز بينهما، احتاط فيها، وجعلها كلها عن أبي هريرة، وليس هذا مما يَهِي[1] الإنسان به، لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، فما قال ابن عجلان: عن سعيد عن أبيه، عن أبي هريرة، فذاك حُمِل عنه قديما قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال: عن سعيد عن أبي هريرة، فبعضها متصل صحيح، وبعضها منقطع لأنه أسقط أباه منها، فلا يجب الاحتجاج - عند الاحتياط - إلا بما يروى الثقات المتقنون عنه، عن سعيد، عن أبيه عن أبي هريرة.

وإنما كان يَهِي أمره ويضعف لو قال في الكل: سعيد عن أبي هريرة[2]. فإنه لو قال ذلك لكان كاذبا في البعض لأن الكل لم يسمعه سعيد من أبي هريرة. فلو كان ذلك لكان الاحتجاج به ساقطا، على حسب ما ذكرناه»[3].

ومن أمثلة ما اختلط على ابن عجلان:

ما رواه الترمذي من طريق ابن عجلان، عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «العطاس من الله، والتثاؤب من الشيطان...»[4].

ورواه الترمذي أيضا من طريق ابن أبي ذئب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبرى، عن أبيه، عن أبي هريرة به[5].

ثم قال الترمذي: «هذا حديث صحيح، وهذا أصح من حديث ابن عجلان، وابن أبي ذئب أحفظ لحديث سعيد المقبرى وأثبت من محمد بن عجلان.

ثم ساق الترمذي قول يحيى القطان بنحو ما تقدم[6].

ويَرِدُ على ما تقدم: أن أحاديث ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة، وإن كان بعضها منقطعا، إلا أن الواسطة بين سعيد المقبرى وأبي هريرة أبو سعيد المقبرى، فلا

(١) انظر: (ص ١٤١ حاشية رقم ٢).

(٢) يعني: جعلها كلها من سماع سعيد عن أبي هريرة.

(٣) الثقات: (٧/٣٨٦ - ٣٨٧).

(٤) الجامع: (٥/٨٦ رقم ٢٧٤٦)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح». وفي تحفة الأشراف (٩/٤٩٤): «حسن».

(٥) الجامع: (٥/٨٧ رقم ٢٧٤٧).

(٦) الجامع (٥/٨٧)، وانظر العلل التي في آخر الجامع (٥/٧٤٥).

يضر هذا الانقطاع بعد معرفة الواسطة. وقد صرح ابن حبان بأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، كما تقدم.

ويجاب عن هذا الإيراد: بأن الاختلاط الذي حصل في حديث ابن عجلان عن سعيد المقبرى لم يقتصر على أحاديث سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، بل تجاوز ذلك إلى أحاديث سعيد المقبرى عن شيوخه الآخرين عن أبي هريرة.

ومما يدل على ذلك قول أبي عبد الرحمن النسائي: «ابن عجلان اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبرى، ما رواه سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وسعيد عن أخيه عن أبي هريرة، وغيرهما من مشايخ سعيد، فجعلها ابن عجلان كلها عن سعيد عن أبي هريرة. وابن عجلان ثقة، والله أعلم»[1].

ومن الأمثلة على ما ذكره النسائي: ما رواه ابن عجلان عن سعيد المقبرى، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع، ومن دعاء لا يُسمع)[2].

قال النسائي: «سعيد لم يسمعه من أبي هريرة، بل سمعه من أخيه عن أبي هريرة. أخبرنا عبيد الله بن فضالة بن إبراهيم، قال: أنبأنا يحيى - يعني: ابن يحيى - قال: أنبأنا الليث بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أخيه عباد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة. . .»[3].

وعباد بن أبي سعيد قال عنه ابن حجر في «التقريب»: «مقبول»[4].

وخلاصة القول:

أنه ينبغي أن يُتوقف في ما ينفرد به محمد بن عجلان عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة، حتى يتابعه عليه غيره، خشية أن يكون مما اختلط عليه[5].

لكن تقدم عن ابن حجر قوله - في ابن عجلان -: «اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة».

---

(١) عمل اليوم والليلة: (ص ١٧٩).

(٢) رواه النسائي في سننه (٨/ ٢٨٤)، وابن ماجة (رقم ٢٥٠)، كلاهما من طريق ابن عجلان به.

(٣) السنن: (٨/ ٢٨٤)، ورواه أبو داود (٢/ ١٩٢ رقم ١٥٤٨)، وابن ماجة (رقم ٣٨٣٧) من طريق سعيد عن أخيه عباد به. وله شواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن، انظر: جامع الأصول لابن الأثير (٤/ ٣٥٥-٣٥٦).

(٤) (١/ ٣٩٢).

(٥) تتبعت أحاديث محمد بن عجلان عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة، وأحاديثه عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة في تحفة الأشراف (٩/ ٤٩٢-٤٩٨، ١٠/ ٣١٠)، فلم أجد له شيئا في الصحيحين إلا حديثين من روايته عن سعيد، عن أبي هريرة، ذكرهما البخاري تعليقا.

وفي هذا القول إشكال، وهو أنه يشمل كل ما رواه ابن عجلان من حديث أبي هريرة، سواء كان من طريق سعيد المقبري أو غيره.

والذي دلت عليه النصوص المتقدمة هو أن الاختلاط إنما حصل في أحاديث أبي هريرة التي رواها ابن عجلان من طريق سعيد المقبري خاصة.

ويمكن أن يُحمل قول ابن حجر على هذا الذي دلت عليه النصوص المتقدمة، فَيُحل الإشكال.

وأما حديث ابن عجلان عن نافع مولى ابن عمر فقد تكلم فيه يحيى بن سعيد القطان؛ فروى العقيلي عن أبي بكر بن خَلّاد قال: «سمعت يحيى يقول: كان ابن عجلان مضطرب الحديث في حديث نافع. ولم تكن له تلك القيمة عنده»[1].

ولعل هذا من قبيل التضعيف النسبي، لأن علي بن المديني والنسائي ذكرا محمد بن عجلان في الطبقة الخامسة من طبقات أصحاب نافع.

وقد قسم كل منهما أصحاب نافع إلى تسع طبقات، وزاد النسائي طبقة عاشرة، هي طبقة المتروك حديثهم[2].

وقد روى مسلم في صحيحه عن محمد بن عجلان عن نافع متابعة[3].

---

(١) العقيلي: الضعفاء (٤/١١٨)، والضمير في قوله «عنده» يرجع إلى يحيى القطان.

(٢) كلام ابن المديني ذكره ابن رجب في شرح العلل (١/٤٠١)، وكلام النسائي في طبقاته (ص ١٥).

(٣) انظر: صحيح مسلم (حديث رقم ١٣٩٩).



الفصل الثالث

الثقات الذين لم يُخرَّج لهم في الصحيحين أو أحدهما. وفيه ثلاثة مباحث :

الأول : في ترجمة الحسن بن أحمد الكرماني.

الثاني : في ترجمة سفيان بن حسين الواسطي.

الثالث : في ترجمة عمر بن إبراهيم العبدى.



(١) الحسن بن أحمد(*)

«الحسن بن أحمد بن حبيب الكرماني، أبو عليّ نزيل طرسوس، لا بأس به إلا في حديث مسدَّد، قاله النسائي، من الثانية عشرة، مات سنة إحدى وتسعين ومئتين / س»[١].

وقال ابن حجر في التهذيب: «سمع الناس منه مسند مسدد وغير ذلك، ثقة صالح، مذكور بالخير. كذا قاله ابن المنادِي[٢] في الوفيات. وقال النسائي: لا بأس به إلا في حديث مسدد. كذا رأيت في أسماء شيوخه. وقال مسلمة: لا بأس به، يخطيء في حديث مسدد. والله أعلم»[٣].

ولم يذكره أبوبكر محمد بن عبد الغني ابن نقطة في كتابه «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» في رواة المسند عن مسدد[٤]، وهذا يدل على عدم انتشار مسند مسدد من طريقه، ولعل السبب في ذلك هو ما أشار إليه النسائي ومسلمة بن قاسم الأندلسي من ضعف روايته عن مسدد.

(*) مصادر ترجمته: (ص ٢٦١).

(١) ابن حجر: التقريب (١/١٦٢)، والطرسوسي ـ نسبة إلى طرسوس وهي مدينة بين حلب وانطاكية كما في معجم البلدان ـ (٤/٢٨).

(٢) أبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمد البغدادى (توفى سنة ٣٣٦هـ) تاريخ بغداد (٤/٦٩). وقد فقدت سائر مصنفات ابن المنادى سوى كتابه «متشابه القرآن» ذكر ذلك. د. أكرم العمرى في كتابه «موارد الخطيب البغدادي» ص ٢٨٤.

(٣) (٢/٢٥٣ ـ ٢٥٤).

(٤) وقال في ترجمة مسدد (ق ١٥٥/ب): «روى عنه المسند أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي، ومعاذ بن المثنى بن معاذ العنبرى». وقال الذهبي في السير (١٠/٥٩٤): «ولمسدد مسند في مجلد رواه عنه معاذ بن المثنى، ومسند آخر صغير يرويه عنه أبو خليفة».

(٢) سفيان بن حسين(*)

«سفيان بن حسين بن حسن، أبو محمد، أو أبو الحسن، الواسطي، ثقة في غير الزهري باتفاقهم، من السابعة، مات بالرى مع المهدى، وقيل في أول خلافة الرشيد/ خت م ٤»[١].

تكلم العلماء في حديثه عن الزهري:

فقد سئل يحيى بن معين عنه فقال: «ليس به بأس، وليس هو من أكابر أصحاب الزهرى...»[٢].

وقال ابن أبي خيثمة: «سمعت يحيى بن معين يقول: سفيان بن حسين الواسطي ثقة، وكان يؤدب المهدى، وهو صالح، حديثه عن الزهرى - فقط - ليس بذاك، إنما سمع من الزهري بالموسم»[٣].

وقال ابن معين أيضا - في رواية الدارمي عنه -: «ثقة، وهو ضعيف الحديث عن الزهرى»[٤].

وقال - في رواية الدقاق -: «ثقة في غير الزهرى»[٥].

وروى أبو داود عن ابن معين - أيضا - أنه قال: «سفيان بن حسين ليس بالحافظ، وليس بالقوى في الزهرى وهو أحب إليّ من صالح بن أبي الأخضر»[٦].

وروى أبوبكر الأثرم عن الإمام أحمد أنه قال: «ليس هو بذاك في حديثه عن الزهرى»[٧].

(*) مصادر ترجمته: (ص ٢٦١).

(١) ابن حجر: التقريب (١/ ٣١٠)، وذكره ابن رجب (٢/ ٦٦٣). هكذا رُمِزَ له في نسخة ابن حجر الخطية من التقريب (ق ١٠١)، وكذا في التهذيب (٤/ ١٠٧)، والخلاصة (١/ ٣٩٥)، وفي المغني في الضعفاء (١/ ٢٦٨): «م تبعا...». ورمز له في تهذيب الكمال (١/ق ٥١٠) والميزان (٢/ ١٦٥): بـ«مق» بدل «م» أي أن مسلما روى عنه في مقدمة صحيحه، وقد صرح بذلك ابن القيم في الفروسية (ص ٤٥)، ولم يذكره ابن طاهر في الجمع بين رجال الصحيحين، وروايته في مقدمة مسلم (١/ ١١). وقد تولى المهدى محمد بن عبد الله الخلافة سنة (١٥٨هـ) وتوفى سنة (١٦٩هـ)، وتولى الرشيد هارون بن محمد الخلافة سنة (١٧٠هـ) كما في تاريخ خليفة بن خياط (ص ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٧).

(٢) تاريخ ابن معين: (٣/ ٢٠٥).

(٣) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٨).

(٤) تاريخ الدارمي عن ابن معين: (رقم ١٩).

(٥) (رقم ١٧٦)، وروى ابن عدى في الكامل (٣/ ١٢٥١) نحو ذلك من طريق ابن أبي مريم عن ابن معين.

(٦) ابن عدى: الكامل (٣/ ١٢٥١).

(٧) الخطيب: التاريخ (٩/ ١٥٠).

وقال يعقوب بن شيبة : «سفيان بن حسين مشهور. وقد حمل الناس عنه، وفي حديثه ضعف ما روى عن الزهرى»[١].

وقال النسائي : «سفيان بن حسين في الزهرى ضعيف، وفي غيره لا بأس به»[٢].

وقال ابن حبان : «يروى عن الزهرى المقلوبات، وإذا روى عن غيره أشبه حديثه حديث الأثبات، وذاك أن صحيفة الزهرى اختلطت عليه، فكان يأتي بها على التوهم، فالإنصاف في أمره تَنكُّب ما روى عن الزهرى، والاحتجاج بما روى عن غيره»[٣].

ثم ذكره في الثقات فقال : «وأما روايته عن الزهرى فإن فيها تخاليط، يجب أن يُجانَب، وهو ثقة في غير حديث الزهرى، مات في ولاية هارون، يجب أن يُمحى اسمه من كتاب المجروحين»[٤].

وقال ابن عدى : «ولسفيان بن حسين أحاديث عن الزهرى وغيره، وهو في غير الزهرى صالح الحديث كما قال ابن معين. وعن الزهرى يروى عنه أشياء خالف فيها الناس من باب المتون ومن الأسانيد»[٥].

فمن أحاديثه التي خالف فيها الناس في المتن :

حديثه عن الزهرى عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال : (الرِجل جُبَار)[٦].

قال الإمام الشافعي : «وأما ما يروى عن النبي ﷺ من (الرِّجْل جُبَار) فهو غلط ـ والله أعلم ـ لأن الحفاظ لم يحفظوا هكذا»[٧].

وقال ابن عدى : «لم يأت به عن الزهرى غير سفيان بن حسين فيما علمت»[٨].

---

(١) المصدر السابق : (١٥١/٩).

(٢) المزى : تحفة الأشراف (٣٥/١٢)، وانظر تهذيب التهذيب (٤٨٠/١، ١٠٨/٤).

(٣) المجروحين : (٣٥٨/١).

(٤) (٦ / ٤٠٤).

(٥) الكامل : (١٢٥١/٣).

(٦) رواه أبو داود (٤ / ٧١٤ رقم ٤٥٩٢)، والطبراني في المعجم الصغير (١ / ٢٦٢)، وابن عدي في الكامل (٣ / ١٢٥١)، والدارقطني في سننه (٣ / ١٥٢)، والبيهقي في سننه (٨ / ٣٤٣) كلهم من طريق سفيان بن حسين عن الزهرى به، ومعنى «الرجل جبار» : أي ما تتلفه الدابة برجلها حين يكون صاحبها راكبا عليها. والجبار : الهَدَر. انظر : سنن أبي داود (٤ / ٧١٥)، ومعالم السنن للخطابي (٦/٤٨٣)، والنهاية لابن الأثير (١ / ٢٣٦).

(٧) البيهقي : السنن (٣٤٣/٨).

(٨) الكامل : (١٢٥١/٣).

وكذا قال الطبراني[1]، وابن عبد البر، وزاد ابن عبد البر : «وهو عندهم في ما يتفرد به لا تقوم به حجة»[2].

وقال الدارقطني : «لم يُتَابع سفيان بن حسين على قوله : (الرجل جبار)، وهو وهم، لأن الثقات الذين قدمنا أحاديثهم خالفوه، ولم يذكروا ذلك»[3].

وقال البيهقي : «هذه الزيادة ينفرد بها سفيان بن حسين عن الزهري، وقد رواه مالك بن أنس والليث بن سعد وابن جريج ومعمر وعُقيل وسفيان بن عيينة وغيرهم، عن الزهري. لم يذكر أحد منهم فيه الرجل»[4].

وقال الحافظ ابن حجر : «اتفق الحفاظ على تغليط سفيان بن حسين، حيث روى عن الزهري. . . (الرجل جبار)، ـ بكسر الراء، وسكون الجيم ـ وما ذاك إلا أن الزهري مكثر من الحديث والأصحاب، فتفرَّد سفيان عنه بهذا اللفظ فَعُدَّ منكرا»[5].

ومن أحاديث سفيان التي خالف فيها الناس في الإسناد :

حديثه عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال : (من أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يأمَن أن يسبق فلا بأس به، ومن أدخل فرسا بين فرسين قد أمِن أن يسبق فهو قمار)[6].

قال ابن أبي خيثمة : «سألت يحيى بن معين عن حديث سفيان بن حسين عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. . .، فقال : باطل. وخَطَّ على أبي هريرة»[7].

---

(١) المعجم الصغير : (١/٢٦٢).

(٢) التمهيد : (٧/٢٥).

(٣) السنن : (٣/١٥٢).

(٤) السنن الكبرى : (٨/٣٤٣).

وأصل الحديث الذي أشار إليه البيهقي ورد بلفظ : (العجماء جرحها جُبار، والبئر جُبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس). أخرجه البخاري (١٢/٢٥٤ رقم ٦٩١٢)، ومسلم (رقم ١٧١٠)، وغيرهما، وقد رواه الدارقطني في سننه (٣/١٤٩-١٥٢) من تسع طرق عن الزهري.

(٥) فتح الباري : (١٢/٢٥٦)، وعُدَّ منكرا، لأن سفيان بن حسين ضعيف في الزهري، وقد تفرد بهذه الزيادة. قال ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (٢/٦٧٥) : «وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المضعَّف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث».

(٦) رواه الإمام أحمد (٢/٥٠٥ ـ واللفظ له ـ وأبو داود (٣/٦٦ رقم ٢٥٧٩)، وابن ماجة (رقم ٢٨٧٦)، والدارقطني في سننه (٤/٣٠٥)، والحاكم (٢/١١٤)، وغيرهم، كلهم من طريق سفيان به.

(٧) ابن القيم : الفروسية (ص ٤١) وفيه : «وخطأ» بدل «وخطَّ» والصواب ما أثبته، كما في تهذيب ابن القيم لمختصر سنن أبي داود (٣/٤٠١)، ويؤيده ما ورد في التلخيص الحبير (٤/١٦٣) : «وضرب على أبي هريرة».

وقال أبو داود السجستاني : «رواه معمر وشعيب وعُقيل عن الزهري، عن رجال من أهل العلم. وهذا أصح عندنا»[1].

وقال ابن أبي حاتم : «سألت أبي عن حديث رواه يزيد بن هارون وغيره، عن سفيان بن حسين. . . قال أبي : هذا خطأ، لم يعمل سفيان بن حسين شيئا، لا يشبه أن يكون عن النبي ﷺ. وأحسن أحواله أن يكون عن سعيد بن المسيب، قوله. وقد رواه يحيى بن سعيد، عن سعيد قوله»[2].

وقال ابن القيم : «سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول : رفع هذا الحديث إلى النبي ﷺ خطأ، وإنما هو من كلام سعيد بن المسيب. . . ، ورفعه سفيان بن حسين الواسطي، ر ر ضعيف لا يحتج بمجرد روايته عن الزهري لغلطه في ذلك»[3].

وقد ضعف هذا الحديث ـ أيضا ـ ابن التركماني[4]، وابن القيم[5]، وابن حجر[6].

والخلاصـــــة :

أن سفيان بن حسين ثقة في غير الزهري، وسبب ضعفه في الزهري هو أنه لم يسمع منه إلا في موسم الحج، فلم يتمكن من حفظ أحاديثه وضبطها، فحدث بها على التوهم، فمن ثم وقعت المناكير في حديثه عن الزهري، كما أشار إلى ذلك ابن معين وابن حبان في ما تقدم.

---

(١) السنن : (٣/٦٧).

(٢) العلل : (٢/٢٥٢)، وانظر أيضا : (٢/٢٦٨).

(٣) الفروسية : (ص ٤٢).

(٤) الجوهر النقي : (١٠/٢١)، وقد تناقض كلام ابن التركماني ـ رحمه الله ـ حيث ضعف هذا الحديث لأنه من رواية سفيان بن حسين عن الزهري، وقوى الحديث السابق (الرجل جبار) (٨/٣٤٤) وهو من رواية سفيان عن الزهري أيضا! مع اتفاق الحفاظ على تغليط سفيان، كما حكى ذلك الحافظ ابن حجر فيما تقدم.

(٥) تهذيب مختصر سنن أبي داود : (٣/٤٠٠ ـ ٤٠٢)، وقد بسط ابن القيم الكلام على هذا الحديث في كتاب الفروسية في ست عشرة صفحة (ص ٤١-٥٦) وأتى فيه بفرائد الفوائد.

(٦) التلخيص الحبير : (٤/١٦٣).

وقد تابع سفيان بن حسين سعيد بن بشير عن الزهري، روى حديثه أبو داود (٣/٦٦)، والحاكم (٢/١١٤)، وقال : «هذا حديث صحيح الإسناد. . . ». ووافقه الذهبي، وقواه ـ أيضا ـ الشيخ أحمد شاكر ـ في تعليقه على تهذيب مختصر السنن لابن القيم (٣/٤٠٢) بمتابعة سفيان بن حسين. وهذا من تساهلهم ـ رحمهم الله ـ لأن سعيد بن بشير ضعيف، كما قال ابن حجر في التقريب (١/٢٩٢)، وسفيان بن حسين ضعيف في الزهري. وانظر إرواء الغليل (٥/٣٤٠).

(٣) عمر بن إبراهيم(*)

«عمر بن إبراهيم العبدى البصرى، صاحب الهَرَوى ـ بفتح الهاء والراء، صدوق، في حديثه عن قتادة ضعف، من السابعة/ قد، ت س ق»[١].

تكلم بعض العلماء في حديثه عن قتادة :

فقال الإمام أحمد : «يروى عن قتادة أحاديث مناكير، ويخالف»[٢].

وقال العقيلي : «له غير حديث عن قتادة مناكير لا يتابع منها على شيء»[٣].

وقال ابن حبان : «كان ممن ينفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأسا»[٤].

وقال ابن عدى : «يروى عن قتادة أشياء لا يوافَق عليها»[٥].

وروى ابن عدى من طريقه عدة أحاديث عن قتادة ثم قال : «ولعمر بن إبراهيم غير ما ذكرت من الأحاديث، وحديثه عن قتادة خاصة مضطرب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه[٦].

وقد أُنكرت عليه بعض الأحاديث التي رواها عن قتادة منها :

(١) حديثه عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ «من وجد متاعه عند مفلس بعينه فهو أحق به»[٧].

فقد خالفه شعبة، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وجرير بن حازم،

(*) مصادر ترجمته : (ص ٢٦٢).

(١) ابن حجر : التقريب (٢/ ٥١)، وذكره ابن رجب (٢/ ٦٦٠).

(٢) العقيلي : الضعفاء (٣/ ١٤٦).

(٣) المصدر السابق : (٣/ ١٤٦).

(٤) ابن حبان : المجروحين (٢/ ٨٩)، وقد ذكر ابن حجر في التهذيب (٧/ ٤٢٦) أن ابن حبان ذكره في الثقات وقال : «يخطيء ويخالف» ولم أجده في النسخة المطبوعة من ثقات ابن حبان، ويُستَغرب ذكر ابن حبان له في الثقات لأنه قال في ترجمة ابنه الخليل بن عمر (٨/ ٢٣١) : «يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه، لأن أباه كان واهيا، والمناكير في أخباره من ناحية أبيه لا من ناحيته».

(٥) ابن عدى : الكامل (٥/ ١٧٠٠).

(٦) المصدر السابق (٥/ ١٧٠١).

(٧) رواه أحمد (٥/ ١٠) وابن عدى (٥/ ١٧٠٠) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن عمر بن إبراهيم به، وعند ابن عدى قال عبد الصمد : «حدثنا عمر بن إبراهيم وهو ثقة فوق الثقة».

وهمام، وأبان بن يزيد، وحماد بن سلمة فرووه عن قتادة عن النضر بن أنس عن بَشير بن نَهيك عن أبي هريرة[1].

وروى موسى بن السائب عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ قال: «من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به، ويتبع البيِّع من باعه»[2].

قال محمد بن يحيى الذهلي: «هما حديثان عندى من حديث قتادة، فلعل عمر سمع من قتادة فاختلط عليه. فأما هذا الحديث ـ يعنى حديث المُفْلس ـ فإنما رواه قتادة عن النضر بن أنس، عن بشير بن نَهيك، عن أبي هريرة... والحديث الأخر فهو ما روى موسى بن السائب عن قتادة عن الحسن، عن سمرة، عن النبي ﷺ، هذا في السرقة، وذاك في التفليس»[3].

(٢) حديثه عن قتادة عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم»[4].

---

(١) رواه مسلم (رقم ١٥٥٩) من طريق شعبة وسعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي كلهم عن قتادة. وأحمد في المسند (٣٤٧/٢، ٣٨٥، ٤١٠، ٤١٣، ٤٦٨، ٥٠٨) من طريق همام، وحماد بن سلمة وشعبة وأبان بن يزيد وسعيد بن أبي عروبة كلهم عن قتادة به. وحديث جرير بن حازم ذكره المزى في تحفة الأشراف (٧١/٤).

(٢) رواه أحمد (١٣/٥) وأبو داود (٨٠٢/٣ رقم ٣٥٣١)، والنسائي (٣١٣/٧) من طريق موسى بن السائب، عن قتادة به. وفيه عنعنة قتادة والحسن البصرى وهما مدلسان لكن الحديث جاء من طرق أخرى عن سمرة بمعناه رواه أحمد (١٣/٥) وابن ماجة رقم (٢٣٣١) من طريق سعيد بن زيد بن عقبة عن أبيه عن سمرة، ورواه الطبراني في الكبير (٣٠٨/٧ رقم ٧٠٣٩) من طريق خبيب بن سليمان بن سمرة عن أبيه عن سمرة، وانظر تحفة الأشراف للمزى (٨١/٤) ومصباح الزجاجة للبوصيرى (٤٥/٣).

(٣) المزى: تحفة الأشراف (٧١/٤).

وقال الخطابي في معالم السنن (١٨٤/٥) في شرح حديث موسى بن السائب: «هذا في الغصوب ونحوها، إذا وجد ماله المغصوب والمسروق عند رجل كان له أن يخاصمه فيه، ويأخذ عين ماله منه، ويرجع المأخوذ منه على من باعه إياه».

(٤) رواه الدارمي في سننه (٢٢٠/١) من طريق إبراهيم بن موسى عن عباد بن العوام عن عمر بن إبراهيم به.

وقع في المطبوع: «عمرو» وهو تصحيف. ورواه ابن ماجة (رقم ٦٨٩) عن محمد بن يحيى عن إبراهيم بن موسى به، ثم قال ابن ماجة: «سمعت محمد بن يحيى يقول: اضطرب الناس في هذا الحديث ببغداد، فذهبت أنا وأبوبكر الأعين إلى العوام بن عباد بن العوام فأخرج إلينا أصل أبيه فإذا الحديث فيه».

ورواه الحاكم في المستدرك (١٩١/١) من طريق عباد بن العوام عن عمر بن إبراهيم ومعمر عن قتادة به، وقال «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي. ورواه البيهقي (٤٤٨/١) من طريق الحاكم ووقع عنده: «عن عمر بن إبراهيم عن معمر عن قتادة».

والظاهر أن ذكر معمر في هذا الإسناد خطأ لأن الحديث انفرد به عمر بن إبراهيم عن قتادة كما قال ابن عدى وكذا قال البزار كما في مصباح الزجاجة (٨٧/١)، ومما يدل على ذلك أيضا أنه لم يُذكر معمر في أصل عباد بن العوام كما أشار إلى ذلك محمد بن يحيى الذهلي فيما تقدم، والحديث رواه بحشل في تاريخ واسط (ص ١٤٠، ١٤١) ولم يُذكر فيه معمر.

فقد أنكره الإمام أحمد على عمر بن إبراهيم فقال : «وقد روى عنه عباد بن العوام حديثا منكرا، رواه إنسان من أهل الري عنه»[1].

قال العقيلي : «وهذا الحديث حدثناه محمد بن أيوب وجعفر بن محمد الزعفراني قالا : حدثنا إبراهيم بن موسى الفراء، قال : حدثنا عباد بن العوام، عن عمر بن إبراهيم عن قتادة. . .» به[2].

ثم قال العقيلي : «وله غير حديث عن قتادة مناكير لا يتابع منها على شيء، فأما (لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب) فقد رُوِي بإسناد غير هذا أصلح من هذا»[3].

وقال ابن عدى : «وهذا لا أعلم رواه عن قتادة بهذا الإسناد غير عمر بن إبراهيم»[4].

(٣) حديثه عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال : قال رسول الله ﷺ : (لما حملت حواء كان لا يعيش لها ولد فقال لها الشيطان : سميه عبد الحارث. . .)[5].

قال ابن عدى : «وهذا لا أعلم يرويه عن قتادة غير عمر بن إبراهيم»[6].

وقد ضعف ابن كثير هذا الحديث في تفسيره، وتوسع في الكلام عليه، ورجح أنه موقوف على الصحابي قال : «ويحتمل أنه تلقاه من بعض أهل الكتاب. . .»[7].

وقال الترمذي : «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث عمر بن إبراهيم عن قتادة، ورواه بعضهم عن عبد الصمد، ولم يرفعه»[8].

---

(١) العقيلي : الضعفاء (١٤٦/٣).

(٢) العقيلي : الضعفاء (١٤٧/٣).

(٣) مروي من حديث أبي أيوب الأنصاري ومن حديث السائب بن يزيد، فأما حديث أبي أيوب فرواه أحمد (١٤٧/٤، ٤١٧/٥، ٤٢٢)، وأبو داود (٢٩١/١ رقم ٤١٨) والحاكم (١٩٠/١) ومن طريقه البيهقي (٣٧٠/١) وقال الحاكم «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، وانظر نصب الراية (٢٤٦/١)، وذكره الألباني في صحيح الجامع رقم (٧١٦٢) وقال : «صحيح» وقال في إرواء الغليل (٣٣/٤) «سنده جيد». وأما حديث السائب فرواه الإمام أحمد في المسند (٤٤٩/٣) والطبراني في الكبير (١٨٢/٧-١٨٣ رقم ٦٦٧١)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣١٠/١) ـ بعد أن عزاه لأحمد والطبراني ـ رجاله موثقون. ورواه البيهقي في سننه (٤٤٨/١) أيضا.

(٤) ابن عدى : الكامل (١٧٠١/٥).

(٥) رواه أحمد (١١/٥) والترمذي (٢٦٧/٥ حديث رقم ٣٠٧٧)، والحاكم (٥٤٥/٢) كلهم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن عمر بن إبراهيم به، ورواه ابن عدى (١٧٠٠/٥) من طريق شاذ بن فياض عن عمر بن إبراهيم.

(٦) ابن عدى : الكامل (١٧٠٠/٥).

(٧) ابن كثير : التفسير (٢٧٤/٢ ـ ٢٧٥) تفسير الآية رقم (١٩٠) من سورة الأعراف.

(٨) الترمذي : الجامع (٢٦٧/٥).

وقال الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[1]. ووافقه الذهبي.

وهـذا من تساهلهم رحمهم الله، لأن الحديث فيه - بالإضافة إلى تفرد عمر بن إبـراهيم - عنعنـة قتـادة والحسن البصرى وهما مدلسان، وهو أيضا من رواية الحسن البصرى عن سمرة وفي سماعه منه خلاف مشهور[2].

وقد وثق ابن معين عمر بن إبراهيم في روايته عن قتادة، حيث ذكره عثمان الدارمي في أصحاب قتادة وسأل ابن معين عنه فقال : ثقة»[3].

وقد خالفه الإمام أحمد والعقيلي، وابن حبان، وابن عدى فتكلموا في روايته عن قتادة كما تقدم، وقولهم هو الراجح، لأن عمر بن إبراهيم روى عن قتادة أحاديث مناكير، وخالف الثقات في أحاديث أخرى كما تقدمت الأمثلة على ذلك.

ولذا قال ابن حجر في التقريب : «صدوق، في روايته عن قتادة ضعف»[4].

---

(١) الحاكم : المستدرك (٢/٥٤٥).

(٢) انظر : المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٣١ - ٤٥)، وجامع التحصيل للعلائي (ص ١٩٨ - ١٩٩)، وتعليق حمدى عبد المجيد السلفي على المعجم الكبير للطبراني (٧/٢٣١-٢٣٦).

والحديث ذكره الألباني في السلسلة الضعيفة رقم ٣٤٢ وقال : «ضعيف».

(٣) الدارمي : تاريخه عن ابن معين رقم (٤١) ورواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/٩٨) : عن عثمان الدارمي قال : «قلت ليحيى بن معين : فعمر بن إبراهيم في قتادة؟ قال ثقة».

(٤) ابن حجر : التقريب (٢/٥١).

« الخاتمـة »

وبعـد : فقـد انتهيت ـ بفضل الله عز وجل وعونه ـ من إعداد هذا البحث، الذي اشتمل على ترجمة ستة وأربعين راويا ممن ضعفوا في بعض شيوخهم، وقد مهدت له بتمهيد تضمن مباحث دقيقة في اعتبارات الأئمة النقاد في إطلاق ألفاظ الجرح والتعديل.

وقد حرصت ـ في هذا البحث ـ على التقيد بالمنهج العلمي، والالتزام بالقواعد التي قعدها علماء الحديث، وبذلت جهدي في التنقيب عن كل ما يتصل بالجانب الذي بحثته من تراجم أولئك الرواة.

إلا أن المدة المقررة لهذا البحث قد انتهت قبل استكمال تراجم جميع من ضعفوا في بعض شيوخهم فاضطررت إلى الاقتصار على العدد الذي سبق ذكره، راجيا من الله العون في استكمال تراجم الآخرين[1].

وقد وفقني الله عز وجل إلى التوصل إلى بعض النتائج المهمة في هذا البحث، ومن هذه النتائج :

(١) أضفت إلى ما ذكره ابن رجب ـ في مبحث الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ـ تسعة وعشرين راويا.

(٢) توصلت إلى أن التضعيف الوارد في أربعة وثلاثين راويا ـ ممن ترجمت لهم ـ لا يقدح فيهم، مستدلا على ذلك بأقوال الأئمة النقاد وما قعدوه من قواعد في علم الجرح والتعديل.

(٣) لم يخرج البخـاري ومسلم لمن ضعفوا بتضعيف قادح عن شيوخهم الذين ضعفوا فيهم إلا ما توبعوا عليه.

---

(١) من هؤلاء الرواة سبعة ممن ذكرهم ابن رجب، هم : حماد بن زيد، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وهشام بن حسان، والمغيرة بن مسلم القسملي، وورقاء بن عمر اليشكري، ويزيد بن إبراهيم التستري، ويعلى بن عبيد الطنافسي، وممن لم يذكرهم ابن رجب رحمه الله :

أحمد بن جميل المروزي، ودرّاج بن سمعان أبو السمح المصري، وعبد العزيز بن أبي حازم المدني، وعمر بن رؤبة التغلبي، ومحمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم، ومحمد بن يوسف الفريابي، وموسى بن سليمان المنْبجي، وهشيم بن بشير الواسطي، ووضاح بن عبد الله اليشكري، ويحيى بن عثمان الحربي.

(٤) وقفت على جملة كبيرة من أقوال أئمة الجرح والتعديل ـ في الرواة الذين ترجمت لهم ـ لم يذكرها ابن رجب ولا ابن حجر في «التهذيب» في تراجمهم، مع أنه كان لتلك الأقوال أثر كبير في الحكم على بعض أولئك الرواة .

(٥) حررت بعض أقوال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ التي ذكرها في «التقريب» ـ في بعض من ترجمت لهم ـ على ضوء أقـواله في مصنفاته الأخرى، وأقوال أئمة الجرح والتعديل وما قعدوه من قواعد في هذا الفن .

ومن أمثلة ذلـك ما ورد في تراجم : بَدَل بن المُحَبَّر، وسـلام بن أبي مُطيع، وعبدالرحمن بن نَمِر، وعبد الرحمن بن مَغْرا وغيرهم .

(٦) رددت بعض المطاعن التي وجِّهت لبعض من ترجمت لهم بما لم أسبق إليه ـ فيما علمت ـ ومن أمثلة ذلك ما ورد في ترجمة إسحاق بن راشد الجزرى، وإسماعيل ابن عُليّة، وسلام بن أبي مُطيع، وسليمان التيمي وغيرهم .

وقد توصلت إلى نتائج أخرى عامة منها :

(١) علم الجرح والتعديل من العلوم التي اختصت بها الأمة الإسلامية، وقد بذل فيه العلماء جهودا عظيمة، وتركوا لنا ثروة هائلة من المصنفات في هذا الفن ومع ذلك، فهو لا يزال بحاجة إلى جهود أخرى لتحرير بعض قضاياه، وتقريبها إلى طلبة العلم .

(٢) طريقة سبر مرويات الراوى من الطرق التي استخدمها الأئمة النقاد لمعرفة أحوال الرجال، ولا يزال استخدام هذه الطريقة ممكنا في هذا الوقت للخبير المتمرس . بل يمكن الاعتماد عليها ـ بعد أقوال أئمة الجرح والتعديل ـ في الحكم على الرجال . ويمكن بواسطتها الترجيح بين الأقوال المتعارضة الواردة في بعض الرجال .

(٣) أقوال أئمة الجرح والتعديل التي ظاهرها التعارض يمكن التوفيق بين كثير منها، وقد وفقت ـ في ثنايا هذا البحث ـ بين عدد من هذه الأقوال .

(٤) ضرورة مراعاة اعتبارات الأئمة النقاد في إطلاق ألفاظ الجرح والتعديل وأن إهمال تلك الاعتبارات يؤدي إلى خلل كبير في الحكم على الرواة .

الاقتراحـــات

أهيب بالمشتغلين بالدراسات الحديثية إلى العناية بعلم الرجال، ومواصلة الجهود التي بذلها أئمة الحديث في هذا الشأن، إذ توجد مباحث كثيرة في هذا العلم لا تزال بحاجة إلى مزيد اهتمام، فمن هذه المباحث :

(١) العناية بدراسة مناهج أئمة الجرح والتعديل، ومعرفة مدلولات ألفاظ كل واحد منهم، والاعتبارات التي يراعونها في إطلاق تلك الألفاظ.

(٢) دراسة طبقات الرواة عن الأئمة المكثرين، مثل طبقات الرواة عن الزهرى، والثورى وغيرهما، ومعرفة تفاوت مراتب هؤلاء الرواة على ضوء المقارنة بين مروياتهم.

(٣) العناية بنشر كتب الرجال - وخاصة «تهذيب التهذيب» لابن حجر - نشرة علمية محققة، يتم فيها عزو الأقوال إلى مظانها، مع إضافة ما يمكن إضافته من أقوال أئمة الجرح والتعديل مما لم يذكره الحافظ ابن حجر.

(٤) القيام بمشروع شامل لخدمة علم الرجال، تستخدم فيه أجهزة «الكومبيوتر»، ويتم تنفيذه على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : يتم فيها جمع أسماء الرواة من كتب الرجال والعلل وغيرها، مع ذكر ما قيل في كل واحد منهم.

المرحلة الثانية : يتم فيها جمع مرويات هؤلاء الرواة من الكتب التي تُعنى بذكر الأسانيد، مع الإشارة إلى شيخ الراوى وتلميذه في كل حديث بحيث يمكن الحصول على أحاديث الراوى عن أي شيخ من شيوخه عند الطلب، وكذا تلاميذه.

المرحلة الثالثة : يتم فيها دراسة ما ورد من ألفاظ الجرح والتعديل في كل راو من هؤلاء الرواة مع تطبيقها على مروياتهم، من قبل نخبة من العلماء المتخصصين في هذا المجال، بحيث يصلون إلى نتيجة محددة في كل راو، على غرار ما فعل الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب.

وهناك جوانب أخرى في علوم الحديث عامة، وعلم الرجال خاصة لا تزال بحاجة إلى مزيد بحث وتنقيب، ولذلك قال الحافظ أبوبكر الحازمي - رحمه الله تعالى - : «علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقرب من مئة نوع . . . وكل نوع منها علم مستقل، لو أنفذ الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته»[١].

---

(١) عجالة المبتدى وفضالة المنتهي في النسب (ص ٣).



الملحقـــان

الأول : في ذكر مصادر تراجم الرواة الذين ضعفوا في بعض شيوخهم .

الثـاني : في ذكـر الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم مرتبين على حروف المعجم مع ذكر خلاصة ما قيل في ترجمة كل واحد منهم .



الملحق الأول

مصادر تراجم الرواة الذين ضُعِّفوا في بعض شيوخهم

لا تخفى أهمية الوقوف على ترجمة الراوي في مصادر متعددة فقد يجد الباحث في بعضها ما لا يجده في البعض الآخر، وقد يحصل تحريف في نص من النصوص في مصدر، يُذكر على الصواب في مصدر آخر، إلى غير ذلك من الفوائد. . .

إلا أنه قد يحول دون الوقوف على ترجمة الراوي في مصادر متعددة بعض الصعوبات، منها :

صعوبة العثور على التراجم في بعض المصادر التي لم ترتّب تراجمها ترتيبا دقيقا، فيضيع جزء من وقت الباحث قبل العثور على الترجمة المطلوبة .

ومنها : أن بعض المصادر قد تغيب عن ذهن الباحث في أثناء بحثه عن ترجمة الراوي. وهناك مصادر أخرى قد يستبعد الباحث العثور فيها على معلومات تتصل بصاحب الترجمة المطلوبة مثل : كتب السؤالات، والعلل، وبعض كتب المتون، لذلك رأيت من المفيد أن أذكر بعض مصادر الرواة الذين ترجمت لهم، ليستفيد من يرغب التوسع في تراجمهم. ولم أستقص جميع المصادر في كل ترجمة، لأن استقصاء ذلك يطول .

إلا أن هذه المصادر في مجموعها تشكل معظم الكتب التي يمكن أن تُستمد منها معلومات عن رجال القرون الثلاثة الأولى.

وقد رتبت التراجم على حسب ورودها في البحث .

ورتبت المصادر في كل ترجمة على ترتيب وفيات أصحابها.

إبراهيم بن سعد أبو إسحاق الزهري :

طبقات ابن سعد (٧/٣٢٢) و(ص ٤٥٦) من القسم المتمم لتابعي أهل المدينة. تاريخ ابن معين (٢/٩)[1]، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم٧). تاريخ البخاري الكبير (١/٢٨٨)، والصغير (٢/٢٣١). ثقات العجلي (ص٥٢ ترتيب الهيثمي). المعرفة والتاريخ ليعقوب الفسوي (١/١٧٤). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/١٠١). ثقات ابن حبان (٦/٧). الكامل لابن عدي (١/٢٤٥). ثقات ابن

(١) العزو هنا إلى ترتيب تاريخ ابن معين لسهولة الوقوف على ما قيل في الراوي.

شاهـين (رقم٣٤). رجـال مسلم لابن منجـويه (ق ٥/ب). تاريخ بغداد للخطيب (٨١/٦). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١٦/١). تهذيب الكمال للمزي (٨٨/٢). وتذهيب تهذيب الكمال (١/١/٣٥/ب)، وسير أعلام النبلاء (٣٠٤/٨)، والميزان (٣٣/١)، ومن تُكلِّم فيه وهو موثق (ق ١) والثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي (ص ٣). إكمال تهذيب الكمال لمغلطاى (١/ق ٥٢)، شرح علل الترمذى لابن رجب (٥٩٥/٢). نهاية السول لسبط بن العجمي (١/ق ٣١). تهذيب التهذيب (١٢١/١)، وهدى السارى لابن حجر (ص ٣٨٨، ٤٦٠). الخلاصة للخزرجي (٤٥/١).

سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي :

طبقات ابن سعد (٤٩٧/٥). تاريخ ابن معين (٢١٦/٢)، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٤، ٦٧، ٦٨، ٣٧٢). العلل للإمام أحمد (٣٣/١، ٣٧٠). تاريخ البخـاري الكبـير (٩٤/٤) والصغـير (٢٨٣/٢). ثقـات العجلي (ص ١٩٤ ترتيب الهيثمي). المعرفة والتاريخ للفسوى (١٨٥/١ ـ ١٨٨). الجعديات لأبي القاسم البغوى (٦٦٠/٢). مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ص٣٢ ـ ٥٤) والجرح والتعديل (٢٢٥/٤). ثقـات ابن حبـان (٤٠٣/٦)، ومشاهير علماء الأمصار (رقم ١١٨١). الكامل لابن عدى (١٠٧/١ المقدمة). ثقات ابن شاهين (رقم ٤٩٦). تاريخ بغداد (١٧٤/٩) الجمـع بين رجـال الصحيحـين لابن طاهـر (١٩٥/١). وفيات الأعيان (٣٩١/٢). تهذيب الكـمال (١/ق ٥١٤). سير أعـلام النبلاء (٤٥٤/٨)، والميزان (١٧٠/٢). العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين للفاسي (٥٩١/٤). تهذيب التهذيب (١١٧/٤). الخلاصة للخزرجي (٣٩٧/١). الكواكب النيرات لابن الكيال (ص ٢٢٠).

عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي :

طبقات ابن سعد (٤٨٨/٧). تاريخ ابن معين (٣٥٣/٢) وتاريخ الدارمي عن ابن معـين (رقم ٢٢)، ورواية أبي خالـد الـدقـاق (رقم ٤٠٠). العلل للإمـام أحمد (٨٧/١). التاريخ الكبير للبخاري (٣٢٦/٥)، والصغير (١٢٤/٢ ـ ١٢٥). ثقات العجـلي (ص ٢٩٦ ترتيب الهيثمي). مسند يعقوب بن شيبة (ص ٦١ـ٧٠). مسائل

الإمام أحمد لابي داود (ص ٣٠٧-٣٠٩). المعرفة والتاريخ للفسوى (٢/ ٣٩٠-٣٩٣، ٤٠٨-٤٠٩). تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٢/ ٧٢٠). مقدمة الجرح والتعديل (ص ١٨٤) والجرح والتعديل (٥/ ٢٦٦). ثقات ابن حبان (٧/ ٦٢). الكامل لابن عدى (١/ ٩٩ المقدمة) ثقات ابن شاهين (رقم ٨٢١). الحلية لأبي نعيم (٦/ ١٣٥) الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/ ٢٨٦). تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠/ ١/ ٣٤/ أ). تهذيب الكمال (٢/ق ٨٠٧). سير أعلام النبلاء (٧/ ١٠٧)، والميزان (٢/ ٥٨٠). شرح العلل لابن رجب (١/ ١٨٦، ٢/ ٦٤٤). تهذيب التهذيب (٦/ ٢٣٨).

محاسن المساعي في مناقب الإمام أبي عمرو الأوزاعي لأبي العباس أحمد بن محمد الموصلي الحنبلي، حققه وعلق عليه الأمير شكيب أرسلان. ونشرته دار مكتبة الحياة - بيروت -. الخلاصة للخزرجي (٢/ ١٤٦).

عبد الرحمن بن نَمِر اليحصبي :

تاريخ ابن معين (٢/ ٣٦١). التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٣٥٧). الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣٤٩). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٢٩٥). ثقات ابن حبان (٧/ ٨٢). الكامل لابن عدى (٤/ ١٦٠٢). رجال مسلم لابن منجوية (ق ١٠٥/ ب). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/ ٢٨٨). تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠/ ١/ /١١٧/ أ). الكمال للمقدسي (٣/ق ٢٨١/ ب) تهذيب الكمال (٢/ق ٨٢٢) الميزان (٢/ ٥٩٥)، والكاشف (٢/ ١٦٧)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٣٨٨) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٧)، هدى السارى (ص ٤١٩، ٤٦٢). الخلاصة للخزرجي (٢/ ١٥٥).

عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج :

طبقات ابن سعد (٥/ ٤٩١). تاريخ ابن معين (٢/ ٣٧١). تاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ١٣، ٤٨٥). العلل للإمام أحمد (١/ ٣٤٩). التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٤٢٢) والصغير (٢/ ٩٨). ثقات العجلي (ص ٣١٠ ترتيب الهيثمي). المعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ١٣٥، ٦٨١، ٢/ ٢١، ٢٥، ٥٣). تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٢٥٢، ٢٦٠، ٥٣٣). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٣٥٦). ثقات ابن

حبان (٧/٩٣). ثقات ابن شاهين (رقم ٨٩٨). رجال مسلم لابن منجوية (ق ١٠٩/أ). تاريخ بغداد (١٠/٤٠٠) الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (٣١٤/١). تهذيب الكمال (٢/ق ٨٥٦). سير أعلام النبلاء (٦/٣٢٥)، والميزان (٦٥٩/٢). جامع التحصيل للعلائي (ص ١٢٣، ٢٨٠) العقد الثمين للفاسي (٥٠٨/٥). تهذيب التهذيب (٦/٤٠٢)، تعريف أهل التقديس (ص ٩٥). الخلاصة للخزرجي (١٧٨/٢).

الليث بن سعد أبو الحارث المصري :

طبقات ابن سعد (٥١٧/٧). تاريخ ابن معين (٢/٥٠١)، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٧، ٥٢٤، ٧١٩)، ورواية أبي خالد الدقاق (رقم ٢٩٧، ٣١٦، ٣٦٩) العلل للإمام أحمد (٣٥٢/١). التاريخ الكبير للبخاري (٢٤٦/٧)، والصغير (٢٠٩/٢). ثقات العجلي (ص ٣٩٩ ترتيب الهيثمي). المعرفة والتاريخ للفسوي (٤٤١/٢). الجرح والتعديل (١٨٠/٧). ثقات ابن حبان (٧/٣٦٠)، ومشاهير علماء الأمصار (رقم ١٥٣٦). ثقات ابن شاهين (رقم ١١٨٨). رجال مسلم لابن منجوية (ق ١٥١/ب) حلية الأولياء لأبي نعيم (٣١٨/٧). تاريخ بغداد (١٣/٣). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (٤٣٣/٢). تهذيب الكمال (٣/ق ١١٥٢). سير أعلام النبلاء (١٣٦/٨)، والميزان (٤٢٣/٣). تذكرة الحفاظ (٢٢٤/١). تهذيب التهذيب (٤٥٩/٨) وقد ترجم له ابن حجر ترجمة مفرده سماها «الرحمة الغيثية بالترجمة الليثية» نشرها محمد منير الدمشقي سنة ١٣٤٣هـ ضمن الرسائل المنيرية (٢/٢٣٥-٢٦٥). الخلاصة للخزرجي (٣٧١/٢).

إسحـــاق بن يوسف الأزرق :

طبقات ابن سعد (٣١٥/٧). تاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ١٣٩، ١٤٠). العلل للإمام أحمد (٢٢١/١)، التاريخ الكبير للبخاري (٤٠٦/١)، والصغير (٢٧٦/٢)، ثقات العجلي (ص ٦٢ ترتيب الهيثمي). تاريخ واسط لبحشل (ص ١٤٠-١٤١). الجرح والتعديل (٢٣٨/٢)، ثقات ابن حبان (٥٠٢/٦) رجال مسلم لابن منجوية (ق ١٠/ب) تاريخ بغداد (٣١٩/٦)، الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (٣٠/١). تهذيب الكمال (٤٩٦/٢)، تذكرة الحفاظ

(١/٣٢٠). سير أعلام النبلاء (٩/١٧١)، الكاشف (١/٦٦). غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى (١/١٥٨). تهذيب التهذيب (١/٢٥٧). الخلاصة للخزرجي (١/٧٨).

الضحاك بن مخلد أبو عاصم النبيل :

طبقات ابن سعد (٧/٢٩٥). تاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٤٤٤، ٦٥٣). التاريخ الكبير للبخاري (٤/٣٣٦) والصغير (٢/٣٢٤). ثقات العجلي (ص ٢٣١ ترتيب الهيثمي). المعرفة والتاريخ للفسوي (١/١٩٨). الضعفاء للعقيلي (٢/٢٢٢). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/٤٦٣). ثقات ابن حبان (٦/٤٨٣). رجال مسلم لابن منجوية (ق ٨١/ب). السابق واللاحق للخطيب (ص ٢٤٧). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/٢٢٨). المعجم المشتمل لابن عساكر (ص ١٤٦). تهذيب الكمال (٢/ق ٦١٧). سير أعلام النبلاء (٩/٤٨٠)، والميزان (٢/٣٢٥)، تهذيب التهذيب (٤/٤٥٠). الخلاصة للخزرجي (٢/٤).

عبد الرزاق بن همام الصنعاني :

طبقات ابن سعد (٥/٥٤٨). تاريخ ابن معين (٢/٣٦٢)، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ١٠٢) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (رقم ٢٠٣). العلل للإمام أحمد (١/٧٠، ٢٣٣، ٣٧٧). التاريخ الكبير للبخاري (٦/١٣٠)، والصغير (٢/٣٢٠). ثقات العجلي (ص ٣٠٢ ترتيب الهيثمي). المعرفة والتاريخ للفسوي (١/٧٢١، ٣/١٦). الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم ٣٧٩). الضعفاء للعقيلي (٣/١٠٧). الجرح والتعديل (٦/٣٨). ثقات ابن حبان (٨/٤١٢). الكامل لابن عدى (٥/١٩٤٨). ثقات ابن شاهين (رقم ١٠٩٢). رجال مسلم لابن منجوية (ق ١١٣/ب). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/٣٢٨). طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى الفراء (١/٢٠٩) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠/١/١٤٩/أ). طبقات فقهاء اليمن لابن سمرة الجعدى (ص ٦٧) تهذيب الكمال (٢/ق ٨٢٩). سير أعلام النبلاء (٩/٥٦٣)، والميزان (٢/٦٠٩). شرح العلل لابن رجب (٢/٥٧٧، ٥٨٥، ٦٠٦، ٦٦٥). تهذيب التهذيب (٦/٣١٠)، هدى السارى (ص٤١٩). الخلاصة للخزرجي (٢/١٦١). الكواكب النيرات لابن الكيال (ص٢٦٦).

قبيصة بن عقبة الســـــوائي :

طبقات ابن سعد (٦/٤٠٣). تاريخ ابن معين (٢/٤٨٤)، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ١٠٠). العلل للإمام أحمد (١/١٢٤). التاريخ الكبير للبخاري (١٧٧/٧)، والصغير (٢/٣٣٣). ثقات العجلي (ص ٣٨٨ ترتيب الهيثمي). المعرفة والتاريخ للفسوى (١/٧١٧). تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/٥٨٠). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/١٢٦)، والعلل (٢/٢٤٦). ثقات ابن حبان (٩/٢١). ثقات ابن شاهين (رقم ١١٧٦). رجال مسلم لابن منجويه (ق ١٤٨/أ). تاريخ بغداد (١٢/٤٧٣). الجمع بين رجال الصحيحين (٢/٤٢٢). المعجم المشتمل لابن عساكر (ص٢١٧). الأنساب للسمعاني (٧/٢٨٨). تهذيب الكمال (٢/ق ١١١٩). سير أعلام النبلاء (١٠/١٣٠)، والميزان (٣/٣٨٣)، وتذكرة الحفاظ (١/٣٧٣). والمغني في الضعفاء (٢/٥٢٢). شرح العلل لابن رجب (٢/٦٦٨). تهذيب التهذيب (٨/٣٤٧)، هدى الساري (ص ٤٣٦). الخلاصة للخزرجي (٢/٣٤٩).

محمد بن عبد الله أبو أحمد الزبيري :

طبقات ابن سعد (٦/٤٠٢)، تاريخ ابن معين (٢/٥٢٣)، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٩٥)، التاريخ الكبير للبخاري (١/١٣٣)، والصغير (٢/٢٩٨). ثقات العجلي (ص ٤٠٦ ترتيب الهيثمي). الجرح والتعديل (٧/٢٩٧). ثقات ابن شاهين (رقم ١٢٦٢). رجال مسلم لابن منجويه (ق ١٥٧/ب). تاريخ بغداد (٥/٤٠٢) الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (٢/٤٤١). تهذيب الكمال (٣/ق ١٢١٩). سير أعلام النبلاء (٩/٥٢٩)، والميزان (٣/٥٩٥)، وتذكرة الحفاظ (١/٣٥٧). تهذيب التهذيب (٩/٢٥٤)، هدى الساري (ص ٤٣٩، ٤٦٣). الخلاصة للخزرجي (٢/٤٢١).

سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري :

طبقات ابن سعد (٧/٢٥٢). تاريخ ابن معين (٢/٢٣٢)، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٣٦)، ورواية أبي خالد الدقاق (رقم ٢٣٩). التاريخ الكبير للبخاري (٤/٢٠)، والصغير (٢/٧٤). ثقات العجلي (ص ٢٠٣ ترتيب الهيثمي). الجعديات جمع أبي القاسم البغوي (١/٥٩٢-٥٩٦). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/١٢٤).

ثقات ابن حبان (٤/ ٣٠٠). رجال مسلم لابن منجويه (ق ٦٥/ب). الحلية لأبي نعيم (٢٧/٣). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١٧٨/١). تهذيب الكمال (١/ق ٥٤٠). سير أعلام النبلاء (٦/ ١٩٥)، والميزان (٢/ ٢١٢). شرح العلل لابن رجب (٢/ ٦٣١). تهذيب التهذيب (٤/ ٢٠١)، وتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص ٦٦). الخلاصة للخزرجي (١/ ٤١٤).

عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصارى أبو أمية المصرى :

طبقات ابن سعد (٧/ ٥١٥). تاريخ ابن معين (٢/ ٤٤١)، العلل للإمام أحمد (١/ ٢٢٥). التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٣٢٠)، والصغير (٢/ ٩٦، ٩٨). الكنى والأسماء لمسلم (ق ٧). ثقات العجلي (ص ٣٦٢ ترتيب الهيثمي). المعرفة والتاريخ للفسوى (١/ ١٣٣، ٤٢٧، ٢/ ٤٨٥، ٤٨٧). تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٢٥٨). الكنى للدولابي (١/ ١١٣). الجرح والتعديل (٦/ ٢٢٥). ثقات ابن حبان (٢٢٨/٧). رجال مسلم لابن منجويه (ق/١٢٨/أ). السابق واللاحق للخطيب (ص ٢٨١). التعديل والتجريح للباجي (ق ٢٦٠). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/ ٣٦٤). تهذيب الكمال (٢/ق ١٠٢٨). سير أعلام النبلاء (٣٤٩/٦). الميزان (٢٥٢/٣). تذكرة الحفاظ (١٨٣/١). تهذيب التهذيب (١٤/٨). بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم لابن عبد الهادى (ق ٥٢). حسن المحاضرة للسيوطي (١/ ٢٧٩، ٣٠٠، ٣٤٦). الخلاصة للخزرجي (٢٨٢/٢).

إسماعيل بن إبراهيم ابن عُليّة :

طبقات ابن سعد (٧/ ٣٢٥)، تاريخ ابن معين (٢/ ٣٠، ٣/ ٨٦)، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٦٠)، ورواية أبي خالد الدقاق (رقم ١٩، ٢٣٤، ٤٠١). العلل للإمام أحمد (١/ ٥٥، ٦٥، ٣٦٧، ٣٧٩، ٣٨٥). التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٣٤٢)، والصغير (٢/ ٢٧٥). جامع الترمذي (٣/ ٤٠١) المعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ١٨١، ١٨٢، ٢/ ١٣٠-١٣٤، ١٥٩، ١٦٨، ٢٤٢، ٢٥٨). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ١٥٣). ثقات ابن حبان (٦/ ٤٤)، ومشاهير علماء الأمصار (رقم ١٢٧٧)، ثقات ابن شاهين (رقم ١٦). رجال مسلم لابن منجويه (ق ١٠/ب)،

السنن الكبرى للبيهقي (١٠٦/٧). تاريخ بغداد (٢٢٩/٦). التعديل والتجريح للباجي (ق ٣٦). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (٢٣/١). طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٩٩/١)، تهذيب الكمال (٢٣/٣). سير أعلام النبلاء (١٠٧/٩)، والميزان (٢١٦/١)، وتذكرة الحفاظ (٣٢٢/١). تهذيب التهذيب (٢٧٥/١). والخلاصة للخزرجي (٨٣/١).

عبد الله بن وهب أبو محمد المصري :

طبقات ابن سعد (٥١٨/٧). تاريخ ابن معين (٣٣٦/٢). وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٦٣٠). العلل للإمام أحمد (٣٤٦/١). التاريخ الكبير للبخاري (٢١٨/٥). ثقات العجلي (ص ٢٨٣ ترتيب الهيثمي). المعرفة والتاريخ للفسوى (١٨٣/٢). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٨٩/٥). ثقات ابن حبان (٣٤٦/٨). الكامل لابن عدى (١٥١٨/٤). ثقات ابن شاهين (رقم ٦٤١). رجال مسلم لابن منجويه (ق ٩٩/ب). الحلية لأبي نعيم (٣٢٤/٨). الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر (ص ١٤٨). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (٢٦٠/١). ترتيب المدارك للقاضي عياض (٢٢٨/٣). تهذيب الكمال (٢/ق ٧٥٣). سير أعلام النبلاء (٢٢٣/٩) والميزان (٥٢١/٢). الديباج المذهب لابن فرحون (٤١٣/١). تهذيب التهذيب (٧١/٦) تعريف أهل التقديس (ص ٤٠). حسن المحاضرة للسيوطي (٣٠٢/١، ٣٤٦، ٤٤٦). الخلاصة للخزرجي (١١٠/٢).

عفان بن مسلم أبو عثمان البصرى :

طبقات ابن سعد (٣٣٦/٧). تاريخ ابن معين (٤٠٧/٢)، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٢٠٠)، ورواية أبي خالد الدقاق (رقم ٣٩٢). العلل للإمام أحمد (٢٨٥/١، ٣٦٧، ٣٧٨). التاريخ الكبير للبخاري (٧٢/٧) والصغير (٣٤٢/٢). ثقات العجلي (ص ٣٣٦ ترتيب الهيثمي). الجرح والتعديل (٣٠/٧). ثقات ابن حبان (٥٢٢/٨). الكامل لابن عدى (٢٠٢١/٥). رجال مسلم لابن منجويه (ق/١٤٤/أ). تاريخ بغداد (٢٦٩/١٢). التعديل والتجريح للباجي (ق ٢٨٦). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (٤٠٧/١). المعجم المشتمل لابن عساكر (ص ١٨٦). تهذيب الكمال (٢/ق ٩٤١). سير أعلام النبلاء (٢٤٢/١٠)، الميزان

(٣/ ٨١). تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٠). هدى السارى (ص ٤٢٥، ٤٦٣). الخلاصة للخزرجي (٢/ ٢٣٤).

عليّ بن الجعـــد الجوهـــري :

طبقات ابن سعد (٣٣٨/٧). التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٢٦٦)، والصغير (٢٦٧/٢). سؤالات الآجـرى (ص ٢٥٤). الجعـديات لأبي القـاسم البغـوى (١١٨٨/٢). الضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٢٤). الجرح والتعديل (١٧٨/٦). ثقات ابن حبـان (٤٦٦/٨). الكـامـل لابن عدى (١٨٥٦/٥). سؤالات الحـاكم للدارقطني (رقم ٤١١). تاريخ بغـداد (١١/ ٣٦٠). التعـديل والتجـريح للباجي (ق ٢٥٥). الجمـع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (٣٥٥/١). المعجم المشتمل لابن عساكر (ص ١٨٨) المُعْلِم بأســامي شيوخ البخـاري ومسلم لابن خلفـون (١/ق ٤٨/أ). تهذيب الكـمال (٢/ق ٩٥٧). سير أعـلام النبلاء (١٠/ ٤٥٩)، والميزان (١١٦/٣) والمـغـني في الضعفــاء (٢/ ٤٤٤)، تهذيب التهـذيب (٢٨٩/٧)، هدى الســارى (ص ٤٣٠، ٤٦٠). بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم لابن عبد الهادى (ق ٤٩). الخلاصة للخزرجي (٢/ ٢٤٣).

وقـد ترجم له ترجمـة مطولة. د. عبد المهدى بن عبد القادر في مقدمته لكتاب الجعـديات الذي حققه وطبعه باسم «مسند ابن الجعد» سنة ١٤٠٥هـ ونشرته مكتبة الفلاح بالكويت.

الحكم بن نافع أبو اليمان الحمصي :

طبقـات ابن سعـد (٤٧٢/٧). تاريخ ابن معـين (١٢٧/٢) التـاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٣٤٤)، والصغير (٢/ ٣٤٦). والكنى لمسلم (ق ١٢٢) وثقات العجلي (ص ١٢٧ ترتيب الهيثمي). أجـوبـة أبي زرعة الرازى (٢/ ٤٦٥). المعرفة والتاريخ للفســوى (١/ ٢٠٥). تاريخ أبي زرعـة الـدمشقي (١/ ٤٣٤، ٢/ ٧١٦). الجـرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٢٩/٣). رجال مسلم لابن منجويه (ق ٣٤/أ). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/ ١٠٢). تاريخ دمشق لابن عساكر (٥/ ١/ ١٧/أ). والمعجم المشتمـل (ص ١١٠). المُعْلِم بأسامي شيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون

(١/٦٥/أ). تهذيب الكمال (١٤٦/٧). سير أعلام النبلاء (٣٢٥/١٠)، والميزان (٥٨١/١). شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٦٤/١). تهذيب التهذيب (٤٤١/٢). وهدى الساري (ص ٣٩٩، ٤٦١). والخلاصة للخزرجي (٢٤٧/١).

عبد الواحد بن زياد العبدي :

طبقات ابن سعد (٢٨٩/٧)، تاريخ ابن معين (٣٧٧/٢)، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٥٢). التاريخ الكبير للبخاري (٥٩/٦)، والصغير (٢١٨/٢). المعرفة والتاريخ للفسوى (١٦٨/١، ١٢٢/٣). الضعفاء للعقيلي (٥٥/٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٠/٦). ثقات ابن حبان (١٢٣/٧). الكامل لابن عدى (١٩٣٨/٥). رجال مسلم لابن منجويه (ق ١١١/أ). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (٣١٩/١). تهذيب الكمال (٢/ق ٨٦٥). سير أعلام النبلاء (٧/٩)، الميزان (٦٧٢/٢). تهذيب التهذيب (٤٣٤/٦)، هدى الساري (ص ٤٢٢، ٤٦٢). الخلاصة للخزرجي (١٨٣/٢).

علي بن المبارك الهنائي :

تاريخ ابن معين (٤٢٢/٢، ١٨٠/٤)، تاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٥٠٠)، ورواية أبي خالد الدقاق (رقم ١٢٢). العلل للإمام أحمد (١٣٥/١، ١٨٩). التاريخ الكبير للبخاري (٢٩٥/٦). مسند يعقوب بن شيبة (ص ٦٠-٦١). ثقات العجلي (ص ٣٤٩ ترتيب الهيثمي). سؤالات الآجرى (ص ٢٨٧، ٣٠٨). المعرفة والتاريخ للفسوى (١٨٣/٣). تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٤٥٢/١، ٦٨٦/٢). الجرح والتعديل (٢٠٣/٦). ثقات ابن حبان (٢١٣/٧). ثقات ابن شاهين (رقم ٧٥٢)، رجال مسلم لابن منجويه (ق ١٢٦/أ). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (٣٥٥/١). الأنساب للسمعاني (٤٣٠/١٣). تهذيب الكمال (٢/ق ٩٨٩). الميزان (١٥٢/٣). تهذيب التهذيب (٣٧٥/٧). هدى الساري (ص ٤٣٠، ٤٦٣). بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم لابن عبد الهادى (ق ٥٠). الخلاصة للخزرجي (٢٥٥/٢).

محمد بن بشار أبوبكر البصري «بُنْدار» :

التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٩)، والصغير (٢/ ٣٩٦). ثقات العجلي (ص ٤٠١ ترتيب الهيثمي). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢١٤). ثقات ابن حبان (٨/ ١١١). رجال مسلم لابن منجويه (ق ١٥٣/ب). تاريخ بغداد (٢/ ١٠١). الجمع بين رجال الصحيحين (٢/ ٤٣٥). المعجم المشتمل لابن عساكر (ص ٢٢٨) تهذيب الكمال (٣/ق ١١٧٧). سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٤٤)، الميزان (٣/ ٤٩٠). تذكرة الحفاظ (٢/ ٥١١)، تهذيب التهذيب (٩/ ٧٠) هدى الساري (ص ٤٣٧، ٤٦٣). الخلاصة للخزرجي (٢/ ٣٨٤). التنكيل للمعلمي اليماني (١/ ٤٣٠).

أسباط بن محمد القرشي مولاهم أبو محمد الكوفي :

طبقات ابن سعد (٦/ ٣٩٣). تاريخ ابن معين (٢/ ٢٣) وسؤالات ابن الجنيد (ق/ ٨٢/ب)، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ١٦٩). التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٥٣) سؤالات الآجرى أبا داود (ص ١٥٩). الضعفاء للعقيلي (١/ ١١٩). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٣٣). تاريخ الموصل لأبي زكريا الأزدى (ص ٣٤١). ثقات ابن حبان (٦/ ٨٥). تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لابن زبر محمد بن عبد الله الربعي (ص ٣٨٠ من النسخة المطبوعة على الآلة الكاتبة)[1]. ثقات ابن شاهين (رقم ١٠٢). رجال مسلم لابن منجويه (ق/ ١٧/أ). تاريخ بغداد (٧/ ٤٦). التعديل والتجريح للباجي (ق ٥٣). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/ ٤٥). تهذيب الكمال (٢/ ٣٥٤). التذهيب (١/ ٥١/ب)، والميزان (١/ ١٧٥)، والسير (٩/ ٣٥٥)، والكاشف للذهبي (١/ ٥٧). إكمال مغلطاى (١/ ٨٥/أ). نهاية السول لسبط ابن العجمى (١/ ٤٥/أ). تهذيب التهذيب (١/ ٢١١)، وهدى الساري (ص ٣٨٩) وفتح الباري لابن حجر (٨/ ٢٤٦). والخلاصة للخزرجي (١/ ٦٧).

---

(١) حققه الباحث عبد الله بن أحمد الحمد ونال به درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة عام ١٤٠١هـ.

بَدَل بن المُحبَّر أبو المنير البصري :

التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١٥٠)، والكنى للدولابي (٢/ ١٣٠)، والجرح والتعديل (٢/ ٤٣٩)، ثقات ابن حبان (٨/ ١٥٣)، سؤالات الحاكم للدارقطني (رقم ٢٩١)، التعديل والتجريح للباجي (ق ٦٣)، الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/ ٦٣)، المعجم المشتمل لابن عساكر (ص ٨٥). تهذيب الكمال (٤/ ٢٨)، الميزان (١/ ٣٠٠) والمغني في الضعفاء (١/ ١٠١)، الكاشف (١/ ٩٧)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٢٣). والخلاصة للخزرجي (١/ ١٤٢).

حبيب بن أبي ثابت الأسدي أبو يحيى الكوفي :

طبقات ابن سعد (٦/ ٣٢٠). تاريخ ابن معين (٢/ ٩٦). التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٣٢٣). ثقات العجلي (ص ١٠٤ ترتيب الهيثمي). المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٢٠٤). الجعديات للبغوي (١/ ٤٠٦). الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٦٣). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ١٠٧). والمراسيل (ص ٢٨، ١٩٢). ثقات ابن حبان (٤/ ١٣٧) ومشاهير علماء الأمصار له (رقم ٨٢٣). الكامل لابن عدي (٢/ ٨١٥). رجال مسلم لابن منجويه (ق ٣٦). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/ ٩٧). تهذيب الكمال (٥/ ٣٥٨)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٨٨)، والميزان للذهبي (١/ ٤٥١). جامع التحصيل للعلائي (ص١٢٠، ١٩٠) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦٥١). تهذيب التهذيب (٢/ ١٧٨)، وهدى السارى (ص٣٩٥، ٤٦١). وتعريف أهل التقديس لابن حجر (ص ٨٤). والخلاصة (١/ ١٩١).

داود بن الحصين أبو سليمان المدني :

طبقات ابن سعد (ص ٣١٧ القسم المتمم لتابعي أهل المدينة). تاريخ ابن معين (٢/ ١٥٢)، ورواية أبي خالد الدقاق (رقم ٣٣٧). طبقات خليفة بن خياط (ص ٢٥٩)، وتاريخه (ص ٤١١). تاريخ البخاري الكبير (٣/ ٢٣١). ثقات العجلي (ص١٤٧ ترتيب الهيثمي). المعرفة والتاريخ للفسوي (٣/ ٤٧). الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣٥). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٠٨). ثقات ابن حبان (٦/ ٢٨٤)، ومشاهير علماء الأمصار (رقم ١٠٦١). الكامل لابن عدى (٣/ ٩٥٩). ثقات بن شاهين (رقم ٣٤٠). رجال مسلم لابن منجويه (ق ٤٨ /أ). التعديل والتجريح للباجي

(ق ٥٤/أ). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/ ١٢٩). تهذيب الكمال (١/ق ٣٨٣). سير أعلام النبلاء (٦/ ١٠٦)، والميزان (٢/ ٥)، والمغني في الضعفاء (١/ ٢١٧). وديوان الضعفاء (ص ٩١). شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦٤٤). نهاية السول (١/ ٨٨/ب). تهذيب التهذيب (٣/ ١٨١)، وهدى السارى (ص ٤٠١، ٤٥٩). التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة للسخاوي (٢/ ٢٩). الخلاصة للخزرجي (١/ ٣٠١).

سلام بن أبي مطيع الخـــــزاعي :

تاريخ ابن معين (٢/ ٢٢١). العلل للإمام أحمد (١/ ٦٠، ٢٢٥). التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ١٣٤)، والصغير (٢/ ١٥٩). سؤالات الآجرى (ص ٣٠٩). المعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ١٦٥، ١٦٨). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٢٥٨). المجروحين لابن حبان (١/ ٣٤١). الكامل لابن عدى (٣/ ١١٥٣). ثقات ابن شاهين (رقم ٤٦٨، ٤٧٠). رجال مسلم لابن منجويه (٦٩/أ). حلية الأولياء لأبي نعيم (٦/ ١٨٨). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/ ١٩٦). تهذيب الكمال (١/ق ٥٦٤). سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٢٨)، والميزان (٢/ ١٨١)، والكاشف (١/ ٣٣١). تهذيب التهذيب (٤/ ٢٨٢). هدى السارى (ص ٤٠٨). الخلاصة للخزرجي (١/ ٤٣٤). التنكيل للمعلمي اليماني (١/ ٢٦٥).

عبد الكريم بن مالك الجـــزري :

طبقات ابن سعد (٧/ ٤٨١ وتحرّف فيه عبد الكريم إلى عبد الله). تاريخ ابن معين (٢/ ٣٦٩) وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٣١٠، ٤٩٢)، ورواية أبي خالد الدقاق (رقم ٢٥١). العلل للإمام أحمد (١/ ٢٩٩، ٣٨٠). التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٨٨) والصغير (٢/ ٦). ثقات العجلي (ص ٣٠٧ ترتيب الهيثمي). المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ١٧٥). تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٥٥١). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٥٨). المجروحين لابن حبان (٢/ ١٤٥). الكامل لابن عدى (٥/ ١٩٧٩). ثقات ابن شاهين (رقم ٩٧٩). سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم ٣٠٥). رجال مسلم لابن منجويه (ق ١١١/ب). التعديل والتجريح للباجي (ق ٢٤١). الجمع بين رجال الصحيحين (١/ ٣٢٤). تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠/ ٢/ ٢١٨/أ). الكمال

للمقدسي (٣/ق ٢٩٤/ب). تهذيب الكمال (٢/ق ٨٤٨). سير أعلام النبلاء (٦/ ٨٠)، والميزان (٢/ ٦٤٥)، والتذهيب (٢/٣/ ٢٤٦) شرح العلل لابن رجب (٢/ ٦٥٥). نهاية السول (١/ ٢١٩/أ). مختصر كامل ابن عدي للمقريزي (لوحة ١٥٧/ب) تهذيب التهذيب (٦/ ٣٧٥)، هدى الساري (ص ٤٢١). الخلاصة للخزرجي (٢/ ١٧٣).

عبيد الله بن موسى العبسي :

طبقات ابن سعد (٦/ ٤٠٠). تاريخ ابن معين (٢/ ٣٨٤)، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٩٩). العلل للإمام أحمد (١/ ٢٠١). التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٤٠١) والصغير (٢/ ٣٢٦). أحوال الرجال للجوزجاني (رقم ١٠٧). ثقات العجلي (ص ٣١٩ ترتيب الهيثمي) سؤالات الآجرى (ص ١٥٠، ١٥٢). المعرفة والتاريخ للفسوى (١/ ١٩٨، ٧١٧). الضعفاء للعقيلي (٣/ ١٢٧). الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٤). ثقات ابن حبان (٧/ ١٥٢)، ومشاهير علماء الأمصار (رقم ١٣٨٥). أسامي من روى عنهم البخاري لابن عدى (ق ٩٤/ب). ثقات ابن شاهين (رقم ٩٥٧-٩٥٨). رجال مسلم لابن منجويه (ق ١١٦/أ) التعديل والتجريح للباجي (ق ٢٢٩) الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/ ٣٠٤). تهذيب الكمال (٢/ق ٨٨٩). سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٥٣)، الميزان (٣/ ١٦)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٤١٨). شرح العلل لابن رجب (٢/ ٥٤١). تهذيب التهذيب (٧/ ٥٠)، هدى السارى (ص ٤٢٣). الخلاصة للخزرجي (٢/ ١٩٩).

عمرو بن علي أبو حفص الفلاس :

التاريخ الصغير للبخاري (٢/ ٣٨٨)، والكنى والأسماء لمسلم (ق ٢٣). الجرح والتعديل (٦/ ٢٤٩). ثقات ابن حبان (٨/ ٤٨٧). الكامل لابن عدي (١/ ١٣٨ المقدمة). رجال مسلم لابن منجوية (ق ١٣٠/أ). تاريخ بغداد (١٢/ ٢٠٧). والسابق واللاحق (ص ٢٨٢). التعديل والتجريح للباجي (ق ٢٦٥). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/ ٣٦٧). الأنساب للسمعاني (١٠/ ٢٧٠). تهذيب الكمال (٢/ق ١٠٤٤). سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٧٠)، والكاشف (٢/ ٢٩٠). تهذيب التهذيب (٨/ ٨٠). هدى السارى (ص ٤٣١، ٤٦٣). الخلاصة للخزرجي (٢/ ٢٩٢). طبقات المفسرين للداودى (٢/ ١٧).

عمرو بن أبي عمرو مولى المطَّلب، أبو عثمان المدني :

طبقات ابن سعد (ص ٣٤١ القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) تاريخ ابن معين (٢/٤٥٠). العلل للإمام أحمد (١/٢٢٩). التاريخ الكبير للبخاري (٦/٣٥٩). أحوال الرجال للجوزجاني (رقم ٢٠٦). ثقات العجلي (ص ٣٦٧ ترتيب الهيثمي). الضعفاء للعقيلي (٣/٢٨٨). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/٢٥٢) والمراسيل (ص ١٤٧). ثقات ابن حيان (٥/١٨٥). الكامل لابن عدى (٥/١٧٦٧). رجال مسلم لابن منجويه (ق ١٣٠/ب) التعديل والتجريح للباجي (ق ٢٦٢). الجمع بين رجال الصحيحين (١/٣٦٩). تهذيب الكمال (٢/ق ١٠٤٥). سير أعلام النبلاء (٦/١١٨)، والميزان (٣/٢٨١)، والكاشف (٢/٢٩١). جامع التحصيل للعلائي (ص ٣٠١). شرح العلل لابن رجب (٢/٦٤٣). تهذيب التهذيب (٨/٨٢). هدى الساري (ص ٤٣٢، ٤٦٣). التحفة اللطيفة للسخاوي (٢/٣٠٥). بحر الدم لابن عبد الهادي (ق ٥٣). إسعاف المبطأ برجال الموطأ للسيوطي (ص ٢٣). الخلاصة للخزرجي (٢/٢٩٢).

إبراهيم بن بشار الرمـــــادي :

طبقات ابن سعد (٧/٣٠٨). تاريخ ابن معين (٢/٧) التاريخ الكبير للبخاري (١/٢٧٧) والصغير (٢/٣٣٠). سؤالات الآجرى أبا داود (ص ٢٣٤). ضعفاء العقيلي (١/٤٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/٨٩). ثقات ابن حبان (٨/٧٢). الكامل لابن عدى (١/٢٦٥). المعجم المشتمل لابن عساكر (ص ٦٤). الأنساب للسمعاني (٦/١٦٣). تهذيب الكمال (٢/٥٦). سير أعلام النبلاء (١٠/٥١٠)، والتذهيب (١/٣٣/ب)، والميزان (١/٢٣)، والكاشف (١/٣٤)، والمغني في الضعفاء (١/١١). إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (١/ق ٤٩). شرح علل الترمذي (٢/٧٠٥) تهذيب التهذيب (١/١٠٨). بحر الدم لابن عبد الهادي (ق ٦). والخلاصة للخزرجي (١/٤١). التنكيل للمعلمي اليماني (١/٨٥).

إسحاق بن إسماعيل الطالقاني :

سؤالات ابن الجنيد (ق ٦٧/ب). تاريخ وفيات الشيوخ الذين أدركهم أبوالقاسم البغوي ترتيب أحمد بن منيع (ق ١٧٠/أ). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم

(٢١٢/٢). ثقات ابن حبان (١١٣/٨). تاريخ بغداد (٣٣٥/٦). الأنساب للسمعاني (٩/٩) واللباب لابن الأثير (٢٦٩/٢). وتهذيب الكمال (٤٠٩/٢). التذهيب (١/٥٤/ب)، والكاشف للذهبي (٦٠/١). وإكمال مغلطاى (١/٨٩/أ). ونهاية السول (١/ق ٤٧). والتهذيب لابن حجر (٢٢٧/١). والخلاصة للخزرجي (٧١/١).

الربيع بن سليمان المـــــرادي :

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٦٤/٣) ومناقب الشافعي له (ص ٧١، ٧٥، ٢٧٤). ثقات ابن حبان (٢٤٠/٨). مناقب الشافعي للبيهقي (٣٥٨/٢). الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر (ص١١٢). طبقات الفقهاء للشيرازى (ص ٩٨). المعجم المشتمل لابن عساكر (ص ١١٩). وفيات الأعيان لابن خلكان (٢٩١/٢). تهذيب الكمال (١/ق ٤٠٤). سير أعلام النبلاء (٥٨٧/١٢). طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٣٢/٢) طبقات الشافعية للأسنوي (٣٩/١). تهذيب التهذيب (٢٤٥/٣). الخلاصة للخزرجي (٣١٩/١). طبقات الشافعية لابن هداية الله الحسيني (ص ٢٤). التنكيل للمعلمي اليماني (٢٥٢/١).

عبد الرحمن بن مَغْـــرا أبو زهير الدوسي :

معرفة الرجال رواية ابن محرز عن ابن معين (ق ٨/أ) التاريخ الكبير للبخاري (٣٥٥/٥). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٩٠/٥). ثقات ابن حبان (٩٢/٧). الكامل لابن عدي (١٥٩٩/٤). تهذيب الكمال (٢/ق ٨١٨). سير أعلام النبلاء (٣٠٠/٩)، والميزان (٥٩٢/٢)، والكاشف (١٦٥/٢). تهذيب التهذيب (٢٧٤/٦). الخلاصة للخزرجي (١٥٣/٢).

إسحاق بن راشد الجزري، أبو سليمان :

تاريخ ابن معين (٢٤/٢). التاريخ الكبير للبخاري (٣٨٦/١). والمعرفة والتاريخ للفسوى (٣٤٥/١، ٤٣٤). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢١٩/٢). ثقات ابن حبان (٥١/٦). ثقات ابن شاهين (رقم ٥٩). سؤالات الحاكم للدارقطني

(رقم ٢٧٩). تسمية من أخرج لهم البخاري ومسلم لأبي عبد الله الحاكم (ق ٥/ب). التعديل والتجريح للباجي (ق ٢٢/أ). تاريخ دمشق لابن عساكر (٢/٢/٣٧٧/ب). تهذيب الكمال (٢/٤١٩). والتذهيب (١/٥٥/أ)، والميزان (١/١٩٠)، والكاشف (١/٦١) والمغني للذهبي (١/٧٠). وإكمال مغلطاي (١/٩٠/أ). ونهاية السول (١/ق ٤٨). والتهذيب لابن حجر (١/٢٣٠). وتعريف أهل التقديس له (ص ٣١). الخلاصة للخزرجي (١/٧٢).

جرير بن حازم أبو النضر البصري :

طبقات ابن سعد (٧/٢٧٨). تاريخ ابن معين (٢/٨٠) وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٢٢٠). سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (رقم ٢٢، ٢٣). العلل للإمام أحمد (١/٥٣). التاريخ الكبير للبخاري (٣/٢١٣)، والصغير (٢/٢٥، ١٨١). ثقات العجلي (ص ٩٦ ترتيب الهيثمي). المعرفة والتاريخ للفسوى (٢/١٦٧). الجعديات للبغوي (٢/١١١١). ضعفاء العقيلي (١/١٩٨). الجرح والتعديل (٢/٥٠٥). ثقات ابن حبان (٦/١٤٤) الكامل لابن عدى (٢/٥٤٨). ثقات ابن شاهين (رقم ١٧٢). رجال مسلم لابن منجويه (ق ٢٨/أ) التعديل والتجريح للباجي (ق ٧١). الفوائد المؤرخه من الصحاح والغرائب لعلي بن المحسِّن التنوخي (ص ٩٧). الجمع بين رجال الصحيحين (١/٧٤)، تهذيب الكمال (٤/٥٢٤)، سير أعلام النبلاء (٧/١٠٣). تذكرة الحفاظ (١/١٩٩)، والميزان (١/٣٩٢). شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٦٢٤). نهاية السول لسبط ابن العجمي (١/ق ٩٧)، تهذيب التهذيب (٢/٦٩). هدى الساري (ص ٣٩٤، ٤٦١). الخلاصة للخزرجي (١/١٦٢). الكواكب النيرات لابن الكيال (ص ١١١).

سليمان بن كثير العبدي :

التاريخ الكبير للبخاري (٤/٣٣). الضعفاء للعقيلي (٢/١٣٧). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/١٣٨). المجروحين لابن حبان (١/٣٣٤). الكامل لابن عدى (٣/١١٣٥). سؤالات البَرقاني للدارقطني (رقم ١٩٥). رجال مسلم لابن منجويه (ق ٦٩/أ). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/١٨٠). تهذيب

الكمال (١/ق ٥٤٥). سير أعلام النبلاء (٧/٢٩٤)، والميزان (٢/٢٢٠)، والكاشف (١/٣١٩). تهذيب التهذيب (٤/٢١٥)، هدى الساري (ص ٤٠٨). الخلاصة للخزرجي (١/٤١٨).

جعفر بن بُرقان أبو عبد الله الرقي :

طبقات ابن سعد (٧/٣٨٢). تاريخ ابن معين (٢/٨٤) وسؤالات ابن الجنيد (ق ٧٣/أ، ٧٤/أ). وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ١٤، ٢١٠). العلل للإمام أحمد (١/٢١٧) التمييز لمسلم بن الحجاج (ص ١٧١). ثقات العجلي (ص ٩٦ ترتيب الهيثمي). سؤالات الآجرى (ص ٢٠٢). المعرفة والتاريخ للفسوى (١/١٤١، ٢/٤٥٥). عمل اليوم والليلة للنسائي (ص ٢٣٣). الضعفاء للعقيلي (١/١٨٤). الجرح والتعديل (٢/٤٧٤)، والعلل لابن أبي حاتم (١/٢٥٤). تاريخ الرقة لمحمد بن سعيد القشيرى (ص ٦١). ثقات ابن حبان (٦/١٣٦). ومشاهير علماء الأمصار (رقم ١٤٨٠). الكامل لابن عدى (٢/٥٦٣). سؤالات البَرقاني للدارقطني (رقم ٨١) والعلل (٣/٢١). ثقات ابن شاهين (رقم ١٥٩). رجال مسلم لابن منجويه (ق ٢٩/أ). تهذيب الكمال (٥/١١). الميزان للذهبي (١/٤٠٣). جامع التحصيل للعلائي (ص ١٨٥). شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٦٣٥). التهذيب لابن حجر (٢/٨٤). والخلاصة للخزرجي (١/١٦٦).

زيد بن الحُبَاب أبو الحسين العُكْلي :

طبقات ابن سعد (٦/٤٠٢). تاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٣٤٢). العلل للإمام أحمد (١/٢٤٨، ٢٥١). ثقات العجلي (ص ١٧١ ترتيب الهيثمي). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/٥٦١). تاريخ الموصل لأبي زكريا الأزدي (ص ٣٥٣). ثقات ابن حبان (٨/٢٥٠). الكامل لابن عدى (٣/١٠٦٥). ثقات ابن شاهين (رقم ٣٩١). تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (١/١٥٦). تاريخ بغداد (٨/٤٤٢). الإكمال لابن ماكولا (٢/١٤٣). جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس للحميدي (ص ٢٢٠). بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس للضبي

(ص ٢٩٥). تهذيب الكمال (١/ق ٤٥٠). سير أعلام النبلاء (٩/٣٩٣)، والميزان (٢/١٠٠)، والكاشف (١/٢٦٥)، وتذكرة الحفاظ (١/٣٥٠)، وتذهيب التهذيب (٢/٦٦/ب). شرح العلل لابن رجب (٢/٦٧١). تهذيب التهذيب (٣/٤٠٢). الخلاصة للخزرجي (١/٣٥٠). نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقرى (٣/٥٧).

سِماك بن حرب أبو المغيرة الكوفي :

طبقات ابن سعد (٦/٣٢٣). تاريخ ابن معين (٢/٢٣٩). التاريخ الكبير للبخاري (٤/١٧٣). ثقات العجلي (ص ٢٠٧ ترتيب الهيثمي) و(ق ١٨/أ ترتيب السبكي). الجعديات للبغوي (١/٤٠٨). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/٢٧٩). ثقات ابن حبان (٤/٣٣٩). والكامل لابن عدى (٣/١٢٩٩). ثقات ابن شاهين (رقم ٥٠٥، ٥٠٨). رجال مسلم لابن منجويه (ق ٧٣/ب) تاريخ بغداد (٩/٢١٤). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/٢٠٤). تهذيب الكمال (١/ق ٥٤٩). سير أعلام النبلاء (٥/٢٤٥)، والميزان (٢/٢٣٢). شرح العلل لابن رجب (٢/٦٤٣). تهذيب التهذيب (٤/٢٣٣). الخلاصة للخزرجي (١/٤٢١). الكواكب النيرات لابن الكيال (ص ٢٣٧).

عبد الله بن محمد بن أبي الأسود أبوبكر البصري :

التاريخ الكبير للبخاري (٥/١٨٩). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/١٥٩). ثقات ابن حبان (٨/٣٤٨). تاريخ بغداد (١٠/٦٢). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/٢٦٦). المعجم المشتمل لابن عساكر (ص ١٥٩). تهذيب الكمال (٢/ق ٧٣٤). سير أعلام النبلاء (١٠/٦٤٨)، تذكرة الحفاظ (٢/٤٩٣)، والميزان (٢/٤٩١)، والكاشف (٢/١١١). تهذيب التهذيب (٦/٦)، وهدى السارى (ص ٤١٦). طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٢١٥). الخلاصة للخزرجي (٢/٩٤).

عثمان بن غِيَاث الراسبي :

تاريخ ابن معين (٢/٣٩٥). التاريخ الكبير للبخاري (٦/٢٤٥). أحوال الرجال للجوزجاني (رقم ٢٠٤). سؤالات الآجري (ص ٢٩٢، ٣٥٣). الضعفاء

للعقيلي (٣/٢١٣). الجرح والتعديل (٦/١٦٤). ثقات ابن حبان (٧/١٩٩). ثقات ابن شاهين (رقم ٧٣٣). رجال مسلم لابن منجويه (ق ١٢٣/أ). الجمع بين رجال الصحيحين (١/٣٤٩). تهذيب الكمال (٢/ق ٩١٨). الميزان (٣/٥١). تهذيب التهذيب (٧/١٤٦). هدى الساري (ص ٤٢٤). الخلاصة للخزرجي (٢/٢١٩).

محمد بن عجـــــلان المدني :

طبقات ابن سعد (ص ٣٥٥ القسم المتمم لتابعي أهل المدينة). تاريخ ابن معين (٢/٥٣١). العلل للإمام أحمد (١/١٩، ٢٧٣). التاريخ الكبير (١/١٩٦). ثقات العجلي (ص ٤١٠ ترتيب الهيثمي). عمل اليوم والليلة للنسائي (ص ١٧٩). الضعفاء للعقيلي (٤/١١٨). الجرح والتعديل (٨/٤٩). ثقات ابن حبان (٧/٣٨٦). ثقات ابن شاهين (رقم ١٣٤٤). رجال مسلم لابن منجويه (ق ١٦٠/ب). الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (٢/٤٧٥). تهذيب الكمال (٣/ق ١٢٤٢). سير أعلام النبلاء (٦/٣١٧)، الميزان (٣/٦٤٤)، والمغني في الضعفاء (٢/٦١٣)، والكاشف (٣/٦٩). شرح العلل لابن رجب (١/١٢٣). تهذيب التهذيب (٩/٣٤١). هدى الساري (ص ٤٥٨). التحفة اللطيفة للسخاوي (٣/٦٦٧). الخلاصة للخزرجي (٢/٤٣٨).

الحسن بن أحمد بن حبيب الكرماني :

المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل لابن عساكر (ص ٩٦). تهذيب الكمال (٦/٤٧). الكاشف للذهبي (١/١٥٨). التهذيب لابن حجر (٢/٢٥٣). الخلاصة للخزرجي (١/٢٠٨).

سفيان بن حسين الواســـــطي :

طبقات ابن سعد (٧/٣١٢). تاريخ ابن معين (٢/٢١٠)، تاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ١٩)، ورواية أبي خالد الدقاق (رقم ١٧٦). التاريخ الكبير للبخاري (٤/٨٩). ثقات العجلي (ص ١٨٩ ترتيب الهيثمي). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/٢٢٨). ثقات ابن حبان (٦/٤٠٤)، والمجروحين (١/٣٥٨). الكامل لابن عدى (٣/١٢٥٠). ثقات ابن شاهين (رقم ٤٩٧). تاريخ بغداد (٩/١٤٩). تهذيب الكمال

(١/ق ٥١٠). سير أعلام النبلاء (٣٠٢/٧)، والميزان (١٦٥/٢)، والكاشف (٣٠٠/١). شرح العلل لابن رجب (٦٦٣/٢). تهذيب التهذيب (١٠٧/٤)، هدى الساري (ص ٤٥٧). الخلاصة للخزرجي (٣٩٥/١).

عمر بن إبراهيم العبدي :

تاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٤١) التاريخ الكبير للبخاري (١٤١/٦). الضعفاء للعقيلي (١٤٦/٣). الجرح والتعديل (٩٨/٦). المجروحين لابن حبان (٨٩/٢)، والثقات (٢٣١/٨) ذكره في ترجمة ابنه الخليل، وضعفه) الكامل لابن عدى (١٧٠٠/٥). سؤالات البَرقاني للدارقطني (رقم ٣٤٩). تهذيب الكمال (٢/ق ١٠٠٢). الميزان (١٧٨/٣)، والمغني في الضعفاء (٤٦٢/٢)، والكاشف (٢٦٤/٢). شرح العلل لابن رجب (٦٦٠/٢). تهذيب التهذيب (٤٢٥/٧). الخلاصة للخزرجي (٢٦٥/٢).

الملحق الثاني

الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم مرتبين على حروف المعجم مع خلاصة ما قيل في كل واحد منهم :

(١) **إبراهيم بن بشّار الرمادي** : تكلم ابن معين والإمام أحمد في روايته عن سفيان بن عيينة، وهو ممن سمع من ابن عيينة قديما ولازمه سنين عديدة فحفظ أحاديثه، وقد شهد له ابن معين بأنه أحفظ من الحميدي، ووثقه أبو عوانة الاسفرائيني وابن حبان وابن عدى وأبو عبد الله الحاكم ووصفوه بأنه من كبار أصحاب ابن عيينة، وما ذكره ابن معين والإمام أحمد لا يقدح في روايته عنه.

(٢) **إبراهيم بن سعد أبو إسحاق الزهري** : تكلم الحافظ صالح جزرة في روايته عن الزهري، وخالفه الأئمة ابن معين والإمام أحمد وغيرهما فوثقوه في الزهري، واحتج البخاري ومسلم بروايته عنه .

(٣) **أسباط بن محمد الكوفي** : روى عباس الدورى عن ابن معين أن أسباطا كان يخطيء عن سفيان الثورى، وهذا إنما قاله ابن معين بالنسبة لغيره من كبار أصحاب الثورى، وقد روى عدد من تلاميذ ابن معين عنه توثيق أسباط توثيقا مطلقا.

(٤) **إسحاق بن إسماعيل الطالقاني** : استصغره علي بن المديني في جرير بن عبد الحميد، وذهب إلى أنه لم يضبط عنه، وخالفه ابن معين والإمام أحمد فوثقاه، وهما أعرف به من ابن المديني، فتوثيقهما أولى بالقبول .

(٥) **إسحاق بن راشد الجزري** : ذكره بعض العلماء في المدلسين بسبب تصريحه بالتحديث عن الزهري بما لم يسمع منه، إلا أن هذا لم يثبت عنه بل ثبت خلافه، فانتفت تهمة التدليس عنه، ومع ذلك فقد تكلم ابن معين والذهلي والنسائي في روايته عن الزهرى فلا يقبل منها إلا ما وافقه عليه غيره.

(٦) **إسحاق بن يوسف الأزرق** : تكلم الإمام أحمد في روايته عن الثوري، وكلامه فيه إنما هو بالنسبة لغيره من كبار أصحاب الثوري، وقد وثقه هو وغيره توثيقا مطلقا، وروايته عن الثوري في الصحيحين.

(٧) **إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عُليّة** : تكلم ابن معين في روايته عن ابن جريج بسبب لفظة زادها في حديث واحد، وقد وثق الأئمة ابن عُليّة توثيقا مطلقا، وخُرِّج حديثه عن ابن جريج في الصحيحين.

(٨) **بَدَل بن المُحبَّر البصري** : تُكلِّم في روايته عن زائدة بن قدامة بسبب حديث واحد، وضعفه لأجل ذلك الدارقطني، وقد رد الحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح» قول الدارقطني ووصفه بأنه تعنت.

(٩) **جرير بن حازم البصري** : ضعفه عبد الرحمن بن مهدى وابن معين والإمام أحمد وغيرهم في روايته عن قتادة.

(١٠) **جعفر بن بُرقان الرقي** : ضعفه عدد من الأئمة في روايته عن الزهري.

(١١) **حبيب بن أبي ثابت الكوفي** : تكلم يحيى القطان في روايته عن عطاء بن أبي رباح بأمر محتمل لا يخدش في توثيق الأئمة المطلق له، إلا أنه مشهور بالتدليس فلا يقبل من حديثه عن عطاء وغيره إلا بما صرح فيه بالسماع.

(١٢) **الحسن بن أحمد الكرماني** : ضعفه النسائي ومسلمة بن قاسم الأندلسي في روايته عن مسدد.

(١٣) **الحكم بن نافع أبو اليمان الحمصي** : تُكلِّم في طريقة تحمله عن شعيب بن أبي حمزة، فقيل : إنها إجازة، وقيل : إنها مناولة. وقد ثبت سماعه من شعيب، وأخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما نحو أربعين حديثا من روايته عنه.

(١٤) **داود بن الحصين المدني** : تكلم علي بن المديني وأبو داود السجستاني في روايته عن عكرمة بسبب أحاديث مناكير وقعت في روايته، العهدة فيها على غيره.

(١٥) **الربيع بن سليمان المرادي** : تكلم أبو يزيد القراطيسي في روايته عن الإمام الشافعي، ولم يلتفت العلماء إلى قوله، واعتمدوا على الربيع في رواية أكثر كتب الإمام الشافعي.

(١٦) **زيد بن الحُبَاب العكلي** : تكلم ابن معين في روايته عن سفيان الثورى، ووصف أحاديثه عنه بأنها مقلوبة.

(١٧) **سفيان بن حسين الواسطي** : «ثقة في غير الزهري باتفاقهم».

(١٨) **سفيان بن عيينة الهلالي** : تكلم الجوزجاني في روايته عن الزهري، وتكلم سليمان بن حرب في روايته عن أيوب السختياني، وخالفهما الأئمة، ولم يلتفتوا إلى قوليهما، وقد احتج البخاري ومسلم بروايته عنهما.

(١٩) **سلّام بن أبي مطيع البصري** : تكلم ابن عدى في روايته عن قتادة بسبب أحاديث أنكرها عليه العهدة فيها على غيره.

(٢٠) **سليمان بن طرخان التيمي** : تكلم أبوبكر الأثرم في روايته عن قتادة بسبب أحاديث أنكرها عليه، وخالفه غيره فصحح بعض تلك الأحاديث، وقد أطبق الأئمة على توثيق التيمي مطلقا، واتفق البخاري ومسلم على تخريج حديثه عن قتادة.

(٢١) **سليمان بن كثير العبدي** : لا بأس به في غير الزهري .

(٢٢) **سماك بن حرب الذهلي** : تكلم شعبة وغيره في روايته عن عكرمة لاضطرابه فيها بسبب التلقين، إلا أن شعبة لم يكن يلقنه، فروايته عنه عن عكرمة مقبولة بخلاف رواية غيره .

(٢٣) **الضحاك بن مخلد أبو عاصم النبيل** : تكلم ابن معين في روايته عن سفيان الثوري، وكلامه فيه إنما هو بالنسبة إلى أقرانه من كبار أصحاب الثوري، وحديثه عن الثوري مخرج في الصحيحين.

(٢٤) **عبد الله بن محمد بن أبي الأسود البصري** : استصغره ابن معين وعلي بن المديني في أبي عوانة اليشكري .

(٢٥) **عبد الله بن وهب المصرى** : لم يثبت عن ابن معين تضعيفه في ابن جريج، وتكلم الإمام أحمد في روايته عن ابن جريج بكلام محتمل، وحديثه عنه مخرج في الصحيحين .

(٢٦) **عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي** : تكلم بعض العلماء في روايته عن الزهري ويحيى بن أبي كثير، وكلامهم فيه إنما هو بالنسبة إلى أقرانه من كبار أصحابهما، وحديثه عنهما مخرج في الصحيحين .

(٢٧) **عبد الرحمن بن مغرا أبو زهير الكوفي** : لم يثبت عن ابن المديني تضعيفه في الأعمش.

(٢٨) **عبد الرحمن بن نمر الدمشقي** : ضعفه ابن معين في الزهري بسبب لفظة زادها في حديث واحد، وخالفه من هو أعرف بعبد الرحمن وأعلم بحديث الزهري منه فوثقه.

(٢٩) **عبد الرزاق بن همام الصنعاني** : تكلم ابن معين في روايته عن الثوري وعبيد الله بن عمر العمرى، وكلامه فيه إنما هو بالنظر إلى كبار أصحابهما، وحديثه عن الثوري مخرج في الصحيحين، واحتج مسلم بروايته عن عبيد الله .

(٣٠) **عبد الكريم بن مالك الجزري** : تكلم ابن معين في حديث واحد من روايته عن عطاء بن أبي رباح، ولم يثبت عنه تضعيفه في عامة حديثه عن عطاء.

(٣١) **عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج**: تكلم بعض العلماء في حديثه عن الزهري بسبب روايته عنه بالإجازة، لكنه لم يقتصر على الإجازة، بل سمع من الزهري وقرأ عليه، فما صرح فيه بالتحديث أو الإخبار فهو محتج به كما صرح بذلك يحيى القطان والإمام أحمد وغيرهما، وقد احتج البخاري ومسلم بروايته عن الزهري.

(٣٢) **عبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم** : تكلم يحيى القطان وأبو داود الطيالسي في روايته عن الأعمش بما لا يقدح فيه، وحديثه عن الأعمش مخرج في الصحيحين.

(٣٣) **عبيد الله بن موسى العبسي** : تكلم عثمان بن أبي شيبة وابن عدى في روايته عن الثوري، وخالفهما يحيى بن معين فوثقه وهو أعرف به منهما.

(٣٤) **عثمان بن غياث البصري** : ضعف يحيى القطان أحاديثه في التفسير عن عكرمة.

(٣٥) **عفان بن مسلم الصفار** : لم يثبت تضعيف سليمان بن حرب له في شعبة.

(٣٦) **علي بن الجعد الجوهري** : لم يثبت تضعيف علي بن المديني له في شعبة.

(٣٧) **علي بن المبارك الهنائي** : تعنت يعقوب بن شيبة فتكلم في روايته عن يحيى بن أبي كثير، وخالفه ابن معين والإمام أحمد فوثقاه، وحديثه عنه مخرج في الصحيحين.

(٣٨) **عمر بن إبراهيم العبدي** : صدوق، في حديثه عن قتادة ضعف.

(٣٩) **عمرو بن الحارث المصرى** : تكلم الإمام أحمد في روايته عن قتادة بما لا يقدح، وحديثه عن قتادة مخرج في الصحيحين.

(٤٠) **عمرو بن علي الفلاس** : طعن علي بن المديني في روايته عن يزيد بن زريع بما لم يفسر، وابن المديني والفلاس قرينان، وقد تكلم كل منهما في الآخر، فلا يقبل قول كل منهما في الآخر إلا مفسرا.

(٤١) **عمرو بن أبي عمرو المدني** : تُكلِّم في روايته عن عكرمة، وقال الذهبي : «صدوق، وحديثه صالح حسن».

(٤٢) **قبيصة بن عقبة السوائي** : تكلم ابن معين والإمام أحمد في روايته عن سفيان الثوري، وكلامهما فيه إنما هو بالنسبة إلى كبار أصحاب الثوري، وقد احتج به الجماعة في الثوري وغيره.

(٤٣) **الليث بن سعـد أبو الحارث المصري** : تُكلِّم في حديثه عن الزهري وبكير بن الأشج وعبيد الله بن أبي جعفر بما لا يقدح في روايته عنهم، وحديثه عنهم مخرج في الصحيحين.

(٤٤) **محمد بن بشّار العبدى** «بندار» : تكلم عمرو بن علي الفلاس في روايته عن يحيى القطان ولم يلتفت العلماء إلى قوله .

(٤٥) **محمـد بن عبد الله أبو أحمد الزبيري** : تكلم الإمام أحمد في روايته عن سفيان الثوري، وكلامه فيه إنما هو بالنظر إلى أقرانه من كبار أصحاب الثوري، وخُرِّج حديثه عن الثوري في الصحيحين.

(٤٦) **محمد بن عجلان المدني** : اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة التي سمعها من سعيد المقبرى، فينبغي التوقف في ما ينفرد به بهذا الإسناد.

وتكلم يحيى القطان في روايته عن نافع مولى ابن عمر، وكلامه فيه بالنظر إلى أقرانه من كبار أصحاب نافع .



الفهارس

أولا : فهرس المصادر والمراجع

يشتمل على ما يلـــــي :

أولا : المخطوطات .

ثانيا : الرسائل العلمية التي لم تنشر .

ثالثا : المطبوعات .

وقد راعيت في هذا الفهرس الأمور الآتية :

(١) رتبت كل مجموعة من المجموعات السابقة على حروف المعجم .

(٢) رقمت المصادر والمراجع في المجموعات الثلاث ترقيما تسلسليا .

(٣) إذا تكرر اسم الكتاب ـ كأن أذكره في المخطوطات ، ثم أذكره مرة أخرى في المطبوعات ، أو أذكره باسم ثم أذكره مرة أخرى باسم آخر ـ فانني أكتفي بالترقيم في الموضع الأول ، وأضع مكان الرقم في الموضع الثاني علامة * .

(٤) لم أدخل في هذا الفهرس المصادر والمراجع التي ذكرتها في الملحق الأول ولم استعملها في صلب الرسالة ، وقد بلغ عددها ستة وعشرين مصدرا .

أولا : المخطوطـــات

١ ــ **إتحاف المهرة بأطراف العشرة** : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). نسخة مصورة بالجامعة الإسلامية عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الآصفية بالهند.

٢ ــ **الأحكـــام الكـــبرى** : لعبـد الحق الأشبيلي (ت ٥٨١هـ). مصـورة بالجـامعـة الإسلامية، عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

٣ ــ **الأحكـــام الـوسـطى** : لعبـد الحق الأشبيلي (ت ٥٨١هـ). مصـورة بالجـامعـة الإسلامية، عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الملكية بالمغرب.

٤ ــ **أســامي من روى عنهم البخـاري** : لأبي أحمـد عبـد الله بن عدى الجـرجـاني (ت٣٦٥هـ). مصورة بالجامعة الإسلامية، عن الأصل المحفوظ في المكتبة الظاهرية بدمشق.

٥ ــ **إكـمال تهذيب الكـمال** : لمغلطاى بن قليج (ت ٧٦٢هـ). مصـورة في الجـامعة الإسلامية، عن الأصل المحفوظ في المكتبة الأزهرية بالقاهرة.

٦ ــ **بحر الدم في من تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم** : ليوسف بن حسن بن عبد الهادي (ت ٩٠٩هـ). مصورة(*) عن الأصل المحفوظ في مكتبة برلين بالمانيا الغربية.

٧ ــ **تاريخ دمشـــق** : لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر (ت ٥٧١هـ). مصورة بالجامعة الإسلامية، عن الأصل المحفوظ في المكتبة الظاهرية بدمشق.

٨ ــ **تذهيب تهذيب الكـمال** : لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). مصورة في الجامعة الإسلامية، عن الأصل المحفوظ في المكتبة الأحمدية بحلب.

٩ ــ **التعـديـل والتجـريح لمن خرج لهم البخاري في الجامع الصحيح** : لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ). مصورة في الجامعة الإسلامية، عن الأصل المحفوظ في مكتبة نور عثمانية بتركيا.

١٠ ــ **تقـريب التهــذيب** : لأبي الفضـــل أحمـــد بن علي بن حجـر العسقـلاني : (ت ٨٥٢هـ). مصـورة عن الأصل المحفوظ في دار الكتب المصرية في القاهرة بخط المؤلف.

(*) المخطوطات التي لم أذكر مكان مصورتها فهي موجودة عندي.

١١ ــ **التقييد لرواة السنن والمسانيد** : لمحمد بن عبد الغني بن نقطة (ت ٦٢٩هـ). مصورة في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري، عن الأصل المحفوظ في المتحف البريطاني بلندن.

١٢ ــ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** : لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزى (ت ٧٤٢هـ). مصورة عن الأصل المحفوظ في دار الكتب المصرية نشرت مصورتها دار المأمون للتراث، دمشق.

١٣ ــ **الثقات** : لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي (ت ٢٦١هـ) ترتيب تقي الدين السبكي. مصورة عن الأصل المحفوظ في المكتبة الأحمدية بحلب.

١٤ ــ **الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم** : لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). مصورة في الجامعة الإسلامية، عن نسخة الشيخ حماد الأنصاري بخطه كتبها من نسخة مطبوعة بمطبعة الظاهر بمصر سنة ١٣٢٤هـ.

١٥ ــ **الخلافيات** : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ). مصورة في مكتبة الدكتور محمود أحمد ميرة.

١٦ ــ **رجال مسلم** : لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه (ت ٤٢٨هـ). مصورة عن الأصل المحفوظ في مكتبة البلدية بالأسكندرية.

١٧ ــ **السنن** : لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة (ت ٢٧٣هـ). مصورة في الجامعة الإسلامية على ميكروفيلم، عن الأصل المحفوظ في المكتبة الأهلية في باريس.

١٨ ــ **سؤالات إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد ليحيى بن معين** : مصورة عن الأصل المحفوظ في مكتبة أحمد الثالث باستانبول، بخط محمد بن أحمد المظفري.

١٩ ــ **علل الترمذي الكبير** : لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ) ترتيب أبي طالب القاضي. نسخة مصورة عن الأصل المحفوظ في مكتبة أحمد الثالث بتركيا.

٢٠ ــ **الكامل في ضعفاء الرجال** : لأبي أحمد عبد الله بن عدى الجرجاني (ت ٣٦٥هـ). مصورة عن الأصل المحفوظ في المكتبة الظاهرية ونسخة أخرى مصورة عن الأصل المحفوظ في مكتبة أحمد الثالث باستانبول.

٢١ ـ **الكنى والأسماء** : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ). نشرت مصورتها دار الفكر بدمشق عن الأصل المحفوظ في المكتبة الظاهرية.

٢٢ ـ **مختصر كامل ابن عدى** : لأحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥هـ). مصورة في الجامعة الإسلامية على ميكروفيلم عن الأصل المحفوظ بمكتبة مراد ملا، بتركيا.

٢٣ ـ **مسند أبي يعلى الموصلي** : أحمد بن علي التميمي (ت ٣٠٧هـ). مصورة في الجامعة الإسلامية، عن الأصل المحفوظ في مكتبة الفاتح بتركيا.

٢٤ ـ **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة** : لشهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠هـ). مصورة في الجامعة الإسلامية، عن الأصل المحفوظ في المكتبة الأحمدية، بحلب.

٢٥ ـ **معرفة الرجال** : لأبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ). رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن محرز. مصورة في الجامعة الإسلامية، عن الأصل المحفوظ في المكتبة الظاهرية.

٢٦ ـ **المُعْلِم بأسامي شيوخ البخاري ومسلم** : لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون (ت ٦٣٦هـ). مصورة في الجامعة الإسلامية، عن الأصل المحفوظ في المكتبة الأزهرية بالقاهرة.

٢٧ ـ **من تُكلِّم فيه وهو موثق** : لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). مصورة في الجامعة الإسلامية، عن الأصل المحفوظ في المكتبة السليمانية بتركيا.

٢٨ ـ **المنتخب من مسند عبد بن حميد** : لأبي أحمد عبد بن حميد الكشي (ت ٢٤٩هـ). نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية عن الأصل المحفوظ في مكتبة أحمد الثالث باستانبول.

٢٩ ـ **نهاية السول في رواة الستة الأصول** : لبرهان الدين إبراهيم بن محمد «سبط بن العجمي» (ت ٨٤١هـ). مصورة في الجامعة الإسلامية عن الأصل المحفوظ في مكتبة رضا رامفور، بالهند.

٣٠ ـ **وفيات شيوخ أبي القاسم البغوي** : لعبد الله بن محمد البغوي (ت ٣١٧هـ). مصورة في الجامعة الإسلامية، عن الأصل المحفوظ في المكتبة الظاهرية.

ثانياً : البحوث العلمية التي لم تنشر

٣١ ـ أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري : لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ) . حققه الباحث محمد بن سعد آل سعود، ونال به درجة الدكتوراه، من جامعة أم القرى سنة ١٤٠٦هـ بأشراف الدكتور أحمد محمد نور سيف .

٣٢ ـ زوائد البـزار : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) . حقق قسما منه الباحث عبد الله مراد، ونال به درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٥هـ، بأشراف الشيخ حماد الأنصارى.

٣٣ ـ المقتنى في سرد الكنى : لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) . حققه الباحث صالح بن عبد العزيز المراد، ونال به درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض بأشراف الدكتور حسين قاسم .

٣٤ ـ النكت على ابن الصلاح : لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) . حقق قسما منه الباحث زين العابدين فريج ونال به درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٦هـ، بأشراف الدكتور سعدي الهاشمي .

ثالثا : المطبوعـــات

٣٥ ـ ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته . . . : الدكتور شاكر محمود عبد المنعم . نشر وزارة الأوقاف ـ العراق . طبع : دار الرسالة ـ بغداد سنة ١٩٧٨م جـ ١ .

٣٦ ـ أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي : لعبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت ٢٦٤هـ) ضمن كتاب (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية). تحقيق الدكتور سعدى الهاشمي . نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة . ط الأولى سنة ١٤٠٢هـ (جـ ١ ـ ٣) .

٣٧ ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان : ترتيب الأمير علاء الدين الفارسي (ت ٧٣٩هـ) . تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان . نشر المكتبة السلفية بالمدينة، طبع مطبعة المجد . القاهرة، ط الأولى سنة ١٣٩٠هـ (جـ ١ ـ ٣) .

٣٨ ـ إحياء علوم الدين : لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) . طبع مصطفى البابي الحلبي وأولاده ـ بمصر عام ١٣٥٨هـ .

٣٩ ــ **أخبــار القضــاة** : لوكيع محمـد بن خلف بن حيّان (ت ٣٠٦هـ). نشر عالم الكتب ـ بيروت (جـ ١ ـ ٣).

٤٠ ــ **أدب الإمــلاء والاستمـلاء** : لأبي سعـد عبـد الكـريم بن محمـد السمعـاني (ت ٥٦٢هـ). نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت سنة ١٤٠١هـ.

٤١ ــ **الأدب المفــرد** : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ). مع شرحه (فضل الله الصمد. . .). طبع مطبعة المدني ـ القاهرة سنة ١٣٩٤هـ (جـ ١ ـ ٢).

٤٢ ــ **الأربعون النوويــة** : لأبي زكريا يحيى بن شرف النووى (ت ٦٧٦هـ).

٤٣ ــ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل** : لمحمد ناصر الدين الألباني. طبع المكتب الإسلامي ـ بيروت عام ١٣٩٩هـ (جـ ١ ـ ٨).

٤٤ ــ **الإصـابـة في تمييـز الصحابة** : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق على محمد البجاوي. طبع دار نهضة مصر للطباعة ـ القاهرة عام ١٣٩٢هـ (جـ ١ ـ ٨).

٤٥ ــ **إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي الفجر** : لأبي الطيب شمس الحق العظيم ابادي (ت ١٣٢٩هـ) تصحيح إرشاد الحق الأثرى. نشر إدارة العلوم الأثرية ـ لائلبور ـ طبع مطبعة المكتبة العلمية ـ لاهور.

٤٦ ــ **إعــلام الموقعـين عن رب العـالمـين** : لأبي عبـد الله محمـد بن قيّم الجـوزية (ت ٧٥١هـ). مراجعة طه عبد الرؤوف سعد ـ نشر مكتبة الكليات الأزهرية. طبع مطابع الإسلام ـ القاهرة عام ١٣٨٨هـ (جـ ١ ـ ٤).

٤٧ ــ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ** : لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوى (ت ٩٠٢هـ) ضمن كتاب (علم التاريخ عند المسلمين ـ لفرانزروزنثال). طبع مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط ٢ عام ١٤٠٣هـ.

٤٨ ــ **أقضية رسول الله ﷺ** : لمحمد بن فرج الطلّاع القرطبي (ت ٤٩٧هـ). تحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي. نشر دار الكتاب المصري ـ القاهرة عام ١٣٩٨هـ.

٤٩ ــ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب** : لأبي نصر علي بن هبة الله بن ماكولا (ت ٤٧٥هـ). تحقيق عبد الرحمن المعلمي ونايف العباس. نشر محمد أمين دمج ـ بيروت (جـ ١ ـ ٧).

٥٠ ــ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع** : للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ). تحقيق السيد أحمد صقر ـ نشر دار التراث ـ القاهرة، والمكتبة العتيقة ـ تونس ـ ط ١ عام ١٣٨٩هـ.

٥١ ــ **الأم** : لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ). تصحيح محمد زهري النجار. نشر : دار المعرفة ـ بيروت ـ ط ٢ عام ١٣٩٣هـ (جـ ١ ـ ٨).

٥٢ ــ **الأموال** : لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ). تحقيق محمد خليل هراس ـ نشر مكتبة الكليات الأزهرية، ودار الفكر ـ ط ٢ عام ١٣٩٥هـ.

٥٣ ــ **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء** : لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمرى (ت ٤٦٣هـ). تعليق زاهد الكوثرى ـ نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٥٤ ــ **الأنساب** : لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢هـ). تصحيح وتعليق عبد الرحمن المعلمي وآخرين. طبع : مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ بالهند. ط ١ عام ١٣٨٢ ـ ١٤٠٢هـ (جـ ١ ـ ١٣).

٥٥ ــ **الإيمان** : لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (ت ٣٩٥هـ). تحقيق الدكتور علي بن محمد الفقيهي. نشر : المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. طبع مطابع الجامعة. ط ١ عام ١٤٠١هـ (جـ ١ ـ ٣).

٥٦ ــ **بحوث في تاريخ السنة المشرفة** : للدكتور أكرم ضياء العمرى. ط ٤ عام ١٤٠٥هـ.

٥٧ ــ **البداية والنهاية في التاريخ** : لعماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ). تصحيح محمد عبد العزيز النجار. طبع مطبعة الفجالة الجديدة ـ القاهرة (جـ ١ ـ ١٤).

٥٨ ــ **بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس** : لأحمد بن يحيى الضبي (ت ٥٩٩هـ). نشر : دار الكتاب العربي ـ طبع مطابع سجل العرب. القاهرة عام ١٩٦٧م.

٥٩ ــ **بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده** : للدكتور أكرم ضياء العمرى. ط ١ عام ١٤٠٤هـ.

٦٠ ـ **بلدان الخلافة الشرقية** : كي لسترنج ـ ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد. طبع : مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط ٢ عام ١٤٠٥هـ.

٦١ ـ **بلوغ المرام من أدلة الأحكام** : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تصحيح محمد حامد الفقي. نشر : دار الفكر.

٦٢ ـ **بين الإمامين «مسلم والدارقطني»** : للدكتور ربيع بن هادى المدخلي. نشر : إدارة البحوث الإسلامية ـ بنارس ـ الهند. ط ١ عام ١٤٠٢هـ.

٦٣ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس** : لأبي الفيض محمد المرتضي الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ). طبع المطبعة الوهبية ـ القاهرة عام ١٢٨٦هـ (جـ ١ ـ ١٠).

٦٤ ـ **تاريخ أسماء الثقات** : لأبي حفص عمر بن شاهين (ت ٣٨٥هـ). تحقيق صبحي السامرائي ـ نشر : الدار السلفية ـ الكويت، ط ١ عام ١٤٠٤هـ.

٦٥ ـ **تاريخ أصبهان** : لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) نشر : الدار العلمية ـ دلهي ـ الهند ـ ط ٢ عام ١٤٠٥هـ (جـ ١ ـ ٢).

٦٦ ـ **تاريخ بغداد** : لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ). نشر : دار الكتاب العربي ـ بيروت (جـ ١ ـ ١٤).

٦٧ ـ **تاريخ التراث العربي** : للدكتور فؤاد سزكين ـ ترجمة : محمود حجازي. نشر وطبع : جامعة الإمام محمد بن سعود ـ الرياض عام ١٤٠٣ ـ ١٤٠٤هـ (١٠ أجزاء).

٦٨ ـ **تاريخ خليفة بن خياط** : لأبي عمرو خليفة بن خياط العصفرى (ت ٢٤٠هـ). تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمرى. نشر : مؤسسة الرسالة ودار القلم ـ بيروت. ط ٢ عام ١٣٩٧هـ.

٦٩ ـ **تاريخ الرقة** : لأبي علي محمد بن سعيد القشيري (ت ٣٣٤هـ). تحقيق طاهر النعساني.

٧٠ ـ **تاريخ أبي زرعة الدمشقي** : لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصرى (ت ٢٨١هـ). تحقيق : شكر الله بن نعمة الله القوجاني. نشر : مجمع اللغة العربية بدمشق.

٧١ ـ **التاريخ الصغير** : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) . تحقيق محمود إبراهيم زايد ـ نشر : دار الوعي ـ حلب، ومكتبة دار التراث ـ القاهرة، ط ١ عام ١٣٩٧ هـ.

٧٢ ـ **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين** : تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف. نشر : مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بمكة. طبع دار المأمون ـ دمشق، ط ١ عام ١٤٠٠ هـ.

٧٣ ـ **تاريخ علماء الأندلس** : لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن الفرضي (ت ٤٠٣ هـ). نشر : الدار المصرية للتأليف والترجمة عام ١٩٦٦ م.

٧٤ ـ **التاريخ الكبير** : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ هـ) نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت (جـ ١ ـ ٩).

٧٥ ـ **تاريخ يحيى بن معين** : لأبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ). رواية عباس بن محمد الدورى عنه ضمن كتاب (يحيى بن معين وكتابه التاريخ) دراسة وترتيب وتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف. نشر : مركز البحث العلمي ـ جامعة الملك عبد العزيز بمكة. طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة. ط ١ عام ١٣٩٩ هـ (جـ ١ ـ ٤).

٧٦ ـ **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه** : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). تحقيق علي محمد البجاوي. طبع دار القومية العربية للطباعة ـ القاهرة. نشر : الدار المصرية للتأليف والترجمة سنة ١٣٨٦ هـ. (جـ ١ ـ ٤).

٧٧ ـ **التتبع** : لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ). تحقيق مقبل بن هادي الوادعي. نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. طبع مطبعة المعرفة ـ القاهرة.

٧٨ ـ **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي** : لعبد الرحمن المباركفوري (ت ١٣٥٢ هـ). سلسلة مطبوعات نشر السنة ـ ملتان ـ باكستان.

٧٩ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** : لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢ هـ). تحقيق عبد الصمد شرف الدين ـ نشر : الدار القيمة ـ الهند. ط ١ عام ١٣٨٤ ـ ١٤٠١ هـ (جـ ١ ـ ١٣).

٨٠ ـ **تحفة المودود بأحكام المولود** : لأبي عبد الله محمد بن قيّم الجوزية (ت ٧٥١ هـ). تحقيق عبد القادر الأرناؤوط. نشر : مكتبة دار البيان ـ دمشق ط ١ عام ١٣٩١ هـ.

٨١ ــ **تذكرة الحفاظ** : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق عبدالرحمن المعلمي. نشر : دار إحياء التراث العربي ـ بيروت (جـ ١ ـ ٤).

٨٢ ــ **تذكرة المؤتسي في من حدث ونسي** : لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق صبحي السامرائي ـ نشر : الدار السلفية. الكويت. ط ١ عام ١٤٠٤هـ.

٨٣ ــ **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك** : للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ). تحقيق مجموعة من الباحثين. نشر : وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية. عام ١٣٨٥هـ ـ ١٤٠٣هـ (جـ ١ ـ ٨).

٨٤ ــ **تصحيفات المحدثين** : لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢هـ). تحقيق الدكتور محمود أحمد ميرة. طبع : المطبعة العربية الحديثة ـ القاهرة ط ١ عام ١٤٠٢هـ (جـ ١ ـ ٣).

٨٥ ــ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة** : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تصحيح ونشر : عبد الله هاشم اليماني بالمدينة المنورة. طبع دار المحاسن ـ القاهرة عام ١٣٨٦هـ.

٨٦ ــ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس** : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق الدكتور عبد الغفار البنداري وزميله. نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط ١ عام ١٤٠٥هـ.

٨٧ ــ **تغليق التعليق** : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق سعيد عبد الرحمن القزقي. نشر : المكتب الإسلامي ـ بيروت، ودار عمار ـ الأردن، ط ١ عام ١٤٠٥هـ (جـ ١ ـ ٥).

٨٨ ــ **تفسير القرآن العظيم** : لعماد الدين إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ). طبع دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة.

٨٩ ــ **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل** : لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ). نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت (ضمن كتاب الجرح والتعديل).

** ــ **تقريب التهذيب** : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. نشر : دار المعرفة ـ بيروت (جـ ١ ـ ٢).

٩٠ ـ **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح** : لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ). تحقيق محمد راغب الطباخ ـ نشر : دار الحديث بيروت. ط ٢ عام ١٤٠٥هـ.

٩١ ـ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير** : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تصحيح عبد الله هاشم اليماني. طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة ـ القاهرة. عام ١٣٨٤هـ (جـ ١ ـ ٤).

٩٢ ـ **تلخيص المستدرك** : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) نشر : دار الكتاب العربي ـ بيروت (على حاشية كتاب المستدرك للحاكم).

٩٣ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** : لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبدالبر (ت ٤٦٣هـ). تحقيق : مجموعة من الباحثين. نشر : وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية ـ سنة ١٣٨٧ـ١٤٠٥هـ (جـ ١ ـ ١٦).

٩٤ ـ **التمييز** : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ). تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. نشر : جامعة الرياض.

٩٥ ـ **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل** : لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦هـ). تحقيق محمد ناصر الدين الألباني. نشر : حديث أكادمي ـ فيصل آباد ـ باكستان عام ١٤٠١هـ (جـ ١ ـ ٢).

٩٦ ـ **تهذيب ابن القيم لمختصر سنن أبي داود** : لأبي عبد الله محمد بن قيّم الجوزية (ت ٧٥١هـ). تحقيق محمد حامد الفقي وأحمد شاكر. نشر : مكتبة السنة المحمدية ـ القاهرة (مع مختصر المنذري ومعالم السنن للخطابي) (جـ ١ ـ ٨).

٩٧ ـ **تهذيب الآثار** : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ). قرأه وخرج أحاديثه : محمود شاكر. طبع مطبعة المدني ـ بمصر عام ١٤٠٢هـ (جـ ١ ـ ٤).

٩٨ ـ **تهذيب التهذيب** : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). نشر : دار الفكر العربي ـ بيروت (جـ ١ ـ ١٢).

** ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** : لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزى (ت ٧٤٢هـ). تحقيق الدكتور بشار عواد معروف ـ نشر : مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط ١ عام ١٤٠٠ـ١٤٠٥هـ (جـ ١ ـ ٧).

٩٩ ـ **الثقات لابن حبان** : لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ). طبع : مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ الهند. ط ١ عام ١٣٩٣-١٤٠٣هـ (جـ ١ ـ ٩).

** ـ **الثقات لابن شاهين** : انظر تاريخ أسماء الثقات.

** ـ **الثقات للعجلي** : أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي (ت ٢٦١هـ). ترتيب : نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي ـ طبع دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط ١ عام ١٤٠٥هـ.

١٠٠ ـ **جامع الأصول في أحاديث الرسول** : لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير (ت ٦٠٦هـ). تحقيق عبد القادر الأرناؤوط. نشر : مكتبة الحلواني وشركاه عام ١٣٩٠هـ (جـ ١ ـ ١١).

١٠١ ـ **جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله** : لأبي عمر يوسف بن عبدالبر النمرى (ت ٤٦٣هـ). تصحيح عبد الرحمن محمد عثمان ـ نشر : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. عام ١٣٨٨هـ (جـ ١ ـ ٢).

١٠٢ ـ **جامع التحصيل في أحكام المراسيل** : لصلاح الدين خليل بن كيكلدى العلائي (ت ٧٦١هـ). تحقيق حمدى السلفي ـ نشر : وزارة الأوقاف العراقية، طبع الدار العربية للطباعة ـ بغداد. ط ١ سنة ١٣٩٨هـ.

١٠٣ ـ **جامع الترمذي** : لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ). تحقيق أحمد شاكر وغيره ـ طبع مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة. ط ٢ عام ١٣٩٨هـ (جـ ١ ـ ٥).

١٠٤ ـ **الجامع الصحيح** : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ضمن كتاب (فتح الباري شرح صحيح البخاري). تصحيح عبد العزيز بن باز ومحب الدين الخطيب. نشر : دار المعرفة ـ بيروت (جـ ١ ـ ١٣).

١٠٥ ـ **الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير** : لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي : طبع مصطفى الحلبي ـ القاهرة ـ ط ٤ سنة ١٣٧٣هـ (جـ ١ ـ ٢).

١٠٦ ـ **الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع** : لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ). تحقيق الدكتور محمود الطحان ـ نشر : مكتبة المعارف ـ الرياض ـ عام ١٤٠٣هـ (جـ ١ ـ ٢).

١٠٧ ـ **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس** : لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي (ت ٤٨٨هـ) نشر : الدار المصرية للتأليف والترجمة عام ١٩٦٦م.

١٠٨ ـ **الجرح والتعديل** : لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ). نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت (جـ ١ ـ ٩).

١٠٩ ـ **جزء القراءة خلف الإمام** : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ). تحقيق فضل الرحمن الثورى ـ نشر : المكتبة السلفية ـ لاهور ـ باكستان. ط ١ عام ١٤٠٠هـ.

١١٠ ـ **الجعديات** : جمع أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي (ت ٣١٧هـ). نُشِر باسم (مسند ابن الجعد). تحقيق عبد المهدى بن عبد القادر ـ نشر : مكتبة الفلاح ـ الكويت. ط ١ عام ١٤٠٥هـ (جـ ١ ـ ٢).

١١١ ـ **الجمع بين رجال الصحيحين** : لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) ـ نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط ٢ عام ١٤٠٥هـ (جـ ١ ـ ٢).

١١٢ ـ **الجوهر النقي** : لعلاء الدين علي بن التركماني (ت ٧٥٤هـ). طبع : مجلس دائرة المعارف النظامية ـ الهند. ط ١ عام ١٣٤٤هـ (على حاشية السنن الكبرى للبيهقي).

١١٣ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** : لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) ـ نشر : دار الكتاب العربي ـ بيروت. ط ٢ عام ١٤٠٠هـ (جـ ١ ـ ١٠).

١١٤ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال** : لصفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي (ت بعد ٩٢٣هـ). تحقيق : محمود فايد ـ نشر مكتبة القاهرة ـ طبع مطبعة الفجالة الجديدة ـ القاهرة ـ عام ١٣٩٢هـ (جـ ١ ـ ٣).

١١٥ ـ **دلائل النبوة** : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ). تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي ـ نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط ١ عام ١٤٠٥هـ (جـ ١ ـ ٧).

١١٦ ـ **دلائل النبوة** : لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ). حققه محمد رواس قلعجي. وخرج أحاديثه عبد البر عباس. نشر : المكتبة العربية ـ حلب سنة ١٣٩٠هـ.

١١٧ ـ **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل** : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق عبد الفتاح أبي غدة ـ نشر : مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب. ط ١ عام ١٤٠٠هـ.

١١٨ ـ **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة** : لأبي عبد الله محمد بن محمد المراكشي (ت ٧٤٣هـ). تحقيق الدكتور إحسان عباس وزميله ـ نشر : دار الثقافة ـ بيروت وأكاديمية المملكة المغربية ط ١ عام ١٩٧٣ـ١٩٨٤م (٨ أجزاء).

١١٩ ـ **الرحلة في طلب الحديث** : لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ). تحقيق الدكتور نور الدين عتر ـ نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط ١ عام ١٣٩٥هـ.

١٢٠ ـ **الرسالة** : لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ). تحقيق أحمد شاكر.

١٢١ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل** : لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوى (ت ١٣٠٤هـ). تحقيق عبد الفتاح أبي غدة ـ نشر : مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب. ط ٢.

١٢٢ ـ **رواية أبي خالد الدقاق عن يحيى بن معين** : (من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال). تحقيق الدكتور أحمد نور سيف ـ نشر : مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بمكة. طبع دار المأمون للتراث. ط ١ عام ١٤٠٠هـ.

١٢٣ ـ **رياض الصالحين** : لأبي زكريا يحيى بن شرف النووى (ت ٦٧٦هـ). تحقيق عبد العزيز رباح وزميله ـ نشر : دار المأمون للتراث ـ دمشق ـ بيروت. ط ٢.

١٢٤ ـ **زاد المعاد في هدى خير العباد** : لأبي عبد الله محمد بن قيّم الجوزية (ت ٧٥١هـ). تحقيق محمد حامد الفقي ـ طبع مطبعة السنة المحمدية ـ القاهرة (جـ ١ ـ ٤).

١٢٥ ـ **سبل السلام شرح بلوغ المرام** : لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢هـ). تصحيح محمد عبد العزيز الخولي ـ نشر : دار الجيل ـ بيروت عام ١٤٠٠هـ (جـ ١ ـ ٤).

١٢٦ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة** : لمحمد ناصر الدين الألباني ـ نشر : المكتب الإسلامي ـ بيروت، والدار السلفية ـ الكويت (جـ ١ ـ ٤).

١٢٧ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة** : لمحمد ناصر الدين الألباني ـ طبع المكتب الإسلامي ـ بيروت، ومطبعة الصفدى، سنة ١٣٩٢-١٣٩٩هـ (جـ ١ ـ ٢).

١٢٨ ـ **السنن** : لسعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ). تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ نشر : الدار السلفية ـ الهند عام ١٤٠٣هـ.

١٢٩ ـ **السنن** : لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ). تعليق عزت عبيد الدعاس وزميله ـ نشر : محمد على السيد ـ حمص. ط١ ١٣٨٨هـ (جـ ١ ـ ٥).

١٣٠ ـ **السنن** : لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) ـ نشر : عبد الله هاشم اليماني ـ المدينة المنورة. طبع شركة الطباعة الفنية ـ القاهرة (جـ ١ ـ ٤).

١٣١ ـ **السنن** : لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ). نشر : عبد الله هاشم اليماني ـ المدينة المنورة. طبع دار المحاسن ـ القاهرة عام ١٣٨٦هـ (جـ ١ ـ ٢).

*** ـ **السنن** : لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة (ت ٢٧٣هـ). تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. طبع عيسى الحلبي وشركاه ـ القاهرة (جـ ١ ـ ٢).

١٣٢ ـ **السَنَن الأبين في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن** : لأبي عبد الله محمد بن عمر بن رُشيد الفهرى (ت ٧٢١هـ). تحقيق محمد الحبيب بن الخوجه. طبع الدار التونسية للنشر عام ١٣٩٧هـ ـ تونس.

١٣٣ ـ **السنن الصغرى (المجتبي)** : لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) ـ نشر : دار إحياء التراث العربي ـ بيروت (جـ ١ ـ ٨).

١٣٤ ـ **السنن الكبرى** : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ). نشر : دار المعرفة ـ بيروت.

١٣٥ ـ **السنة** : لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل (ت ٢٨٧هـ). خرج أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني. نشر ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت. ط ١ عام ١٤٠٠هـ (جـ ١ ـ ٢).

١٣٦ ـ **سؤالات الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل** : تحقيق محمد على العمري ـ نشر : المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٣٩٩هـ.

١٣٧ ـ **سؤالات البرقاني للدارقطني** : تحقيق الدكتور عبد الرحيم القشقري ـ نشر : أحمد ميان تهانوى ـ لاهور ـ باكستان. ط ١ عام ١٤٠٤هـ.

١٣٨ ـ **سؤالات الحاكم للدارقطني** : تحقيق موفق بن عبد الله ـ نشر : مكتبة المعارف ـ الرياض ـ ط ١ عام ١٤٠٤هـ.

١٣٩ ـ **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ** : تحقيق موفق ابن عبد الله ـ نشر : مكتبة المعارف ـ الرياض. ط ١ عام ١٤٠٤هـ.

١٤٠ ـ **سير أعلام النبلاء** : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي : (ت ٧٤٨هـ). تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط ـ نشر : مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط ١ عام ١٤٠١ـ١٤٠٥هـ (جـ ١ ـ ٢٣).

١٤١ ـ **سيرة ابن إسحاق** : لأبي بكر محمد بن إسحاق المدني (ت ١٥٠هـ). تحقيق محمد حميد الله ـ نشر : معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ـ الرباط ـ المغرب عام ١٣٩٦هـ.

١٤٢ ـ **السيرة النبوية** : لأبي محمد عبد الملك بن هشام الحميرى. تحقيق مصطفى السقا وزملائه (جـ ١ ـ ٤).

١٤٣ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة** : لأبي القاسم هبة الله بن الحسن الطبرى اللالكائي (ت ٤١٨هـ). تحقيق أحمد سعد حمدان. نشر : دار طيبة ـ الرياض.

١٤٤ ـ **شرح ألفية العراقي** : لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ). تصحيح محمد بن الحسين العراقي. طبع المطبعة الجديدة ـ فاس ـ المغرب عام ١٣٥٤هـ (جـ ١ ـ ٣).

١٤٥ ـ **شرح السنة** : لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ). تحقيق شعيب الأرناؤوط والشاويش ـ طبع المكتب الإسلامي. ط ١ عام ١٤٠٠هـ (جـ ١ ـ ١٥).

١٤٦ ــ **شرح صحيح مسلم** : لأبي زكريا يحيى بن شرف النووى (ت ٦٧٦هـ). طبع المطبعة المصرية ـ القاهرة (جـ ١ ـ ١٨).

١٤٧ ــ **شرح علل الترمذي** : لزين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ). تحقيق الدكتور نور الدين عتر. نشر : دار الملاح للطباعة والنشر. ط ١ عام ١٣٩٨هـ (جـ ١ ـ ٢).

١٤٨ ــ **شرح معاني الآثار** : لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى (ت ٣٢١هـ). تحقيق محمد زهرى النجار. نشر : مطبعة الأنوار المحمدية ـ القاهرة (جـ ١ ـ ٤).

١٤٩ ــ **شروط الأئمة الخمسة** : لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤هـ). نشر : حديث أكادمي ـ باكستان. طبع المطبعة العربية ـ لاهور ـ باكستان عام ١٤٠٢هـ.

١٥٠ ــ **الشريعة** : لأبي بكر محمد بن الحسين الآجرى (ت ٣٦٠هـ). تحقيق محمد حامد الفقي. نشر : حديث اكادمي ـ باكستان سنة ١٤٠٣هـ.

١٥١ ــ **الصحاح** : لإسماعيل بن حماد الجوهرى (ت ٣٩٣هـ). تحقيق أحمد عبدالغفور عطار. ط ٢ عام ١٤٠٢هـ.

*** ــ **صحيح البخاري** : انظر الجامع الصحيح .

١٥٢ ــ **صحيح الجامع الصغير وزيادته** : لمحمد ناصر الدين الألباني ـ نشر : المكتب الإسلامي ـ بيروت عام ١٣٨٨هـ (جـ ١ ـ ٦).

١٥٣ ــ **صحيح ابن خزيمة** : لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ). تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. نشر : المكتب الإسلامي ـ بيروت (جـ ١ ـ ٤).

١٥٤ ــ **صحيح مسلم** : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى (ت ٢٦١هـ). تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. نشر : دار إحياء التراث العربي ـ بيروت (جـ ١ ـ ٥).

١٥٥ ــ **الصحيح المسند من أسباب النزول** : لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادى الوادعي. طبع شركة المدينة للطباعة ـ جدة.

١٥٦ ـ **الصلـة** : لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت ٥٧٨هـ). نشر : الـدار المصرية للتـأليف والـترجمـة. طبـع مطابع سجل العرب ـ القاهرة عام ١٩٦٦م (جـ ١ ـ ٢).
١٥٧ ـ **الضعفـاء** : لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢هـ). تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي. نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط ١ عام ١٤٠٤هـ (جـ ١ ـ ٤).
١٥٨ ـ **ضعيف الجامع الصغير وزيادته** : لمحمد ناصر الدين الألباني. نشر : المكتب الإسلامي ـ بيروت (جـ ١ ـ ٦).
١٥٩ ـ **الطبقـات** : لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) ضمن (مجموعة رسائل في علوم الحديث). تحقيق صبحي السامرائي ـ نشر : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ـ طبع مطابع المجد ـ القاهرة. ط ١ عام ١٣٨٩هـ.
١٦٠ ـ **طبقات الشافعية** : لعبد الرحيم بن الحسن الأسنوي (ت ٧٧٢هـ). تحقيق عبدالله الجبوري ـ نشر : رئاسة ديوان الأوقاف ـ بغداد عام ١٣٩١هـ (جـ ١ ـ ٢).
١٦١ ـ **طبقات الفقهاء** : لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ). تحقيق إحسان عباس ـ نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت عام ١٩٧٨م.
١٦٢ ـ **الطبقات الكبرى** : محمد بن سعد البصرى (ت ٢٣٠هـ). دار صادر ـ بيروت (جـ ١ ـ ٩) و(القسم المتمم لتابعي أهل المدينة). تحقيق زياد محمد منصور ـ نشر : المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ط ١ عام ١٤٠٣هـ.
١٦٣ ـ **طليعة التنكيل** : لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦هـ). تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ـ نشر : حديث اكادمي ـ باكستان عام ١٤٠١هـ. (مع كتاب التنكيل).
١٦٤ ـ **عارضـة الأحـوذي بشرح صحيح الترمذي** : لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي (ت ٥٤٣هـ). نشر : دار الوحي المحمدى ـ القاهرة.
١٦٥ ـ **عجالة المبتدى وفضالة المنتهي في النسب** : لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤هـ). تحقيق عبد الله كنون. نشر : مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ طبع الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة ـ الطبعة الثانية ـ عام ١٣٩٣هـ.

١٦٦ ـ **العلل** : لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ). تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن السلفي ـ نشر : دار طيبة ـ الرياض. ط ١ عام ١٤٠٥هـ (جـ ١ ـ ٣).

١٦٧ ـ **علل الحديث** : لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) ـ نشر : مكتبة المثنى ـ بغداد (جـ ١ ـ ٢).

١٦٨ ـ **العلل في الحديث «دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي»** : للدكتور همام عبد الرحيم سعيد ـ نشر : دار العدوى للتوزيع ـ الأردن عام ١٤٠٠هـ.

١٦٩ ـ **العلل ومعرفة الرجال** : للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ). تحقيق طلعت قوج وزميله ـ انقره ـ تركيا عام ١٩٦٣م.

١٧٠ ـ **عمدة القارى شرح صحيح البخاري** : لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ). نشر دار الفكر ـ بيروت عام ١٣٩٩هـ (جـ ١ ـ ٢٥).

١٧١ ـ **عمل اليوم والليلة** : لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ). تحقيق الدكتور فاروق حماده ـ نشر : رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء ـ الرياض. طبع مطبعة النجاح ـ الدار البيضاء ـ المغرب. ط ١ عام ١٤٠١هـ.

١٧٢ ـ **علوم الحديث** (مقدمة ابن الصلاح) : لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح (ت ٦٤٢هـ). تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء). نشر : مركز تحقيق التراث التابع للهيئة المصرية العامة للكتاب ـ طبع : مطبعة دار الكتب ـ القاهرة ط ١ عام ١٩٧٤م.

١٧٣ ـ **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام** : لمحمد ناصر الدين الألباني. طبع المكتب الإسلامي ـ بيروت عام ١٤٠٠هـ.

١٧٤ ـ **فتح البارى شرح صحيح البخاري** : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تصحيح عبد العزيز بن باز ومحب الدين الخطيب. نشر : دار المعرفة ـ بيروت (جـ ١ ـ ١٣).

١٧٥ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث** : لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ). تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ نشر : المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ـ طبع مطبعة الأعظمي ـ الهند. وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. نشر : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. ط ٢ عام ١٣٨٨هـ. (جـ ١ ـ ٣).

١٧٦ ــ **الفروسية** : لأبي عبد الله محمد بن قيّم الجوزية (ت ٧٥١هـ). نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت .

١٧٧ ــ **فضائل الصحابة** : لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ). تحقيق وصي الله بن محمد عباس ـ نشر : مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة. طبع مؤسسة الرسالة ـ بيروت عام ١٤٠٣هـ (جـ ١ ـ ٢).

١٧٨ ــ **قاعدة في الجرح والتعديل** : لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ). تحقيق عبد الفتاح أبي غدة ـ نشر : مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب ـ ط ٣ سنة ١٤٠٠هـ.

١٧٩ ــ **القاموس المحيط** : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٨١٧هـ). نشر : مكتبة البابي الحلبي ـ القاهرة ط ٢ عام ١٣٧١هـ (جـ ١ ـ ٤).

١٨٠ ــ **القراءة خلف الإمام** : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ). تصحيح أبي هاجر محمد السعيد بسيوني. نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ط ١ عام ١٤٠٥هـ.

١٨١ ــ **قضاة قرطبة** : لأبي عبد الله محمد بن حارث الخشني (ت ٣٦١هـ). نشر : الدار المصرية للتأليف والترجمة ـ عام ١٩٦٦م.

١٨٢ ــ **قوت القلوب في معاملة المحبوب** : لأبي طالب محمد بن علي المكي (ت ٣٨٦هـ). نشر : المكتبة الحسينية المصرية بالأزهر. طبع المطبعة المصرية ـ القاهرة عام ١٣٥١هـ.

١٨٣ ــ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ط ١ عام ١٤٠٣هـ (جـ ١ ـ ٣).

*** ــ **الكامل في ضعفاء الرجال** : لأبي أحمد عبد الله بن عدى الجرجاني (ت ٣٦٥هـ). نشر : دار الفكر ـ بيروت ط ١ عام ١٤٠٤هـ (جـ ١ ـ ٧).

١٨٤ ــ **كتاب الكُتّاب** : لعبد الله بن جعفر بن درستوية (ت ٣٤٧هـ). تحقيق إبراهيم السامرائي وزميله. نشر : دار الكتب الثقافية ـ الكويت عام ١٣٩٧هـ.

١٨٥ ـ **كشف الأستار عن زوائد البزار** : لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ). تحقيق حبيب الأعظمي ـ نشر : مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط ١ عام ١٣٩٩ـ١٤٠٥هـ. (جـ ١ ـ ٤).

١٨٦ ـ **الكفاية في علم الرواية** : لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ). تصحيح عبد الحليم محمد عبد الحليم وزميله. نشر : دار الكتب الحديثة ـ طبع : مطبعة السعادة. القاهرة ـ ط ١ عام ١٩٧٢م.

١٨٧ ـ **الكنى والأسماء** : لأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي (ت ٣١٠هـ). نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ط ٢ عام ١٤٠٣هـ.

١٨٨ ـ **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات** : لمحمد بن أحمد بن الكيال (ت ٩٣٩هـ). تحقيق : عبد القيوم عبد رب النبي ـ نشر : مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة ط ١ عام ١٤٠١هـ.

١٨٩ ـ **اللباب في تهذيب الأنساب** : لعلي بن محمد بن الأثير الجزري : (ت ٦٣٠هـ). نشر : مكتبة المثنى ـ بغداد (جـ ١ ـ ٣).

١٩٠ ـ **لسان العرب** : لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ). نشر : دار صادر ـ بيروت (جـ ١ ـ ١٥).

١٩١ ـ **لسان الميزان** : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). نشر : مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ط ٢ عام ١٣٩٠هـ (جـ ١ ـ ٧).

١٩٢ ـ **المجروحين من المحدثين** : لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد ـ نشر : دار الوعي ـ حلب ـ ط ١ عام ١٣٩٦هـ (جـ ١ ـ ٣).

١٩٣ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** : لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ). نشر : دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ط ٣ عام ١٤٠٢هـ (جـ ١ ـ ١٠).

١٩٤ ـ **مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية** : جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد وابنه. طبع : دار العربية ـ بيروت ـ ط ٢ عام ١٣٩٨هـ (جـ ١ ـ ٣٧).

١٩٥ ــ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي** : للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ). تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب. نشر : دار الفكر ـ بيروت ـ ط ١ عام ١٣٩١هـ.

١٩٦ ــ **المحلى** : لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦هـ). تحقيق أحمد شاكر وغيره. نشر : مكتبة الجمهورية العربية ـ القاهرة عام ١٣٨٧هـ (جـ ١ ـ ١٣).

١٩٧ ــ **مختار الصحاح** : لمحمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ). نشر : دار الكتاب العربي ـ بيروت عام ١٩٧٩م.

١٩٨ ــ **مختصر سنن أبي داود** : لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى (ت ٦٥٦هـ). تحقيق محمد حامد الفقي وأحمد شاكر. نشر : مكتبة السنة المحمدية ـ القاهرة. (جـ ١ ـ ٨ مع معالم السنن وتهذيب ابن القيّم).

١٩٩ ــ **مختصر من كتاب الإيصال إلى فهم الخصال الجامعة لشرائع الإسلام** : لأبي رافع ابن أبي محمد بن حزم (ت ٤٧٩هـ). اختصره من كتاب الإيصال لوالده، وكمّل به المحلى، وطبع مع المحلى ـ بتحقيق حسن زيدان طلبه. نشر : مكتبة الجمهورية ـ القاهرة عام ١٣٩١هـ.

٢٠٠ ــ **المَدْرَج إلى المُدْرَج** : لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق صبحي السامرائي. نشر : الدار السلفية ـ الكويت.

٢٠١ ـ **المراسيل** : لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ). تحقيق شكر الله قوجاني. نشر : مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط ١ عام ١٣٩٧هـ.

٢٠٢ ــ **مسائل الإمام أحمد** : رواية إسحاق بن إبراهيم بن هاني (ت ٢٧٥هـ). تحقيق زهير الشاويش. طبع المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ عام ١٤٠٠هـ (جـ ١ ـ ٢).

٢٠٣ ــ **مسائل الإمام أحمد** : لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ). تصحيح محمد رشيد رضا. نشر : دار المعرفة ـ بيروت.

٢٠٤ ــ **المستدرك على الصحيحين** : لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ). نشر : دار الكتاب العربي ـ بيروت (جـ ١ ـ ٤).

٢٠٥ ــ **المسند** : لأبي عبد الله أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ). نشر : دار صادر والمكتب الإسلامي ـ بيروت (جـ ١ ـ ٦). وتعليق أحمد شاكر. نشر : دار المعارف ـ بمصر ـ ط ٤ عام ١٣٧٣ـ١٣٩٢هـ (جـ ١ ـ ١٦).

٢٠٦ ـ **المسـند** : لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ). نشر : دار الكتاب اللبناني ودار التوفيق. طبع مجلس دائرة المعارف النظامية ـ بالهند عام ١٣٢١هـ.

٢٠٧ ـ **المسـند** : لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ). تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. نشر : المكتبة السلفية ـ بالمدينة المنورة.

*** ـ **مسند ابن الجعد** : انظر الجعديـات.

٢٠٨ ـ **مسند أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفراييني (ت ٣١٦هـ)** : طبع دائرة المعارف العثمانية ـ بالهند عام ١٣٦٢ـ١٣٨٦هـ (جـ ١ ـ ٥).

٢٠٩ ـ **مسند يعقوب بن شيبة السدوسي (ت ٢٦٢هـ)** : تحقيق الدكتور سامي حداد. طبع المطبعة الاميركانية ـ بيروت ط ١ عام ١٣٥٩هـ.

٢١٠ ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار** : للقاضي عياض بن موسى اليحصبي ـ نشر : المكتبة العتيقة ـ تونس، ودار التراث ـ القاهرة (جـ ١ ـ ٢).

٢١١ ـ **المشتبه في الرجال : أسمائهم وأنسابهم** : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق علي محمد البجاوي ـ طبع دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة ـ ط ١ عام ١٩٦٢م.

٢١٢ ـ **مشكل الآثار** : لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوى (ت ٣٢١هـ). طبع مجلس دائرة المعارف النظامية ـ بالهند عام ١٣٣٣هـ (جـ ١ ـ ٤).

*** ـ **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة** : تحقيق محمد المنتقي الكشناوى. طبع دار العربية ـ بيروت ـ ط ١ عام ١٤٠٢هـ (جـ ١ ـ ٤).

٢١٣ ـ **المصـنف** : لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ). تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. طبع : المكتب الإسلامي ـ بيروت ط ١ عام ١٣٩٠هـ (جـ ١ ـ ١١).

٢١٤ ـ **المصـنف** : لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ). تحقيق عبدالخالق الأفغاني ومختار الندوى. نشر : الدار السلفية ـ الهند ـ عام ١٣٩٩ـ١٤٠٢هـ (جـ ١ ـ ١٥).

٢١٥ ــ **معالم السنن** : لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ). تحقيق محمد حامد الفقي وأحمد شاكر. نشر : مكتبة السنة المحمدية ـ القاهرة (جـ ١ ـ ٨ مع مختصر المنذري وتهذيب ابن القيم).

٢١٦ ــ **المعجم الأوسط** : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ). تحقيق الدكتور محمود الطحان. نشر : مكتبة المعارف ـ الرياض ـ ط ١ عام ١٤٠٥هـ.

٢١٧ ــ **معجم البلدان** : لياقوت بن عبد الله الحموى (ت ٦٢٦هـ). نشر : دار الكتاب العربي ـ بيروت (جـ ١ ـ ٥).

٢١٨ ـ **المعجم الصغير** : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ). تصحيح عبد الرحمن محمد عثمان ـ نشر : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. طبع دار النصر ـ القاهرة عام ١٣٨٨هـ (جـ ١ ـ ٢).

٢١٩ ــ **المعجم الكبير** : لأبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ). تحقيق حمدى السلفي ـ نشر : وزارة الأوقاف العراقية ـ طبع الدار العربية ومطبعة الأمة بغداد عام ١٩٧٨-١٩٨٣م (١٩ جزءاً).

٢٢٠ ــ **معجم مقاييس اللغة** : لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ). تحقيق عبدالسلام هارون. نشر : مصطفى الحلبي ـ مصر ط ٢ عام ١٣٨٩هـ (جـ ١ ـ ٦).

٢٢١ ــ **معجم اليمامة** : لعبد الله بن محمد بن خميس. طبع مطبعة الفرزدق ـ الرياض ـ عام ١٣٩٩هـ (جـ ١ ـ ٢).

٢٢٢ ــ **المعرفة والتاريخ** : ليعقوب بن سفيان الفسوى (ت ٢٧٧هـ). تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمرى. نشر : مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط ٢ عام ١٤٠١هـ (جـ ١ ـ ٣).

٢٢٣ ــ **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق الدكتور بشار عواد وزملائه. نشر : مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط ١ عام ١٤٠٤هـ (جـ ١ ـ ٢).

٢٢٤ ــ **المغني في الضعفاء** : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق نور الدين عتر (جـ ١ ـ ٢).

٢٢٥ ـ **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** : لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوى (ت ٩٠٢هـ) تصحيح عبد الله بن الصديق. نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ط ١ عام ١٣٩٩هـ.

*** ـ **مقدمة الجرح والتعديل** : انظر تقدمة المعرفة.

*** ـ **مقدمة ابن الصلاح**. : انظر علوم الحديث.

٢٢٦ ـ **مقدمة فتح البارى (هدى السارى)** : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تصحيح محب الدين الخطيب ـ نشر : دار المعرفة ـ بيروت.

٢٢٧ ـ **مناقب الشافعي** : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ). تحقيق أحمد صقر ـ نشر : مكتبة دار التراث. طبع دار النصر ـ ط ١ عام ١٣٩١هـ (جـ ١ ـ ٢).

٢٢٨ ـ **مناقب الشافعي** : لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ). تحقيق عبدالغني عبد الخالق. نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٢٩ ـ **المنتقي من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ** : لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود (ت ٣٠٧هـ). تعليق عبد الله هاشم اليماني. طبع مطبعة الفجالة الجديدة ـ القاهرة عام ١٣٨٢هـ.

*** ـ **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال** : انظر رواية أبي خالد الدقاق عن ابن معين.

٢٣٠ ـ **موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد** : للدكتور أكرم ضياء العمرى. نشر : دار القلم ـ بيروت ـ طبع مطبعة محمد هاشم الكتبي ـ ط ١ عام ١٣٩٥هـ.

٢٣١ ـ **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان** : لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ). تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة. نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٣٢ ـ **الموضح لأوهام الجمع والتفريق** : لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ). تصحيح عبد الرحمن المعلمي. نشر : دار الفكر الإسلامي ـ الهند ـ ط ٢ عام ١٤٠٥هـ (جـ ١ ـ ٢).

٢٣٣ ـ **الموطـــأ** : لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩هـ). ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. نشر : دار إحياء التراث العربي ـ بيروت (جـ ١ ـ ٢).

٢٣٤ ـ **ميـزان الاعتـدال في نقـد الـرجـال** : لأبي عبـد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق علي محمـد البجـاوي. نشر: دار المعرفة ـ بيروت ط ١ عام ١٣٨٢هـ. (جـ ١ ـ ٤).

٢٣٥ ـ **نصب الـرايـة لأحـاديث الهـدايـة** : لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢هـ). طبع المكتب الإسلامي ـ بيروت. الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣هـ (جـ ١ ـ ٤).

٢٣٦ ـ **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** : لأحمد بن محمد المقّرى التلمساني (ت ١٠٤١هـ). تحقيق الدكتور إحسان عباس. نشر : دار صادر ـ بيروت عام ١٣٨٨هـ (جـ ١ ـ ٨).

٢٣٧ ـ **النكت الظراف على الأطراف** : للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق عبـد الصمـد شرف الـدين. نشر : الـدار القيّمـة ـ الهنـد عام ١٣٨٤ـ١٤٠٣هـ (على حاشية تحفة الأشراف للمزى).

٢٣٨ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح** : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق الدكتور ربيع بن هادى المدخلي. نشر : المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ط ١ عام ١٤٠٤هـ (جـ ١ ـ ٢).

٢٣٩ ـ **النهـايـة في غريب الحـديث** : لأبي السعـادات مبـارك بن محمـد بن الأثـير (ت ٦٠٦هـ). تحقيق أحمد الزاوى وزميله. نشر : المكتبة الإسلامية.

٢٤٠ ـ **النهـايــة في الفتن والمـلاحم** : لإسـماعيل بن عمـر بن كثير الـدمشقي (ت ٧٧٤هـ). تحقيق طه محمد الزينبي ـ نشر : دار الكتب الحديثة ـ القاهرة عام ١٣٨٨ـ١٣٨٩هـ (جـ ١ ـ ٢).

٢٤١ ـ **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار** : لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ). نشر : مصطفى الحلبي ـ بمصر (جـ ١ ـ ٨).

*** ـ **هدى السارى مقدمة فتح البارى** : انظر مقدمة فتح البارى.

*** ـ **يحيى بن معين وكتابه التاريخ** : انظر تاريخ يحيى بن معين.



ثانيا : فهرس الأحاديث والآثار

ويشتمل على ما يلي :

أولا : الأحـاديث القـولية مرتبـة أطرافها على حروف المعجم، وذكرت معها ما صدّر بـ«كان» و«نهى» .

ثانيا : الأحاديث الفعلية مرتبة على أسماء الصحابة، وذكرت معها الأحاديث التي وردت الإشارة إلى متونها .

ثالثا : الآثار مرتبة أطرافها على حروف المعجم .



فهرس الأحاديث القولية : مرتبة على حروف المعجم

فهرس الأحاديث الفعلية : مرتبة على مسانيد الصحابة

فهرس الآثـــــار

ثالثا : فهرس الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم مرتبين على حروف المعجم

رابعا : فهرس الموضوعات